وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسـكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسيـة
قسم العلــوم السياسيــة

دور النخب العســكرية العربية في الانتقال الديمقراطي
دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
علاء الدين زردومي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد العظيم بن صغير

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مصطــفى بخــوش	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	رئيسا
عبد العظيم بن صغير	أستاذ التعليم العالي	بومرداس	مشرفا ومقررا
مصطفى بلعـــــور	أستاذ التعليم العالي	ورقلة	ممتحنا
فوزي نور الديـــن	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	ممتحنا
سهام حـــــروري	أستاذة محاضرة(أ)	بسكرة	ممتحنا
يوسف جحيـــش	أستاذة محاضرة(أ)	باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

لبسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل على تمام أنعمه و أحمده على التوفيق والسداد في إنجاز هذا العمل وإتمامه.

و إقتدائا بسنة نبينا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم الذي قال:
" من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

فلا يسعنا إلا أن أشكر أستاذي المشرف **"الأستاذ الدكتور عبد العظيم بن صغير"** على توجهاته القيمة و أخلاقه العالية ورحابة صدره التي كانت لنا داعما وعونا في البحث و العمل ، أدعوا الله أن يجعلها زيادة في ميزان حسناته وأن يجزيه الله علينا خيرا.

كما أشكر كل أساتذتي و عائلتي وأصدقائي و كل من كان له فضل في إتمام هذه الأطروحة من قريب أو من بعيد ولو بدعاء فالشكر جزيل الشكر.

كما لا يفوتوني ولا يسعني أن أوفي تمام الشكر و التقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لي بمناقشة هذا العمل، وأسأل الله عز وجل أن يرفع درجاتهم و ينفع الناس بعلمهم.

.... علاء الدين زردومي ....

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمريهما .....

إلى رفيقة دربي زوجتي ولابنتنا دينا.....

إلى كل أفراد عائلتي وعائلة زوجتي كل باسمه .....

إلى كل أصدقائي و زملائي ومن أعانني على إكمال و انجاز هذا البحث.....

إلى روح جدي وجدتي وروح أخي وزميلي عبد السلام بن مشري

.....رحمة الله عليهم جميعا .....

إلى كل حماة الوطن ممن يسهرون على حمايته من أفراد النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية .....باختلاف رتبهم ووحداتهم وفروع أسلحتهم. ....

.....إلى كل من كان العلم شمعته و المعرفة سلاحه .....

.....اهدي هذا العمل

.....علاء الدين زردومي .....

خطـة الدراســة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار الفاهيمي و النظري للنخب العسكرية و الانتقال الديمقراطي

المبحث الأول: إطار إيتيمولوجي ونظري لدراسة النخبة العسكرية.

المطلب الأول: مفهوم النخبة.

المطلب الثاني: تصورات نظرية حول النخبة.

المطلب الثالث: مفهوم النخبة العسكرية.

المطلب الرابع: الاتجاهات النظرية لدراسة النخبة العسكرية.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي ونظري للانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: أسباب الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: طرق الانتقال الديمقراطي.

المطلب الرابع: المقاربات و المداخل النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي.

المبحث الثالث: النخب العسكرية و علاقتها بالانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: الدور السياسي للنخب العسكرية.

المطلب الثاني: عوامل تدخل النخب العسكرية في الأنظمة السياسية.

المطلب الثالث: دور النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي

المطلب الرابع: الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة العسكرية " العسكرتارية"

الفصل الثاني: النخب العسكرية العربية وتجارب الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: النخبة العسكرية ومكانتها في الأنظمة العربية.

المطلب الأول: نشأة النخبة العسكرية العربية.

المطلب الثاني: أسباب صعود النخبة العسكرية العربية.

المطلب الثالث: النخبة العسكرية و علاقتها بالسلطة في الوطن العربي.

المبحث الثاني: مظاهر تدخل النخب العسكرية العربية في الحياة السياسية.

المطلب الأول: أنماط تدخل النخبة العسكرية في الأنظمة السياسية العربية.

المطلب الثاني: الظاهرة العسكرية"العسكرتارية" في الأنظمة السياسية العربية.

المطلب الثالث: الأدوار السياسية المتطورة للنخب العسكرية في الدول العربية.

المبحث الثالث: النخب العسكرية العربية و عملية الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: موقف النخب العسكرية العربية من قضايا الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثاني: أداء النخب العسكرية العربية في ظل موجات الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: النخبة العسكرية العربية و دورها ما بعد الانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي.

الفصل الثالث: النخبة العسكرية وموقعها في النظام السياسي الجزائري و المصري.

المبحث الأول: بنية النخبة العسكرية في الجزائر و مصر.

المطلب الأول: نشأة النخبة العسكرية في الجزائر ومصر.

المطلب الثاني: التكوين والتركيب الاجتماعي للنخبة العسكرية في الجزائر ومصر.

المطلب الثالث: التوجهات الإيديولوجية للنخب العسكرية في الجزائري ومصر.

المبحث الثاني: مكانة النخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري و المصري.

المطلب الأول: المكانة القانونية والدستورية للنخبة العسكرية في الجزائر و مصر.

المطلب الثاني: المكانة الاجتماعية و الاقتصادية للنخبة العسكرية في الجزائر و مصر.

المطلب الثالث: مكانة النخبة العسكرية السياسية في الجزائر و مصر.

الفصل الرابع: النخبة العسكرية و عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر.

المبحث الأول: أداء النخبة العسكرية الجزائرية و المصرية في الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: النخبة العسكرية ومسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر.

المطلب الثاني: ردة فعل النخبة العسكرية من الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر.

المبحث الثاني: النخبة العسكرية و موقفها من الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر.

المطلب الأول: النخبة العسكرية و الاستقرار السياسي في الجزائر.

المطلب الثاني: النخبة العسكرية و التطلعات السلطوية في مصر.

المبحث الثالث: النخب العسكرية بين الحكم الديمقراطي في الجزائر و الحكم العسكري في مصر.

المطلب الأول: النخبة العسكرية و تعزيز الحكم الديمقراطي في الجزائر.

المطلب الثاني: النخبة العسكرية و العودة إلى الحكم في مصر.

الخاتمة

مـقـدمـة

تعتبر دراسة موضوع النّخبة من بين المواضيع التي تحظى بحيّز كبير من الاهتمام في الدراسات الاجتماعية و السياسية، وذلك لما تقوم به الفئات المختلفة التكوين و التصنيف التي تسمى " **نخبة**" من أدوار متفاوتة في مختلف المجالات و المجتمعات، حيث أن دراسة موضوع النخبة يُسهّل ويساعد في فهم التفاعلات ومعرفة خصائصها وطبيعتها، كما أنّه يرتبط بواحد من أهم الموضوعات في العلوم السياسية ألا وهو موضوع "الديمقراطية" و "الانتقال الديمقراطي"، الذي يعتبر من بين الموضوعات التي تسيل الحبر لما يعرفه من ديناميكية واختلافات في الخصوصية وعلاقته بالمؤثّرات المتداخلة التي لها تأثيرات مباشرة على نتائجه سلبيةً أو إيجابية.

إذا يُعَدُّ موضوع الانتقال الديمقراطي خاصة في الدول العربية من مواضيع العلوم السياسيّة و السياسيّة المقارنة التي تحظى باهتمام كبير خاصة عند الحديث عن النخبة العسكرية التي تعتبر من أعقد النّخب الاجتماعية، وذلك بسبب تكوينها المؤسساتي المرتبط بالمؤسسة العسكرية و طبيعة القوة التي تتميّز بها في هذه الأنظمة و ما تقوم به من أدوار و تفاعلات على جميع المستويات، مما منح هذه النّخبة مكانة لدى المجتمعات العربية، وزاد اهتمام الباحثين لدراسة موضوع النخبة العسكرية العربية خاصة مع تصاعد موجة الانقلابات العسكرية وبداية الظاهرة "**العسكرتارية**" في الأنظمة العربية، حيث أصبحت النخبة العسكرية في واجهة الأنظمة السياسية العربية سِيَما في كلّ من سوريا، الجزائر، مصر، العراق و ليبيا.

على ضوء ذلك يُطرَح موضوع علاقة النخب العسكرية العربية بالانتقال الديمقراطي نفسه في ظلّ تنامي مكانة هذه النخبة في الأنظمة العربية، أين لعب أفرادها أدوارًا كبيرة في السياسية العربية باختلاف الطريقة سواء أكانت مباشرة أوغير مباشرة، حيث أصبحت النّخبة العسكرية أحد أساسيات الواقع في الوطن العربي الذي يتطلع شعوبه للانتقال إلى حكم ديمقراطي يرقى إلى

مصاف الديمقراطيات الغربية التي عرفت موجات من الانتقال الديمقراطي في منتصف الثمانيات و التسعينات.

وفي هذا السياق تُعدّ الجزائر و مصر من أبرز الدّول التي تتمتع فيها النخبة العسكرية في الوطن العربي بمكانة كبيرة نظرًا للأدوار المهمّة التي قامت بها هذه النخبة في المراحل المختلفة من التاريخ السياسي للبلدين، وكان لهذه النخبة الأثر البالغ في عملية الانتقال الديمقراطي خاصة في الجزائر التي لحقت بركب الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي التي عرفتها دول أمريكا اللاتينية و أوربا الشرقية، ولعبت فيها النخبة العسكرية أدوارًا كبيرة، و على غرارها مصر التي لعبت فيها النخبة العسكرية دورا محوريا في ما يُعرَف **بـــ"الربيع العربي"** والتي ساهمت في إعادة إشكالية الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية في الأنظمة السياسية العربية في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

- **أولا : أهمية الموضوع .**

لعلّ ما يجعل موضوع دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي ذا أهمية هو؛ كونه من المواضيع الحسّاسة في ميدان العلوم السياسية و التي تشكّل أحد المحددات الأساسية لتصنيف الأنظمة السياسية، خاصة إذا تعلق الأمر بالأنظمة العربية التي تلعب فيها النخب العسكرية أدوارا متفاوتة، إضافة الى أن الدراسة تُركّز على المقارنة بين حالتين تعتبران من أبرز الحالات في المنطقة العربية وهما الحالة الجزائرية و الحالة المصرية، وانطلاقا من ذلك يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى :

أ. <u>الأهميّة العلميّة:</u>

تتمثل أهمية الموضوع أساسا في كونه أحد المواضيع التي لطالما شغلت وتشغل الباحثين و الأكاديميين في مختلف المجالات السياسية و القانونية و الاجتماعية، وذلك للتداخل بين هذه المجالات وتعقيد الأدوار التي تلعبها النخب العسكرية خاصة منها العربية في الحياة السياسية و في المحطات الانتقالية خصوصا ولذلك يمكن إيجاز الأهمية العلميّة للموضوع في:

– إن الدراسة تسلط الضوء على موضوع النخب الذي يعتبر من بين أهم الوحدات الأساسية في تكوين أي نظام سياسي، مع التركيز على مُتغيّر النخب العسكرية و علاقتها بالانتقال الديمقراطي الذي يعتبر من أهم المواضيع التي أسالت الحبر وتشغل الفكر لما للانتقال الديمقراطي من أهمية كبيرة في حقل العلوم السياسية، خاصة مع انتشار موجات التحوّل الديمقراطي في الدول الأوربية و التي تجسّدت في عدد من الكتابات الأكاديمية لباحثين كثر من أمثال: " صمويل هينتينغتون S. Huntington ".

– أن الدراسة تقوم بالإحاطة النظرية و التاريخية للنخب العسكرية، مع التركيز على النخبة العسكرية العربية، من خلال دراسة موقعها في الأنظمة السياسية العربية باعتبار أن معظم الأنظمة العربية تعتبر حديثة الاستقلال وشَكّل فيها موضوع النخبة العسكرية الاستثناء، إضافة للمكانة التي شغلتها هذه النخبة في الحياة السياسية وفي بناء الدولة خاصة بعد أن أصبح موضوع الانتقال الديمقراطي ضرورة اجتماعية و سياسية في الدول العربية، مما يجعل ربط النخب العسكرية العربية بالانتقال الديمقراطي من أهم المعطيات العلمية التي تجعل الموضوع يكتسي أهمية بالغة في حقل العلوم السياسية.

– أن النخبة العسكرية العربية لعبت أدوارا متفاوتة في الأنظمة السياسية لدولها، مما يجعل الإحاطة بالأسباب و الظروف التي جعلت من النخبة العسكرية تحظى بهذه المكانة في الأنظمة العربية يعطي أهمية علمية للدراسة، كونها تُوفّر قاعدة من المعطيات الواسعة لتحليل الأنظمة السياسية العربية و الآليات المتحكّمة فيه، خاصة منها العسكرية سواء كانت متعلقة بآلية صنع القرار أو تحليل نظام العمل فيها أو إدارة الشؤون العامة للدولة .

– أن الدراسة تعالج دور النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي في دولتين هما الجزائر و مصر تتميزان عن بعضهما في طبيعة الأنظمة السياسية ومكانتهما العربية، لكن يشكل موضوع النخبة العسكرية فيهما نقطة التقاء تستحق المقارنة، مما يساهم في إعطاء الدّراسة أهمية علمية تتمثل في رصد دور النخب العسكرية في الدولتين خاصة في الانتقال إضافة الى المقارنة بين التجربتين.

ب. الأهمية العمليّة.

إضافة إلى الأهمية العلمية للدّراسة فإن موضوع دور النّخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي يتميّز بالعديد من المعطيات العملية التي تكسبه أهمية كبيرة خاصة في حقل الدراسات السياسية، ومن بين أهم هذه المعطيات نذكر:

- أنّ إدخال موضوع النخب العسكرية العربية إلى دائرة التحليل الدوري باختلاف الدولة و تمايز الأنظمة وحتى الفترات الزمنية يعطي للموضوع حراك عملي، خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع حيوي وضروري للأنظمة العربية وهو الانتقال الديمقراطي، وربط أدوار النخب العسكرية العربية بالانتقال الديمقراطي.
- إنّ الموضوع يتعلّق أساسا بالمقارنة بين دولتين هما الجزائر و مصر مما يجعل الصعوبة البحثية تشكّل تشويقا علميًا و تعطي للموضوع أهمية عملية، وذلك لما للدّولتين من خصوصية في تجارب الانتقال الديمقراطي و الدور الذي لعبته النّخب العسكرية في كلا الدولتين رغم اختلاف الفترة الزمنية.
- عزوف المفكرين و السياسيين عن الكتابة في موضوع النخب العسكرية العربية و علاقتها بالانتقال الديمقراطي وربطه عادة بالمؤسسة العسكرية ما أكسبها طابعا مؤسساتيًا خاصًا جعله من المواضيع التي يتحاشها الكتاب ولا تكثر فيها الكتابات، ما يجعل من الدراسة إضافة علميّة و عمليّة خاصة وأنها تتطرّق إلى النّخب العسكرية العربية و ليس المؤسّسات العسكرية .

- **ثانيا : أسباب اختيار الموضوع**

إن الأهمية التي يتميز بها موضوع؛ دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي تُعدّ من الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع، خاصة وأن الدراسة تحتوي متغيرين هما " النخب العسكرية و الانتقال الديمقراطي" و أنها قائمة على المقارنة بين دولتين هما الجزائر و مصر من حيث الأدوار التي تقوم بها النخبة العسكرية فيهما خاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، ولذلك فإن أسباب اختيار الموضوع يمكن تقسيمها إلى:

أ. الأسباب الذاتية.

تتمثل الأسباب الذاتية في اختيار هذا الموضوع فيمايلي:

– الرغبة الشخصية للباحث في فهم ودراسة النخبة العسكرية وذلك لما يكتسبه الموضوع من أهمية و يكتنفه من غموض خاصة فيما يتعلق بالنخب العسكرية العربية.

– أن موضوع النخب العسكرية عادة ما يكون لصيقا بدراسة الجيش أو المؤسسة العسكرية و هو ما يجعله مشوّقا ويستحق الدراسة و التمعّن، وذلك للأدوار الكبيرة التي يقوم بها أفرادها في الأنظمة السياسية لدُوَلِهم.

– ارتباط الانتقال الديمقراطي في العالم العربي عادة بالنخب العسكرية التي يشكّل موقفها في العادة من الانتقال أساسَ نجاح أو فشل الانتقال الديمقراطي.

– رغبة الباحث في دراسة الحالة الجزائرية ومعرفة المكانة التي تحتلها النخبة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية وما هي الأدوار التي قامت بها في الانتقال الديمقراطي خاصة في فترة التسعينات.

– أحداث ما يعرف بالربيع العربي التي أعادة للواجهة موضوع دور النخب العسكرية خاصة في الحالة المصرية و الدور الذي لعبته النخبة العسكرية فيها.

ب.الأسباب الموضوعية.

تتعلّق الأسباب الموضوعية فيمايلي:

– أهمية موضوع النخبة العسكرية في الدراسات السياسية والرغبة في الإحاطة المفاهيمية و النظرية بالموضوع وتحليل علاقة النخبة العسكرية بموضوع الانتقال الديمقراطي.

– محاولة فهم دور النخب العسكرية العربية في الحياة السياسية سواء بواسطة المؤسسة العسكرية أو من خلال الشرعية التاريخية أو باختلاف الوسيلة، إضافة إلى مكانة هذه النخبة عربيا من خلال تتبّع تطوّر دور هذه النخبة في الأنظمة العربية.

– تعقيد الظاهرة العسكرية في الأنظمة العربية، والرغبة في تبيان أسباب هذه الظاهرة من خلال محاولة تفكيكها و دراستها وتحليلها انطلاقا من الأنموذج الغربي النظري للوصول إلى الواقع العربي.

– الرغبة في دراسة دور النخب العسكرية في الجزائر ومصر من خلال المقارنة واكتشاف أوجه الشبه و الاختلاف خاصة في المكانة و الأدوار التي تلعبها في مرحلة الانتقال الديمقراطي .

– الرغبة في الوصول إلى نتائج موضوعية تعطي مبرّرات لمكانة النخب العسكرية في الحياة السياسة العربية، وتفسيرات علمية للأدوار التي قامت بها النخبة العسكرية الجزائرية في الانتقال الديمقراطي ومقارنتها بالأدوار التي قامت بها النخب العسكرية في مصر بعد سقوط نظام مبارك.

- **ثالثا: أهداف الدراسة.**

من خلال دراسة موضوع دور النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر الوصول إلى الأهداف التالية:

– الإحاطة المفاهيمية والنظرية بالنخبة العسكرية و الانتقال الديمقراطي و دور النخبة العسكرية في الانتقال الديمقراطي.

– دراسة النخبة العسكرية العربية من خلال إظهار المكانة التي تتميز بها هذه النخبة في الأنظمة السياسية العربية.

– تبيان أنماط تدخّل النخب العسكرية العربية في الممارسات السياسية و توصيف الظاهرة العسكرتارية العربية.

– تحليل الأدوار التي تقوم بها النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي من خلال مواقفها من الحراك الانتقالي باختلاف المدّة الزمنية.

– الوصول إلى فهم الدّور الذي تقوم به النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي من خلال مقارنة بين الجزائر ومصر التي لعبت فيها هذه النخبة دور بارزا أثناء عملية الانتقال الديمقراطي.

- **رابعا : الإشكالية .**

في ظل المكانة التي تحظى بها النخب العسكرية في الأنظمة العربية ومتطلّبات الانتقال الديمقراطي التي أصبحت ضرورة ملحّة في الدول العربية:

كيف أثرت أدوار النخبة العسكرية العربية في عملية الانتقال الديمقراطي على ضوء التجربتين الجزائرية والمصرية؟

- **خامسا: التساؤلات الفرعية**

تندرج تحت الإشكالية المقدّمة مجموعة من التساؤلات التي من خلالها سوف نعالج ونحلّل الدّراسة وهي:

1. ما الفرق بين الانتقال الديمقراطي و التحوّل الديمقراطي؟
2. ما علاقة النخبة العسكرية بالانتقال الديمقراطي؟
3. ماهي الأدوار التي تقوم بها النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي؟
4. مامدى مساهمت النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي؟
5. كيف نفهم دور النخبة العسكرية الجزائرية و المصرية في الحياة السياسية ؟
6. ماهي الأدوار التي قامت و تقوم بها النخبة العسكرية الجزائرية و المصرية من أجل الانتقال الديمقراطي؟

- **سادسا: فرضيات الدراسة**

كإجابات مؤقّتة عن الإشكالية المطروحة للدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. إذا كانت النخبة العسكرية أحد عناصر القوة في الدولة فإن ذلك سيؤدي إلى سيطرتها على النظام السياسي وستشكل أحد معوقات الانتقال الديمقراطي.

2. كلما كان الانتقال الديمقراطي توافقيًا كلما أدى ذلك إلى حياد النخبة العسكرية و فعالية النخب الأخرى للوصول إلى نتيجة ديمقراطية.

3. إذا كان صعود النخبة العسكرية العربية ناتجًا عن كثرة الانقلابات العسكرية فإن ذلك سيؤدي إلى إنتاج أنظمة عربية دكتاتورية لا تدعم الانتقال الديمقراطي.

4. إذا كانت النخبة العسكرية في الجزائر ومصر أحد مكونات النظام السياسي فإنها ستكون في صراع دائم مع النخبة السياسية على السلطة.

5. إذا كان الحراك الشعبي أحد وسائل الانتقال الديمقراطي في الجزائر و مصر فإنه سيؤدي إلى تحييد دور النخبة العسكرية و الترسيخ الديمقراطي.

- **سابعا: الإطار الزماني و المكاني للدراسة.**

1. **الإطار المكاني:** ترتكز الدراسة على إطار مكاني محدّد في دولتين هما الجزائر و مصر وذلك لمتطلّبات المقارنة مع الإشارة إلى بعض الدول العربية لفهم دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي.

2. **الإطار الزماني:** غاب الإطار الزماني للدراسة في العنوان وذلك للتعقيد الذي عرفه الدور الذي تقوم به النخبة العسكرية العربية خاصة في الانتقال الديمقراطي واختلافه من دولة عربية لأخرى، ويرتكز الإطار الزماني للمقارنة بين مصر و الجزائر في الفترة الزمنية الممتدة من 1988 إلى 2016.

- **ثامنا: المقاربة المنهجية للدراسة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على اقتراب منهجي يتكون من مناهجين وثلاثة اقترابات وذلك بالشّكل التالي:

أ. **مناهج الدراسة :**

1. **المنهج التاريخي:** اعتمدنا على المنهج التاريخي في هذه الدراسة باعتباره أحد المناهج الأساسية وذلك من خلال دراسة النخبة العسكرية العربية في مختلف المحطات الزمنية، خاصة في الفصل الثاني للدراسة من خلال تتبّع نشأة النخبة العسكرية العربية ومختلف الأدوار التي لعبتها في الأنظمة السياسة باختلاف الفترة قديمة أو حديثة، كما استخدمنا هذا المنهج في الفصلين الثالث و الرابع من خلال رصد أهم السمات التاريخية البارزة في الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية في الجزائر ومصر.

2. **المنهج المقارن:** يمثل هذا المنهج أحد المناهج الرئيسية في هذه الدراسة وذلك كوننا نقارن بين حالتين هما الحالة الجزائرية و الحالة المصرية، حيث يقوم الفصلين الثالث و الرابع على عملية المقارنة بين مختلف الفواعل و العوامل التي تحدد الدور الذي تقوم به النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي في مصر و الجزائر وذلك في مختلف مباحث و مطالب الفصلين.

ب. المقاربات النظرية

1. **الاقتراب الوظيفي:** اعتمدنا على هذا الاقتراب من أجل المساعدة على فهم الأدوار التي تقوم بها النخب العسكرية العربية خاصة منها الجزائرية و المصرية في عملية الانتقال الديمقراطي بالاعتماد على المؤسسة العسكرية أو الجيش على وجه التحديد في الفصل الرابع، وكذلك من أجل تفسير ديناميكية الانتقال العسكري وذلك في الفصل الثاني.

2. **اقتراب تحليل النظم:**حيث تقترن دراسة النخبة العسكرية العربية ودورها في الانتقال الديمقراطي بطبيعة الأنظمة السياسية العربية وذلك من خلال اقتراب تحليل النظم من أجل فهم ودراسة علاقة النخبة العسكرية بالسلطة السياسية ودراسة بنية النخبة العسكرية العربية وتأثيرها على شكل الأنظمة العربية و الانتقال الديمقراطي بها، من خلال دراسة جميع المتغيرات المتعلقة بالنخبة العربية و السلطة السياسية في الفصل الثاني و بالتحديد في الجزائر ومصر في الفصل الثالث .

3. **اقتراب النخبة:** وقد استخدمت هذه الدراسة اقتراب النخبة أو الاقتراب النخبوي من أجل دراسة الخلفيات المختلفة للنخبة و النخبة العسكرية العربية ومدى تأثيرها على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر و مصر، ويمسّ هذا المقترب أحد متغيرات الدراسة وذلك عن طريق الكشف عن أساليب انتقال السلطة و طبيعة الدور الذي تلعبه النخبة في ذلك، وقد استخدمنا هذا المنهج في الفصل الثاني من الدراسة، وكذا في الفصل الرابع من خلال تتبّع دور النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي في مصر و الجزائر.

- **تاسعا: أدبيات الدّراسة.**

يعدّ موضوع الدراسة؛ دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي من المواضيع الجديدة في حقل العلوم السياسية و يرجع ذلك أساسًا إلى قلة المراجع التي تتناول موضوع النخبة العسكرية و العربية منها بالتحديد، وكذا لأن الدّراسة تتناول مقارنة بين الجزائر و مصر وما تعرفه الحالتين من خصوصية لحساسية المكانة التي تمتلكها هذه النخبة في الدولتين، وقد ارتكزت هذه الدراسة على مجموعة من الدّراسات واعتمدت عليها ومن بينها:

أ. الكتب :

1.كتابي **صمويل هنتينغتون :" الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي**" والذي تناول أهم المحددات النظرية للانتقال الديمقراطي و ركزّ فيه على الانتقالات التي شهدتها دول أوربا الشرقية و أمريكا اللاتينية، في حين أن دراساتنا انطلقت مما ورد في هذا الكتاب مع التركيز على النخب العسكرية و الانتقال الديمقراطي، أما كتابه الثاني **" The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations**" فقد ركّز فيه على الدّور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الدول مع التركيز على الدول الغربية و دول أمريكا اللاتينية، كما أعطى تأصيلا نظريا لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية في هذه الدول، في حين أن دراستنا تُركّز على النظريات التي تربط النخبة العسكرية بالسلطة السياسية في الدول خاصة منها العربية، وقد انطلقنا من دراسته من أجل وضع إطار نظري للعلاقة التي تجمع بين النخبة العسكرية و الانتقال الديمقراطي.

2.كتاب **أحمد بيلى "الصفوة العسكرية و البناء السياسي في مصر**" حيث يعتبر هذا الكتاب أحد المراجع المهّمة التي استخدمت في الدراسة والتي تمثّل مرجعا رئيسيا في تصنيف النخبة العسكرية من حيث الأداء و الأدوار، رغم تركيزها على الجانب الاجتماعي، فقد أعطى أحمد بيلى في كتابه إطارا نظريا شاملا عن النخبة العسكرية مع تركيزه على الربط بين الصفوة العسكرية و البناء السياسي في مصر، في حين إن دراستنا ركزت على النخب العسكرية العربية وربطتها بعملية الانتقال الديمقراطي و ليس البناء السياسي و لم تركّز على الحالة المصرية بل اعتمدت على المقارنة بين الجزائر ومصر.

3. كتاب **اليعازر بعيري** و الذي ترجمه بدر الرفاعي "**ضباط الجيش في السياسية و المجتمع العربي**"، يتضمن هذا الكتاب الأدوار التي لعبها ضباط الجيش باعتبارهم أحد أهم مخرجات المؤسسة العسكرية و واجهة النخبة العسكرية في السياسة العربية خاصة بعد استقلال هذه الدول ويركز على الأدوار السياسية من خلال تصدّرهم للمشهد السياسي في مصر وسوريا و العراق، وقد اعتمدت عليه الدراسة في وضع الأسس التاريخية لفهم الدور السياسي للنخب العسكرية العربية مع وضع تصنيف جديد لضباط الجيش من خلال الأدوار التي قاموا بها في الأنظمة السياسية و عدم التركيز على المعطيات المؤسساتية فقط بل حتى على المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

4.كتاب "**العسكر و الحكم في البلدان العربية**" **لاسحاق فؤاد الخوري**، الذي عالج من خلاله ظاهرة الحكم العسكري في الأنظمة العربية بالتطرّق الى مختلف آليات الحكم العسكري الاجتماعية و السلطوية، وقد كانت هذه الدراسة من المراجع الأساسية للفصل الثاني، وقد قمنا من خلال دراستنا بإعطاء تصنيفات جديدة لأسباب وصول العسكر للسلطة في الأنظمة العربية كما قمنا بمعالجة سياسية لأنماط الحكم في العسكرية في الأنظمة العربية غير الانماط الاجتماعية التي ركّز عليها الخوري في كتابه.

5. الكتاب الجماعي "**الجيش والسياسة و السلطة في الوطن العربي**" والذي تناول مؤلفوه وفي مقدمتهم **عبد الحميد مهري و عبد لاله بلقزيز**، علاقة الجيش بالسلطة في الوطن العربي مع دراسة للحالة الجزائرية، وقد قاموا بوضع تصنيفات لعلاقة الجيش بالسلطة، و قد اعتمدنا على هذه الدراسة في فهم علاقة النخب العسكرية بالسلطة و قمنا باستخدام هذه التصنيفات من خلال إسقاطها على النخبة العسكرية مع التركيز على الحالة الجزائرية و مقارنتها بالحالة المصرية.

6.كتاب **ستيفن كوك** " **Ruling but not Governing: the Military and Political Development in Égypt., Alegria and Turky**" الذي تناول فيه دراسة طبيعة الأنظمة السياسية في الدول العربية مع التركيز على تاثير العسكريين في السياسة لثلاثة دول مصر و الجزائر و تركيا، حيث ركز كوك على إظهار المتغير العسكري في السياسة لهذه الدول، في حين أن دراستنا تركز على متغير الانتقال الديمقراطي لتبيان الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية مع المقارنة بين الجزائر و مصر وليس الوصف كما قام به ستيفن كوك.

7. كتاب **رياض الصيداوي** "**صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب ، الجيش، الدولة**"، و يعدّ هذا المرجع واحدا من بين المراجع الأولى التي تناولت النخبة العسكرية في الجزائر، وقد ركّز هذا الكتاب على متغير الصراع بين النخبة السياسية و العسكرية في الحالة الجزائرية مُعطيا تحليلا تاريخيا وسياسيا لهذا الصراع، في حين اعتمدنا على هذا المرجع من خلال تبيان سيطرة النخبة العسكرية على النظام السياسي و الدور الذي لعبته هذه النخبة في عملية الانتقال الديمقراطي و صولا إلى الترسيخ الديمقراطي و الأدوار الاحترافية لهذه النخبة في الجزائر.

ب. الأطروحات و المذكرات:

1. أطروحة دكتوراه للباحثة من قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة **إسراء أحمد إسماعيل** و التي تحمل عنوان "**العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين مصر و الجزائر**" التي تم مناقشتها سنة 2015، وتعتبر هذه الدراسة واحدة من أدبيات الدراسة الأساسية والتي تناولت فيها الباحثة العلاقات المدنية العسكرية و الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية في الجزائر و مصر للتحول الديمقراطي، وقد حاولنا في دراستنا إعطاء جانب آخر من التحليل من خلال التركيز على النخبة العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي و كذا في مقارنة دور هذه النخبة في الدولتين الجزائر ومصر.

2. مذكرة ماجستير الباحث **بابا عربي مسلم** من كلية العلوم السياسية في جامعة الجزائر التي تحمل عنوان "**الجيش و الانتخابات في الجزائر 1991-2004**"، و التي ترتكز على تحليل الأدوار التي قام بها الجيش في النظام السياسي الجزائري في مرحلة العشرية السوداء مع التركيز على الأدوار التي يقوم بها الجيش الجزائري في الانتخابات في 2004، وقد اعتمدنا على الدراسة في فهم الأدوار السياسية للنخبة العسكرية الجزائرية في الانتخابات و انطلقنا منها في دراستنا التي لا تقوم على متغير الانتخابات بل الانتقال الديمقراطي و النخبة العسكرية في مصر و الجزائر .

- **عاشرا: تقسيم الدراسة**

قمنا في هذا الدراسة التي تعنى بموضوع؛ دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر بتقسيم دراستنا الى أربعة فصول بالشكل التالي:

الفصل الأول: تم عنونته بالإطار المفاهيمي و النظري للنخب العسكرية والانتقال الديمقراطي حيث تم التطرق فيه إلى ثلاثة مباحث على الشّكل التالي:

المبحث الأول: إطار إيتيمولوجي ونظري لدراسة النخب العسكرية، وهذا المبحث تم تقسيمه إلى أربعة مطالب؛ المطلبين الأولين يتناولان مفهوم النخبة بصفة عامة وكل ما يتعلق بالمفهوم من تعريف و مفاهيم مشابهة وخصائص، إضافة إلى ما جاء في المطلب الثاني من تصورات نظرية لمجموعة من أبرز المنظّرين الذين درسوا النخبة باختلاف مدارسهم و توجهاتهم، ليتم التطرق في

المطلبين الأخيرين إلى مفهوم النخبة العسكرية من خلال التطرق لأهم التعريفات التي تحدّد لنا ما المقصود بالنخبة العسكرية، إضافة إلى الاتجاهات النظرية لدارسة النخبة العسكرية من خلال أهم الأفكار و الدراسات التي جاءت بها كل مدرسة وهذا في المطلب الرابع.

المبحث الثاني: تطرّقنا فيه من خلال أربعة مطالب إلى المفاهيمي والنظريات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي، جاء المطلب الأول بعنوان؛ مفهوم الانتقال الديمقراطي تناولنا فيه مراحل الانتقال و أهم المفاهيم المشابهة و المرتبطة به لنشير في المطلب الثاني إلى الأسباب المؤدية للانتقال الديمقراطي سواء كانت داخلية أو خارجية، لنعرّج في المطلب الثالث إلى طرق الانتقال الديمقراطي ونختم هذا المبحث بالمطلب الرابع الذي قمنا فيه بدراسة المقاربات و المداخل النظرية المفسّرة للانتقال الديمقراطي.

المبحث الثالث: هو عبارة عن ربط بين متغيري المبحثين الأولين حيث ندرس فيه دور النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي، وذلك بإدراج أربعة مطالب في المبحث؛ يدرس المطلب الأول الدور السياسي للنخب العسكرية وذلك من خلال التعرّض إلى أنماط تدخّل النخب العسكرية في الحياة السياسية باختلاف أشكالها وأنوعها، لنعالج في المطلب الثاني عوامل تأثير النخب العسكرية في الحياة السياسية سواء تعلق ذلك بالعوامل المؤسساتية المتعلقة بالمؤسسة العسكرية أو السياسية أو الاجتماعية أو حتى الثقافية، لنصل في المطلب الثالث من هذا المبحث إلى دراسة العلاقة بين النخب العسكرية و الانتقال الديمقراطي سواء أكانت ايجابية أو سلبية مؤثّرة أو متأثّرة لنختم هذا المبحث و الفصل بالمطلب الرابع الذي يحمل عنوان الاتجاهات النظرية للظاهرة العسكرية " العسكرتارية"، وهو عبارة عن دراسة نظرية لطبيعة دور النخب العسكرية في الأنظمة السياسية باختلاف اتجاهات دراسة هذا الدور أكان تقليديًا تسطّر أُسسه أفكار كل من هنتينغتون و غيره أو حديثًا تحدّده نظريتي التوافق و الاقتسام .

أمّا **الفصل الثاني:** جاءت عنونته في الدراسة بالنخب العسكرية العربية ودورها في الانتقال الديمقراطي بحيث تضمّن هذا الفصل ثلاث مباحث تناول المبحث الأول النخب العسكرية ومكانتها في الأنظمة العربية و المبحث الثاني أشكال تدخّل النخبة العسكرية العربية في الحياة السياسية، أما المبحث الثالث تمّ التطرق فيه إلى النخب العسكرية العربية و عملية الانتقال الديمقراطي وذلك كما يلي:

المبحث الأول فيه ثلاث مطالب يتطرّق المطلب الأول إلى نشأة النخب العسكرية العربية وذلك من خلال مختلف الحقب الزمنية بداية من العهد الدولة الإسلامية أما المطلب الثاني فيحدّد أسباب صعود النخب العسكرية في الأنظمة العربية باختلافها سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ودون إغفال الأسباب الخارجية والمطلب الثالث ندرس فيه علاقة النخبة العسكرية بالسلطة في الوطن العربي بمختلف أشكالها ومظاهرها التي تميّز كل نظام سياسي.

المبحث الثاني تناولنا فيه أنماط تدخّل النّخبة العسكرية في الأنظمة السياسية العربية في المطلب الأول من خلال الاعتماد على ثلاث تصنيفات نمطية تعتمد على" الدور ، النموذج ، القوة بشقيها السّلمي و العنيف"، إضافة إلى معالجة الظاهرة العسكرتارية في الأنظمة السياسية العربية من خلال محاولة تفسير هذه الظاهرة في الوطن العربي وتبيان أسبابها وأصنافها في المطلب الثاني لنصل في المطلب الثالث إلى تحليل الأدوار السياسية المتطوّرة للنّخب العسكرية في الدّول العربية من خلال دراسة تشخيصية للنماذج الدورية لعلاقة النخب العسكرية بالسّياسة في الدّول العربية ومراحلها.

المبحث الثالث أشرنا فيه إلى أهمّ مواقف النّخب العسكرية العربية من قضايا الانتقال الديمقراطي سواء كانت تقليدية أو تحديثية احترافية في المطلب الأول وصولا في المطلب الثاني إلى معرفة المواقف المختلفة للنخب العسكرية من الحراك الشعبي الذي عرفته بعض الدول العربية و التي تباينت بين "الحياد ، الدفاع ، الانقسام ، الإصلاح"، لنعرج في المطلب الأخير إلى دور النخب العسكرية ما بعد الحراك العربي والذي ميّزنا فيه ثلاث نماذج رئيسية " تأسيسية، احتكارية، ووصية "والتي نتج عنها انسحاب من الحياة السياسية ودعم الانتقال الديمقراطي أو تدخّل في الحياة السياسة وإقامة أنظمة عسكرية.

لنصل في الفصل الثالث والرابع إلى دراسة مقارنة بين الحالتين الجزائرية والمصرية حيث اندرج في **الفصل الثالث** الموسوم :"النخبة العسكرية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري و المصري" مبحثان:

المبحث الأول: "البنية التاريخية للنخب العسكرية في الجزائر ومصر" تناول المطلب الأول فيه نشأة النخبة العسكرية في الجزائر و مصر بالتعريج على مختلف المراحل التاريخية التي

يتميز بها كل بلد، والمطلب الثاني تناول التركيب الاجتماعي و التكوين المؤسسي للنخبة العسكرية في الدولتين مع التركيز على خصوصية كل دولة وفي المطلب الثالث نصل إلى دراسة التوجّهات الإيديولوجية للنخب العسكرية الجزائرية و المصرية باختلاف هذه التوجّهات: تحرّرية أو سلطوية احتكارية.

المبحث الثاني: "مكانة النخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري و المصري" ويضمّ هذا المبحث ثلاثة مطالب الأول نقوم فيه باستقراء مكانة النخبة العسكرية في الدساتير و القوانين الجزائرية و المصرية المختلفة، و المطلب الثاني نتناول فيه المكانة الاجتماعية و الاقتصادية للنخبة العسكرية في الجزائر و مصر لندرس في المطلب الثالث موقع النخب العسكرية في النظام السياسي الجزائري والمصري منذ الاستقلال وذلك بتتبّع أدورا هذه النخبة في كل مرحلة رئاسية.

أمّا **الفصل الرابع** والأخير: بعنوان "النخبة العسكرية و عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر"، و الذي جاء في ثلاثة مباحث :الأول نتكلّم فيه عن دور النخبة العسكرية الجزائر و المصرية من الانتقال الديمقراطي وذلك باختلاف المرحلة الزمنية 1988_ 2011، وفق مطلبين؛ الأول يدرس النخبة العسكرية و الحراك الشعبي في الجزائر ومصر، كل حسب خصوصيتها و الثاني نتناول فيه النخبة العسكرية النخبة في الجزائر ومصر من خلال الأدوار التي قامت بها في مسار الانتقال الديمقراطي، و المبحث الثاني النخب العسكرية و موقفها من الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر و الذي قسّمناه بدوره إلى مطلبين يتكلّمان عن دور النخبة العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر و مصر أين نجد أنها في الجزائر بعد الانحراف الذي مّس مسار الانتقال الديمقراطي كانت النخبة العسكرية أحد أسباب الاستقرار السياسي بالعودة إلى المسار الانتخابي، في المقابل ندرس التطلّعات السلطوية الجديدة للنخبة العسكرية في مصر بعد المرحلة الانتقالية و تولّي "**مُرسي**" لرئاسة الدولة، لنصل في المبحث الأخير من هذا الفصل إلى دراسة دور النخب العسكرية في الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و الحكم العسكري في مصر ضمن مطلبين بيّنا في الأول كيف ساهمت النخبة العسكرية الجزائرية في ترسيخ الديمقراطية و تشكيل الاستثناء من الربيع العربي وفي الثاني أشرنا إلى عودة النخبة العسكرية إلى الحكم في مصر واعتبارها نموذجا للحكم العسكري بعد الربيع العربي.

- **احدا عاشر: صعوبات الدراسة.**

يعدّ موضوع دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي من المواضيع الحساسة ما خلق صعوبات في الوصول إلى مصادر البحث التي تمكّننا من الوصول إلى نتائج دقيقة، ويمكن تلخيص الصعوبات البحثية للدّراسة:

1. ارتباط الأدوار التي تقوم بها النخبة العسكرية في الأنظمة العربية بالمؤسّسة العسكرية وعدم ارتباط معظم الكتابات العربية بالمؤسسة العسكرية و الجيش.
2. قلّة المراجع التي تدرس النخبة العسكرية العربية سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية.
3. الخصوصية و الحساسية التي يتميز بها موضوع النخبة العسكرية في الحالتين الجزائرية و المصرية لما لهذه النخبة من مكانة في أنظمة البلدين.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للنخب العسكرية و الانتقال الديمقراطي

- **تقـــــديم :**

يعتبر تحديد المفاهميم و النظريات المتعلّقة بالبحث من أهم الخطوات التي يتبعها الباحث في إجراء البحث العلمي، فهو يُمكّن من الوصول إلى الإحاطة بثنايا المفاهيم المرتبطة بالدراسة وفهم النظريات المفسّرة لها، خاصة إذا كان موضوع الدراسة من الموضوعات المهّمة التي تشكّل جدلا في ميدان العلوم السياسية وتجمع بين متغيرين كبيرين " النخبة العسكرية و الانتقال الديمقراطي".

إذ نهدف من خلال هذا الفصل الإحاطة المفاهيمية المتعلّقة بالمفهومين، بداية بمفهوم النخبة العسكرية الذي قبل تناوله لابدّ من فهم ما المقصود بالنخبة من خلال التعريفات و الخصائص لكي نصل إلى مفهوم النخبة العسكرية أين سنحاول عرض هذا المفهوم بتعريفه أولّا وصولا إلى أهم النظريات التي تناولت النخبة العسكرية في دراساتها، ونفس الشيء بالنسبة للانتقال الديمقراطي أين سنتناول هذا المفهوم من خلال تعريفه، وتتبّع خصائصه وخطواته وصولا إلى أهم النظريات المفسّرة و المداخل النظرية للانتقال الديمقراطي.

لنصل في الأخير إلى محاولة الربط بين مفهومي الدّراسة: "**النخبة العسكرية و الانتقال الديمقراطي**" من خلال التركيز على طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما عبر تفسير الدّور الذي تقوم به هذه النخبة في السياسة و الأنظمة السياسية وصولا إلى النظريات المفسّرة للأدوار التي تقوم بها النخب العسكرية والتأثير على الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: إطار إيتيمولوجي ونظري لدراسة النخب العسكرية.

يوجد في كل مجتمع فئة تحظى بوضع اعتباري خاص يمكنها من الحصول على امتيازات سواء كانت مادية أو معنوية دون باقي الفئات، ولقد عبّر هذا الواقع عن نفسه من خلال الثنائيات المتنافسة في المجتمع والتي جسدت فكرة "**النّخبة**" ، فـــ"النّخبة" من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين سواء في مجال السوسيولوجيا أو العلوم السياسية، مع أن هذا الموضوع ظل مسكوتا عنه لمدة من طرف الباحثين السوسيولوجيين الأمريكيين لكونه يتعارض مع المبدأ الذي تقوم عليه المجتمعات الغربية وهو "حكم الشعب من طرف الشعب"، ومسكوتا عنه أيضا من طرف الباحثين السوفيات لأن المجتمعات الاشتراكية في نظرهم قائمة على "**ديكتاتورية البروليتاريا**" التي تمثّل مصالح أغلبية السكان وسنحاول من خلال مايلي الوصول إلى معنى شامل لمفهوم النخبة والتركيز على النخبة العسكرية.

المطلب الأول: مفهـــوم النخبـــة

يعد مفهوم النخبة من المفاهيم المعقّدة و التي تعرف اختلافا كبيرا بين المحللين و المفكرين و يمكن من خلال هذا المطلب ان نعرج على هذا المفهوم من خلال مايلي:

1. تعريف النخبة:

في **اللغة** اشتقت كلمة "**نخبة**" من فعل الثلاثي المتعدي نخب، ونجده في معجم **لسان العرب** لابن منظور: نخب من انتخب الشي أي اختاره، والنخبة هو ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم بمعنى خيارهم، ويقال جاء في نخب أصحابه أي في خيارهم، ونخبته أنخبه إذا نزعته والانتخاب بمعنى الاختيار والانتقاء، ومنه فإن النخبة؛ هي الجماعة المختارة، وفي الحديث نقول: وخرجنا في النخبة؛ النخبة، بالضم أي المنتخبون من الناس المنتقون،[1]ومنه فإن كلمة النخبة تدلّ على الاختيار والانتقاء والاصطفاء والانتزاع، واختيار أفضل الناس وأنقاهم وأكثرهم شجاعة.

ويعدّ مصطلح النخبة (**Elite**) من المصطلحات الحديثة في الأدبيات الغربية، إذ استخدم في القرن السابع عشر الميلادي، للدلالة على السلع المتفوقة والمتميزة من حيث الجودة والإنتاج، وبعد ذلك اِستُخدم للدلالة على الوحدات العسكرية الخاصة وفئة النبلاء المتميزين، ولم ترد كلمة النخبة

1 ابن منظور، **معجم لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ج 14، 2003, ص 751.

في اللغة الإنجليزية إلا في قاموس أكسفورد (**Oxford**) وذلك سنة 1823،[1] للدلالة على الفئات الاجتماعية المتميزة والنبيلة، فنجده يعرّف النخبة (Elite) على أنها اشتقاق من الفعل اللاتيني (Eligere) وتعني (يختار)؛ أي العنصر المختار، كما جاء في نفس القاموس أن النخبة(Elite): هي أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميزة وذات الإعتبار"،[2] وبعد انتشار نظريات النخبة وخاصة منها نظرية فلفريدو باريتو(V.Pareto) في سنة 1930، عرف المفهوم توسّعًا في استخدامه في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وجاء في **القواميس** الفرنسية: أن النخبة أقلية متميزة عن الجماعات التي تنتمي إليها بامتلاكها لخاصية التفوق والقدرة بما تمتلكه من قدرات وخصائص وسمات ومميزات، ويعرّف قاموس روبرت الفرنسي Le Robert النخبة بأنها "مجموعة من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقل اجتماعي معين، وهم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي". [3]

وقد أشار معجم المصطلحات السياسية والدولية، إلى أن (Elite) يقابلها بالعربية الصفوة أي؛ علية القوم، وهم أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية، وتلعب هذه الصفوة دورا قياديا، وسياسيا لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم و بصفتهم[4].

و**بشكل عام**، نعني بالنخبة، مجموع الفئات الاجتماعية، المشاركة في السلطة أو القادرة على التأثير في قراراتها التي تستند إلى توسيع نفوذها إلى عوامل اقتصادية أو ثقافية، انطلاقا من مصالح مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى أنها تتمتع بقدرة هائلة على التعبئة وشحذ الرأي العام."[5]

---

1 **The Oxford English Dictionary**, Vol.111, Great Britain: Oxford University Press, 1969. P 90.

2 محمود محمد الناكوع، **أزمة النخبة في الوطن العربي**، الأردن: دار الباحث، 1989، ص 15.

3 Akoun André et autres, **dictionnaire de sociologie**, France: les Presses de Mama, 1999, P 175.

4 أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، القاهرة: دار الكتاب المصري ، 1989، ص ص،52، 53.

5 توم بوتومور، **النخبة والمجتمع**، ترجمة: جورج جحا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988، ص5.

ويعني هذا أن النخبة هي فئة من المتميزين اجتماعيا، يتمتعون بمواصفات استثنائية، يملكون قوة القرار وسلطة إدارة المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية. ومن ثم، فهناك ثلاثة نخب متميزة: النخبة السياسية، النخبة الاقتصادية، والنخبة العسكرية. [1]

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول: إن النُّخبة "Elite" تعبّر عن طبقة معينة وفئة متميزة من الناس أو شريحة منتقاة من أي نوع عام، وهي تعني أيضا الأقلية المنتخبة أو المنتقاة من مجموعة اجتماعية، تمارس نفوذا غالبا في تلك المجموعة، بفضل مواهبها الفعلية، أو الخاصة المفترضة"[2]، وممكن أن تكون قد وصلت إلى مناصب الحكم والقرار بفضل علمها أو نسبها أو حسبها أو ثروتها أو مكانتها في الجيش أو قربها من القصر الحاكم.

ويقصد بالنخبة **اصطلاحا:** تلك الفئة الراقية المالكة للنفوذ والقوة والمؤهّلات والامتيازات الطبيعية والمكتسبة. ويعني هذا أنها صفوة من الناس المتعلمين والمثقفين والناجحين والأذكياء والعباقرة والموهوبين ورجال الدين والمتفوقين الذين وصلوا إلى مناصب مهمة من الحكم والرئاسة والإدارة ، ومنه فالنخبة هي طبقة من الناس المصطفين الأخيار الذين يتولون أعلى المناصب في الدولة؛ بسبب قدراتهم العقلية والذهنية والكفائية، وأيضا بسبب ذكائهم الخارق، ومواهبهم المتميزة، وتفوقهم السياسي والعلمي فنجد جايتانو موسكا(Gaetano Mosca) يؤكّد على أنه يجب النظر إلى أي نخبة باعتبارها تتألف من أولئك الذين يشغلون قمة المواقع في الترتيب الهرمي للقيادة.[3]

ويعرفها هانز دريتزل (Hanz Dreitzel) بقوله: " تتكون النخبة من الذين يحتلون مواقع سامية في جماعة ما، أو في منظمة أو مؤسسة، وقد وصلوا إلى هذه المواقع المتميزة والعالية بفضل انتقائهم على أساس قدراتهم الكفائية الأساسية، ويملكون السلطة والتأثير بفضل المناصب

---

[1] حسن قرنفل: **المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟** ، المغرب: دار أفريقيا الشرق، 1997، ص147.

[2] توم بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد جوهري واخرون، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 25.

[3] جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة: محمد عثمان، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، ص362.

التي يشغلونها، ولها قوة النفوذ، ويملكون قرار تغيير بنية المجتمع والمعايير التي تتحكم فيها. وتؤهلهم مكانتهم ليكونوا نموذجا للاقتداء والتأثير في أفراد جماعتهم.[1]

كما يعرّف المفكر الأمريكي روبرت داهيل (Robert Alan Dahl) النخبة بأنها " مجموعة من الأفراد الذين يشـــكلون أقليـــة وتســـود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضـــايا الأساســـية فـــي المجتمع".[2]

وجاء في معجم علم الاجتماع بأن النخبة: " جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرهم وسيطرتهم في شؤون المجتمع حيث تشكل هذه الجماعة أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة، وفقا لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته" .[3]

وعليه، فالنخبة هي مجموعة من الأفراد ، يمتلكون قوة مهمّة في التأثير في القرارات السياسية الوطنية، نظرا لمواقعهم في المؤسسات العامة ، والنخبة هم الأفراد الذين يحتلون مواقع السلطة في المؤسسات الكبرى، ولهم قوة النفوذ والثروة والسلطة وحق إصدار القرارات، ويمكننا تعريف النخبة بأنها مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون مواقع مهمة، في مؤسسات قوية، ويمتلكون قوة التأثير في السياسة الوطنية بشكل دائم مستمر.

ويمكن القول أيضا :أن النخبة جماعة (أو جماعات) من الأفراد الذين لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا في حياة مجتمعاتهم، ومؤشّر هذا التميّز في الأدوار تأثيرهم البالغ في مجريات الأمور وتوجيهها، كما ينعكس في تأثيرهم علي عمليات صنع القرارات المهمة في مختلف مجالات الحياة.

---

1 Jacques Coenen-Huther, **Sociologie des élites** , Paris : Armand Colin, 2004 ,P 101.

2 أحمد زايد، "**نخب ما بعد الاستعمار**"، مجلة الديمقراطية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، العدد 25، يناير 2007، ص93.

3 دينكن ميشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980، ص117،118.

2. المفاهيم المشابهة لمفهوم النخبة: هناك مفاهيم تقترب من مفهوم النخبة (Elite) مثل: الصفوة، والأنتيليجينسيا (L'intelligentsia)، والتيقنوقراط، والأقلية، والطبقة، والخاصة، والأعيان، والأوليغارشية، والملاء، وذلك كما يلي:

- **الصفوة** : هو مصطلح فرنسي الاصل كان يستخدم للتعبير عن السلع المنتقاة وفق مواصفات خاصة لتكون عنوانا طيبا على جودتها عند التصدير، ثم ما لبث أن اِتّسع استخدامها حتى أصبح يعبر عن الامتياز و عن نقاوة الشيء وامتلاكه مكان الصدارة بفعل القوة، و الصفوة هي مجموعة صغيرة من الأشخاص لها بعض سمات القوة في بعض المجالات، ويعد هذا المصطلح أقرب المفاهيم لمفهوم النخبة ويعد باريتو هو أول من طوره.[1]
- **الأنتيليجينسيا (L'intelligentsia):** يقصد بها طبقة أو فئة اجتماعية تعنى بالإنتاج والإبداع وممارسة الفكر، بمعنى أنها طبقة من المثقفين المتنورين، وفي القرن الواحد والعشرين يطلق هذا المفهوم على النخبة المثقفة الوطنية القريبة من السلطة التي تسير حقلا علميا أو أدبيا أو فنيا ولها دور وساطي وتنويري مهم داخل المجتمع.[2]
- **التقنوقراط أو التقنوقراطية:** شكل من أشكال الحكومة، ويقصد بها حكومة التقنية أو حكومة الكفاءات، وتتشكل هذه الحكومة الأقلية من النخبة العلمية الفنية المثقفة، وهي حكومة متخصصة في الاقتصاد والصناعة والتجارة والإعلاميات والهندسة، وغالبا، ما تكون غير حزبية.
- **الأقلية:** هي ضد الأغلبية، جماعة تربطها أواصر القرابة و الأصل أو اللغة و الدّين و الوطن، تعيش وسط شعب يفوقها عددا، مثل: الأقلية الزنجية في أمريكا.
- **الطبقة:** جماعة من الناس في زمن واحد أو في أَزمان مختلفة على مستوى واحد في العلم أو الحرفة أو الصناعة.
- **الملاء:** أشراف القوم وعليتهم الذين يملأون العيون أبهة، والصّدور هيبة.
- **الخاصة:** خلاف العامة. ويقصد بها ما هو مقصور ومحصور على فئة من الناس، دون العامة كلهم.

---

1 السيد محمد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي:المفاهيم و القضايا**، القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، 1980، ص87.

2 دينكن ميشيل، **مرجع سابق**، ص119.

- **الأوليغارشية** (Oligarchy) أو (الأوليغاركية) يقصد بها حكم الأقلية أو هي فئة صغيرة من المجتمع تسيطر على مقاليد الحكم، وتتميز بالحسب، والنسب، والنفوذ، والثروة، والسلطة العسكرية. ويرادفها في القرآن لفظ **(الملأ)**.وغالبا، ما تحكم الحكومات الأوليغارشية عائلات وراثية ذات النفوذ المالي والسياسي والعسكري. ويعد أفلاطون أول من أشار إلى النخبة الأوليغارشية في كتابه**(الجمهورية)**، عندما صنف أنظمة الحكم إلى ثلاثة: الدولة المثالية (الجمهورية)، والدولة الديمقراطية، والدولة الأوليغارشية. وتبعه في ذلك تلميذه أرسطو الذي قسّم الدول، في كتابه **(السياسة)**، إلى ستة أصناف: ثلاثة تحترم القانون وتتقيد به، وثلاثة لا تلتزم بالقانون، ومنها حكم الأوليغارشية. ومن ثم، فالأوليغارشية عند أرسطو هي حكومة الأثرياء ؛ لأنها تتمتع بسلطة المال والثروة والجاه والملكية الخاصة.[1]

3.نشأة وتطور مفهوم النخبة: ارتبط مفهوم النخبة بالإهتمامات الصفوية للمجتمعات منذ العصور القديمة فنجده في المجتمع اليوناني وخاصة في مدينة أثينا في القرن الخامس ق م، وفي فترة بريكليس الديمقراطي، يختصر على الرجل الشريف الحكيم الفيلسوف وبالروعة والجمال والجودة والإتقان، ومن ثم كان التركيز على جمالية الهندسة، وروعة الجسد بغية تحقيق الفضيلة والسعادة الروحية الكاملة، أما في الحضارة الرومانية، فقد اختصر مفهوم النخبة على المواطن الروماني أو الذي يحمل صفة المواطنة، وقد كرّس ذلك من خلال القوانين التصنيفية التي تميز بين الروماني وغير الروماني و النبيل و الغوغائي المدني، أما في العصور الوسطى، فقد كان الاهتمام بالله أكثر من الاهتمام بالإنسان، وقد ارتبط مفهوم النخبة في القرن السابع عشر الميلادي بالإنسان الشريف أو الإنسان الفارس الشجاع النبيل الذي يتميز بالأخلاق الرفيعة، ويمتلك رصيدا ثقافيا ومعرفيا متميزا، مثل: ديكارت وباسكال، ليصبح مفهم النحبة في القرنين التاسع عشر والعشرين، تخصصيا، مثل: الإنسان الاقتصادي، والإنسان التقني، والإنسان الديمقراطي، الانسان العسكري ، الانسان السياسي ...، وفيما يخص الثقافة العربية، فثمة نخب متنوعة، مثل: نخبة الحكام ورؤساء القبائل، ونخبة الكهان ورجال الدين، ونخبة الأسياد والأشراف والأعيان، ونخبة الفرسان، ونخبة كبار التجار والحرفيين، ونخبة المثقفين من شعراء وعلماء وفقهاء، ونخبة

[1] جون سكوت، **مرجع سابق**، ص 363.

الشرطة والجيش، ونخبة القضاة، ونخبة مستشاري الملوك والسلاطين والأمراء، ونخبة العمال والولاة...[1]

وقد ارتبطت النخبة، في العصر الجاهلي، على سبيل المثال، بالإنسان الشاعر الفارس المتخلق الشهم، وبعد ذلك اقترنت النخبة بالإنسان العالم والمتدين في صدر الإسلام والعهد الأموي، أما في عصرنا هذا فقد أصبح للنخبة مفهوم يشبه مفهومها في الثقافة الغربية.

وفي هذا السياق، يقول الباحث المغربي المختار بنعبدلاوي: "يختلف مفهوم النخبة بمعانيه المعاصرة كثيرا عن المعاني القريبة التي نجدها في الثقافة العربية التقليدية. يعني مفهوم الملأ تحديدا النخبة القبلية التي تأخذ القرار بناء على معايير متعددة، تتداخل فيها الاعتبارات الأسرية بالموقع الاقتصادي، والاعتبار الاجتماعي، ولايبتعد عنه كثيرا مفهوم الخاصة الذي ساد في العصر العربي الوسيط، فهو يشير إلى شخصيات اعتبارية، ومالية، وفقهية، ...قريبة من موقع القرار، يستشيرها الخليفة أو السلطان أو الأمير بصورة دائمة أو مؤقتة.[2]

من المفاهيم التي يمكن أن تتقاطع مع النخبة في الثقافة الإسلامية مفهوم أهل الحل والعقد، يتضمن هذا المفهوم الشخصيات التي تحددها النصوص التراثية بصفتها أهل الشورى ويمكننا أن نعتبر هؤلاء من بين الفئات التي تتقاطع مع مفهوم النخب بصفتهم أهل المعرفة الدينية، والخبرة المهنية، والوجهاء التقليديين الذين يشيرون على السلطان، ويقدمون له النصيحة بالمقابل غالبا ما يتم تحديد هؤلاء بالانتقاء، كما أن الولاء للسلطان هو السبيل الأوحد أمامهم للإبقاء على وضعيتهم، وهم لا يمثلون إلا الاتجاه الموالي للسلطان، ولايمكنهم بأي حال الدفاع عن أطروحة معارضة.

تقابل مفاهيم الملأ والخاصة مفاهيم العامة أو السوقة، وتشير إلى مختلف الشرائح الاجتماعية الأخرى التي لاتساهم في اتخاذ القرار، أو لا تستشار فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1] محمود محمد الناكوع، **المرجع السابق**، ص 36.

[2] المختار بنعبدلاوي، "**نخب مغاربية: الخلفيات، المسارات والـتأثير**"، المنتدى المغاربي الثاني إنتاج النخب وتدويرها في المغرب، المغرب: جامعة محمد الخامس، 2012، ص9.

يعني هذا أن "النخبة" في ثقافتنا العربية الإسلامية، تعني الفئة الخاصة أو الملأ أو أهل الحل والعقد أو فئة الأعيان ومستشاري السلطان أو الأمير، ويمكن الحديث عن فئات أخرى في هذه الثقافة، مثل: الموالي، وأهل الذمة، والعبيد، والجواري، والأرقاء...وهناك حالات استثنائية جعلت بعض أفراد هؤلاء يصلون إلى مواقع السلطة وإصدار القرار.[1]

4. خصائـــص النخبة: تتميز النخبة أو الصفوة أو الخاصة، مقارنة بالجماهير العامة أو بالعوام، بمجموعة من الصفات والخصائص والمميزات التي يمكن تحديدها فيما يلي:

* أقلية من أفراد المجتمع تحكم البلاد وفق عامل وراثي (الجاه أو الانتماء إلى طبقة الأعيان أو النبلاء)، أو وفق عامل الاستحقاق الشخصي (العلم والذكاء والحصول على شهادات عليا).

* فئة من الأفراد متميزة بمؤهلاتها وكفاءاتها مقارنة بباقي الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى.

* فئة تمتلك القوة والنفوذ والهيمنة والسيطرة على السلطة السياسية. كما تمتلك صنع القرار والتأثير في الآخرين.

* تمثّل أقلية بالنسبة للمجتمع، وتمتلك من الثروة والقدرات والمواهب ما يجعلها تتميز عن باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى.

* تضمّ الصفوة مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بالقدرات العالية في الأداء، في مجال تخصصهم.

* تتمتع بسمة التمايز والاختلاف والقوة؛ بمعنى أن الصفوة هي التي تحصل على أعلى الدرجات في مجال عملها أو نشاطها الذي تزاوله.

* قد تكون النخبة من فئة الثعالب أو من فئة الأسود: فالأولى تنتمي إلى الأقلية العليا، وتمارس الحكم، وتمتلك الدهاء والحيلة والذكاء والإيديولوجيا، ولها قوة التأثير في الطبقات الاجتماعية

1 محمود محمد الناكوع، **مرجع سابق**،ص 39.

الدنيا. في حين، تنتمي الثانية إلى الطبقة الاجتماعية العامة، وتمتلك الشجاعة وقوة الثروة لإسقاط النخبة الحاكمة، وقد تتحول إلى نخبة عليا عندما تسيطر على الحكم والسلطة وقوة النفوذ. [1]

* تحتل النخبة مواقع الصدارة والمناصب الكبرى في المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

* جماعة وظيفية متميزة تقوم بمهمة التخطيط، والاستشراف، والتنفيذ، والتدبير، والتنظيم، والإشراف، والتوجيه، والتقويم، والتتبع، والمواكبة، وعملية التصحيح.

* تمتلك النخبة قوة مهمة في التأثير في القرارات السياسية المحلية، والجهوية، والوطنية، والدولية.

المطلب الثاني: تصوّرات نظرية حول النخبة.

شغل مفهوم النخبة أو الصفوة حيّزا كبيرا من اهتمام الدارسين و الباحثيين، وذلك باختلاف الاتجاهات النظرية للمدارس التي تناولت هذا الموضوع، سواء أكانت نظمية أو سلوكية أو اقتصادية أو تنظيمية، ومن أبرز التصورات النظرية باختلاف المدارس تصوّر كلّ من:

- **فيلفريدو باريتو Vilfredo Federico Damaso Pareto** *

ويعطي باريتو تعريفين للنخبة أحدهما ضيق، والثاني موسع: فالنخبة– بالمفهوم الواسع– هي تلك الفئة القليلة من المجتمع التي حققت نجاحا في أنشطتها المهنية والوظيفية، فوصلت إلى أعلى مراتب الهرم المجتمعي مثل: رجل الأعمال الناجح، والمجرم الذكي، والصانع الماهر، والأستاذ البارع، والفنان المشهور، ويعني هذا أن هذه النخب غير حاكمة، أما بالمفهوم الضيق،

1 دينكن ميشيل، **مرجع سابق**، ص121.

* **فيلفريدو باريتو:** من أهم علماء الاجتماع السياسي الذين اهتموا بدراسة النخبة، و بمسألة اختلال المجتمع وتوازنه، ويمكن القول: إنه أول من اهتم بمفهوم النخبة في المجالين الاجتماعي والسياسي.وفي هذا الصدد، وله ريادة في تطبيق نظرية الاختيار العقلاني على اقتصاديات الرفاهية ، كما يعرف أنه ذلك المتعصب والمناهض للديمقراطية.

فالنخبة هي تلك الفئة أو الأقلية الحاكمة التي تملك السلطة والنفوذ والقرار، وتمارس تأثيرها في باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى، قصد إقناعها بتوجهاتها السياسية والإيديولوجية، وقد تتكون هذه النخب من الوزراء، وأمناء الأحزاب، والمعارضين السياسيين، والمسؤولين النقابيين، وكبار العسكر، ورجال المقاولات الصناعية النافذين.[1]

ويميّز باريتو بين الطبقة الشعبية العامة والنخبة الخاصة، إذ تنجذب العامة، على المستوى النفسي، إلى الأفكار غير المنطقية وغير العقلانية؛ وهذا ما يجعل النخبة المتميزة بالدهاء والقوة والإيديولوجيا قادرة على استغلالهم للفوز بالسلطة ، وبعد ذلك يميز باريتو بين النخبة الحاكمة وغير الحاكمة ويقصد هنا بمصطلح النخبة الحاكمة أو الحكومية إلى ما يسميه رايت ميلز (Wright Mills) بنخبة السلطة، وموسكا (Mosca) بالنخبة السياسية.[2]

وقد قسم باريتو النخب السياسية على غرار تقسيم مكيافيلي إلى نخبة الثعالب ونخبة الأسود، فالنخبة الأولى تتكون من فئة الشيوخ وقد استولت على الحكم بالدهاء والحيلة والخديعة أما النخبة الثانية فهي من فئة الشباب التي تنتمي إلى الطبقة الدنيا من عموم المجتمع وتدخل النخبتان معا في صراع وضغط، فالتي تنتصر تستولي على الحكم، وبعد فشلها واضمحلالها تستولي النخبة المعارضة على الحكم بشكل تناوبي دوري وبهذا تتحقق الديمقراطية ويتحقق التوازن الاجتماعي، وتحافظ الدولة على هيبتها واستمرارها وقوتها وغالبا، ما تقوم الحروب والأزمات الاقتصادية في تغيير النخب بشكل تناوبي، بعد اشتداد الصراع والجدل السياسي بين نخبة الأسود ونخبة الثعالب.[3]

كما يذهب باريتو إلى أن النخبة قابلة للانحلال، ويظهر هذا الانحلال في شكل نمو الاتجاهات الإنسانية بشكل مرضي، في الوقت الذي تظهر فيه صفوة جديدة، وتكون في أقصى درجات القوة والحيوية، مؤكدا أن أية صفوة لاتستخدم العنف والقسوة في سبيل الدفاع عن نفسها

---

1 توم بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق**، ص 105.

2جون سكوت، **خمسون عالما اجتماعيا أساسيا**، ترجمة: رشا جمال، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط2، 2013، ص59.

3 نبيل السمالوطي، **الإيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص173.

وحكمها، تعرض نفسها للانهيار السريع، بحيث لاتملك في النهاية سوى إفساح المجال لصفوة أخرى، وإذا كان كارل ماركس يؤمن بالصراع الطبقي والاجتماعي بين البروليتاريين والبورجوازيين، فهناك داخل المجتمع الاشتراكي صراع طبقي واجتماعي بين المثقفين وغير المثقفين، بين الفلاحين والعمال، أما على صعيد النخبة، فيمكن الحديث حسب باريتو عن صراع بين النخبة الحاكمة وغير الحاكمة، بين نخبة المحافظين ونخبة المجددين، والنخبة الحاكمة والنخبة الدنيا[1].

انطلقا مما ذكره باريتو فيما يتعلق بالنخب وكيفية تجديدها بعد انحلالها أو مايطلق عليه "موريس دفيرجيه" بفكرة دوران النخب[2]، يمكن أن نعتبر هذه الفكرة النقطة المركزية في نظرية النخب، وبما أن الانتماء إلى النخبة قائم على الصفات الفردية، فهو ليس وراثيا من الناحية المبدئية، فالدوران الفردي للنخب هو عامل أساسي في التوازن الاجتماعي، وإذا لم يحصل ذلك بصورة منتظمة، يعمل المجتمع وتنمو فيه حالة ثورية، لأنه يستبدل الدوران الفردي بالدوران الجماعي للنخب فزيادة عدد العناصر المنحطة التي تحتويها الطبقات التي ماتزال تملك السلطة قد يؤدي لزيادة عدد العناصر ذات الصفة العالية التي تحتويها الطبقات الخاضعة ما يساعد التوازن الاجتماعي ليصبح غير مستقر وقابل للصدمات.

- **رايـــــت ميلـــــــز C. Wright Mills** [**]:

يعرف "ميلز" النخبة انطلاقا من مبدإ السلطة وامتلاك القرار ويرى أن نخبة السلطة تستند إلى وسائل القوة، تماما كما هو الأمر، بالنسبة لمن يحتلون مراكز القيادة، كما يرى ميلز أن هناك انغلاقا على مستوى النخب مقارنة بباقي الطبقات الاجتماعية الأخرى لذا تحدث عن ثلاث نخب

---

1 وسيلة خزار، **الإيدولوجيا وعلم الاجتماع، جدلية الانفصال والاتصال**، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص ص، 149، 150.

2 موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2001، ص163.

[**] **شارل رايت ميلز** (Wright Mills) (1916-1962م) من أهم السوسيولوجيين الأمريكيين، ومن أهم المنظرين للنخبة في ضوء المقترب المؤسساتي، إذ كرّس اهتماماته كلها لدراسة النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية. وطور نظرياته السياسية والاجتماعية حول النخبة في كتابيه: **(نخبة السلطة)** سنة 1956م، و**(الطوق الأبيض)** سنة 1951م. ومن ثم، فهو ينتمي إلى المدرسة السوسيولوجية النقدية المعارضة لمدرسة تالكوت برسونز.

مهيمنة في الولايات المتحدة الأمريكية هي: النخبة السياسية، والنخبة الاقتصادية، والنخبة العسكرية، فعرّف النخبة؛ بأنها مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون السلطة، ومشروعية إصدار القرارات، ويحتلون أعلى المناصب في المؤسسات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية. [1]

كما تتميز السلطة عنده بطابعها المؤسساتي وهنا، نتحدث عن سلطة الاقتصاد، وسلطة السياسية، وسلطة العسكرية، وينتج عن تحصيل السلطة المؤسساتية امتلاك الثروة، والمجد، والشهرة، والقوة، ومن يفقد وضعيته ومكانته المحظوظة داخل مؤسسة. [2]

ويميّز ميلز خمس مراحل لتشكل النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية:

1. من الثورة إلى تأسيس الدولة: يتم الحديث عن النخبة المدمجة.
2. من بداية القرن التاسع عشر (عهد جيفرسون ولينكولن): يتم الحديث عن النخبة المختلطة أو النخبة غير المركزية.
3. من 1886/1866 حتى نهاية 1920: يتم الحديث عن هيمنة الاقتصاد أو النخبة الاقتصادية.
4. فترة الخطة الجديدة أو فترة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنوات الثلاثين، وتولية روزفلت سدة الحكم: يتم الحديث عن عقد السياسية أو النخبة السياسية.
5. من فترة الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا: تصاعد السلطة العسكرية، وتشكيل نخبة مغلقة، تتكون من ثلاثة مجالات: الاقتصاد، والجيش، والسياسة. ويعني هذا وجود ثلاث نخب: عسكرية، وسياسية، واقتصادية.

- **غايتانـــو موســـــكا Gaetano Mosca:** [***]

يعرف موسكا النخبة على أنها تلك الفئة التي تتميز بحصولها على أعلى مكانة في هرم السلطة أو التنظيم، وتتمتع بقدرات هائلة تسمح لها بالحصول على السلطة في المجتمع

---

1 Wright Mills, **The Power Elite (L'Élite du pouvoir),** français : Éditions Agone, 2012 ,P 670.

2 Ibid, P 679.

*** **غايتانو موسكا** (Gaetano Mosca) (1858–1941م): من أهم المفكرين الإيطاليين الذين اهتموا بدراسة النخبة، ولاسيما النخبة السياسية، وقد عرف بكتاباته في العلوم السياسية ونظرياتها، وألف كتبا عدة في هذا المجال، منها: (نظريات الحكومات والحكومات البرلمانية) سنة 1884م، و(عناصر العلوم السياسية) سنة 1896م، و(تاريخ النظريات السياسية) سنة 1936م. وقد طور موسكا في تطوير نظرية النخبة والطبقة السياسية.

البيروقراطي المعاصر، وتتميز نظرية النخبة عند موسكا بأنها أكثر ديمقراطية من باريتو، على أساس أن النخبة ليست وراثية كما يقول باريتو، بل يمكن لأي فرد تتوفر فيه القدرات الكفائية المتميزة والاستثنائية أن يصل إلى السلطة. [1]

كما يرى موسكا أن النخب تحكم مجتمعاتها، على الرغم من كونها أقلية، لأنها أفضل تنظيما من الأغلبية، وكذلك لأنها تستند إلى إيديولوجية تدعم مشروعيتها، ويمثل هذان العاملان مؤشرا حاسما على كفاءة وفعالية أية نخبة، إن أية مجموعة عسكرية أو رياضية أو فنية، لايمكن أن تحصل على نتائج مقبولة إذا لم يكن هناك انسجاما وتعاونا بينها، كما أن المبدأ أو القيم المشتركة هي ما يوفر الحافز للمجموعة، إن الحوافز المادية قد تجمع مجموعة ما لمرحلة عابرة لكن الاستدامة لاتتحقق إلا إذا استطاعت هذه المجموعة أن ترسي قيما مشتركة تمنحها اعتبارا معنويا.[2]

هذا وقد ميز موسكا بين المجتمعات الجامدة والمجتمعات المتحركة فالمجتمعات الأولى لاتتناوب فيها النخب أو لا يتم فيها الدوران بين النخب، بينما المجتمعات المتحركة تعرف تناوبا جيدا للنخب، وخاصة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وفي هذا، يقول موسكا: بقيت صفوف الطبقات الحاكمة مفتوحة، والحواجز التي تمنع أفراد الطبقات الدنيا من الدخول إليها تم إلغاؤها أو خفضت على الأقل، وسمح تحويل الدولة الاستبدادية القديمة إلى دول تمثيلية حديثة، لجميع القوى السياسية تقريبا، ولجميع القيم الاجتماعية تقريبا، بالمشاركة في الإدارة السياسية للمجتمع.[3]

- **تـــوم بوتمـــــور Thomas Burton Bottomore: ******

يعد كتاب **(النخبة والمجتمع)** لبتومور من أهم الكتب التي تعرضت لمفهوم النخبة بالتاريخ، والدراسة، والتحليل، والتقويم، حيث يستعرض فيه تاريخ المصطلح ودلالاته المعجمية والاصطلاحية، ويستكشف تاريخ النخب في الثقافة الغربية، مع استجلاء مختلف النظريات التي قيلت حول النخبة، بالتوقف عند باريتو، وموسكا، وميلز، وماكس فيبر، وكارل مانهايم، ورايمون

1 محمد الرضواني، **مرجع سابق**، ص ص، 94،95.
2 المختار بنعبدلاوي، **مرجع سابق**، ص12.
3 موريس دوفرجيه، **مرجع سابق**، ص164.

آرون، وإهتم بوتومور بتحديد أدوار النخبة البنيوية والوظيفية، وتبيان دلالاتها السياسية والاجتماعية، في علاقة وثيقة ووطيدة بالطبقات الاجتماعية وبنياتها، وكان ميدان الدراسة هو الدول المتقدمة والصناعية، وبعد ذلك استعرض بوتومور مختلف الانتقادات الموجّهة إلى النخبة من قبل المفكرين الديمقراطيين والاشتراكيين، وقد وجد بوتمور صعوبة في تعريف النخبة، متسائلا هل هي: طبقة أو فئة أو أقلية؟ وهل نحن أمام نخبة واحدة أم نخب متعددة؟ وكيف يمكن الانتقال من اللاّنخبة إلى النّخبة؟ وما التأثيرات التي تمارسها النخبة في باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى؟ ومن هنا، فقد وضع بوتومر هرما افتراضيا لتوزيع النخب، فقد وضع في أعلى الهرم النخبة السياسية، وفي القاعدة وضع النخبة الاجتماعية، وفي الوسط، توجد ظلال هاتين النخبتين: السياسية والاجتماعية. [1]

- **أورس ياجـــي Urs Jaeggi :**

يعد " ياجي " من أهم الباحثيين السويسريين الذين درسوا مفهوم النخبة، بالتوقف عند ثلاثة تصنيفات ومعايير أساسية هي: [2]

❖ **المنظرون الذين يحدّدون النّخبة على أساس القوة أو السلطة،** على أساس أن المجتمعات الإنسانية تعرف مجموعة من الصراعات والتطاحنات حول السلطة ومن يفز في تلك الصراعات، يظفر بالسلطة، ويشكل ما يسمى بالنخبة الحاكمة.

❖ **المنظرون الذين يحددون النخبة على أساس القيم.** وتتخذ هذه النظرية طابعا فلسفيا وأخلاقيا، إذ تنظر إلى النخبة من خلال أحكام الواقع وأحكام القيمة أي: بالتركيز على المزايا والصفات التي تسمح لصاحبها بممارسة الحكم أو السلطة.

❖ **المنظرون الذين يحددون مختلف النخب على أساس وظائفها وأدوارها.** وتعدّ المدرسة الإيطالية خير من يمثل هذه النظرية، كما يبدو ذلك جليا عند باريتو وموسكا، إذ يثبت هذان

**** يعد الإنجليزي توماس بورتون بوتومور(Thomas Burton Bottomore) (1920-1992) من أهم السوسيولوجيين الماركسيين. ويعرف أيضا بتوم بوتمور(Tom Bottomore). وقد ألف مجموعة من الكتب، أهمها: (الطبقات في المجتمع المعاصر)، و(كارل ماركس)، و(السوسيولوجيا نقد اجتماعي)، و(علم الاجتماع والاشتراكية)، و(نظريات الرأسمالية المعاصرة)، و(النخبة والمجتمع)

1 Tom Bottomore ,**Elites and Society** , New York: Penguin, 1970, P 174.

2 حسن قرنفل، **مرجع سابق**، ص ص، 151،152.

السوسيولوجيان أن الأوليغارشية هي التي تهيمن على الحكم في جميع المجتمعات، بمعنى أن النخبة هي التي تصدر القرار، وتملك السلطة السياسية، وتتولى الحكم. في حين، تكون الجماهير تابعة لتلك النخبة. بل حتى الأنظمة الديمقراطية التي يحكم فيها الشعب تقر بوجود نخب تمثيلية تتولى الحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و هذا اعتراف صريح أو ضمني بأهمية النخبة داخل الدولة، ومدى قدرتها على تسيير دواليب الحكومة على جميع الأصعدة والمستويات، وإدارة شؤونها بطريقة فعالة وجيدة ووظيفية. [1]

ومن هنا، تعدّ النخبة علامة مميّزة لديمقراطية المجتمع الليبرالي الذي يؤمن بتنافس الأفراد، وأحقيتهم في الوصول إلى الحكم حسب استحقاقهم وكفاءتهم المادية والمعنوية. وفي هذا، يقول موريس دوفرجيه (Maurice Duverger): " وضعت نظريات النخب ودوران النخب من قبل منظرين ليبراليين لمواجهة المفهوم الماركسي عن الطبقات.وهم يهدفون إلى إظهار أن المجتمعات الرأسمالية لاتعرف طبقات حقيقية تتسم بالديمومة أو الوراثية، وإنما تفرعات يتم الدخول إليها أو الخروج منها بسهولة نسبية.ترتبط الطبقات بجمود المجتمعات الزراعية التي تعكس اقتصادا ثابتا أو شبه ثابت.أما المجتمعات الصناعية القائمة على التنافس والمزاحمة والتجديد والتغيير،[2] فتكون عرضة لحركية كبيرة جدا.فالأفراد العاملون والأذكياء والمهرة والخلاقون الذين يشكلون النخب يمكنهم الارتفاع في درجات السلم الاجتماعي، حتى ولو كانوا يحتلون فيه مكانة متدنيّة جدا في بدء حياتهم.وعلى العكس، فإن الذين يستفيدون من وضع رفيع منذ ولادتهم يخاطرون باستمرار في الهبوط في حالة الخمول أو البلاهة أو الرعونة أو الترهل.[3]

المطلب الثالث: مفهوم النخبة العسكرية.

تعرف النخبة العسكرية على أنها نخبة ذات كفاءة عالية، لفعل تكوينها غير العادي ذي الطابع العسكري، ووحدات هذه النخبة غالبا ماتكون نتاج الظروف الصعبة " الحروب و المعارك" ، مايجعلها تكتسب مهارات عالية في القيادة و الحنكة في التسير، كما أنها تعبّر عن نخبة الضبّاط

---

1 محمد فايز عبد أسعيد، **الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي**، بيروت: دار الطليعة، ط2 ، 1988، ص158.

2 **نفس المرجع**، ص، 164 .

3 موريس دوفرجيه، **مرجع سابق**، ص ص، 162،161.

في الجيش و المؤسسات العسكرية، ومن أبرز المفكرين الذين تطرقوا إلى تعريف للنخب العسكرية "بوتمور– Bottomore" الذي يرى أنها: "ذات طابع عملي أي أنها تتكون من القوات العسكرية والجيش بصفة عامة ولها تأثير كبير في الحياة السياسية وتلعب دورا مؤثرا في اتخاذ وصنع القرار وخاصة في الدول الدكتاتورية وغير الديمقراطية".[1]

ومنه فإن موريس جانوفيتز "Morris Janovitz" يرى أن هناك أربعة أنماط تعريفية للنخب العسكرية وهذه الأنماط تظهر من خلال أربعة نماذج سياسية هي: [2]

- **النموذج الأرستقراطي Aristocratic:** وقد كان هذا النموذج سائدا و مشتركا بين كل قوى أوربا الغربية قبل أن يبدأ التصنيع، ويكمن النمط الكلاسيكي لهذا النموذج في الأسرة الارستقراطية ذات الشقّين السياسي و العسكري، وذلك بسبب الوحدة في الاهتمام بين الجماعات الارستقراطية و العسكرية، وتكون النخبة العسكرية في هذه الحالة لأنها جزء في الحكومة.
- **النموذج الدّيمقراطي Democratic:** وهذا النموذج هو عكس الارستقراطي حيث تتباين بشدة النخب السياسية المدنية و النخب العسكرية، حيث تمارس النخب السياسية الضبط على النخب العسكرية، وهذا يكون من خلال القنوات الشّرعية للحكم و القواعد السياسية التي تحدّد الوظائف العسكرية و الظروف التي يمكن أن تمارس العسكرية من خلالها قوتها، و تتخصص النخب العسكرية في هذه المرحلة في خدمة الدولة ويمتثل القادة العسكريون للحكومة، وبفترض النموذج الديمقراطي أن القادة العسكريين يمكن أن يمارسوا دورا مؤثرا بالأخلاق المهنية وحدها مع أن ذلك صعب للغاية.
- **النموذج الاستبدادي Totaitarin:** وهذا النموذج يحلّ محلّ الارستقراطي في حالة عدم تحقق الديمقراطي، ويعتمد هذا النموذج على شكل من أشكال الضبط الذاتي؛ كما كان يحدث في النموذج الارستقراطي الاقدم، ولكن الضبط الذاتي في هذا النموذج الاستبدادي لاينبع من أية وحدة اجتماعية لنخبة عسكرية أو سياسية بل قد يوصل نخبة ثورية عسكرية أو سياسية إلى الحكم ويخلق لها ضوابط تجعلها سائدة ومستبدة، وفي أغلب الحالات تكون النخب المسيطرة في هذا النمط نخب عسكرية.

---

1 مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987، ص 25.

2 حمد عبد الرحمان حسن، " **العسكريون و الحكم في افريقيا** "، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 1985، ص ص16، 20.

- **نموذج الدولة المحصنة The Garrison_State** : ويعتبر هذا النموذج كما قدمه هارولد لازويل Harold Lasswel إضعافا للسيادة المدنية، و التي يمكن أن تظهر خارج البناء الديمقراطي المؤثّر، وهنا تقترب النتيجة النهائية للدولة المحصنة من النموذج الاستبدادي، ونموذج الدولة المحصنة هو أكثر النماذج التي تسوس فيه الجماعات و النخب العسكرية بصورة كبيرة وواضحة، بطريقة مباشرة و غير مباشرة، سواء بكونها في رأس الهرم الحاكم وأركانه أو من خلال استخدام القوة لتحريك السياسي و الإداري.

المطلب الرابع: الاتجاهات النظرية لدراسة النخبة العسكرية.

ظهر تصنيف النخب العسكرية منذ القديم و البداية كانت في الفكر اليوناني عند سقراط الذي يقسم طبقات المجتمع إلى: المزارعين و المحاربين، فالأصل السياسي للدولة عند سقراط هو عسكري، حيث يتم اختيار الهيئة الإستشارية التي تتولى الحكم في الدولة من طبقة المحاربين.

كما نجد **هربرت سبنسر** يشير إلى ظهور النخبة العسكرية ففي الفصل الرابع من كتابه **أساسيات علم الاجتماع The Principles of sociology**، أوضح كيفية ظهور النخبة حيث يرى أنه عادة ما نجد في الجماعات الصغيرة نوعا من القيادة لكن ليس شكلا للحكم، وما إن يزيد حجم الجماعة حتى نجد بينها نوعا من الهيئة الحاكمة، وذلك عندما يظهر أشخاص يحوزون على السلطة، وفي الفصل الثاني عشر يتكلم عن الأنساق العسكرية، فيتطرق إلى أن المجتمعات البدائية يكون فيها البالغون الذكور هم المقاتلون و يصبح المجتمع عبارة عن جيش في حالة سكون، وما إن أصبحت المجتمعات مركبة ظهر التطابق في التفصيلات بين السلطة العسكرية و السياسية، ما أوجد تمايزا بين النخب العسكرية و السياسية، لكن "**سبنسر**" يؤكد على أن النخب السياسية أسبق من العسكرية، حيث يرى أن القيادة العسكرية تنمو من خلال القيادة المدنية، ويرجع ظهور النخب العسكرية كنخب سائدة إلى مرحلة الفصل بين الزعامة العسكرية و الزعامة السياسية[1].

ومنه فإن "**سبنسر**" أعطى بعدا تحليليا للنخب العسكرية إذ يوضح طبيعة العلاقة بين الأنساق العسكرية و السياسية، ويشير إلى أن ظهور النخبة العسكرية قد يكون من خلال الحرب وأن المجتمعات قد تتغير من خلال الجيش وهذا مايجعل النخبة العسكرية كنخب تحديثية في العالم الثالث خاصة.

ومما سبق يمكن تقسيم الاتجاهات النظرية في دراسة النخبة العسكرية الى مايلي:

1 Herbert Spencer , **The Principles of sociology**, U.S.A: GreenWood Press Publishers,1975,P 495.

1. **الاتجاه التنظيمي :** وهذا الاتجاه يصنف النخب العسكرية ضمن النخب الاجتماعية ونجد من أبرز روّاده "**موسكا**"، الذي يؤكّد على أن النخبة هي الجماعة الصغيرة التي تتصف بقدرات تنظيمية، لا توجد لدى الجماعات الكبيرة و تتمثل هذه القدرات التنظيمية في :

- خطط الاتصال البسيطة داخلها.
- فرض الاتصال بين أعضائها بعضهم البعض.

وتوفر لها هذه القدرات الإمكانيات التي تساعد على إنجاز مهامها المتمثلة في :

- صياغة سياستها بطريقة أسرع و بأقل وقت ممكن.
- تحقيق تماسك داخلي في مواجهة تهديد خارجي.
- الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة. [1]

ومن خلال ما سبق فإن **موسكا** يربط نشأة النخبة العسكرية بالدرجة الأولى بالبناء الطبقي للمجتمع، وكيف كانت هذه النخبة في أنماطها المتعددة استجابة للبناء الطبقي للمجتمع الذي نشأت فيه، وأوضح ذلك في كتابه عن الطبقات الحاكمة The Ruling Class، و الذي يقسّم في المجتمع إلى طبقتين: [2]

الطبقة الأولى: هي التي تتميّز بأنها:

- الأقل عددا.
- تقوم بكل الوظائف السياسية في المجتمع.
- تحتكر القوة.
- تتمتع بكلّ المزايا.

الطبقة الثانية: من مميّزاتها:

- الأكثر عددا .
- تساس وتضبط بواسطة الطبقة الأولى.
- أقل شرعية و أقل تعسّفا.
- تمدّ الطبقة الاولى بالوسائل المادية.

---

1 بوتمور، **الصفوة و المجتمع، المرجع السابق**، ص ص، 6، 7.

2 Gaetano Mosca, **The Ruling Class**, New York: Mc Gram-Hill Company, 1939, P 50.

ويرجع موسكا بداية ظهور النخب العسكرية إلى المجتمعات البدائية، إذ كانت الشجاعة العسكرية هي الصفة التي تستطيع أن تفتح أبواب الاقتراب من الطبقة السياسية أو الحاكمة، أما في المجتمعات الحديثة فيعطي لنا موسكا نموذجين البولندي و الروسي للنخب العسكرية:[1]

❖ **النمط البولندي:** يرى "موسكا" أن هذا النمط يقدّم مثالا متميزا للتحول التدريجي لطبقة المحاربين إلى طبقة السيادة المطلقة، ففي بولندا لم يكن هناك فرق بين الفلاحين و المقاتلين في القرى، إلا أن الظروف الاجتماعية و السياسية جعلت رؤساء القبائل أفرادا معينين من مهن خاصة لكي يشكلوا الجيوش المحاربة و أُعْفُو من الواجبات الزراعية، ومع تغير البناء الطبقي للمجتمع ظهرت نخبة مجتمعية تعودت على لغة السلاح وعلى ممارسة استخدامه، كما تعودت التنظيم العسكري مما ساهم في سيادة هذه النخبة أنذاك.

❖ **النمط الروسي:** وفي هذا النمط شكل المقاتلون " الدروزينا"Druzhina أو حراس كنزس Kenezes الأمراء المنحدرون من الرورك Rurik ، ولم تكن هذه الفئة كسابقتها في النمط البولندي إذ أن النخبة العسكرية في روسيا لم تكن بعيدة عن الاشتراك في الحياة الزراعية، فكان لها دور في انتاج جمعيات الفلاحين الريفية"**الميرز**" ، كما كان الفلاحون يخوضون الحروب كعساكر في الجيش.

ويرى موسكا أن الدور السياسي للنخب العسكرية تغير بظهور الجيوش الدائمة التي حدّد طبيعتها في أنها :

- الحارس الجاد للقانون.
- المطيعة لنظم السلطة المدنية.
- تملك قدرا قليلا من التأثير السياسي.
- تستخدم بطريقة غير مباشرة لتحدث تأثيرا يتفق مع طبيعتها.

وقد اعتبر موسكا الجيش هو الحارس للقانون البعيد السياسة المطيع للسلطة المدنية ذو طبيعة عسكرية وعاملا من عوامل التأثير الاجتماعي الذي يتكون من:[2]

- الشهرة الشخصية.

---

1 Ibid, p 53.

2 احمد بيلى، **الصفوة العسكرية و البناء السياسي في مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، 1993، ص92.

- التعليم الجيد.
- التدريب المتخصص.
- المكانة العلمية.
- الإدارة العامة.
- الجيش

ويشير موسكا أنه كلّما كان العامل العسكري فعلا في ظهور النخبة العسكرية فقد يكون أيضا من العوامل التي تؤدي إلى إختفاء النخب السياسية، ويدلّل على صحة كلامه بما حدث في الارستقراطية الرومانية التي زالت بمجرد أنها لم تعد تنتج نخبا عسكرية فاعلة.

2. الاتجاه السلوكي: يعتبر باريتو من أبرز منظري هذا الاتجاه، وهو يعتبر أن النخب العسكرية جزء من النخبة الحاكمة، وأنّها ليست مقصورة فقط على الجنرالات وإنما تشمل كبار الضباط وضباط من تحت السلاح والجنود، وذلك رغم أنه في النخب المدنية أو السياسية يميّز بين النخب الحاكمة و النخب غير الحاكمة، ويظهر اهتمام باريتو بالنخبة العسكرية حينما يؤكّد أن الارستقراطيات العسكرية و الدينية و السياسية وكذلك حكومات الأثرياء هي التي ينبغي لها أن تشكّل أفراد الصفوة.

و النخبة العسكرية عند باريتو ذات طبيعة متغيرة فمكانتها ليست واحدة بل نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، وحسبه فهذا راجع بالدرجة الأولى للمكانة الاجتماعية لهذه النخب، ويعطي مثالا على ذلك التمايز الموجود في مكانة النخب العسكرية وموقعا وطبيعة تكوينها عند المقارنة بين إيطاليا و فرنسا و ألمانيا.[1]

3. الاتجاه الاقتصادي: من رواد هذا الاتجاه لازويل الذي يركز في تعريفه للنخبة على القوة فيقول أنه لتحليل مفهوم النخبة لابد من تعريف القوة، التي كانت تعني قديما الإرادة و التحكم كما تعرف كذلك بأنها المشاركة في القرار، ويعتبر لازويل أن القدرة السياسية للنخب العسكرية يجعلنا نصفها بالقائدة في المجتمع و المسؤولة عن إدارة النشاط الانساني بجانب الاقتصادي و السياسي.

1 أحمد بيلى، **نفس المرجع**، ص 98.

ويوضح علاقة النخب السياسية بالنخب العسكرية ويرى أنها علاقة مرغوبة، حيث يعلّل هذا الطرح بكون السياسين يرغبون في الاستزادة من القوة بالإضافة إلى اكتساب الشرف ولذلك يتقرب من العسكري، ولعل لازويل له الأسبقية و ينفرد هنا بهذا التوضيح للعلاقة بين النخبة السياسية و العسكرية في شقه الذي يلجأ فيه السياسي إلى العسكري.[1]

4. الاتجاه النظمي: ونجد في مقدمة هذا الاتجاه "**ورايت ميلز**" الذي يرجع ظهور النخب العسكرية إلى الحربين العالميتين الأولى و الثانية، إذ تزايدت القوة الشيوعية في مقابل الاضمحلال النسيبي للقوى العضمى الغربية القديمة، مما ساهم في ظهور النخب العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرا إلى أن هذه النخب قد لعبت دورا أقلّ في هذه المجتمع قبل ظهور هذه التغيرات منذ أواخر الثلاثينيات.

ويرى ميلز أن ضباط الجيش ظهروا لملء الفراغ في صناعة القرار القومي، وهكذا تلعب المبررات السياسية و المتغيرات في السياسة الدولية دورا أساسيا حسبه في ظهور النخب العسكرية وفي ممارستها للدور السياسي، ويعتبر أن النخبة العسكرية أحد العوامل المؤثرة في بناء القوة التي تتنوع أنماطها والتي تظهر حسب ميلز من خلال: [2]

- القوة الصناعية لأصحاب العمل على العمال.
- القوة السياسية لقيادة الحزب على مجموع الناخبين.
- القوة العسكرية للدولة الأقوى على الدول الأصغر.

ويقدم لنا ميلز فيما يسميه "**السيادة العسكرية**" الدور السياسي للنخب العسكرية، وهذا في الفصل التاسع من كتابه "**صفوة القوة**"، حيث أشار فيه إلى بعض العسكريين المحترفين وكيف أسرعوا بالخروج من أدوارهم العسكرية_ منذ بيل هاربر_ للدخول في مجالات أوسع في الحياة الأمريكية، وقد حاول الجنرالات و الأدميرالات سواء بصفتهم الرسمية أو دونها التأثير على الأراء المجتمعية، كما أنهم منحوا الوزن للأشياء بسلتطهم كما يفتحون الأبواب المغلقة.

ويرى ميلز أن سيادة النخب العسكرية في المجال السياسي إنما كان بتأثير عامل ثقافي بالدرجة الأولى ألا وهو التدريب العسكري، حيث يشير إلى الثقة التي يتمتع بها أفراد هذه النخبة

1 بوتمور، **مرجع سابق**، ص13.
2 أحمد بيلى، **مرجع سابق**، ص 104.

التي تصقل بالتدريب و العمل العسكري وهنا يرجع ميلز سيادة هذه النخبة إلى عاملين أساسيين هما: [1]

الأوّل: الغياب المدني، وهو بالضرورة يؤدي إلى ظهور قوة أخرى للمواجهة وملء الفراغ الذي تركته النخب السياسية، وهنا تظهر النخب العسكرية.

الثاني: هو تنشئة العسكريين على المهارات العملية، وذلك مايجعلهم بالطبع صالحين لتولي المهام السياسة التي يتوج نجاحها دائما بإنجاز الأعمال وليس بإطلاق الشّعارات.

[1] C.Wright Mills, **The Power Elite**, Now Yourk: Oxford University Press,1959, P 199.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي ونظري للانتقال الديمقراطي.

لم ينل هذا المفهوم ما يستحقّ بسبب ارتباطه بمفهوم الديمقراطية و الخلط بينه وبين المفاهيم الأخرى المشابهة له، إلا أنّه توجد مراكز بحثية ودوريات عالمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، وقد جاء هذا المفهوم مقترنا بالتراكم الأكاديمي الذي يعرف بـــ"**الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي**"، والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق ووسط أوربا، فيما بقي العالم العربي يُنظر إليه على أنه يمثل "استثناءً" ضمن هذه الموجة .

فقد جلب موضوع الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) "أو عملية "الدمقرطة (Democratization) اهتمام الكثير من الباحثين و المفكرين و السياسين، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولته على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة، وخلال هذا المبحث سندرس مايلي:

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي.

1. **تعريف الانتقال الديمقراطي:** الانتقال في اللغّة بمعناه العام يحيل إلى انتقال الشيء من وضع إلى آخر أي نقله نقلا فانتقل، و الانتقال من مقام إلى آخر أي تحوّل إليه، و انتقلت الملكية أي تغيرت، مع تحقيق تطور و تقدم بالنسبة للوضع السابق ، فيكون الوضع الجديد مغايرا للأول في صفاته و خصائصه.[1]

ويشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في معناه الواسع إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام

[1] ابن منظور، **مرجع سابق** ،ص 4529.

ديمقراطي ليبرالي، كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي .[1]

كما عرف الإنتقال الديمقراطي، على انه تلك السيرورة التاريخية التي تتميز بتحول السلطة السياسية من نمط التدبير السلطوي، بشكل سلمي وتدريجي، نحو بناء تجربة جديدة تعتمد منظومة حكم أكثر ديمقراطية، عبر إحداث تغييرات فعلية على مستوى المؤسسات.[2]

أما **فيليب شميتر و أدونيل** فعرّفا الإنتقال على أنه: "العملية التى يتم فيها التحول من نظام إلى آخر، ولا يهم فى هذه العملية إذا ما كان هذا التحول أو التغيير سيؤدى إلى أنظمة ديمقراطية أو لا، ولكن هذه المرحلة هى التى يتم فيها تفكيك النظام السلطوى وإقامة غيره بغض النظر عن تحوله إلى نظام ديمقراطى أو العوده مرة أخرى إلى نظام سلطوى أو يظهر بديل آخر ثوري، وتتسم هذه المرحلة بأنها غير محددة المعالم كما تتسم بنوع من السيولة و بالتصارع السياسيّ بين الفاعلين إما من أجل مصالحهم أو من أجل مصالح من يمثلونهم أو من أجل تحديد القواعد التى من خلالها سيتم تحديد المكاسب والخاسرين فى عمليه التحول فى المستقبل".[3]

ويعرفه **صمويل هينتيجتون** بأنه:" الممرّ بين مرحلتين الاستبدادية ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، ويضيف **دوبري** عليه قائلا أن هذه العملية تأتي لتغير الأنظمة التي تعرف أزمات.[4]

---

1 Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," **Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes**," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4 , December 2010, P 10 .

2 غيورغ سورنسن، **الديمقراطية و التحول الديمقراطي السيرورات و المؤمول في عالم متغير**، ترجمة : عفاف البطاينة، بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2015، ص 71.

3 مصطفى بلعور، "**التحول الديمقراطي في النظم العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988_2008**"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية، 2009،ص 19.

4 حسن محمد سلامة السيد، "**التحولات الديمقراطية و شرعية النظام السياسي في مصر**"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1997، ص 14.

ومما سبق فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية و دستورية تقترن عضويا بسيرورات النسق السياسي و الاجتماعي لتجربة معينة، في لحظة زمنية دقيقة و هي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى تنظيم جديد، يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي و أسلوب المؤسسة كنظام للحكم و للمجتمع، إنه يحيل إلى ظرف دقيق يعيشه النظام السياسي، يتميز بتقسيمه و نقده للماضي و تغيير مساراته السياسية، مع تبديل أنماط التحالفات، و إعادة النظر في أسلوب عمل السلطات و دورها السياسي و بالتالي ، فالانتقال الديمقراطي و فق هذا المعنى تطور لحركة عضوية انه بناء و تنظيم تدريجي ، و الانتقال الديمقراطي مسألتان ؛ انتقال إلى الحكم الديمقراطي و انتقال إلى مجتمع الديمقراطي .[1]

و قد ذهب البعض في تعريف الانتقال الديمقراطي على اعتباره مسلسلا يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية عن الاشتغال و تعويضها بأخرى ديمقراطية ، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبها.

وهناك من حاول تعريفه على أنه مسلسل يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، أو تكون فيه الحقوق الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية مقيدة تقييدا شديدا، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين و يسمح بتداول السلطة و لاسيما عبر الاعتراف بمجموعة من الحقوق مثل؛ [2]

- الحقّ في انتخابات عامة حرة و نزيهة .
- الحقّ في تأسيس الجمعيات و الأحزاب والنقابات.
- الحقّ في حرية الرأي والتعبير.
- الحقّ في المحاكمة العادلة .

إلا أنّ محمد عابد الجابري يرى أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحمل مفهوما مركزيا أساسه هو "عملية الانتقال "، التي تتطلب لفهمها طرح ثلاثة أسئلة جوهرية هي؛ من أين؟ و إلى أين؟ و كيف؟، أما السؤال الثاني إجابته "الانتقال إلى الديمقراطية "، ويبقى أن يحدّد مضمون هذه الديمقراطية التي نريد الانتقال إليها، و أما من أين فهذا هو المسكوت عنه غالبا باعتبار أن

1 Mary Fran T. Malone, **Achieving Democracy: Democratization in Theory and Practice,** New York: The Continuum International Publishing Group, 2011, P 29.

2 Juan J. Linz & Alfred C. Stepan, **Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe**, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996, P 3.

الانتقال يكون من الوضعية التي "نحن فيها" والتي من المفروض أنها معروفة غير أن هذا السكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن عندما يطرح السؤال الثالث نفسه "كيف؟" إذ كيف يمكن تحديد كيفية الانتقال بدون معرفة صحيحة للوضع الذي يكون منه هذا الانتقال؟ و تزداد المسألة تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي يراد الانتقال إليه و الوضع الذي يراد الانتقال منه تفتقد إلى عناصر الاتصال التي تقيم جسورا بين الوضعين، مما يجعل من الانتقال إشكالية نظرية و عملية و ليس مجرد مشكل.[1]

نخلص من مجمل هذه التعاريف أن الانتقال الديمقراطي يشكل انطلاقا من جملة من المقوّمات و العناصر يمكن إجمالها في :

- ضمان مجموعة من الحريات و الحقوق في بعدها الخاص أو العام.
- توسيع مجال المشاركة السياسية.
- التقليل من حدة الانشقاقات و الصراعات بين الفرقاء .
- تنمية منطق التراضي و التحالف و التنازلات المشتركة من أجل المصلحة العامة للبلد.
- تحقيق الانتقال عن طريق التدرّج الممنهج و عبر الطرق السلمية القانونية.

وبناء عليه، فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة – تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية– يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.[2]

ونظرا لأن عملية "الانتقال الديمقراطي" هي عملية معقدة بطبيعتها، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة، داخلية وخارجية، فقد تكون مصحوبة بمرحلة جديدة تتمثل في ترسيخ النظام الديمقراطي، وقد لا يترتب عليها قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، وذلك في حال حدوث ردة أو انتكاسة تقود إلى نشوب صراع داخلي أو حرب أهلية أو ظهور

1 محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994،ص 185.

2 Andreas Schedler **, Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition** , Boulder (U.S.A): Lynne Rienner Publishers, 2006, P 126.

نظام تسلطي جديد كما أن مرحلة الانتقال قد تفضي إلى ظهور نظم سياسية هجينة، بمعنى أنها نظم لا تعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي، شمولية أو تسلطية مغلقة، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة، أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض ملامح وعناصر الديمقراطية.

2. **مراحل الانتقال الديمقراطي:** لقد قدمّ لنا **طوماس كاريترزTomaas Carothers** تلخيصا لهذه المراحل فيما يلي : [1]

- **مرحلة الانفتاح** : وفي هذه المرحلة تنظج الممارسة الديمقراطية، وذلك لعدة أسباب وعوامل في مقدمتها توفر الشروط الضرورية لزوال النظام السلطوي و التسلطي وتوسيع هامش الحريات وإدخال مجموعة من الإصلاحات و التغييرات السياسية البنائة.
- **مرحلة الاختراق:** وهنا يحل النظام الديمقراطي محل النظام التسلطي، وذلك من خلال التغير في الممارسات السلطوية، إذ نجد حكومة منتخبة تمارس هذه السلطة وتكرس الشفافية و تضمن الحرية وخاضعة للقانون ولها دستور يكفل/ يضمن السير الكفء للمؤسسات.
- **مرحلة الترسيخ:** وتعتبر هذه المرحلة آخر مرحلة و أطولها من حيث المدة الزمنية، وذلك كونها تضمن الإصلاح المؤسساتي وتعزز من الممارسات الديمقراطية، وتزيد من عمل منظمات المجتمع المدني و التي تمنع الانحراف عن الديمقراطية وتأصيلها في الثقافة المجتمعية.

وبناء عليه، يمكن القول: إن النظم التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية تنتشر على خط متصل، يقع على طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية سواء أكان شموليا أو سلطويا مغلقا، مدنيا أو عسكريا، حكم فرد أو حكم قلة...الخ، ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي، والذى تعد النظم الديمقراطية الليبرالية الراسخة في الدول الغربية أقرب النماذج إليه،[2]

---

[1] عبد الغفار رشاد القصابي، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي: التنمية السياسية و بناء الامة**، القاهرة: دار المعارف، 2006، ص55.

[2] علي خليفة الكواري واخرون، **المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 16.

3. **المفاهيم المشابهة لمفهموم الانتقال الديمقراطي:** يلتقي مفهوم الانتقال الديمقراطي و يتشابه مع مفاهيم أخرى منها:

- التحديث Modernization: ارتبط هذا المفهوم بالنهضة الأوربية و هو مفهوم يتعلق بعدة أبعاد خاصة منها البعد التكنولوجي، الذي يسعى إلى التطوير الصناعي و الاستغلال الأمثل للموارد و الإمكانيات الطبيعية منها و البشرية، وقد أعطت المدرسة البنائية بعدا مؤسساتيا لهذا المفهوم من خلال ماسمته بتجديد الهياكل من أجل الوصول الى نتائج افضل، وقد أعطى لنا "**مور Moor**" تعريفا للتحديث كونه " عملية تتضمن إدخال تحول كلّي و شامل في بناء المجتمع التقليدي، الذي لم يصل إلى مستوى المجتمع الحديث"[1]، إذا فالتحديث هو التطوير و النهوض بالجوانب التقليدية المتأخرة لتصبح جديدة أو محدثة، وهو عنصر من عناصر الانتقال التي يسعى إليها و لا يتم إلا من خلالها، فالمقصود بالتحديث هو الانتقال من وضع إلى آخر على وفق معيار معين، وبوصفه السياسي أنه التغير الذي يشمل كل ما له صلة بالعملية السياسية، إذن مفهوم التحديث السياسي مفهوم له علاقة بجوانب الحياة السياسية كافة.

- الانفتاح السياسي Political Divergence : هو نمو شعور عقلاني لدى السلطة القائمة أو الأقلية الحاكمة . إن مؤسسة السلطة بدأت تفقد من شرعية وجودها سواء كانت مشروعية سياسية أو تاريخية أو حتى مشروعية ثورية، لذلك تعمل على تقديم تنازلات سياسية من حيث منح المزيد من الهوامش للحرية الفردية والعامة، والانفتاح السياسى هنا هو تعبير يشير إلى عجز الإرادة السياسية للسلطة في الاستمرار في الحكم بأدواتها التقليدية، وقد يصل النظام السياسى العاجز على إدارة شؤون الدولة و أداء مهامه السلطوية إلى الانفتاح من أجل الوصول إلى الانتقال نحو الديمقراطية ولكن بشراكة جديدة مع قوى التغيير والتي تعمل على توظيف الانفتاح السياسى لصالحها.[2]

1 Apter E. david, **Political change: Collected Essays**, London: Frank & Cass ,2ed , 1997, P 110.

2 عبد القادر رزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة**، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2007، ص 29.

إذا الانفتاح السياسي هو حلّ من الحلول التي تتّبعها الدّولة التي تعجز عن تلبية المطالب الشعبوية وتعاني من أزمة في الشرعية للانتقال الديمقراطي.

- التغيير السياسي Political Change: حسب "أرسطو Aristotle" فالتغيير هو مقدار الحركة وهو ما يسمى "بالنقلة" حيث إن الزمان مرتبط بالمكان وهذه الحركة التي يتم الانتقال بها من مكان إلى آخر إنما يتم بها تحقق الزمان وتغيره فالزمان يكون هو مقدار الحركة وهذه الحركة إنما توجد بوجود المكان والذي يوجد بوجود الأجسام وأنه اعتباري نسبي وأن البدن البشري هو الذي جعل للزمان محدودية ووعاء بما يتلائم مع مادية الجسم وأن الزمان ذلك الجزء الجوهري من العالم لا يمكن للبشر أن يشعر بجوهريته إلا من خلال التجرد من المادة، ويشير التغيير السياسي إلى "الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي، والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع[1]،

- الاصلاح السياسي Political reform: يقصد به التغير من حال الى حال احسن، وهو تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون و الشفافية و المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقا للدستور وسيادة للقانون، وفصلا للسلطات وتحديدا للعلاقات فيما بينها، و الاصلاح السياسي هو تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الانتقال الديمقراطي، تحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ،إنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم

[1] منعم صاحي العمار، **التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير**، بغداد: منشورات جامعة النهرين، 2008، ص ص، 3،5.

التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها.[1]

- التنمية السياسية Political Development: هي مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخلية والخارجية، و تعرف التنمية السياسية بأنها الطريقة التي تهدف إلى تطبيق استراتيجية سياسية تؤدي إلى تطوير حالة الضعف السياسي المنتشرة في دولة ما، وتسعى إلى المحافظة على استقرارها سياسيا ضمن البيئة التي توجد فيها، ومنه فإن للتنمية السياسية؛ هي مجموعة من العمليات التي تحرص الدول على تطبيقها من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات السياسية التي تواجهها، مما سبق نخلص إلى أن التنمية السياسية هي عملية انتقال تدريجي من التقليدي إلى الحديث، ضمن محورين أساسيين متداخلين؛ الأول هو مؤسسات النظام السياسي بما فيها من تقويم السلوكيات والقيم السياسية وهياكل المؤسسات الحكومية، والمحور الثاني هو المجتمع بكل أبعاده الهيكلية والسلوكية، وهناك علاقة تبادلية بين المحورين بحيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، وأي تغيير في محور يؤدي بالضرورة إلى التغيير في المحور الآخر ، ومن خلال ما سبق فالتنمية السياسية هي عملية (process) أو تطور وليست مرحلة (stage) أو درجة،[2] بمعنى أن الانتقال هو مرحلة من مراحل التنمية يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التي تحدث في الهياكل السياسية ووظائفها المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها ، إلا أن التنمية هي عملية يمكن التحكم في نتائجها عكس الانتقال.

- **التحول الديمقراطي Democratic Transformation :** وهو عملية مستمرة ومرحلية تخوضها المجتمعات و الأنظمة، فالتحول الديمقراطي مشروطيته في تحوله خلال مراحل فهو ليس مجرد توافقات سياسية بل هو الامتزاج العاقل الرشيد بين منظومة من قيم التحول والتغير الاجتماعي التي توفر إمكانيات الصعود في خطوات عملية في مشروع ديمقراطي، ويعرفه "**تشارلز أندريان**" بأنه:"التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه فالتحوّل يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن

1 مصطفى الخشاب، **المدخل إلى علم الاجتماع**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992، ص 76.

2 علي الدين هلال،**نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية**، الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب،1978، ص149.

وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم[1]"، ويعدّ الانتقال الديمقراطي أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي وأخطرها نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذا طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق ونجاح الانتقال يساهم في عملية التحول والترسيخ الديمقراطي.

المطلب الثاني: أسباب الانتقال الديمقراطي.

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن هناك مجموعة من الأسباب الداخلية والعوامل الخارجية التي تؤدي إلى الانتقال، وأن هذه الأسباب تختلف من حالة إلى أخرى، ولا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم، و يمكن تصنيف أسباب الانتقال الديمقراطي إلى[2]:

اولا : الأسباب الداخلية تتمثل في ثلاثة نقاط جوهرية هي:

- أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية، قد تكون هذه الأزمات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده، وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة، وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح

1 بلقيس أحمد منصور، **النخب السياسية الحاكمة في اليمن**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص24.

2 ثناء فؤاد عبد الله، **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 112.

بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة الانتقال الديمقراطي، ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات الانتقال الديمقراطي.[1]

- أسباب تتعلق بطبيعة النخب و الفاعلين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم، ويتضمن هذا عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموضع النخب العسكرية وموقفها لأنها في في كثير من الحالات تكون صمام الأمان الأخير، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة، وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي.
- أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي، ففي عديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية (في بعض الدول) بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال، وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيس في تعزيزه وتوسيع نطاقة.[2]

ثانيا: العوامل الخارجية وهذه العوامل قد تساهم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي، ومثال ذلك: بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية...إلخ، لكن

1 عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص31.

2 مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص 46.

هناك نقطتان هامتان تتعين الإشارة إليهما بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم الانتقال الديمقراطي[1]:

- أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية الانتقال الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف إستراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة، وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للانتقال الديمقراطي، مما يعنى أن الأصل في عملية الانتقال هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مساندا.
- أن بعض العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الانتقال الديمقراطي، وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأميركية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصداقية[2].

المطلب الثالث: طرق الانتقال الديمقراطي

إذا بما أن عملية الإنتقال الديمقراطي تحدث نتيجة عوامل عديدة، داخلية وخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذى يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب الانتقال، ومع التسليم بصعوبة تصنيف طرق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي نظرا لتعددها وتداخلها، فإنه من واقع خبرات وتجارب الدول التي شهدت

1 برهان غليون و اخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 140.

2 مصطفى بلعور، **مرجع السابق**، ص 51.

انتقالا ديمقراطيا خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة أربعة طرق رئيسة للانتقال تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، وهي: [1]

▪ **الانتقال من أعلى(Transition from Above)** : هو انتقال تقوده وتهندسه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، أي أنه انتقال يتم من داخل النظام القائم، وعادة ما تبدأ عملية الانتقال عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية، وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية الانتقال، ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى، فإنه يمكن القول: إن عملية الانتقال طبقا لهذا المسلك غالبا ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرّك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي. وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية. وبصفة عامة ، فإنه في ظلّ حالات الانتقال الديمقراطي من أعلى غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال، ومن بين الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى: إسبانيا والبرازيل.

▪ **الانتقال من الأسفل (Transition from Below):** يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيينهما:[2]

- الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك .

---

1 صامويل هانتيغتون ، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 226.

2 توفيق حسنين ابراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 96.

- الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحلّ محلّه.

وبصفة عامة، يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصدع النخبة الحاكمة، وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة، وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي، وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها: البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا.

▪**الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة (Negotiated Transition):** يحدث الانتقال هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد (Pact) يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالبا ما يأتى ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها –أي النخبة الحاكمة– هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية، وعلى الطرف المقابل تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، ويلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة، وقد حدث هذا النمط من الانتقال في بلدان عديدة منها: بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا[1].

1 صامويل هانتيغتون ، **مرجع سابق**، ص 229.

▪ **الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي (Foreign Military Intervention):** غالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية. وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفى ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذى يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي،[1] أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003، وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة...إلخ، ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى، وإذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق.

وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلس والسلمي الذى يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعيد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرصا أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ. وبالمقابل، فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو

1 **نفس المرجع** ، ص 231.

حرب أهلية، أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات أخرى كثيرة. وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة.

المطلب الرابع: المقاربات و المداخل النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي.

نال موضوع الانتقال الديمقراطي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن الماضي اهتماما كبيرا ومتزايدا في الأدبيات السياسية و القانونية وحتى السوسيولوجية، وقد شهد زخما علميا ظهر في العديد من الكتابات و البحوث الجديدة و التي قدمت فيها مجموعة من الحجج و البراهين المختلفة و المتنوعة على غرار كتابات كلّ من ؛ " **مورMoore، دال Dahl، وهانتيغتون Huntington**"، وقد زاد سقوط جدار برلين 1989 وتفكك الاتحاد السوفياتي1991، من الجهود العلمية في تفسير عملية الانتقال في تلك الفترة وظهور مايعرف بالموجة الثالثة، ولعل هذه المعطيات و غيرها استدعت وجوب التوصل إلى أطر نظرية لتفسير عملية الانتقال الديمقراطي، بحيث تكون مجردة وبعيدة عن التخصيص والتعين و تمتاز بالموضوعية، وقد ظهرت عدة محاولات من أبرزها:[1]

- **التفسيرات النظرية لسوجيان غيو Sujain Guo :** والتي يحدّد فيها **غيو** أربع مقاربات نظرية لتفسير الانتقال الديمقراطي هي[2]:
  - **البنائية:** والتي تركز على المشروطية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.
  - **العملية:** تركز على الخيارات الاستراتيجية للنخب كعامل محدد لفشل أو نجاح الانتقال.
  - **المؤسساتية:** التي تؤكد على تأثير المؤسسات في تشكيل السياسات و أنماط الإجراءات السياسية كما تعتبر المؤسسة متغيرا تفسيريا للانتقال.

1 عبد الفتاح ماضي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص، 32، 34.

2 علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص116.

- **الاقتصاد السياسي:** تؤكد على التداخل بين السياسة و الاقتصاد و الإصلاح في المجالين، حيث بنطلق هذا الاقتراب من فرضية أن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تدفع إلى تغيير النظام، كما يمكن أن تزيد من إمكانية الترسيخ الديمقراطي.

- **التفسيرات النظرية لادم برزيفورسيكي Adam Przeworski:** الذي يقسم دراسة الانتقال الديمقراطي إلى صنفين هما:[1]

- **موضوعي:** الذي من خلاله يمكن فهم عملية الانتقال على أساس التأثير المتبادل وطبيعة الأنظمة و التفاعلات داخل تلك الأنظمة، ودور المؤسسات في العملية الانتقالية، ومن خلال تشريح الانتقال بدوفعه و أسبابه وأهدافه.
- الاستراتيجيات و الخيارات: ترتكز هذه المقاربة على الاختيارات النخبوية و استراتيجيات النخب الحاكمة في الانتقال التي تحكمها في العادة مصالح .

من خلال ماسبق يمكن لنا رصد ثلاث مقاربات نظرية ومداخل تفسيرية أساسية للانتقال الديمقراطي تحدد أهم شروطه و تفسر لنا أسبابه وأنماطه و هي :

1. التحديث: يعتبر "**آدم سميث**" أوّل من طرح هذا المقترب في كتابه ثروة الأمم، إذ تعتبر فكرة الليبرالية السياسية كونها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق ومحرك النمو الاقتصادي من أهم الإسهامات في هذا المقترب، لتأتي بعدها دراسة "**دانييل ليرنرDaniel Lerner**"، الذي يعتبر أول من طور نظرية التحديث من خلال دراسته لدور الإعلام في التنمية، وقد اعتبر دانييل في هذه الدراسة أن المجتمعات الحديثة هي التي تضمّ أفرادا مثقفين ويقطنون مساكن حضرية وفي وضع جيد بالنظر إلى دخلهم المرتفع، ليطغى بعد ذلك الجانب الاقتصادي على المحاولات التنظيرية التالية من خلال الربط بين التحديث و التنمية الاقتصادية وبين ارتفاع الدخل الفردي و تراجع الاقتصاد الزراعي في مقابل تطور الصناعة الحضرية،[2] وهذا يظهر في دراسة كل من "**روستو Rostow**، **تايلور** Taylor" وغيرهم، إلا أن أكثر الأطروحات الدقيقة التي تربط بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية أتى بها عالم الاجتماع السياسي الامريكي " **ليبست Lipset S.M** "في مقالته " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية و الشرعية السياسية"

1 عبد الفتاح ماضي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 48.

2 Guillermo O'Donnell Philippe Schmitter and Laurence Whitehead, **Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives**, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986, P 192.

سنة 1959، وفي كتابه الذي أخرجه بعد سنة من صدور المقال المعنون "بالرجل السياسي Political Man"، فقد قام ليبست بتصنيف الدول الاوربية وأمريكا الشمالية و أستراليا إلى دول ديموقراطية وأخرى دكتاتورية، دول مستقرة و غير مستقرة، وهذا انطلاقا من مجموعة من المعطيات من أهمها الثروة ودرجة التصنيع و التحضّر و المستوى التعليمي و غيرها من مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ثم قام بالمقارنة بين هذه الدول ليصل في دراسته إلى نتيجة إن الديمقراطية في البلدان محل الدراسة تكون أعلى في الدول ذات التنمية العالية، وهذا ماجعله يؤكد على علاقة الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية وأنها منبع النتشئة و التنمية الاجتماعية.[1]

لتأتي دراسات جديدة بعد دراسة "ليبست" وتعطي لنا إضافات جديدة مثل دراسة كل من "**جاكمانJakman و بولينBollen**" التي تعتمد على الأساليب الإحصائية، فقد أعطيا مجموعة من المتغيرات التي تحدد درجة الديمقراطية غير أنهما توصلا إلى أن التنمية هي أكثر هذه المتغيرات أهمية، ودراسة " **لوندريغن Londregan و بول Poole**" التي قامت على أساس اختبارية الفروض و العلاقات بين المتغيرات خاصة العلاقة بين الدخل و الديمقراطية، ومن أبرز النتائج التي توصلا إليها وجود تأثير نسبي " معتدل وغير مطلق" بين هذين المتغيرين، غير أن "**برزيفورسكي Przeworski وليمونجي F.Limongi**" جاءا بطرح جديد حيث يؤكدان أن الارتباط لا يدل بالضرورة على السببية، وأن الدول التي ليس بها تنمية اقتصادية عالية يمكن أن تكون ذات ديمقراطية عالية، ويرجعان أهمية الدخل المرتفع إلى خلق الرفاهية الاجتماعية التي تمنع الديمقراطيات إلى أن تصبح دكتاتوريات ذات حكم مطلق، وحسب هذا الطرح فإن العلاقة بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية مرتبطة بعامل الزمن، فاحتمالية الترسيخ الديمقراطي يمكن أن تزداد بتوفر مستويات عالية من التنمية الاقتصادية مع تداخل عوامل أخرى؛ كفعالية الأداء الاقتصادي و العدالة الاجتماعية...الخ، ومنه يمكن القول إن المقترب التحديثي يرتكز على مجموعة من النقاط منها:[2]

- إن التطور الاقتصادي و الاجتماعي هما أساس الديمقراطية، فمستوى التطور يحدد نوع النظام، و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عامل مساعد في إقامتها واستدامتها.

---

1 David Potter, **Democratizaition**, Combridge : The Open University, 2005,P 11.

2 يوسف الشوري وآخرون، **الشورى و الليبرالية و الديمقراطية في الوطن العربي: اليات الانتقال**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص55.

- إن هذا المقترب يفسّر دور الشعب في الحفاظ على النظام الديمقراطي من خلال مقياس الدخل الفردي و الرفاهية الاجتماعية.
- التركيز على المناهج العلمية الدقية و على الدلائل و المعطيات الكمية و الأساليب و التقنيات الاحصائية التي أثبتت قدرتها على إعطاء تحاليل منطقية ودلائل علمية .

2. الانتقال: تنطلق هذه المقاربة في طرحها على العامل النخبوي و كيفية التفاعل و التنافس في الفضاء السياسي، وتركز على دور العامل البشري و مداخل اتخاذ و صنع القرار وكيفية التعامل مع الخيارات، وجاء هذا الطرح المخالف للطرح التحديثي على يد الباحث السياسي "**دانكورت روستو Dankwart Rustow** "وقد جاءت اهم الافكار التي قدمها روستو في مقال نشر له سنة 1970 بعنوان " الانتقال الى الديمقراطية Transition to Democracy " حيث انطلق فيها روستو من أن الارتباط بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية وبين الديمقراطية ليس شاملا لكل النماذج بل يختصر على الدول الديمقراطية التي تسعى إلى ترسيخها، وقد حاول الباحث تقديم طرح بديل للطرح الليبستي فانطلق في دراسته للانتقال الديمقراطي معتمدا على المنهج التاريخي المقارن، من خلال مجموعة من الحالات التي يرى أنها يمكن أن تعطي لنا نموذجا مثاليا للانتقال قابل للتعميم، وقد اختار في دراسته كلاّ من تركيا والسويد كحالات عرضية، وأعطى لنا روستو أربعة مراحل أساسية محددة للمسار الانتقالي هي : [1]

- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية National Unity: هذه المرحلة تعتبر أول شروط الانتقال، وفيها يتم الاتفاق على هوية سياسية موحدة ومشتركة بين المواطنين أو أغلبيتهم، هذه الوحدة الهوياتية تحددها وحدة ترابية من خلال الاجماع السياسي على الحدود السياسية للبلاد الحدود الثابته عند روستو شرط أساسي لضمان مواطنة مستمرة .

- مرحلة إعدادية أو المرحلة التحضيرية Preparatory Phase: ميزة هذه المرحلة هي الصراعية، فهي تعرف صراعا سياسيا غير محسوم، حسب روستو رغم الاختلاف في التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لآخر، فإنه في الغالب ينشأ نتيجة لبروز نخب جديدة تسعى إلى إثبات وجودها وتطالب بمكانتها وبلعب دور في المجال السياسي، مايجعلها في موجهة مباشرة مع النخب التقليدية المسيطرة المستفيدة من الأوضاع القائمة، وتتميز هذه المرحلة بالحساسية و

1 Dankwart Rustow, **"Transition to Democracy : Toward a Dynamic Model"**, Comparative Politics, vol2, April 1970, PP, 337, 340.

الخصوصية فقد يستمر الصراع في بعض الحالات إلى غاية استنزاف كل الطاقات دون الوصول إلى البرّ الديمقراطي، لذلك تعتبر هذه المرحلة محورية للاستمرار أو الانتقال.

- مرحلة القرار أو التقرير Decision Phase : في هذه المرحلة تصل الأطراف المتصارعة إلى قناعة إدراكية لضرورة الفصل في الصراع وذلك لعدم ترجيح الغلبة لأي طرف من الأطراف، من خلال تبنّي مجموعة من القواعد الديمقراطية التي تمنح الجميع حق المشاركة وتضمن للجميع موقعه في النظام السياسي و الوصول إلى حلول وسطية مرضية للجميع .

- مرحلة التعود أو التعويض Habituation Phase: تأتي هذه المرحلة بعد عقد الصفقة واتخاذ التدابير الوسطية في المرحلة السابقة مما يجعل مستقبل الديمقراطية متأرجحا؛ حيث أن قرار تبني قواعد الديمقراطية قد يكون نتاج صغوط قسرية لا عن قناعة، لكن في أغلب الحالات التعايش التدريجي و الاستمرار الزمني يجعل الأطراف تتعود على القواعد الموضوعة و تؤمن بها وتصبح عرفا سياسيا و اجتماعيا، مع إمكانية التجديد في النخب و الترسيخ الديمقراطي.[1]

وقد جاءات دراسة روستو بداية لدراسات أتت بعده قامت بمحاولات تطويرية لهذه المقاربة في مقدمتها دراسة "**اودونيل O'Donnell و لينز J.Linz** " وغيرهم الذين تناولوا المرحلة الانتقالية في دراستهم وكيفية الانفتاح في الأنظمة التسلطية من خلال إطلاق بعض الحريات و ظهور نخب جديدة، وتوصلوا من خلال أبحاثهم أن الإنجازات الديمقراطية في المرحلة الانتقالية نسبية و يمكن إجهاضها و العودة إلى نقطة البداية، وأكدّوا على أن نجاح الانتقال متوقف على طبيعة التفاعلات دخل النسق السياسي و الأطراف المتصارعة، ويمكن تحديد أهم النقاط التي ترتكز عليها هذه المقاربة فيمايلي[2]:

- التميز بين الانتقال الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي، باعتبار أن الترسيخ لا يأتي إلا بعد الانتقال الناجح نحو الديمقراطية.
- اعتبار النمط الصراعي و الجدل التاريخي أساسا لفهم و لنجاح الانتقال الديمقراطي، فالصراع وحده كفيل بالوصول إلى المخاض الديمقراطي ونتائج الصراع تحدّد طبيعة النظام.

---

1 يوسف الشوري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 57.

2 يوسف الشويري، **مرجع سابق**،ص 58.

- يركّز على النخب باعتبارها أحد الفواعل الرئيسية في الانتقال الديمقراطي و التفاعلات التي تحدث بين النخب من تحالفات وصراعات هي الدافع و الحاجز أمام الانتقال.

3.البنيوية: تنطلق البنيوية في تحليلها المقاربتي للانتقال الديمقراطي على عمليات التغير التاريخي طويل المدى، وبخلاف الاقتراب الانتقالي فهو لا يفسر عملية الانتقال الديمقراطي من خلال دور الفواعل بل انطلاقا من مفهوم " بنى القوة و السلطة المتغيرة"، بافتراض أن التفاعلات المتغيرة لهذه البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تنشئ قيودا وإمكانات تدفع النخب إلى مسار ديمقراطي في حالات وغير ديمقراطي في حالات أخرى.

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من مقاربة قائمة على دراسة العلاقة و التفاعل بين ملاك الأراضي وكبار الفلاحين و البورجوازية و الدولة، وعلى التشكيلات الطبقية و البنى الاجتماعية و التطور التاريخي لها، ويمثل كتاب " بارنغتون مور Barrington Moore " المنشور سنة 1966(الاصول الاجتماعية للدكتاتورية و الديمقراطية، Social Origins of Dictatorship and Démocracy)، لأبرز الدراسات التي أسست لهذا المقترب، إذ حاولت تفسير المسار" الديمقراطية الليبرالية " الذي سلكته كل من الدول الثلاث؛ الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، و مقارنته "بالدكتاتورية الفاشية و النازية" في إيطاليا و ألمانيا و " الاشتراكية الشيوعية" في الاتحاد السوفياتي و الصين، وقد استخدم المنهج التاريخي في المقارنة بتتبع الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى الصناعية و الخصائص التفاعلية داخل كل مجتمع انطلاقا من التفسير الطبقي و البناء الاجتماعي و صولا إلى التجسيد السلطوي في شكله النهائي الدولة و الديمقراطية، ولاستدراك النقائص في الدراسة التي قدمها " مور" جاءت دراسة "**روشماير Dietrich Rueshemeyer**" و زملائه في 1992 بعنوان " التنمية الراس مالية و الديمقراطية Capitalist Development and Democracy"، التي تناولت دور العلاقات و التفاعلات الدولية التي من أبرزها الحرب، و دور الطبقات العاملة و البروليتاريا الصناعية في التوازن بين القوى الطبقية و المحددات الأخرى التي تكرّس الديمقراطية، كما أشار "**بوتر**" **Potter** في كتابه "الدمقرطة Démocratization" لأن بنية و شكل وقوة سلطة الدولة عامل جوهري في قيام الديمقراطية، وأن التنمية الرأسمالية أدت تاريخيا إلى تعزيز دور المجتمع المدني و القوى السياسية من نخب و

أحزاب موزات بقوة الدولة من سلطة و مؤسسات، من خلال ماسبق نخلص إلى أن البنيوية ترتكز في تحليلها على مايلي:[1]

- البناء المتغير للقوة و الطبقة و الدولة و القوى الدولية، فبعض التغيرات في بنى الطبقات و تحالفات القوى قد يؤدي إلى الانتقال الديمقراطي أو إلى المنهج السلطوي.
- تركز على الرأسمالية و الليبرالية كمنطلقات فكرية تؤدي إلى الدمقرطة بعيدة عن التجاذبات التاريخية و بعيدة عن المقارنة لفهم الأسباب التي تؤدي للانتقال الديمقراطي.
- تؤكد على أن الانتقال الديمقراطي أو الديمقراطية الليبرالية تتجسد بالتغير في البنى لا على المبادرات السياسية و النخبوية لأنها تحكمها ضوابط و قوانين خاضعة لبنية الامكانيات و الضغوطات و الظروف المحيطة.

4. الثقافة السياسية: تعود الأصول النظرية للعلاقة بين الثقافة السياسية و الديمقراطية إلى الأدبيات السياسية الكلاسيكية و إلى عهود التنظير في اليونان القديمة، فقد أشار إليها أرسطو طاليس كون مبادئها كالاعتدال و التسامح والحرية و الابتعاد عن التطرف السياسي من أبرز المبادئ الداعمة للديمقراطية و بدونها لا يمكن الانتقال إلى الديمقراطية.

إذا فالثقافة السياسية هي مجموعة من القيم و الضوابط الاخلاقية و المعتقدات السياسية، فهي ذات نمط توجهي تكيفي مع النشاطات و الأعمال السياسية في المجتمع، فالثقافة السياسية تعني توجهات و آراء الأفراد حول واقع الأداء، فالانتقال الديمقراطي يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية من خلال التنشئة السليمة.[2]

المبحث الثالث: النخب العسكرية و علاقتها بالانتقال الديمقراطي.

يعد الدور الذي تلعبه النخب العسكرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي أو من أجل الانتقال الديمقراطي من أعقد الأدوار التي تلعبها النخب، وذلك يرجع بالأساس إلى طبيعة هذه النخبة و تكوينها سواء المؤسساتي أو الايديولوجي، مايجعل الكثير يرى أن لا دور لها بل هي معيق لذلك

1 Larry Diamond, **Developing Democracy: Towards Consolidation**, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1999, P 219.

2 لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع ام دور النخب**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1994، ص 15.

سنحاول فهم الأدوار التي تقوم بها النخب العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي من خلال التطرق إلى:

المطلب الأول: الدور السياسي للنخب العسكرية.

يأخذ الدور الذي تلعبه النخب العسكرية فى الحياة السياسية عدة أنماط أساسية منها مايلي[1]:

- **نمط جماعة الضغط:** حيث تلعب النخب العسكرية دور جماعة الضغط، ويكون تأثيرهم على العملية السياسية فى محيط يتصل مباشرة بالدور العسكرى وخاصة عملية صنع سياسة الأمن القومى، ويظهر هذا النمط فى الدول التى تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية، وعادة ما تكون دولا متقدمة وديمقراطية.

- **النمط الإنقلابى:** حيث تكون السيطرة على الحكم مطمعا للنخب العسكرية، ويسود عدم احترام مبدأ الديمقراطية، وتكون النخب الساسية ضعيفة وغير قادرة على أن تكون حائلا بين النخب العسكرية وبين السلطة.

- **نمط النخب المتداخلة:** ساد هذا الشكل من العلاقات فى إطار النظم الشيوعية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويتسم هذا النمط بوجود مؤسسة عسكرية تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التى يضعها الحزب الشيوعى ، وفى هذا الإطار تمثل النخب العسكرية جزءا من النخبة الحاكمة ويرتبط هذا النمط بوجود نخب ثورية.

- **النمط الديموقراطية:** يقوم هذا النمط على التأكيد على سيطرة النخب السياسية وضرورة الفصل بين المدنيين والعسكريين كضمان لعدم تدخل النخب العسكرية فى الحياة السياسية ، وتمثل الدول الغربية الديموقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الصورة المثلى لهذا النموذج.

- **النمط البريتوري:** يشير إلى حالة تتميز بضعف الهياكل والمؤسسات السياسية فى الدولة ، وغياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسى ككلّ، مما يتيح الفرصة

1 شادية فتحى إبراهيم، "**العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطى :دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية**"، مجلة النهضة ، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم الساسية ، العدد4، أكتوبر2006، ص7.

للنخب العسكرية بالتدخل وتعظيم دورها السياسي، وهذا النمط سائد في دول العالم الثالث ومن أبرز خصائصه:[1]

- ضعف وعدم فعالية النخب السياسية و الأحزاب وغيرها من المؤسسات السياسية.
- الصراع على الحكم بين السياسية.
- ظهور الزعامة الكارزمية أو الزعيم القومى و في الغالب يكون من النخبة العسكرية.

وعلى العموم هناك مدرستان تفسران تدخل النخب العسكرية فى الحياة السياسية فالمدرسة الأولى تفسر تدخل النخب العسكرية فى الحياة السياسية بالرجوع إلى الهيكل الداخلى للمؤسسة العسكرية، فالأصول الإجتماعية للضبّاط ودرجة الاحتراف ومدى الانشقاق والتلاحم الداخلى والعقيدة السياسية داخل المؤسسة العسكرية، يمكن أن تحدد كيفية و طبيعة هذا التدخل، أما المدرسة الثانية فتفسر تدخل النخب العسكرية فى الحياة السياسية بالرجوع إلى التأكيد على الضعف الهيكلى والمجتمعى، حيث يكون ضعف للمؤسسات القائمة فى المجتمع و النخب السياسية، حيث تكون ذات طبيعة هشة وصراعية، مع انخفاض مستوى الثقافة السياسية مع كونها مصلحية نفعية.[2]

ومما سبق فإن تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية يرجع بالأساس إلى عدة عوامل و أسباب، سياسة، إقتصادية، اجتماعية، وعوامل خارجية، وهي متداخلة و متشابكة فيما بينها وتكون أكثر وضوحا في دول العالم الثالث مقارنة بالدول المتقدمة الديمقراطية.

المطلب الثاني: عوامل تدخل النخب العسكرية في الأنظمة السياسية.

تتعدد العوامل التي تجعل من النخب العسكرية ذات تأثير واضح في الحياة السياسية، و ذلك في إطار العلاقات المدنية العسكرية و العلاقة بين النظام السياسي و المؤسسة العسكرية و الصراع بين النخب العسكرية و السياسية، ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

1Todd Landman , **Assessing the Quality of Democracy**, Stockholm: International IDEA Framework, 2008, P 81.

2 عبدالمنعم المشاط ،"**العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث** "، مجلة السياسية الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 192، أفريل 1988، ص 49.

1. **المؤسسة العسكرية:** فقد ركز العديد من الباحثين على فهم و تفسير المهام التي تقوم بها المؤسسة العسكرية من أجل فهم كيفية تأثير النخب العسكرية في الحياة السياسية، ومن أبرز هؤلاء الباحثين نجد كل من "**مايكل ديش و لويس جودمان** **Michael C. Deshc & Louis W. Goodman**"، فنجد "ديش" يقسم مهام المؤسسة العسكرية إلى قسمين:[1]

-داخلية: متعلقة أساسا ببناء الدولة و الامن الداخلي للدولة و التنمية الاقتصادية و المساعدات الإنسانية و الاجتماعية .

-خارجية: وتعني انحصار مهامها في الأمور الحربية و تأمين الحدود الإقليمية للدولة .

ويتفق جود مان مع ديش في تحديده للمهام الوظيفية حسبه للمؤسسة العسكرية ولكنه يتطرق إلى الجوانب غير الوظيفية للمؤسسة العسكرية والتي من خلالها يتم تحديد الدور الذي تلعبه النخب العسكرية في الحياة السياسية و من خلالها يمكن أن تصنف التدخل بكونه شرعيا أم لا ومنها:

- العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تساهم في قرار العسكريين في دعم قرارات الحكومة أو معارضتها.
- توجّهات المؤسسة العسكرية من خلال نخبها اتجاه القيام بأدوار سياسية خاصة في أوقات الأزمات.
- العوامل المؤثّرة في المشهد السياسي بصفة عامة و دور النخب السياسية و فعاليات المؤسسات المدنية في مقابل المؤسسة العسكرية .

كما نجد في المقابل الباحث "**صامويل فينر** **Samuel E. Finer**" أرجع التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية إلى العوامل الثقافية التي تقنّن بدورها مكانة النخب العسكرية في النظم السياسية ومكانة الجندي في الثكنة، حيث أوضح أن التدخل العسكري في المجال السياسي يأخذ أربعة أشكال" التأثيرInfuence والإبتزازBlackmail وتغير الحكومة القائمة Displacement واستبدال الحكومة Supplantement"، ويضيف فينر أن المؤسسة العسكرية تحاول الحفاظ على مصالحها من خلال التأثير على القيادة و محاولة اقناعها بوجهة نظرها في القضايا المختلفة، وفي

1 Michael C. Desch, **Civilian control of the Military the changing security Environment**, U.S.A: The Johns Hopkins University, 2001, P 29.

حالة عدم خضوع المؤسسات السياسية لوجهة نظرها تلجأ إلى أسلوب الضغط السياسي باستخدام كلّ الوسائل المتاحة كالتهديد و العصيان و الابتزاز، وهذه الأفعال قد تتطور إلى أعمال ميدانية من خلال محاولة تغيير الحكومة سواء عن خلال استبدال النخب السياسية بالنخب العسكرية بالانقلاب أو دعم الثورات ضد الحكومة،[1] أو من خلال المعارضة بشروط قد تصل درجة الدعم فيها إلى القوة العسكرية، وهذا كما هو موضّح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: دور العوامل الثقافية في تدخل النخبة العسكرية

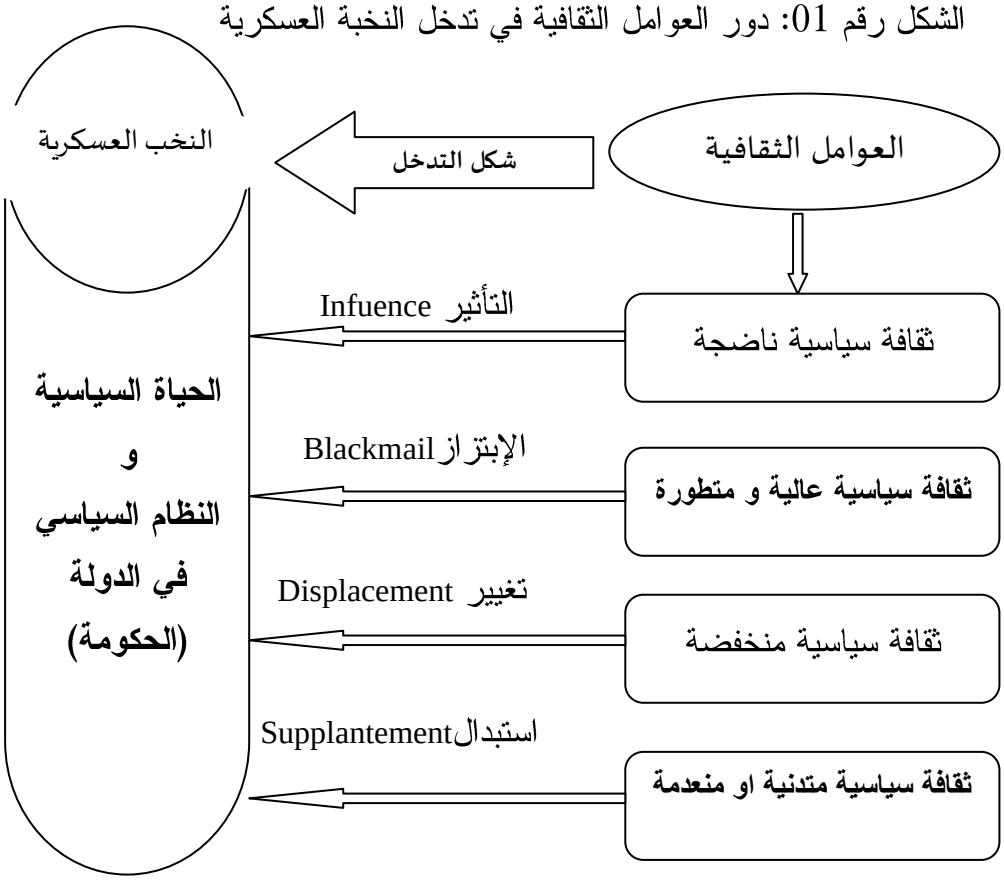

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداعلى:

Samuel E. Finer, **The Man on Horseback: the Role of Military in Politics**,U.S.A: Transaction Puplishers, 2002, p 139.

1 Samuel E. Finer, **The Man on Horseback: the Role of Military in Politics**,U.S.A: Transaction Puplishers, 2002, P 131.

2. النظام السياسي وعلاقته بالنخب العسكرية: وعادة ماينظر الى العلاقة بين النخب العسكرية و النظام السياسي على أنها صراعية، أو كما يسميها صمويل هينتيغتون هي علاقة موجهة بين مؤسسة سياسية تقودها نخب سياسية و مؤسسة عسكرية تمثلها نخب عسكرية، وتحكم هذه العلاقة ثلاثة تفاعلات أساسية من خلالها يمكن تحديد طبيعة هذه العلاقة وهي :[1]

- يكون الشعب ضد الحكومة و العسكر وفي هذا التفاعل نميز بين شكلين:

الاول: تكون فيه النتيجة محسومة، إذ يفشل الشعب " المواطنون" في الوصول إلى تغير النظام السياسي وذلك لتحالف الحكومة و النخب العسكرية، مما يجعل النظام السياسي سمته التحالف بين الحكومة و المؤسسة العسكرية.

الثاني : يكون الضغط الشعبي عاليا على الحكومة سواء بالاضرابات أو بالاحتجاجات و المظاهرات، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار و الفوضى، ما قد يغري المؤسسة العسكرية للتدخل لاسقاط الحكومة لاستعادة الأمن الداخلي، و هذا النموذج قد يؤدي إلى الديمقراطية إن أكمل الشعب تمسّكه بالاصلاح و كانت النخب العسكرية احترافية كما حدث في العديد من الدول في أمريكا اللاتينية.

- الشعب و الحكومة ضد المؤسسة العسكرية: هنا تكون النخب العسكرية منقسمة و تعرف المؤسسة العسكرية نوعا من الخلاف الداخلي، كون أن النظام السياسي " الحكومة " يمتلك شعبية و شرعية تجعل النخب العسكرية لا تستطيع السيطرة عليه و لا يمكن للمؤسسة العسكرية أخذ موقف لإسقاط الحكومة مما يجعل النظام السياسي مسيطرا على النخب و على المؤسسة العسكرية.

- الشعب و النخب العسكرية ضد الحكومة: في هذه الحالة تعمل النخب العسكرية من أجل مساندة الشعب في إسقاط الحكومة وهذا نادر الحدوث، إذ يقوم الشعب ضد النظام السياسي القائم و تساهم المؤسسة العسكرية في تغليب كفة الشعب على الحكومة و تكون النخب العسكرية دافعا إضافيا لسقوط النظام من خلال استلام زمام الاوضاع و تسليمه فيما بعد لشعب.

وانطلاقا من فهم هذه التفاعلات الثلاثة يحدد لنا صمويل فاينر طبيعة النظام السياسي في الدول الحديثة الاستقلال، حيث يصفها بأنها كثيرا ما تكون ذات نزعة عسكرية وذلك كمايلي:[2]

1 ابراهيم خضر، **مرجع سابق**، ص 310.

2 Samuel E. Finer, **Op Cit**, P, 171.

- **أنظمة عسكرية غير مباشرة Indirect Military Regimes** هذا النوع من الأنظمة ينقسم إلى قسمين :

- أنظمة عسكرية محدودة أو متقطعة Limited Intermittent: يكون تدخل النخب العسكرية في النظام السياسي من وقت لآخر لتحقيق أهداف محددة لا غير ومثال ذلك اليابان 1931_1945.
- أنظمة عسكرية مستمرة Continuous في مثل هذه الأنظمة تكون النخب العسكرية ذات تأثير دائم في النظام السياسي مما يجعلها قريبة من الدكتاتوريات العسكرية.

- **أنظمة عسكرية مزدوجة Dual Military Regimes:** حيث تعتمد مثل هذه الأنظمة على الازدواجية أو الشراكة بين النخب العسكرية و النخب السياسية في النظام السياسي.
- **أنظمة عسكرية مباشرة Direct Military Regimes:** وهذا النوع من الأنظمة نميز فيه :

- أنظمة عسكرية مطلقة : وتكون فيها النخب العسكرية ذات الحكم المطلق و نظام الحكم خاضع لإرادة البدلة العسكرية و القانون العسكري.
- أنظمة عسكرية مباشرة شبه مدنية: وهذا النوع من الأنظمة العسكرية المباشرة يحاول اكتساب الشرعية من خلال إضفاء طابع شبه مدني على نظام الحكم، ذلك من خلال إنشاء مؤسسات مدنية منبثقة عنها أو على رأسها أفراد من النخب العسكرية.

المطلب الثالث: دور النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي.

تعتبر المهمة الأساسية لنجاح الانتقال الديمقراطي هي عزل النخبة الحاكمة المستبدة سواء كانت هذه النخبة عسكرية "جيش أو مؤسسة عسكرية" أو نخبة سياسية "أحزاب شمولية حزب واحد"، وتولي السلطة نخب سياسية منتخبة وهذا باختلاف الوسائل والطرق الديمقراطية، وفي أغلب الحالات الناجحة للانتقال الديمقراطي تكون النخب العسكرية في الجيش إما داعمة للانتقال أو غير ممانعة أو منقسمة بين التأييد و رفض انتقال السلطة، وذلك كون النخب السياسية متحالفة و قوية أو للحفاظ على الأمن الداخلي، ويشير هنتينغتون إلى إن عامل الاحتراف يلعب دورا مهما في الانتقال، فالتعليم العسكري المتخصص يجعل النخب العسكرية تبتعد عن السياسة وتتخلى عن الوظائف غير المهنية و تقتصر مهمتها في المهام الوظيفية الأمنية، وهنتينغتون يعتقد أن دور النخب العسكرية في إنجاح الانتقال الديمقراطي مرتبط بثلاث عوامل هي: [1]

1 Samouel P. Huntington**, Op Cit**, p 72.

- تقبل النخب العسكرية انتشار الإدارة المدنية، و إرساء القواعد و المعايير الخاصة بالاحتراف العسكري، و عودة النخب العسكرية إلى الأدوار المهنية و الجندي إلى الثكنة.
- إدراك النخب العسكرية أن الطابع المؤسساتي والرقابة المدنية وسيطرة النخب السياسية في صالح الطرفين أو كما يسميها صمويل "الإدارة المدنية الموضوعية Objective Civilan Control"، فهذا الإدراك يساهم في الانتقال السريع و التحول نحو الديمقراطية.
- ضمان عدم تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية ومحاولة تقليص نفوذ العسكريين الذين انسحبوا من الحكم المباشر، مايقلل من احتمالية حدوث الانقلابات العسكرية أو الديمقراطيات الصورية.

هذا بالنسبة للأدوار التي تقوم بها النخب العسكرية لإنجاح الانتقال الديمقراطي، غير أن هناك حالات تستدعي تدخل النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي، يمكن رصد خيارين يضبطان تدخل النخب العسكرية للانتقال الديمقراطي:[1]

1. **إعادة السلطة:** في هذا الخيار تكون النخب العسكرية أمام حلين هما:

- **إعادة السلطة و تقييدها Return & Restrict**: إذ تسيطر النخب العسكرية على نظام الحكم في المرحلة الانتقالية لمدة قصيرة لضمان الانتقال،لكنها تستمر في تقييد صعود النخب السياسية الجديدة.
- **إعادة السلطة و توسيع نطاق المشاركة السياسية Return & Expand**: في هذا الخيار تقوم النخب العسكرية بالانسحاب من الحياة السياسية و تنقل السلطة الى النخب السياسية، مع فتح نطاق المشاركة السياسية للجماعات و الأحزاب المحضورة في السابق في إطار ديمقراطي تحكمه شروط جديدة.

2.الإبقاء على السلطة:هنا تتمسك النخب العسكرية بالسلطة وإبقاء سيطرتها يكون على شكلين:[2]

1 أشرف سليمان غبريال، **علم الاجتماع العسكري دور المؤسسة الرئاسية و العسكرية في تحقيق الأمن القومي**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص 97.

2 Juan J. Linz & Alfred C. Stepan, **Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe**, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996, p3.

- **الإبقاء على السلطة و تقييدها Retain & Restrict:** في هذه الحالة تقوم النخب العسكرية بالبقاء في السلطة مع وعود بتسليمها للنخب السياسية، لكن تعمل على عدم تسليمها وعلى الحد من توسع المشاركة السياسية، وفي كثير من الحالات تستعمل مبرر الضرورة الأمنية للممارسة القمعية و التعسف و عدم تسليم السلطة.
- **الإبقاء على السلطة وتوسيع نطاق المشاركة السياسيةRetain & Expand :** هنا تسعى النخب العسكرية لابقاء السلطة في يدها مع محاولة إضفاء الشرعية على النظام من خلال السماح بالعمل السياسي و توسيع نطاق المشاركة السياسية، و في هذا النموذج يحاول الحاكم العسكري أن يصبح دكتاتورا شعبيا، ويصنع قاعدة شعبية بواجهة ديمقراطية.

وكما أشرنا في البداية فإنّ تدخل المؤسسة العسكرية ونخبها في الحياة السياسية يعتبر في كثير من الحالات معوقا للانتقال الديمقراطي، فلا يمكن الانتقال إلاّ بالاعتماد على ركيزتين" فصل بين المؤسسة العسكرية و المؤسسات السياسية_ وخضوع النخب العسكرية للنخب السياسية"، لكن لا أحد يمكنه اختزال الدور الذي تلعبه هذه النخب في الانتقال الديمقراطي، فتتدخل هذه النخب كما هو موضح في الشكلين يعتبر من أهم محدّدات مراحل الانتقال الديمقراطي ونتائجه هي من تحدّد مسار الانتقال كمايلي:

الشكل رقم02: شكل انتقال الحكومات العسكرية الى الديمقراطية.

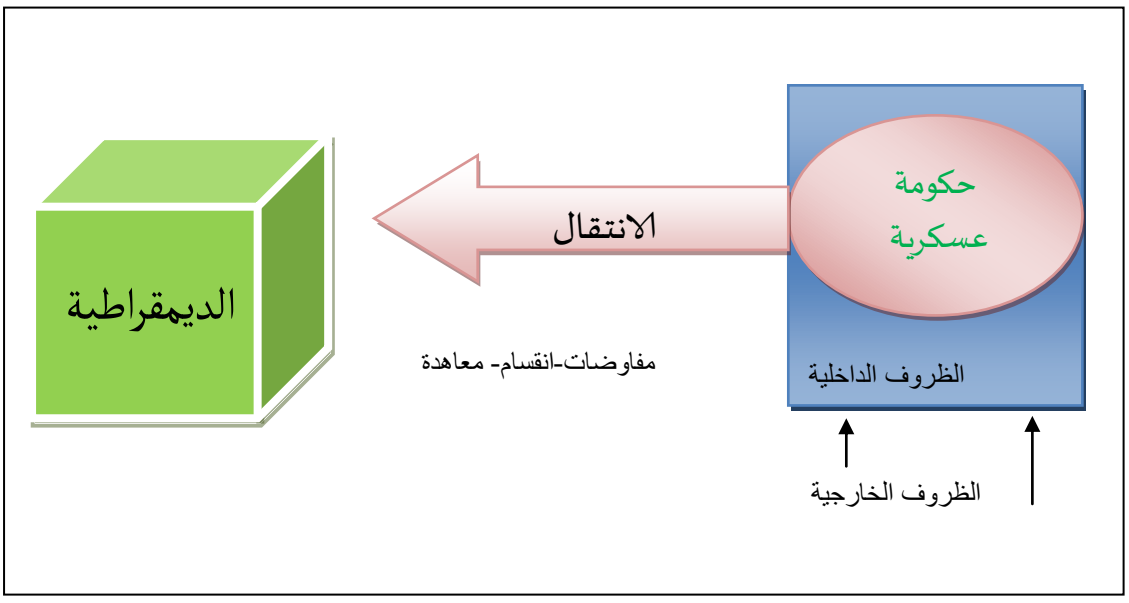

المصدر: عبد الله فيصل علام، "**من الحكم العسكري الى الديمقراطي: العلاقات المدنية العسكرية في امريكا اللاتينية**"، مجلة المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 444، فيفري 2016، ص 140.

▪**التحكم في السلطة السياسية:** وهنا قد يكون العسكري قائدا أو رئيسا، و تكون النخب العسكرية هي المصدر الأساسي لاتخاذ القرار و اغلب المناصب السياسية يشغلها العسكري ما ينتج عنه حكومة عسكرية، وهذا راجع بالأساس إلى الظروف الداخلية و المتغيرات الخارجية المحيطة بالدولة.

▪**الوصاية ووضع شروط على سياسة الحكومة :** حيث تقوم النخب العسكرية مقام الأحزاب السياسية و تلغي دور النخب السياسية و تستمر بالتهديد بالتدخل، وتضع حدود للاصلاحات وتعترض على الإجراءات التي تهدد سلطتها.

▪**قبول الانتقال وبداية المفاوضات:** تبدأ هذه المرحلة عندما يبدأ العسكريون بخسارة دورهم وموقعهم، جراء عدة عوامل أبرزها الانقسامات داخل النخب العسكرية، فتنتقل هذه النخب إلى مفاوضات مع النخب السياسية من اجل نقل السلطة، وهذا من اجل المحافظة على منظومة الظوابط الايديولوجية للمجموعة العسكرية. [1]

▪**التحكم المدني وسيطرة النخب السياسية:** وهنا تقوم النخب العسكرية بالتنازل التدريجي أو الكلي عن الممارسات السياسية، و تقوم محلها النخب السياسية وتتحول إلى الفعل المدني و المهنية العسكرية، و تقتصر أدوار العسكري في أداء مهامه الوظيفية داخل الثكنة و مهامه المدنية كمواطن في المجتمع، و هذا مايكفل ترسيخ الديمقراطية ونجاح الانتقال الديمقراطي،[2] وهذا كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] نارسيس سيرا، **الانتقال العسكري تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة: وفيقة مهدي، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2016، ص ص،73، 76.

[2] نارسيس سيرا، **نفس المرجع**، ص 78.

الشكل رقم 03: شكل توضيحي لمراحل الانتقال و الترسيخ الديمقراطي.

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على : نارسيس سيرا، **المرجع السابق**، ص79.

المطلب الرابع: الإتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة العسكرية " العسكرتارية".

تعدّ الظاهرة العسكرية من أعقد الظواهر التي تعرفها المجتمعات و الأنظمة السياسية ولكي نتمكن من تفسير هذا الظاهرة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- **الاتجاه التقليدي:** ينطلق هذا الاتجاه في تحليله للنخب العسكرية ودورها في الحياة السياسية و الترسيخ الديمقراطي، من مبدأ الاحتراف و الفعالية العسكرية وسيطرة النخب السياسية على النخب العسكرية، ومن أبرز الإسهامات النظرية التي قدمها هذا الاتجاه الأفكار التي قدمها كل من هنتجنتون و موريس جانويتز:

1. **هنتنغتون** Huntington إذ تناول في كتابه "الجندي و الدولة The Soldier and the State" العلاقات بين النخب العسكرية و المدنية باعتبارها متغيرا تفسيريا،[1] حيث طرح هنتينغتون نموذجا يوضح من خلاله رؤيته لدور العسكريين فى النظم الديمقراطية ودور النخب العسكرية فى النظام السياسي، وقد ركز في طرحه على مبدأ الإحتراف وعدم التدخل فى الحياة السياسة، معلّلا ذلك على أن مهمة النخب العسكرية تتمثل أساسا في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية، ويشير إلى أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على الكفاءة المهنية العسكرية في سياق ليبرالي هو التأكد من أن النخب العسكرية لا تسعى للوصول الى السلطة السياسية وأن هذا له تأثير مهم على فعالية أداء النخب العسكرية والاحتراف كما يعرفها هنتنغتون هى مؤشر أساسي لقياس درجة الفعالية.

وانطلاقا من هذه التصورات النظرية فحسب هنتينغتون فأن النخب العسكرية في الأنظمة الديمقراطية يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص أهمها[2]:

– الخبرة و الاحترافية: حيث تعمل هذه النخب فى إطار منظمة ومؤسسة وظيفتها الأساسية هى استعمال القوة في إدارة العنف أو في السياسات الدفاعية، كما أن النخب العسكرية خبيرة فى مجال معرفى محدد هو المجال العسكري، وتكتسب مهارات محددة فى هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة إلى جانب معرفة متخصصة تتلقاها داخل المؤسسة العسكرية وفى إطار المنظومة العسكرية.

– المسئولية الاجتماعية: حيث تتحمل النخب العسكرية سواء كأفراد او كمؤسسة عسكرية بإختلاف درجاتهم ورتبهم العسكرية، مسؤولية إجتماعية تتمثل أساسا في الحماية و الحفاظ على الامن، فالنخب العسكرية تتحمل حسب هنتينغتون مسئولية التخطيط و القيادة للدفاع عن الدولة وحفظ أمن المواطن و المجتمع، فلا يمكن الحديث عن احترافية في غياب هذه الوظيفة.

– التضامن الجماعي الداخلى: فمن أهم الميزات التي تَسِمُ النخب العسكرية تمتع أفرادها بدرجة من التضامن الجماعى الداخلى، وذلك نابع من شعورهم بالتفرد المهنى والتميز فى أداء المهام الموكلة إليهم، وذلك نظرا لما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم فى المجتمع.

1 Samuel P. Huntington, **The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations**, Cambridge: the Belknap of Harvard University Press , 1975 , P 5.
2 Ibid, p 9.

ويحدد صمويل نهجين لسيطرة النخب السياسية على العسكرية هما:[1]

- السيطرة الذاتية: حيث أنه يمكن تحقيق سيطرة النخب السياسية على العسكريين من خلال تعظيم قوة النخبة السياسية، ويمكن أن يحدث هذا حتى ولو كانت المصالح متعارضة بين الجماعات و النخب السياسية ذاتها، ويؤكد أن تعظيم المصالح السياسية و الالتفاف السياسي حول هذه المصالح كفيل لضمان السيطرة في مواجهة نفوذ النخب العسكرية
- السيطرة الموضوعية: حيث يرى أنه يمكن تحقيق هذا النوع من السيطرة من خلال زيادة درجة الاحتراف بين العسكريين والإعتراف بإستقلالية العسكريين وتحويل النخب العسكرية إلى أداة في يد الدولة مهامها محددة، فمن خلال زيادة درجة الإحتراف نضمن حسب هينتيغتون الحياد السياسي للنخب العسكرية.

2. **موريس جانويتزMorris janowitz:** يتفق موريس جانويتز مع هينتيغتون في فكرة فعالية النخب العسكرية ولكن ليس انطلاقا من المتغير التفسيري للتحليل لانه يعتقد أن المتغير التفسيرى ليس ما يعطي فعالية لهذه النخب، فهو ينطلق في تحليله من تقييمه للاحتياجات العسكرية للولايات المتحدة والدور الذي لعبته النخب العسكرية في الحرب الباردة، ويشير إلى أن ماسماه "قبول الدور" من قبل كفيل بضبط العلاقة بين النخب العسكرية و النخب السياسية.

ويرى أن تدخل النخب العسكرية في النظم الديمقراطية يكون محدودا وعادة مايقتصر على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التى تحدد مهام العسكريين والظروف التى يمارسون دورهم فى إطارها، وخاصة تلك القواعد التى تستثنى العسكريين من التدخل فى السياسات، وتقوم على أنهم محترفون ولهم مجال مهنى مختلف، ويجب أن يستبعدوا من ممارسة أيّ دور سياسي، ولكنه يؤكد على حدوث تطور فى النظرية التقليدية التى تقوم على الحياد السياسى للنخب العسكرية حيث أنه يؤكد على ضرورة مشاركة النخب العسكرية فى وضع أسس النظام الديموقراطى، وذلك لأنه من الصعوبة النظر إلى العسكريين كمحايدين حيث أن ذلك يعنى أنهم مرتزقة وليسوا مواطنين ولذلك لابد وأن يكون لهم توجه سياسى بالرغم من استمرار عدم

---

1 حمدى عبدالرحمن حسن ،"**العسكريون والحكم فى أفريقيا : مع التطبيق على نيجريا (1966- 1979)**"، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1985 ، ص ص،19، 21 .

مشاركتهم فى السياسات،وقد ميز بين خمسة أنماط تبين دور النخب العسكرية من خلال خمسة أنماط للنظم السياسية وهى كالتالى[1]:

- نظم تنافسية ديموقراطية: يتسم هذا النمط بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين
- نظام تحالف عسكرى سياسي: يعكس هذا النظام نموذجا تتولى فيه النخب السياسية الحكم بناءً على دعم من النخب العسكرية التي تظل فاعلة سياسيا، وربما تتصرف بشكل غير رسمى كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة.
- نظم أوليجاركية: هذه النظم يتميز بإمكانية أن النخب العسكرية قد تتولى الحكم.
- نظم سيطرة سلطوية شخصية: هذه النظم يسيطر فيها الحاكم على النخب ككل حتى يظل فى السلطة، ويعتمد على القوة الشخصية والتقليدية ، وعادة مايقوم بإتخاذ كافة القرارات وقد يكون في كثير من الحالات من النخبة العسكرية.
- نظم حزب واحد جماهيرى سلطوى: فى ظل هذا النظام تكون النخب العسكرية غير واضحة الدور، حيث يتميز هذا النظام بتوازن بين القوى السياسية و العسكرية.

ب-الاتجاه الحديث:

بعد امتداد موجة التحول نحو الديموقراطية لتشمل دول شرق أوروبا وعديد من دول العالم الثالث، تعرضت النظرية التقليدية فى دراسة الظاهرة العسكرية إلى العديد من الانتقادات، وتعتبر نظرية التوافق ونظرية اقتسام السلطة طرحًا نظريًّا حديثًا قائمًا على الدول الديموقراطية، والدول حديثة التحول في الديموقراطية، وهذه النظريات تفادت الانتقادات التى تعرضت لها النظرية التقليدية وذلك كالتالى:

1.نظرية التوافق: أكدت هذه النظرية على الفصل بين النخب العسكرية والنخب السياسية، فقد طرحتها "ريبيكا شيف Rebecca L. Schiff "معتمدةً على ثلاثة مستويات رئيسية للتحليل وهي النخب العسكرية والسياسية والمواطنين، كما حددت عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين

1 Morris janowitz , **Military Institution and Coercion in Developing Nations** ,Chicago :university Chicago press,1977 , PP, 81,83 .

والسياسين، وتتمثل هذه المعايير فى التكوين الاجتماعى للنخب، وعملية صنع القرارات السياسية ونمط المؤسسة العسكرية، و اعتمدت في تأييد طرحها على عدة إفتراضات من أهمها[1]:

- التأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هى التى تمنع أو تعظم إحتمالات التدخل العسكري
- التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين النخب العسكرية والنخب السياسية والمجتمع
- كلما زاد التوافق بين النخب العسكرية والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت إحتمالات التدخل
- تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين النخبتين العسكرية والسياسية والمجتمع ككل، كما ترى أن الحياة السياسية قائمة على التشارك بين النخب و المواطنين.

2.نظرية اقتسام السلطة: تقوم هذه النظرية على أساس أن للعسكريين دورهم فى مجالات الدفاع بشكل أساسى إلى جانب دورهم فى حفظ الأمن الداخلى وقت الضرورة، وقد انطلق "دوجلاس ل.بلاند Doug lace L. bland " في طرحه لهذه النظرية من إفتراضين أساسين هما:[2]

- أن سيطرة النخب السياسية على العسكرية قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة حيث أن لكل من السياسين والعسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولايكون هناك تداخل بين المسؤوليات.
- أن هناك مصدر واحد لتوجيه الحكم وهم المنتخبون السياسيون خارج المؤسسة العسكرية , والسيطرة السياسية هي عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

من خلال هذين الإفتراضين فإن دوجلاس يرى أنه لايوجد تعارض في اقتسام السلطة بين النخب العسكرية والسياسية، يرجع ذلك إلى كونهما يتشاركان فى اتخاذ القرارات فى قضايا مثل:

– القضايا الإستراتيجية ، والتي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.

– القضايا التنظيمية ، والتي تتعلق بالمؤسسة العسكرية والمجتمع.

1 Rebecca L. Schiff, **The Military and Domestic Politics**, Now York: Routledge Taylor& francis group, 2009, p p, 27,32.

2 Doug lace L. bland ," **A unified theory of civil military relations**", Armed forces and society, vol 26, No.1, 1999,pp,27,29.

خلاصة الفصل :

من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي و النظري للنخب العسكرية و الانتقال الديمقراطي وصلنا إلى عدة نتائج منها:

- أن مفهوم النخبة من المفاهيم المعقدة و التي لها روافد عديدة تجعلها تتشابه مع مفاهيم كثيرة كالأقلية و الطبقة وغيرها، وأن له العديد من الخصائص و المميزات حيث أنه يمكننا القول أن النخبة هي مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون مواقع مهمة، في مؤسسات قوية، ويمتلكون قوة التأثير في السياسة الوطنية بشكل دائم مستمر، ويختلف تصنيف النخبة حسب توجهات كل منظر بداية من باريتو وصولا إلى بوتمور ومرورا بموسكا وميلز.
- أن النخبة العسكرية تعتبر من أبرز النخب التي تصنّف تصنيفا وظيفيا أو مهنيا على أساس الأفراد الذين يمارسون المهام العسكرية ما يعطي هذه النخبة طابعا عمليا أي أنها تتكون من القوات العسكرية والجيش بصفة عامة، ما يجعلها تتميز بكفاءة عالية، لفعل تكوينها غير العادي ذي الطابع العسكري، ووحدات هذه النخبة غالبا ما تكون نتاج الظروف الصعبة " الحروب و المعارك" ولها تأثير كبير في الحياة السياسية.
- أن الانتقال الديمقراطي هو عبارة عن مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي الذي يلتقي مع مفاهيم أخرى كالإصلاح السياسي وغيره، و الانتقال هو عبارة عن عملية معقدة تتدخل في تشكيل نتائجه ومساراته عوامل داخلية وخارجية، و هو أحد المراحل التي قد تؤدي إلى الترسيخ الديمقراطي، وقد لا يترتب عليه قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، وذلك في حال حدوث ردة أو انتكاسة تقود إلى نشوب صراع داخلي أو حرب أهلية أو ظهور نظام تسلطي جديد.
- أن الدور الذي تلعبه النخب العسكرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي أو من أجل الانتقال الديمقراطي من أعقد الأدوار التي تلعبها النخب، وذلك يرجع بالأساس إلى طبيعة هذه النخبة و تكوينها سواء المؤسساتي أو الإيديولوجي، ما يجعل الكثير يرى أن لا دور لها بل هي معيق، وربط نجاح الانتقال الديمقراطي بعزل النخبة الحاكمة المستبدة سواء كانت هذه النخبة عسكرية "جيش أو مؤسسة عسكرية" أو نخبة سياسية "أحزاب شمولية حزب واحد"، وتولي السلطة نخب سياسية منتخبة وهذا باختلاف الوسائل والطرق الديمقراطية، وفي أغلب الحالات الناجحة

للانتقال الديمقراطي تكون النخب العسكرية في الجيش إما داعمة للانتقال أو غير ممانعة أو منقسمة بين التأييد و رفض انتقال السلطة، وذلك كون النخب السياسية متحالفة و قوية أو للحفاظ على الأمن الداخلي، ويشير هنتينغتون إلى أن عامل الاحتراف يلعب دورا مهما في الانتقال.

- إنه باختلاف النظريات التي درست الظاهرة العسكرية و علاقة النخبة العسكرية بالأنظمة السياسية و الانتقال الديمقراطي، فإن التوافق هو الأساس في ضمان عدم تدخل النخب العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي و نجاحه، وهذا لا يتم إلا عن طريق الاحتراف العسكري وحياد النخبة العسكرية عن الممارسات السياسية.

الفصل الثاني:

النخب العسكرية العربية وتجارب الانتقال الديمقراطي

تقديم:

يعدّ الدور الذي تقوم به النخب العسكرية العربية في عملية الانتقال الديمقراطي وفي النظام السياسي من أعقد الأدوار النخبوية على الإطلاق و ذلك لتعقّد الظاهرة العسكرية في الأنظمة العربية و المكانة التي تمتلكها هذه النخبة في المجتمع و السياسية العربية، حيث أن النخب العسكرية العربية لديها العديد من التجارب التدخلية لتغيير الممارسات السياسية في الأنظمة العربية و في العمليات السياسية المنتظمة و غير المنتظمة كالانتقال الديمقراطي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة وتحليل الأدوار التي تقوم بها النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي و هذا من خلال التجارب الكثيرة التي عرفتها الأنظمة العربية، ولكن بداية لابد من معرفة مكانة النخبة العسكرية العربية في الأنظمة العربية لكي نصل إلى تحليل أدوارها وذلك من خلال تتبع مراحل تطور هذه النخبة في الدول العربية وأسباب صعودها، لكي نتمكن من معرفة العلاقة التي تجمع بين النخبة العسكرية العربية و السلطة السياسية.

إضافة إلى تحليل وتتبّع مظاهر تدخل النخب العسكرية العربية في السياسية من خلال محاولة الإحاطة بالأنماط التي تتبعها النخب العسكرية العربية للتدخل في الأنظمة السياسية العربية و توصيف الظاهرة العسكرية في الأنظمة العربية و ماهي أهم المميزات التي تتميز بها هذه الظاهرة عربيا، و محاولتنا وضع إطار تفسيري للأدوار المتقدمة و المتطورة للنخب العسكرية في الدول العربية.

لنصل في الأخير إلى رصد لأهم مواقف النخبة العسكرية من قضايا الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي خاصة في الربيع العربي الذي يعتبره الكثير من الكتاب بمثابة موجة انتقال ديمقراطي عربية ، من خلال وضع تصنيف لدور النخب العسكرية فيه و الأدوار التي لعبها أفراد النخبة العسكرية ما بعد هذا الحراك الشعبي في الدول العربية.

المبحث الأول: النخب العسكرية ومكانتها في الأنظمة العربية.

لعبت النخب العسكرية في العالم الثالث عموما والعالم العربي خصوصا أدورا سياسية وإجتماعية بارزة، وهذا بغض النظر عن الفارق الزمني بين مرحلة كفاحها للإستقلال وإستقلالها ولعل الميزة البارزة سواء كانت ايجابية أو سلبية لهذه النخب هي (موجات الانقلابات العسكرية The Military coups) بالإضافة إلى أشكال مختلفة من التدخلات العسكرية في السياسة أو ما يعرف بـــ :(الظاهرة العسكرية Military Phenomenon) التي تجعل تلك المجتمعات تسودها نزعة عسكرية (Militarism) كما أن النخب العسكرية اتجهت بقوة نحو السيطرة على الحكم بصور مختلفة، وهذا طبعا راجع للاختلاف في الأدوار التي تلعبها النخب العسكرية من خلال المؤسسة العسكرية التي تقوم بأدوارا مختلفة و متداخلة بين الرسمية و ذات النوعية الخاصة، فالمؤسّسة العسكرية هي جزء لا يتجزّأ من جهاز الدولة أولا، وتعتبر نخبها بمثابة التنظيم السياسي المتميز عن الأحزاب والتشكيلات التقليدية ثانيا،[1] كما أنها في معظم المجتمعات قد اشتركت في سمّة عامّة تتلخص في تحقيق التغيير السياسي والاجتماعي الإيجابي او إعاقته، فاتسّاع دائرة نفوذ النخب العسكرية في العالم العربي جعلها هي الحكم النهائي في معظم العمليات الاجتماعية والسياسية، وكثيرا ما قادت المهنة العسكرية إلى السلطة السياسية، وتعاظم الدور جعل الكثير يقول : "أن أسمى الرتب العسكرية هي (رئاسة الدولة) ، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على التمكن السياسي لنخب العسكرية من الحكم .[2]

كما تعتبر النخبة العسكرية من النخب ذات التنظيم البنيوي التي يتكون منها التركيب الاجتماعي العربي، وهذا نظرا للوظائف والمهام التي تؤديها وتتكفل بها هذه النخبة للنظام الاجتماعي، فأهمية النخبة العسكرية العربية تتجسد من خلال قيام أفرادها بمهامهم الوظيفية و القيادية ويمكن فهم ذلك من خلال التطرق الى:

---

[1] جاك وودیز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ، 1982، ص 11 .

[2] Amos perlmuter, The military and politics in Modern Times, London: New Haven, 1977, P89.

المطلب الأول: نشأة النخبة العسكرية العربية.

عرفت نشأة النخبة العسكرية العربية العديد من المحطات التاريخية التي شكلت و رسمت في مجملها شكل النخبة العسكرية العربية الحديثة بأدوارها واختلافها، ويمكن تقسيم نشأة النخبة العسكرية العربية إلى مراحل هي:

1. **مرحلة الفتوحات الإسلامية:** تتميز أنظمة دول المنطقة العربية السياسية بقدم الظاهر العسكرية التي ترجع جذورها إلى ظهور الدعوة الإسلامية، والمحاولات الأولى لنشرها في الأقطار المحيطة بالجزيرة العربية، ثم فتح تلك الأقطار والسيطرة عليها لتشكل فيما بعد قاعدة انطلاق للجيوش الإسلامية التي تمكنت خلال مائة عام على وجه التقريب من الوصول إلى أبواب أوروبا بعد أن تم لها السيطرة على شمال أفريقيا ومناطق واسعة من آسيا. لقد أدى ظهور الإسلام ونشر الدعوة عن طريق الفتوحات التي كانت الطرق العسكرية إحدى وسائلها إلى الإعلاء من شأن المقاتلين العرب والمسلمين، وأضفى عليهم نوعا من الهيبة والتقدير، وحظي كثيرون منهم بمكانات سياسية واجتماعية رفيعة، وتظهر مكانة النخب العسكرية في عصر الفتوحات لعدة اعتبارات أهمها: [1]

- أن قادة الجيوش الفاتحة هم من كان يمسك بزمام الحكم في البلد المفتوح.
- كان قائد الجيش في الغالب هو والي المسلمين فيها.
- إعتبار قادة وضباط الجيوش الإسلامية, فئة متميزة في المجتمع الإسلامي.

ولقد كان لهذه الاعتبارات انعكاس مادي ومعنوي، فقد أصبح لكثير من أفراد النخبة العسكرية في الجيوش العربية الإسلامية مصالحهم الاقتصادية والسياسية الخاصة التي تستوجب الدفاع عنها, وتحديد المواقف في ضوئها.

2. **مرحلة الإمارات و المماليك:** لعلّ السبب الذي أدى لتعاظم مكانة ودور النخب العسكرية بوضوح هو الصراع على السلطة السياسية في الدولة الإسلامية بعدما حلت القوة محل الشورى والبيعة، اللذين غيبهما صراع المصالح الاقتصادية والسياسية، إذ غالبا ما كان العسكريون

[1] إحسان محمد الجسن،**علم الاجتماع العسكري**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص121.

موزعين بين أطراف تلك الصراعات إن لم يكونوا هم أطرافها الأساسيين, بدءًا بمرحلة الفوضى العسكرية (861 – 946م) التي حدثت في ظل الدولة العباسية وما تلاها, ومرورا بالعهد المملوكي الذي انتهى بسيطرة العثمانيين، وانتهاء بالانقلابات العسكرية التركية التي بدأت بانقلاب عام 1876 ضد السلطان عبد العزيز.[1]

3. **مرحلة الاستعمار و المقاومة:** تميزت هذه المرحلة عن سابقتيها لعدة أسباب منها:

- إختلاف السياسات الاستعمارية باختلاف الاستعمار من بلد عربي الى اخر.
- أن النخبة العسكرية أصبحت في هذه المرحلة أكثر صلة بالمجتمع مقارنة بالعهد العثماني في كثير من الدول العربية.
- اعتبار الكثير من الباحثين أن هذه المرحلة هي مرحلة بداية تكوين النخبة العسكرية العربية.

فرغم إتباع الاستعمار الأوربي في الدول العربية سياسة "فرق تسد"، إلا أن تماسك الشعب و نمو الحسّ الوطني لدى الشعوب العربية كان له علاقة مباشرة بالنخبة العسكرية و النخب ذات التكوين العسكري التي كان لها وقع معين في الحياة السياسية و الاجتماعية العربية، خاصة وأن التركيبة الاجتماعية لهذه النخبة في معظم الدول العربية في هذه الفترة كانت من الطبقة الوسطى ومعظمها من الطبقة البسيطة " فلاحين وعمال.."، الذين كانوا يرون في الانضمام إلى المؤسسة العسكرية و الجيش وسيلة للارتقاء الاجتماعي،[2] ولعل هذا السبب الرئيسي الذي جعل النخبة العسكرية العربية الجديدة التي شارك معظم أفرادها في الحربين العالميتين الأولى و الثانية تدرك أولوية إنهاء الاستعمار الأوربي في دولها وبناء دولة مستقلة ترد وتحفظ كرامة شعوبها المسلوبة.

[1] إليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة : بدر الرفاعي، القاهرة : دار سيناء ، 1990، ص 286.

[2] إحسان هندي، **الحياة العسكرية عند العرب**، دمشق: مطبعة الجمهورية، 1967، 139.

4. **مرحلة الاستقلال ومابعدها:** تميزت وتمايزت النخب العسكرية العربية في هذه المرحلة خاصة في مايتعلق بدورها في الحياة السياسية، ومن بين أبرز الصفات التي تشابهت فيها النخب العسكرية العربية في معظم أنظمة الدّول العربية مايلي:[1]

- ارتباط قيادات المؤسسة العسكرية بتشكيل النخبة العسكرية: وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة المرحلة التي سبقت وتلت استقلال الدول العربية، حيث ساهمت الأدوار التي لعبتها قيادات المؤسسة العسكرية في تكوين نخب عسكرية متميزة، كما أنّ الحروب التي فرضت نفسها على الأنظمة العربية سواء داخلية أو خارجية كالحرب الكردية في شمال العراق، الحرب الجزائرية المغربية، و الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا ماجعل من المهنية العسكرية مدخلا للانتماء للنخبة العسكرية و القيادة العسكرية من المكونات الأساسية لهذه النخبة.

- النخبة العسكرية الداعمة لعجلة التنمية: ارتبطت هذه الصفة بالدرجة الاولى بالدعم الكبير الذي حضيت وتحضى به النخبة العسكرية من خلال الميزانية الكبيرة التي تخصصها الدولة للمؤسسة العسكرية إذا ماقيست بمؤسسات الدولة الأخرى، فنجد مثلا؛ سوريا تحظى فيها المؤسسة العسكرية بـــ70% من ميزانية الدولة،[2] وفي كثير من الحالات ماتربط النخبة العسكرية و النخبة الحاكمة تَقدُّم الدولة و التنمية في البلاد بالقوة العسكرية و قدراتها الحربية، كما أن النخبة العسكرية أصبحت تلعب أدواراً اقتصادية كبيرة في الدول العربية من خلال الامتيازات التي تمنح لأفرادها و الأدوار غير التقليدية التي تقوم بها المؤسسة العسكرية في المجال التنموي.

- اعتبار النخبة العسكرية صورة مصغرة للدولة: حيث يعتبر الكثير من المحللين أن المؤسسة العسكرية التي تتكون فيها النخب العسكرية، وتتكون من فصائل وفئات مختلفة من المجتمع، ما يجعل منها ومن النخبة العسكرية تعكس استراتيجية الدولة بالذات، فمثلا سياسة التجنيد و التطوع في الجيش جاءت كتكريس لهذه الصفة، ففي لبنان تتكون النخبة العسكرية تكوينا طائفيًّا ليس مبنيًّا لا على الكفاءة ولا على الرتبة بل على أساس الانتماء الطائفي، فوحدات القتال داخل المؤسسة العسكرية تتكون من تشكيلات طائفية متنوعة تماما كما هو عليه الحال في الدوائر

---

1 شاكر النابلسي، **صعود المجتمع العسكري العربي: في مصر وبلاد الشام**، الاردن: دار الفارس للنشر و التوزيع، 2003، ص 43.

2 Steven A.Cook**, Ruling but not Governing: the Military and Political Development in Egybt, Algeria and Turky**, Baltimore: The Johns Hopkins university Press, 2007, P 36 .

الرسمية و الحكومية الاخرى للدولة، و هذا الشيء ينطبق على باقي النخب العسكرية في الدول العربية الاخرى باختلاف أساس التصنيف، فالنخبة العسكرية هي انعكاس للمؤسسة العسكرية التي تعتبر بدورها نموذجا مصغرا عن الدولة التي تعكس التركيب المجتمعي فيها.[1]

المطلب الثاني: أسباب صعود النخبة العسكرية العربية.

"عاش الجيش... عاش قائد الثورة ... عاش الشعب" يعتبر هذا الشعار واحدا من الشعارات الكثيرة التي تُحَيّي بها الجماهير العربية السيطرة العسكرية على الحكم وتُمجّد تواجدها على رأس السلطة في الأنظمة العربية،[2] ويرجع الكثير من الباحثين هذا التوجه التمجيدي إلى الآمال التي كانت الشعوب العربية في نقل الخبرة العسكرية من الثكنة إلى المؤسسات و التنظيمات الأخرى في المجتمع، وكانت هذه الأفكار و المكانة الكبيرة التي يحتلها الجيش في المجتمع سببا وسلما ساهم في بروز النخبة العسكرية وصعودها إلى السلطة في الأنظمة العربية، إضافة إلى عدد من الأسباب الأخرى التي تتمثل في:

أ. **الأوضاع السياسية:** إذ دفعت الأوضاع السياسية السائدة في مختلف الدول العربية إلى ظهور الدعم الكبير للتوجّه العسكري ومن بين هذه الأوضاع نذكر:

- عسر ميلاد الدولة الوطنية الحديثة: فمعظم الدول العربية خرجت من الاستعمار الأوربي ولم تشهد ميلاد الدولة الحديثة مطابقا لتعريف الفكر السياسي و القانون الحديث بما فيه من مؤسسات و ممارسات الديمقراطية[3]، حيث عرفت الدولة التي أُنْشِئَت بعد الاستقلال عسرًا في الميلاد ودولة وريثة لدولة الاستعمار مما جعل من النخبة العسكرية النخبة الأكثر قوة في الدولة وذلك للتنظيم الذي تتميز به من خلال تكوين أفرادها سواء على المستوى الوظيفي أو الهيكلي ما يعطي لها الأفضلية و الأسبقية التي مكنتها من السيطرة على الدول العربية، سواء أكانت هي من

[1] شاكر النابلسي، **مرجع سابق**، ص 93.

[2] فؤاد اسحاق الخوري، **العسكر و الحكم في البلدان العربية**، القاهرة: دار الساقي، 1990، ص 5.

[3] عبد الاله بلقزيز، **الديموقراطية و المجتمع المدني: ميراث الواقع، مدائح الاسطورة**، بيروت: أفريقيا الشرق، 2001، ص 125.

يحكم أو تحكم من خلال نخبة سياسية أو تتحكم بها نخبة حاكمة وتسيطر من خلالها على المؤسسة العسكرية لكي تضمن بقائها.

- صراع النخبة السياسية الحاكمة: وهذا السبب بالأساس يعود إلى عدم التقاء المصالح بين النخب السياسية بمختلف تنظيماتها ومؤسساتها، إضافة إلى اختلاف توجهاتها وغياب الشخصية الكارزمية التي تنصهر حولها الخلافات و الاختلافات وحتى الانقسامات، وتتكتل وراءها الجهود لتحقيق الآمال و الأهداف المنشودة من الأنظمة العربية و في مقدمتها بناء دولة حديثة و الدولة الأمة التي تحقق التنمية الشاملة و تحد من سطوة النخبة العسكرية.
- ضعف النخبة السياسية و غياب المعارضة: فعدم فعالية الأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات السياسية أدى الى ضعف كفاءة النخبة السياسية في كثير من الدول العربية، كما أن الصراع الدائم بين النخب السياسية في الأنظمة العربية و الاحتكام إلى النخبة العسكرية جعل هذه الأخيرة تستفيد من الأوضاع السياسية خاصة مع غياب معارضة سياسية فاعلة وحقيقية وربما هذا لعدة أسباب أبرزها؛ ارتفاع قيمة وسائل القوة الردعية و أعمال القهر و الكبت و الخضوع الذي أدى إلى إعدام المعارضة و ضعفها في مقابل ارتفاع أسهم النخبة العسكرية وتمكّنها من السيطرة على الأنظمة السياسية العربية. [1]

ب. **الأوضاع الإقتصادية:** لا شك أن للعامل الاقتصادي دور كبير في بروز وتنامي الدور السياسي للنخبة العسكرية في الأنظمة العربية وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:[2]

- تفشي الفساد الإداري وسوء التخطيط: يعد الفساد الإداري و سوء التخطيط في تنفيذ البرامج الاقتصادية و التنموية في البلدان العربية أحد الأسباب الرئيسية للتدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية في هذه البلدان تحت ذريعة حماية الاقتصاد الوطني أو الحفاظ على الأمن و الاستقرار داخل الوطن، وهنا تدخل النخبة العسكرية قد يأخذ شكلين؛ الأول حماية النظام السياسي الحاكم من السقوط و الثاني الحفاظ على المكتسبات مع إسقاط النظام القائم واستبداله، وفي كلتا الحالتين يكون للنخبة العسكرية الكلمة الفاصلة في طبيعة النظام السياسي الذي سيكون نتيجة لهذه العملية.

---

[1] أحمد بيلى، **الصفوة العسكرية و البناء السياسي في مصر، المرجع السابق**، ص 118.

[2] Steven A.Cook, **Op Cit** , P 39.

- عدم الاستقرار الاقتصادي: حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الباحثين قد أكدّوا على وجود علاقة قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين احتمال التدخل العسكري في الحياة السياسية، وتدخل هذه النخبة في هذه الحالة كثيرا مايهدف إلى تنظيف الدولة والحد من فساد النخبة الحاكمة وجماعات المصالح الاقتصادية، فكلّما كانت الدولة أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية وقلّ الفساد قلّ تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية و العكس إذ إن عدم الاستقرار الاقتصادي يزيد من احتمالات تدخل النخبة العسكرية وإمكانية أن تحلّ النخبة العسكرية محلّ النخبة الحاكمة في النظام السياسي.[1]
- توجّهات النخبة العسكرية الاقتصادية: إذ أن النخبة العسكرية أصبحت تولي اهتمامات كبيرة بالجانب الاقتصادي وفي كثير من الدّول العربية أصبحت لهذه النخبة مصالح اقتصادية كثيرة وكبيرة، إذ لها مشاريع اقتصادية خاصة واستثمارات تحافظ عليها وتحاول حمايتها من أيّ عامل قد يهدّد الاستقرار الاقتصادي، هذا إضافة إلى أن العسكريين لهم اهتمامات وظيفية وتكنولوجية متعلقة بقضايا التحديث و التوسيع الاقتصادي، فالتكنولوجية المتقدّمة مثلا تعني المزيد من القوة العسكرية.

ج. **الأوضاع الإجتماعية:** حقيقة الأمر أن كافة المجتمعات في عالمنا المعاصر تعرف انقسامات سواء على مستواها الأفقي أو العمودي ولكن هذه الانقسامات أكثر تجليًّا في الوطن العربي، وذلك بسبب عمق ووضوح هذه الانقسامات خاصّة منها التي تخضع لعملية التسيس، ومن بين أهم الأسباب الاجتماعية التي تؤّدي إلى صعود النخبة العسكرية نذكر: [2]

- الانقسامات الطائفية و العرقية: حيث أنّ المجتمعات التي تظهر فيها انقسامات سواء كانت طائفية أو عرقية وإثنية ودينية وإقليمية تميل فيها الطبقات الاجتماعية إلى التفتّت وعدم التجانس، وهذا مايؤدي إلى تدخل النخبة العسكرية فيها وذلك بسبب قوتّها بسبب الانقسامات أو لخدمتها لطائفة أو نصرتها لعرق أو ضدّ عرق..، كماأن النخب العسكرية في كثير من الحالات

---

[1] فؤاد إسحاق الخوري ، **مرجع سابق**، ص 65.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن واخرون، **العسكريون و الحكم في افريقيا دراسة في العلاقات المدنية العسكرية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي، 1996، ص 58.

تكون صمام الأمان للدولة وكذا انعكاس للتفتّت الاجتماعي على الوحدات السياسية و التنمية الاقتصادية.

- غياب الطبقة الوسطى أو ضعفها: فغياب طبقة وسطة قوية و متجانسة من الأسباب التي تؤدّي إلى تعاظم دور النخب العسكرية وصعودها في المجتمعات العربية، فرغم وجود هذه الطبقة في كثير من الدول العربية إلا أنّها عديمة الجدوى بسبب تشتتها في الصراعات الحزبية و عدم الاتفاق بين النخب السياسية مما ادى الى الضعف السياسي لهذه الطبقة وقواها المدنية و أحزابها؛ وحداثة المجتمع العربي بالظاهرة الحزبية الفعالة التي تستمد قاعدها من هذه الطبقة، مما جعل من النخبة العسكرية التي تتميز بالتنظيم و القوة في المجتمع العربي الأقدر على تولي وادارة شؤون الحكم الذي مزقته الصراعات الحزبية، ففي كثير من الدول العربية وجدت النخبة العسكرية ومن ورائها المؤسسة العسكرية نفسها معنية بالتدخل لوقف التدهور الاجتماعي المتفاقم الذي كثيرا ما تليه حركات احتجاجية وخروج شعبي، الذي دائما مايستنجد في الوطن العربي بالجيش و يرضى بحكم النخبة العسكرية و الشخصيات الكارزمية.

- **الوضع الخارجي:** يعد العامل الخارجي من بين النظريات المبكرة التي طرحت لتفسير أسباب ودوافع تدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية في دول العالم الثالث عموما وفي الدول العربي على وجه الخصوص وهذا تحت مسمى" نظرية المؤامرة Comspiracy "[1] التي تقوم على أن؛ الدوافع الامبريالية هي التي تقف وراء الإطاحة بالحكومات المدنية، ومن المعتقد كذلك في هذه النظرية أن النخبة العسكرية أحد الوسائل التي تلجأ إليها الامبريالية للعمل على إطاحة الحكومات الرديكالية في الوطن العربي، حيث يشير جونسون جون إلى أن دور العسكريين في الدول المتخلفة يكون بميول غربية في بعض الحكومات ما يعدّ دليلا على أن النخبة العسكرية وقعت فريسة إما لتوجهات الاشتراكية او الامبريالية، أو بصفة أخرى كمعسكر شرقي سوفياتي أو غربي لأحد الدول الاوربية سواء بفعل كونها أحد مستعمراتها وأساسا في تكوين كوادر النخب العسكرية في حد ذاتها،[2] إذا فمن المؤكد أن العامل الخارجي يعدّ من أهم الاسباب التي تؤدي إلى

[1] فؤاد إسحاق الخوري ، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن وآخرون، **مرجع سابق**، ص 60.

تدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية باختلاف النتائج التي تنتج عن هذا العامل واتجاهه سواء كان داعما أو محبطا، فكما أشرنا إلى إمكانية كونه داعما فمن الممكن أن يكون العامل الخارجي أحد أسباب إحباط تدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية و الانقلابات العسكرية، وعلى العموم يعد العامل الخارجي إضافة إلى العوامل سالفة الذكر من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية و ذلك كماهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: اسباب صعود النخبة العسكرية العربية.

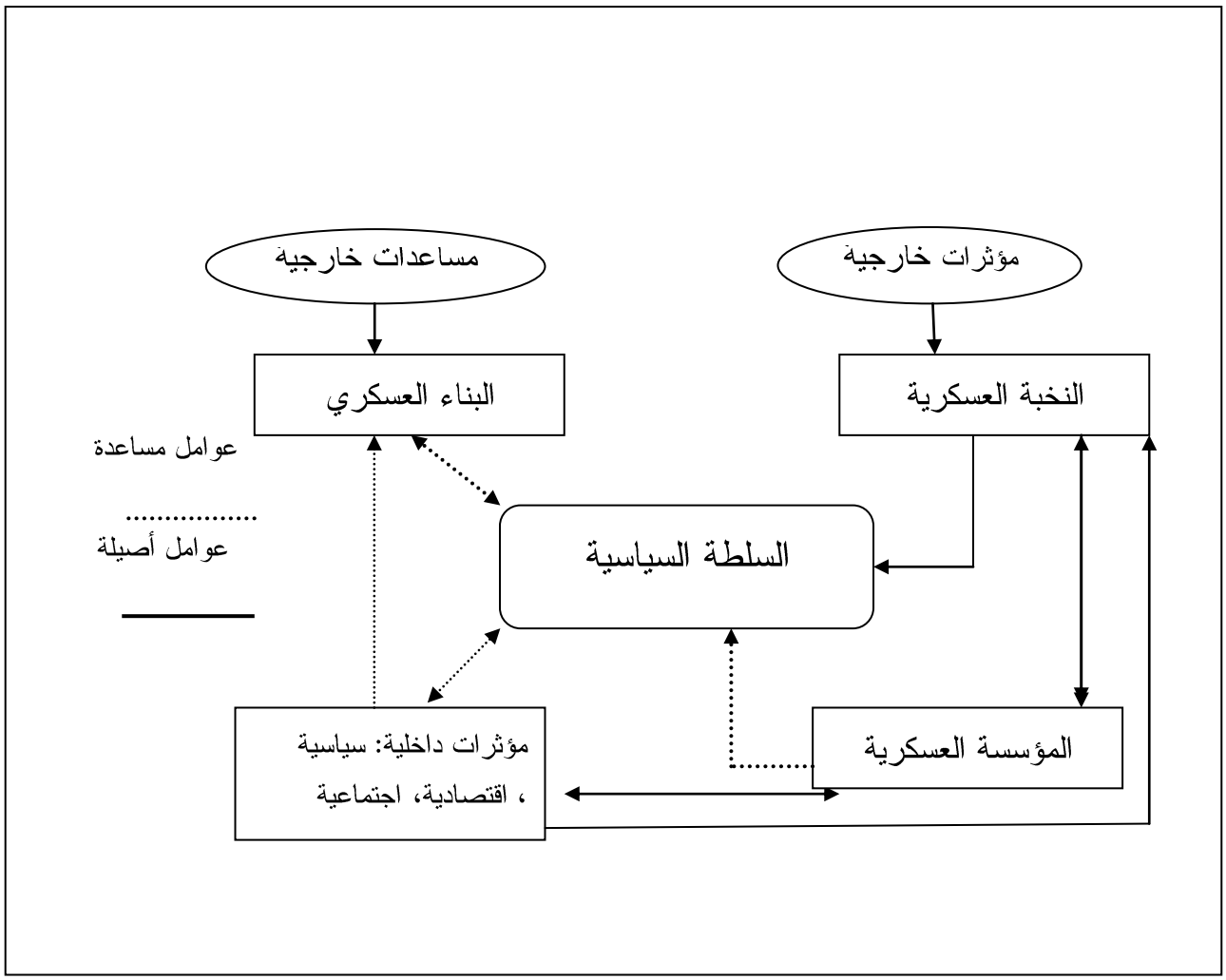

المصدر: حمدي عبد الرحمن حسن، **المرجع السابق**، 63.

المطلب الثالث: النخبة العسكرية و علاقتها بالسلطة في الوطن العربي.

تختلف علاقة النخبة العسكرية العربية بالسلطة من دولة إلى أخرى، وذلك بسبب اختلاف نموذج الدولة و السيادة في الدول العربية، كما أن الأولويات السياسية في هذه الدول متباينة بتباين أدور النخب العسكرية في الحياة السياسية، وهذا لا يقتصر على مجتمع وآخر فحسب بل في الدور العسكري داخل المجتمع الواحد، ويمكن تمييز ثلاث صور لعلاقة النخبة العسكرية العربية بالسلطة هي: [1]

1. **نخب عسكرية تخدم السلطة:** تكون في هذا النمط المؤسسة العسكرية و الجيش تابعة و خاضعة للسلطة و ليس لدولة فقط، وهذا ربما يرجع إلى عدة أسباب وظيفية وتكوينية وسياسية وذلك كمايلي:

- وظيفية: حيث تكون النخبة العسكرية جزءا من النخبة الحاكمة التي تسيطر على المؤسسة العسكرية، وتستخدم كأداة في يد النظام السياسي سواء للاستخدامات العادية أو لتحقيق أهداف واضحة تخدم مصالح وتوجهات من يمتلك السلطة كـــ: [2]
  - قمع المجتمع وقوى المعارضة عند الاقتضاء.
  - الحفاظ على سيطرة النخبة الحاكمة على السلطة.

فكثير من الأنظمة العربية تكون فيها النخبة العسكرية كأداة لتحريك المؤسسة العسكرية "جيش، شرطة، ..." لخدمة مصالحها باختلاف الوسائل المستعملة لذلك، معتمدة على القدرات الوظيفية والقوة التي تمتلكها هذه النخبة، وهذا ما يجعل من مثل هذه الممارسات تنتج نخبا عسكرية موالية للسلطة و تخدم من فيها وفي خدمة فية سلطوية معينة على حساب الشعب وباقي النخب.

- تكوينية: حيث تجعل السلطة و النخبة الحاكمة من النخبة العسكرية أداة بيدها، وذلك من خلال جعل المؤسسة العسكرية أشبه بقطاع خاص مملوك لفريق سياسي يحكم و يسيّر الدولة

---

[1] عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الجيش والسياسة و السلطة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. ص 20.

[2] مصطفى كمال السيد، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، القاهرة : بروفيشيونال للإعلام و النشر، 1994،ص 183.

ويمتلك السلطة، وبذلك تصبح هنا النخبة العسكرية لا تتكون من أفراد وفئات مجتمعية ولا تخدم المجتمع و الأمة و لا تكون المؤسسة العسكرية من مؤسسات الدولة بل تصبح ذات تكوين سلطوي، حيث تستثمر السلطة السياسية الحاكمة في تكوين نخبة عسكرية موالية لها تخدم فقط الفريق السياسي السلطوي[1]، كما أن النخبة الحاكمة تستثمر في المؤسسة العسكرية وتجعلها ضمانا لبقائها وصمام أمان يحمي ممارساتها وتصبح النخبة العسكرية واجهة تستخدم لقمع كل معارضة و تخوف فيه بكل من يتمرد ويهدد مكانتها السلطوية، حيث تهدد بها عند الاقتضاء تحت مسمى " الردع العسكري" كل من يفكر في زعزعتها متحججة بأمن الدولة و التهديدات الكبرى.

- سياسية: حيث تصبح النخبة العسكرية كفريق سياسي في المجتمع تسعى إلى مواجهة فرقاء آخرين، لكن هذا الفريق الفريق العسكري النخبوي يكون بمثابة مساند لبقاء السلطة و استمرارها، حيث تكون النخبة العسكرية دعامة لنخبة سياسية مسيطرة وضد أي نخبة اخرى معارضة، وفي هذه الحالة قد تنقسم النخبة العسكرية في الدولة الى عدة نخب ذات ولاءات مختلفة كل فريق يدعم اتجاها سياسيا معينا وفي الموازات مع ذلك يتدحرج الولاء من ولاء للدولة و الوطن إلى ولاء لمن يسيطر على الحكم في الأخير.

2. **نخبة عسكرية تملك السلطة:** في هذه الصورة تصبح النخبة العسكرية تملك زمام السلطة، وهي هنا على عكس الصورة الأولى التي تستخدم فيها النخبة العسكرية كوسيلة في يد السلطة لخدمة مصالحها وضمان بقائها على رأس السلطة، حيث تظهر في الدولة مظاهر التسلط العسكري باختلاف صوره ووسائله، ويمكن لنا حصر توجهات النخبة العسكرية في هذه الصورة إلى ثلاث توجهات رئسية هي:[2]

- نخبة عسكرية حاكمة: في هذه الصورة تقوم النخبة العسكرية بأدوار غير تقليدية "عسكرية "، وذلك من خلال تعدي مهامها الوظيفية الاعتيادية والدستورية القانونية، كما أنها لا تكون مستغلة من فئة حاكمة للسيطرة على السلطة بل تكون هنا النخب العسكرية هي من يتحكم

[1] عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سابق**، ص21.

[2] Steven A.Cook, **Op Cit** , P 41.

في المؤسسة العسكرية وولاء الجيش لها فقط، وتكون النخبة العسكرية نخبة حاكمة من خلال شكلين للسلطة و الحكم هما: [1]

- حكم عسكري مباشر: حيث تفرض النخبة العسكرية سلطتها ونفوذها على جميع القطاعات وتحكم سيطرتها على الدولة و الحياة السياسية داخل النظام السياسي وعلى مؤسساته المختلفة.
- حكم عسكري غير مباشر: وهذا النمط أو الشكل يكون من خلال وضع نخبة عسكرية لنخبة سياسية في واجهة الحكم في حين أن النخبة العسكرية هي الحاكم الفعلي و المتحكمة في مخرجات القرار و الحياة السياسة داخل الدولة.

• نخبة عسكرية سلطوية: هنا تتحول السلطة إلى أداة في يد النخبة العسكرية من أجل عسكرة النظام السياسي، وتستخدم النخبة العسكرية السلطة في هذا الشكل من أجل تحقيق أهداف معينة منها:[2]

- الحفاظ على بقاء الحكم العسكري سواء كان مباشرا أو غير مباشر.
- منع المعارضة السياسية من العمل وقمعها.
- ربط المجتمع وامن الدولة ببقاء الحكم العسكري ووصف كل من يهدد تواجدها بالإرهابي أو بنظرية المؤامرة و الطرف الخارجي.
- منع القوى السياسية و المدنية من الوصول إلى السلطة بأي ثمن.

• عسكرتارية السلطة: يظهر في هذه الصورة امتزاج بين النخبة العسكرية و التوجهات السلطوية للدولة ففي كثير من الدول العربية نجد أن أحكام حالة الطوارئ التي تفرضها النخبة العسكرية وتسهر على تطبيقها في حالات معينة تمكنها من السيطرة على الأوضاع العامة للدولة وكثيرا ما تتعدى فيها ممارساتيا على الحريّات العامة وحقوق الانسان، كما أنها تتدخل في الحياة السياسية وحتى تلغيها وتلغي المجال السياسي باستخدام كل الوسائل حتى العنيفة منها، وهنا تصبح

[1] عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سابق**، ص21.
[2] نفس المرجع ، ص 22.

النخبة العسكرية هي من يستولي على الحكم و قنوات السلطة الرسمية و غير الرسمية،[1] مما يجعل من طبيعة النظام السياسي عسكريا بحتا ما يخلق عدم إمكانية التفريق بين سلطة النخبة العسكرية وسلطة الدولة، وهذا هو المشهد الذي يغلب على أغلب الدول العربية التي تصنف على أنها ذات أنظمة عسكرية.

3. **نخبة عسكرية فئوية وقبلية:** تعتبر هذه الصورة انعكاسا لتركيبة الدولة الداخلية فالنخبة العسكرية في شكل مصغر للدولة، إذ تكون للتركيبة الطائفية للمجتمع آثار واضحة على تركيبة النخبوية على العموم وعلى النخبة العسكرية بالخصوص، حيث تحتوي النخبة العسكرية في هذا النوع العديد من الفئات الاجتماعية المختلفة وعادة يأتي تحت هذا التشكيل ما يعرف "بالجيش الأهلي" أو الميليشات الطائفية و الفئوية، كما أن هذا النوع من النخب العسكرية يكون ذا طابع عصبي باختلاف نوع العصبية قبلية دينية ...، كما تعرف نوعا من نقص الإدماج المجتمعي و الاجتماعي بحيث لا تكون النخبة العسكرية في يد السلطة و لا تملك السلطة بل هي عبارة عن نخبة مسلحة تخدم فئة معينة وتخدم هذه الفئة و كل فئة غيرها تعتبرها عدوا يجب التخلص منه، مما يجعل كل نخبة عسكرية فئوية تسعى إلى تحسين نصيبها في السلطة، وتتميز النخبة العسكرية في هذه الصورة بعدد من المميزات منها:[2]

- الولاء للعصبية القبلية أو الأهلية و الطائفية.
- التمسك بعقلية الميليشيات و الجيوش الأهلية.
- الانقسام في النخبة العسكرية و استخدام القوة بكثرة.
- الارتباط العقائدي بالفئة بدل الدولة و الأمة.
- تعتمد على القوة وتميل إلى لصراع لضمان مكان في السلطة.
- كثرة الانشقاقات و المؤمرات وتحكيم لغة السلاح.

---

[1] Jonhson John, **The Role of the Military in Underdeveloped Countries**,U.S.A; Princeton University Press, 3ed , 1967,P 67.

[2] موسى الحسيني، **الطائفية في الوطن العربي**، القاهرة: شمس للنشر و الاعلام، 2017، ص 127.

المبحث الثاني: مظاهر تدخل النخب العسكرية العربية في السياسية.

تلعب النخبة العسكرية العربية أدوارا رئيسية في الحياة السياسية وفي أنظمة دولها، وهذه الأدوار عادة تتراوح بين الضغط على القيادة السياسية و السيطرة على العملية السياسية و الاقتصادية، إذ تشكل النخبة العسكرية العربية بغضّ النظر عن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع و الدولة النخبة المتميزة عن باقي النخب بفعل ارتباط أفراده بالوظيفة العسكرية التي تمنحهم مكانة مرموقة في المجتمع العربي الذي يقدس الحياة العسكرية وله ارتباط عقائدي بالجيش، ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أنماط تدخل النخبة العسكرية في الأنظمة السياسية العربية.

تختلف طريقة الوصول إلى السلطة في البلدان العربية من بلد إلى آخر، وتوجد العديد من التصنيفات لوصول النخبة العسكرية إلى السلطة ومن أبرز هذه التصنيفات:

أ) **تصنيف الدور العسكري:** يعتبر هذا التصنيف من بين التصنيفات التي تركز على الأدوار الكبيرة التي تلعبها النخب العسكرية في التأثير على الأنظمة السياسية و السيطرة على السلطة، وهذا التصنيف قائم على عدة أطر نمطية مساعدة نذكر منها: [1]

1. **نمط جماعة الضغط:** إن للنخب العسكرية اتجاهات عديدة لتدخلها في الحياة السياسية، فليس من الصحيح عدم اعتبار كل الحركات العسكرية حركات ثورية، كما ليس من الصحيح أيضا أن نعتبر كل التدخلات العسكرية تهدف إلى إقامة ديكتاتوريات عسكرية، وهذا مايظهر في هذا النمط حيث لعبت النخب العسكرية العربية في كثير من أظمة دولها السياسية دورَ جماعة الضغط وهذا رغم قبولها لمفهوم العسكري المحترف "Professional Soldier"، ويتخذ هذا النمط التدخلي في الأنظمة العربية شكلين هما :

أ. غير مباشر: حيث تدخل النخبة العسكرية من خلال الضغط والتأثير على السياسيين و"مقايضة المصالح المتداخلة" بهدف تحقيق مصالح خاصة بهم، وقد يأخذ تدخلهم صورة تحويل القوة السياسية من حكومة مدنية لأخرى، أو كقوة داعمة سياسيا للحكومة المدنية أو كجماعة

[1] حمدي عبد الرحمن، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015، ص 27.

ضاغطة ضمن الجماعات المتوفرة في النظام السياسي باستعمال طرائق ووسائل متعددة أو بصورة الاعتراض على النظام السياسي المدني ..الخ ، وكله في سبيل خصوصية مصلحتهم أولا وأخيرا، وتدخل العسكر بشكل غير مباشر في الشؤون السياسية أمر مقبول في الكثير من الدول ذات الأنظمة السياسية الحديثة ، لكن شريطة أن يكون محدودا ومنظما، فمثلا حذر الرئيس الأميركي "ايزنهاور" عام 1961م من العلاقة بين النخبة العسكر والصناعات المعقدة حيث؛[1] من الممكن أن يسيطروا على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فحجم ميزانية الدفاع الأميركية ودرجة تعقيد الصناعات الحربية والتداخل ما بين السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية زاد من حدة المخاوف من أن النخبة العسكرية تمارس تأثيرا كبيرا وواضحا على عمليات صنع القرار في البيت الأبيض، وهذه صورة جلية في الدول العربية من خلال محاولة النخبة العسكرية التدخل بشكل محدود في السلطة السياسية، كما هو عليه الحال في لبنان و البحرين وغيرهما من الدول العربية.

ب. مباشر: التدخل المباشر للنخبة العسكرية في هذه الحالة يمكن أيضا أن يحدث في أي نظام سياسي حيث تمارس النخبة العسكرية ضغطا مباشرا من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة، أو لخلق ظروف معينة يتم من خلالها تغيير الحكومة المدنية القائمة لخلق شكل الحكومة التي يريدون فرض سلطاتهم عليها ومثال على ذلك؛ تدخل القوات المسلحة بشكل مباشر في كينيا وتنزانيا وأوغندا سنة 1964 بحجة تدني الرواتب العسكرية ولعدم ترقية عدد من الضباط غير أن الهدف الأساسي كان تغيير الحكومة المدنية بأخرى تحقق مصالحهم،[2] ومثال آخر على ذلك تدخل العسكر المستمر وبشكل مباشر في أسبانيا، حيث لعبت النخبة العسكرية الإسبانية دورا مهما في السلطة السياسية منذ الحرب الأهلية بقيادة فرانكو عام 1936، ويمكن قياس هذا المستوى كذلك على أغلب الدول العربية والإسلامية والأمثلة كثيرة على تدخل النخبة العسكرية المباشر في الشؤون السياسية، فالعسكر في الأساس موجودون في الدول العربية ولهم دور في كل شاردة وواردة، وفي الدستور والقوانين وفي الممارسة العملية، ورغم أن النخب السياسية من الأحزاب

1 Jonhson John, **Op Cit**, P 82 .

2 حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص32.

وجمعيات ..تلعب هي الأخرى أدوارا كبيرة إلا أن التدخل العسكري في السياسة يعتبر سمة من سمات الحياة السياسية العربية.

2. **النمط البريتوري:** هذا النمط يعود بالأساس إلى ضعف الهياكل و المؤسسات السياسية في الدولة و غياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي ككل، وهذا مايدفع بالنخبة العسكرية إلى التدخل و إلى تعاظم أدوارها السياسية وتأثيرها في النظام السياسي القائم، وهذا مايوصل هذه النخبة في حالات كثيرة إلى السيطرة على العملية السياسية ذاتها،[1] وقد انتشر هذا النمط في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر و القرن العشرين إذ أضحى التدخل السياسي للعسكريين ظاهرة منتشرة فيها، ولا يختلف الوضع في الكثير من الدول العربية التي عرفت هذا النمط الذي خلفته الحركات التحررية فيها و الحروب التي خاضتها العديد من هذه الدول من أجل الاستقلال، مما خلق الظروف الملائمة لتدخل النخبة العسكرية في السياسية و الحكم في دولة مابعد الاستقلال، حيث أن كثيرا من الجيوش العربية كانت تضمّ من يطلق عليهم هنتينغتون "بالظباط غير المحترفين"، الذين شعروا أن من حقهم الحكم وشغل الفراغ الذي خلقه المستعمر، ماخلق في معظم الدول العربية التي عرفت مثل هذا النمط العديد من الانحرافات الممارساتية و التدخل العنيف للنخبة العسكرية ما أدى إلى إنشاء أنظمة عسكرية فيها أو نظام خاضع للنخبة العسكرية أو تحت حمايتها و وصايتها، ومن أهم خصائص هذا النمط مايلي:[2]

- وجود انقسام وتفكك بين النخب السياسية و المجتمع، وتجسد صراع على السلطة مما يساهم في تزايد بين مختلف الفئات و الجماعات التي تشكل منها النخبة العسكرية، وعادة مايؤدي هذا الصراع إلى عدم قدرة النخبة العسكرية على السيطرة الكلية على السلطة، وذلك بسبب المؤامرات القائمة بين أفراد وضباط النخبة العسكرية.
- ضعف أو غياب الرضى الشعبي و الاجتماعي، وذلك بسبب التسلط الذي تمارسه النخبة العسكرية أو عدم الاستقرار الذي يخلقه الصراع النخبوي داخل النخبة العسكرية و بين النخبة العسكرية و النخبة السياسية.

---

1 Edwin Lieuwen, **Arms and Politics in Latin America**, London : Praeger Inc, 1963,P 21 .

2 غسان الخالد، **البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية**، بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص 33.

- الانفلات السياسي و التسلط الممارساتي للنخبة العسكرية، مايترتب عنه غياب البحريات المدنية و السياسية و انتفاء المبادئ الديمقراطية كانتخاب الحاكم من قبل الشعب وعدم وجود منافسة سياسية فعالة.

3. **النمط الدكتاتوري:** يعتمد هذا النمط على استخدام القوة المطلقة لاحتواء أي تهديد محتمل للسيطرة على النظام، وطريقة الحصول على السلطة و الوصول اليها هنا تشبه إلى حد بعيد النمط السابق" البريتوري"، بيد أن هذا النظام شخصي يتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن النمط السابق ويمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي: [1]

- النظام الدكتاتوري هو نظام شديد السلطوية و التشخيض، حيث ترتكز السلطة في يد شخص واحد و هو الدكتاتور و الذي في العادة ينتمي إلى النخبة العسكرية أو يرتدي عباءة المؤسسة العسكرية، ويعد صاحب الكلمة الفاصلة في عملية صنع القرار.
- يتميز هذا النمط بإختفاء جميع الحواجز و انصهار النخب مع بعضها البعض سواء اكانت عسكرية أو سياسية و خضوعها وتمثيلها لشخص الحاكم الدكتاتور، أين يستخدم الدكتاتور كل الوسائل لتصفية كل من يعارضه أو يعارض سياساته من النخبة السياسية أو العسكرية أو من الشعب، مايجعل النخبة العسكرية لا تحتل تلك المكانة الكبيرة التي تحتلها في النظام البريتوري.
- يعتبر عدم الاستقرار الميزة الأساسية لهذا النمط حتى وإن استمر الدكتاتور في الحكم مدة زمنية طويلة، فالدكتاتور لا يعتمد في حكمه على المؤسسات الثابته و الشخصيات القيادية الوطنية وإنما يركز في حكمه على ميولاته ويعتمد على مؤيديه و مواليه وحاشيته من النخبة العسكرية و السياسية ما يجعل الاستبداد وعدم الاستقرار صفة ملازمة لحكم الدكتاتور.

4. **النمط العسكري** "استلام النخب العسكر للسلطة" : عندما يتحول دور العسكر من عملية التغيير إلى انقلاب عسكري أو التدخل المباشر إلى عملية تحوير السلطة فإن هذا بالضرورة يعني، رغبة النخبة العسكرية في إدارة دفة النظام السياسي، وتمويه الحكومة المدنية بحكومة عسكرية، وهذا ما حدث سابقا في مصر على إثر انقلاب الضباط الأحرار عام 1952 ، كما حصل في سوريا منذ عام 1945 التي أعتبرت من الدول كلاسيكية للانقلابات العسكرية خلال فترة

[1] غسان الخالد، **نفس المرجع**، ص 38.

الخمسينات والستينات، وخلال عام 1949 بمفرده شهدت سوريا ثلاثة انقلابات عسكرية، في الفترة من 30 مارس وحتى 19 ديسمبر من نفس العام وتولى قيادة تلك الانقلابات المستوى الأعلى من سلك الضباط ابتداء بـــ " حسنى الزعيم الذي كان وزير للدفاع ، ومرورا باللواء سامي الحناوي " الذي كان يقود أحد التشكيلات العسكرية على الحدود السورية مع فلسطين المحتلة وانتهاء بالعقيد أديب الشيشكلي الذي كان قائدا للحامية العسكرية في دمشق والذي استمر في الحكم حتى عام 1954، ولعل هذا يعود إلى أن معظم أفراد النخبة العسكرية خاصة من كبار ضباط الجيش الذي تأسس في عهد الاحتلال الفرنسي ينحدرون من العائلات البورجوازية، أما متوسطو وصغار الضباط فينتمون إلى البورجوازية الصغيرة في المحافظات وكذلك إلى عائلات الموظفين والحرفيين والفلاحين الميسرين الذين كانوا يحرصون على إلحاق أبنائهم بالمدارس العسكرية، وخاصة العائلات " العلوية " التي كان لأبنائها تواجد أكبر في سلك الضباط على مستوى الرتب المتوسطة والصغيرة.[1] وحتى بداية السبيعنات عندما سعى الجيش إلى تبديل سلسلة حكومات مدنية ، مما أدى إلى تسلمه مقاليد الأمور وخلع البزة العسكرية وممكن أن يسيطر العسكر مع مساعدة الحكومة المدنية ، كما حدث في المغرب والجزائر والبحرين وسلطنة عمان ...الخ، ومن أبرز مميزات هذا النمط نذكر:

- وصول النخبة العسكرية إلى السلطة ليس لمجرد القضاء على الفساد و سوء الإدارة أو قلب نظام الحكم و عزل الحكومة، وانما بهدف إحداث تغييرات جوهرية وسريعة في المجتمع، أي أن النخبة العسكرية تستولي على السلطة في هذا النمط بغرض تنظيم وقيادة ثورة اجتماعية كاملة.
- يرجع الدور القيادي الذي تقوم به النخبة العسكرية في هذا النمط إلى عدم قدرة القوى و النخب السياسية التي قد تمثل الأغلبية الساحقة على إحداث أي تغيير إجتماعي هيكلي لصالحها.
- تتكون النخبة العسكرية في هذه النمط عادة من صغار الضباط في المؤسسة العسكرية الذين ينتمون إلى الشرائح المتوسطة ذات الأساس الحضاري أو الريفي و يرفضون في أغلبيتهم العقائد السياسية و يعتنقون الايديولوجية العسكرية.

[1] خالد محمد عابد الضمور، **العسكريون والحكم في سوريا**، القاهرة، دار القادسية للنشر و التوزيع، 1981، ص 126.

- تؤكد النخبة العسكرية التي تصل إلى الحكم على إلغاء الحدود بين القطاعين المدني و العسكري، وذلك باستخدام الوسائل الرديكالية في إطار تحقيق هدفهم المنشود وهو إعادة بناء المجتمع من جديد وفق مبادئ وأسس جديدة.

ب) تصنيف النموذج العسكري: وهذا التصنيف قائم على مجموعة من النماذج السائدة في النخب العسكرية العربية و من بينها:

1. **النموذج القومي:** وهو الذي تصبو فيه النخب العسكرية إلى إقامة دولة قومية ضمن الحدود التي تعمل فيها، ومن أبرز مزايا هذا النموذج أنه يفسح المجال أمام الشعب بجميع أطرافه لكي يشارك في النخبة العسكرية ممايسح ويؤدي إلى سيطرة الإثنيات الغالبة في المجتمع على المؤسسة العسكرية ماينعكس على النخبة العسكرية، وقد عرف هذا النموذج في التجربة السورية المصرية لكنه أثبت فشله و أن النخبة العسكرية العربية رغم أنها كانت الأساس في المشروع إلا أنها كانت السبب أيضا في توقفه. [1]

2. **النموذج التحرري:** وهذا النموذج تبنته النخب العسكرية خلال الحكم الاستعماري، وهذا النموذج يسمح بتدخل النخب العسكرية في قيادة الدفة السياسية، حيث يصبح الشرف العسكري أكبر من التعامل السياسي، وذلك للاختلاف بين تطلعات وطموحات النخب السياسية و الالتفاف و الاتحاد في صفوف النخب العسكرية مايفسح المجال أمامها للتدخل في الشؤون السياسية و حتى السيطرة على الحكم ولعل أبرز مثال على هذا النموذج المثال الجزائري، إذ استطاعت النخبة السياسية وضع حد لشتات السياسي و التحرك نحو العمل التحرري العسكري، كما أنه ساهم في بقاء النخبة العسكرية في المشهد السياسي حتى بعد الاستقلال.[2]

3. **النموذج الفئوي:** تسيطر في هذا النموذج الأقليات الفئوية على النخب العسكرية، وهو على عكس النموذج التحرري عادة ماتكون فيه النخب العسكرية الفئوية مستعدة للتدخل في الحياة

---

[1] عبد الله فيصل علام،" **إنعكاسات الادور غير التقليدية للمؤسسة العسكرية على النظم الديمقراطية**"، المجلة العلمية، جامعة اسيوط: كلية التجارة ،العدد 61، ديسمبر 2016، ص 101.

[2] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 72.

السياسية بقوة عند سيطرة نخبة سياسية او عسكرية من فئة مجتمعية مخالفة لها على الحكم، غير أن الأنظمة العربية التي تحتوي مثل هذا النموذج عادة تكون قائمة على التوزيع المتوازن بين الطوائف الاجتماعية و الفئات النخبوية.

4. **النموذج القبلي:** أين تسيطر التنظيمات العشائرية على النخب العسكرية في هذا النموذج الذي يعد نموذجا عربيا بامتياز، إذ ظهر أول مرة في الأردن في ثلاثينات القرن الماضي وبدأ يتطور في الجزيرة العربية وبلدان الخليج العربي خاصة بعد اكتشاف النفط، ويعتبر النموذج القبلي أو العشائري للنخب العسكرية مشابها لسابقه يمثل ويتمثل فيه فريق معين دون غيره، ولكنه يختلف عنه كونه جزء لا يتجزء من الحكم، إذ النخبة العسكرية تعتبر امتدادا طبيعيا و عائليا في بعض الحالات للنخبة الحاكمة.

ج) تصنيف القوة العسكرية: ونميز في هذا التصنيف نمطين أساسين هما:

1. النمط السلمي: حيث أن هذا النمط يتميز بعدم استخدام القوة المباشرة، وعادة مايكون آلية سلمية لانتقال السّلطة ويطغى عليه الجانب السياسي أكثر من العسكري، ومن بين أبرز طرق تدخل النخب العسكرية في هذا النمط مايلي: [1]

أ. **<u>الكاريزمة</u>:** و المقصود هنا النموذج التوتاليتاري العسكري الذي تبرز فيه النخبة العسكرية من خلال المؤسسة العسكرية، وليس الكاريزمة القائمة على نظام التوريث الأسري العائلي المنتشر في الإمارات و الممالك العربية، فالدول العربية تتراوح في النموذج الكاريزمي بين التوجهين العائلي و العسكري، و النموذج الكارزمي العسكري كثيرا ماينسب إلى "ستالين" ولكنه كذلك يحتمل الربط بالنازية الألمانية" أنموذج هتلر و النخبة العسكرية النازية التي عرفتها ألمانيا قرابة الحرب العالمية الثانية "، و كذا بالفاشية الايطالية" موسوليني"، ومن خصائص هذا النمط أنه يعتمد على المؤسسة العسكرية لوصول أفراد النخبة العسكرية للسلطة وذلك كما هو موضّح في الشكل التالي:

---

[1] خليل أحمد خليل، **التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2 ، 2003، ص 38.

الشكل رقم 05: نموذج الوصل للسلطة السياسية عن طريق الكارزمة العسكرية

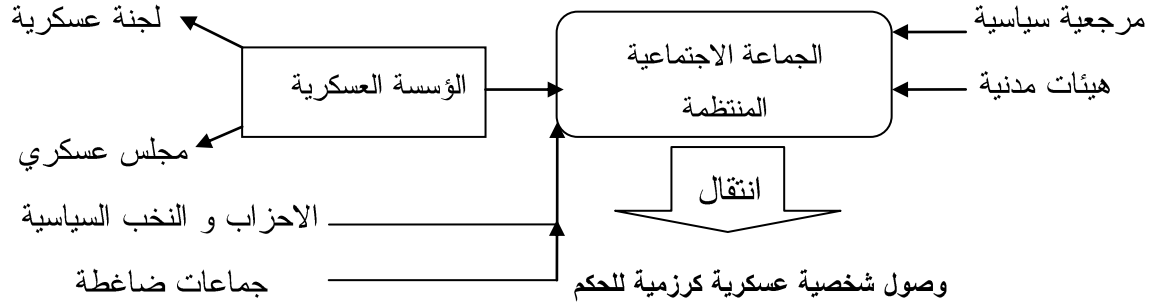

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: خليل احمد خليل، **المرجع السابق**، ص 40.

من خلال الشكل التوضيحي فإن النموذج الكاريزمي التوليتاري عادة ماينتهي بوصول شخصية عسكرية كاريزمية إلى صدارة السلطة، مع تحكم النخبو العسكرية بقنوات اتخاذ القرار بواسطة المؤسسة العسكرية سواء بالمجلس العسكري أو من خلال اللجان العسكرية وذلك حسب الأسباب سالفة الذكر.

ب. <u>التعيين</u>: يرتبط هذا النمط بشكل أساسي بالنظم الدكتاتورية، وعادة مايكون هذا النمط مشتركا بين النمطين السلمي و العنيف، وتعد دواعي اللجوء إلى التعيين مختلفة من مجتمع إلى آخر حيث يعتبر كإجراء تكميلي لسد ثغرة في الأنظمة السياسية في مراحل معينة خاصة لتجنب الصراع على السلطة و قطع الطريق على الطامعين في الوصول إلى الحكم، كما يعتبر أحد الوسائل التي تساعد في اختيار النخبة العسكرية للرجل الذي يخدم مصالحها و إضفاء الشرعية عليه، وعادة ما تكون للمجالس العسكرية اليد العليا في التعيينات السياسية لأفراد النخب العسكرية في الدول العربية و حتى النخب السياسية منها، وقد و صف " جوردن تولوك" هذا النمط على النحو التالي: [1]

- تستخدمه النخب العسكرية في الأنظمة السياسية الدكتاتورية لاختيار الشخصيات الكارزمية التي تحكم البلاد، حيث تستغل النخبة العسكرية الصورة الجماهيرية للشخصية الكاريزمية في التعيين.

[1] صالح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال حتى ربيع الثورات)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 62.

- تعتمد عليه النخبة العسكرية التي وصلت إلى لحكم عن طريق انقلاب عسكري وترسم شكل قيادة جماعية من العسكر أو مايطلق عليه إسم " الجانتا Junta" في الأنظمة التسلطية، فتفوض السلطة لمن ينوب عليه في الحكم سواء أكان من الجماعة العسكرية أم تكلّم من خلاله.
- اعتباره كجزء من إجراءات نقل السلطة بالطريقة الانتخابية التي تتصدر فيه المشهد السياسي فيه نخبة عسكرية سواء أكانت مجلسا عسكريا أم لجنة عسكرية.

إذا نمط التعين هو أحد الأنماط السلمية التي قد تستخدم فيه القوة و التهديد وذلك كونه قائما على أساس دكتاتورية القوة و قوة النخبة العسكرية كما أنه يعتبر أحد الوسائل المساعدة في الغش الانتخابي و الاحتيال الديمقراطي.

2. **النمط العنيف:** يعد هذا النمط صراعيا وتستخدم فيه النخبة العسكرية القوة وأدوات القهر الرسمية" شرطة، جيش مخابرات..، نفي، سجن، اغتيال..."، ويعتبر هذا النمط عسكريا بامتياز وذلك للدور الذي تلعبه النخب العسكرية فيه ، وقد عرفت الأنظمة العربية استخدام هذا النمط على مرّ الفترات الزمنية، ومن بين أهم أنواع هذا النمط التي تعتمد على القوة العسكرية نذكر:

أ. **الكوديللو Caudillo**: بدأ هذا النمط في الدولة العثمانية حين اغتصب حرس القصر عرش الإمبراطورية، وشاع استخدام هذا النوع كثيرا في أمريكا اللاتينية، ويقصد به الرجل القوي أو الفارس على صهوة الجواد، ومن أهم خصائص الكوديللو مايلي:[1]

- أنه شخص له قدرات عسكرية ذاتية.
- يقود مجموعة من الأشخاص ذوي التكوين العسكري الذين يكونون جماعة مسلحة.
- يستغرق وقتاً طويلاً في الكفاح من أجل الوصول إلى السلطة.
- يعتمد على العنف للوصول إلى السلطة.

ورغم أن الكوديللو يعتمد كثيرا على القوة العسكرية ويقوم بتكوين نخبة عسكرية خاصة تقوم بقيادة جماعات مسلحة خاضعة لشخصه يسعى من خلالها للوصول إلى السلطة إلا أنه لايمكننا تصنيف هذا النوع ضمن الانقلابات العسكرية، وذلك لارتباطه بالفوضى وحالة الاضطراب التي تهيئ له للظهور.

[1] صالح سالم زرنوقة، **نفس المرجع**، ص 73.

من خلال ماسبق فالكوديللو عادة مايكون طاغية تدعمه نخبة عسكرية مكونة من جماعات مسلحة يستغلها من أجل الوصول إلى السلطة مستخدما في ذلك كل الطرق و الوسائل غير السلمية، وهو يتميز بالقدرة على الحشد و التعبئة العسكرية و الاجتماعية و قدرته على انتهاج منهج كفاحي طويل وبناء قدراته عن طريق التدرج التراكمي البطيء.

ب. **الانقلاب العسكري**: يترجم هذا النمط عبر استيلاء النخب العسكرية عن طريق المؤسسات العسكرية و الجيوش على السلطة عن طريق استخدامه للقوة العسكرية، ويعتبر هذا النمط من الاساليب القديمة للوصول الى السلطة السياسية او لرفض الممارسات السياسية، حيث ان الانقلاب العسكري يعتمد على القوة ويترتب عليه تغيير الحكم وحدث اول انقلاب عسكري في قارة اوربا في بولندا سنة 1926،[1] وقد عرفت الدول العربية انتشار الظاهرة الانقلابات العسكرية بالاساس علاقة التوافق غير الحتمية بين متغيري الاستقلال وانتشار النزعة العسكري في المجتمعات العربية، التي رافقتها مجموعة من الانقلابات التى ادت الى توسع الدور الذي قامت به النخب العسكرية في اغلب الدول العربية، سواء من اجل الاستقلال او من خلال سعيها الى الوصول الى الحكم بعد الاستقلال، وذلك باختلاف المدة الزمنية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم 01 : ترتيب اول الانقلابات العسكرية في بعض الدول العربية.

الدولة	تاريخ الاستقلال	تاريخ اول انقلاب عسكري	نتيجة الانقلاب
العراق	1932	1936 / 10 /26	ناجح
سوريا	1946	1949 / 3 / 30	ناجح
لبنان	1946	1969 / 12 / 30	فاشل
مصر	الجلاء 1954	1952 / 7 / 23	ناجح
السودان	1954	1958 / 11 / 17	ناجح
الأردن	1957 / 3 / 13	1957 / 4 / 13	فاشل

[1] نبيل خليل خليل، **ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة**، بيروت: دار الفرابي، 2008، ص 63.

الجزائر	1962	1965/06/19	ناجح
اليمن	1963	1962 / 9 / 26	ناجح
ليبيا	1952	1969 / 9 / 1	ناجح

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: نبيل خليل خليل، **المرجع السابق**، ص 66.

يتبين لنا من خلال الجدول أن العراق تأتى في الصدارة حيث استقلت سنة 1932 وشهدت أول انقلاب عسكري والذي يعتبر أيضا الانقلاب الأول في المنطقة العربية – بعد أربع سنوات فقط من الاستقلال وبالتحديد في 1936/10/26 بقيادة "بكر صدقي" نائب القائد الأعلى ضد النظام الملكي القائم، نتج عنه تدخل مباشر من النخبة العسكرية، يليها سوريا ولبنان، وكلاهما استقل في نفس العام 1946، أما سوريا فشهدت أول انقلاب بعد ثلاث سنوات فقط من الاستقلال سنة 1949 بقيادة "حسنى الزعيم" قائد الجيش ونتج عنه حكومة عسكرية صريحة، ونفس الشي ليبيا التي استقلت في عام 1952 التي عرفت انقلاب عسكري وحيد في 1969/9/1، اضافة الى الحالة السودانية و الجزائرية، وفي الحالة المصرية الانقلاب الأول وقع في 1952/7/23 أي قبل تحقيق الجلاء التام بعامين وهى حالة استثنائية في المنطقة، في حين شهدت لبنان أول انقلاب بعد خمسة عشر عاماً من استقلالها في 1961/12/31، وهى فترة طويلة مقارنة بنظائرها في المنطقة وكان فاشلا كنظيره في الأردن التي استقلت في 1957/3/13 بعد توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا وشهدت أول انقلاب في 1957/4/13 أي بعد شهر واحد من الاستقلال وهى أدنى دورة زمنية مقارنة بانقلابات الدول العربية الأخرى لكنه كلل بالفشل،[1] أما حالة اليمن فرغم أنها تمثل حالة استثنائية مقارنة بالدول العربية الأخرى ذلك كونها لم تخضع للاستعمار، ورغم ذلك حدث أن شهدت أول انقلاب عسكري على الأئمة الزيديين في 1962/9/26 بقيادة "عبد الله السلال " وإعلان اليمن جمهورية وتشكيل حكومة عسكرية.

[1] نبيل خليل خليل، **نفس المرجع**، ص 194.

المطلب الثاني: الظاهرة العسكرية "العسكرتارية" في الانظمة العربية.

تعتبر الظاهرة العسكرتارية احد السمات التي هيمنت على الانظمة العربية،وذلك من خلال ظهور ماسمي " العسكرة Militarization"، ويعود سبب تفشي هذه الظاهرة عربيا الى فشل المؤسسات السياسية في ملئ الفراغ الذي خلفه الاستعمار و الى الاستنجاد الشعبي بالنخبة العسكرية، هذا اضافة الى اسباب اخرى من بين ابرز هذه الاسباب نذكر:

1. **التركيبة الاجتماعية للنخبة العسكرية العربية:** إذ ان العوامل المؤسستية وحدها غير كافية وغير كفيلة بفهم وتحليل تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية ومكانتها في الانظمة السياسية، فالتجارب الثقافية و التاريخية للدول العربية اثبتت ان التركيبة الاجتماعية للجيوش و المؤسسة العسكرية العربية باختلاف الفترات الزمنية اثرت على اداء النخب العسكرية في الانظمة السياسية،[1] حيث تتميز التركيبة الاجتماعية للنخب العسكرية العربية بثلاث صفاة متلازمة هي:[2]

- ان الانتماء الى النخبة العسكرية مشروط ومقرون بالانتماء الى المؤسسة العسكرية و الخضوع الى قواعد المهنية العسكرية.

- ان النخبة العسكرية تمثل صورة مصغرة عن المؤسسة العسكرية التي بدورها تمثل انعكاس لتركيبة الاجتماعية للدولة.

- ان النخبة العسكرية العربية تتكون من الفئات الاجتماعية المتوسطة و الفلاحية وهي عادة ما تكون كنتيجة لاستراتيجية التطوع في المؤسسة العسكرية.

2. **تدخل النخب العسكرية في عملية صنع القرار:** يجب التأكيد في هذا العنصر ان تدخل النخب العسكرية في صنع القرار كان في الانظمة العربية التي صعدت فيها نخب من الطبقة

[1] عمر جمعة العبيدي، **إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية**، القاهرة: دار الجنان للنشر و التوزيع، 2013، ص 124.

[2] فؤاد اسحاق الخوري ، **مرجع سابق**، ص 39.

الزراعية و الفلاحية ومن صغار الضباط مثل :" سوريا، مصر، الجزائر، السودان،.."، اكثر ماحصل في الدول القبلية التركيب "كالاردن، السعودية، دول الخليج..."، ومثلا لو حدث في دولة قبلية مثل ليبيا فإنه يأخذ طابعا خاصا، ولعل ذلك يعود الى ان الفرق بين الانظمة زراعية التركيب النخبوي و الانظمة قبلية البنية هو ان السلطة في الاولى تكون ذات توجه نخبوي فردي وليس جماعي، وذلك عكس القبلي الذي يتميز بالجماعية و الولاء للفئة و القبيلة، ومن فان التركيبة الاجتماعية للنخب العسكرية العربية كان لها تاثير واضح في صناعة القرار في معظم الدول العربية وكذا في مسلك واداء النخبة العسكرية.[1]

3. **الميكانيزم العسكري:** ويشمل هذا العنصر كل مايتعلق بالنخبة العسكرية افرادا ومؤسسات، من قبيل؛ "الزي العسكري ومدى الالتزام، العقيدة القتالية، الثقافة العسكرية، ..."، وتبرز اهمية هذا العنصر في رسم الحدود في رسم الحدود بين النخبة العسكرية و باقي النخب المجتمعية، ويتخذ الميكانيزم العسكري اربعة انماط رئيسية كلها مرتبطة بالمؤسسة العسكرية بداية " بالتجنيد والتدريب " ووصولا الى حدود العلاقة التي تربط النخبة العسكرية بالمجتع " كالعمليات الاجتماعية و الاقتصادية "،[2] وهذا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 06: الميكانيزم ادور السياسي للنخب العسكرية.

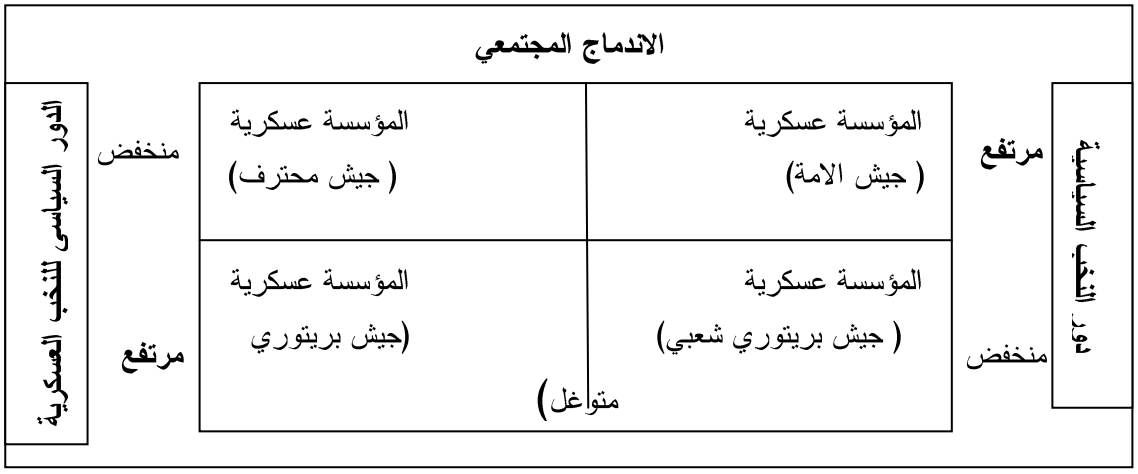

[1] عمر جمعة العبيدي، **مرجع سابق**، ص 129.

[2] حمدي عبد الرحمن واخرون، **مرجع سابق**، ص 53.

المصدر: حمدي عبد الرحمن واخرون، **المرجع السابق**، ص 44.

من خلال الجدول يمكننا ان الية عمل الميكانزيم العسكري تكون منخفضة في حالة المؤسسة العسكرية المحترفة التي تنتج من جيش محايدة وتبرز عنها نخب عسكرية محترفة لا تدخل في السياسة وفيه اداؤ النخب السياسية يكون مرتفع وفعال و العكس مايحدث في الحالة البريتورية بنوعيها.

4. الانقلابات العسكرية: تعد الانقلابات العسكرية احد السمات البارزة للظاهرة العسكرتارية في الدول العربية وذلك باختلاف مسمياتها" بيضاء او حمراء"، و تجدر الإشارة إلى أن الانقلاب العسكري يعتبر الوسيلة الوحيدة تقريبا لاستلام النخب العسكرية للسلطة والحصول على صفة النخبة الحاكمة، [1]فكما هو متفق عليه فإن النخب العسكرية ليست حزبا سياسيا لتسعى للوصول الى السلطة عن طريق الوسائل الديمقراطية، لذلك فإن النخبة العسكرية تقدم على تنفيذ انقلاب عسكري بهدف ضبط توازن القوى او السيطرة على السلطة، ولعل الاختلاف في حالات الانقلاب في الدول العربية ادى الى تباين في العوامل التي تؤدى لتدخلها المباشرا في الشئون السياسية ما بين عوامل أساسية تهيئ لها البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والعوامل الأخرى، وذلك كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 02: تصنيف اسباب الانقلابات العسكرية.

رقم	الفئة	المتغيرات
1	طبيعة السلطة في الدولة و الخصائص المجتمعية	السياسية و الاقتصادية و الاحتماعية و الثقافية
2	خصائص المؤسسة العسكرية	المصالح النخبوية و الديناميات الداخلية
3	التفاعلات العسكرية مع المخرجات المحتمعية	الابعاد الاقتصادية و السياسية من انقسامات وصراعات النخب السياسية و العسكرية
4	ديناميات التفاعلات الاقليمية و الدولية	العلاقات الخارجية و نظرية العدوى

المصدر: حمدي عبد الرحمن واخرون، **مرجع سابق**، ص 67.

[1] نبيل خليل خليل، **مرجع سابق**، ص 86.

اذا من خلال هذا الجدول يمكل لنا القول ان الاسباب و العوامل المفسرة لظاهرة الانقلابية

في الانظمة العربية تتسم بالتعقيد الشديد وترتبط فيما بينها وتتمثل اساسا في:[1]

أ. **اليات انتقال السلطة:** ونقصد بها كيفية تداول السلطة والطريقة المتبعة لاختيار القائمين على السلطة التنفيذية في الدولة، حيث تعد كيفية تداول السلطة واختيار حاكم جديد للدولة واحدة من أخطر المشكلات السياسية التي تواجها نظم الحكم في الدول العربية على وجه الخصوص وذلك نظرا لغياب اليات واضحة وشرعية تحكم عملية انتقال السلطة في معظم الدول العربية، وهو الأمر الذي أتاح المجال لوصول افراد النخبة العسكرية إلى السلطة السياسية والسيطرة عليها.

ب. **الصراعات السياسية وضعف الممارسة الحزبية:** حيث يلاحظ أن نظام الحكم في معظم دول العالم الثالث و الوطن العربي تنتشر بينها محاولات الحاكم للانفراد بالحكم دون معارضة، الأمر الذي يؤدى لظهور العديد من الصراعات والانقسامات في صفوف النخبة السياسية في قمة الهرم السياسي مما يهيئ لانتشار الاضطراب وعدم الاستقرار في الدولة، وبالتالي يمهد لتدخل النخبة العسكرية بدافع حسم هذه الصراعات واسترداد الاستقرار الداخلي وعادة ينتهون إلى حسمه لصالحهم ويسيطرون بأنفسهم على مقاليد الحكم، اضافة الى الصراع فإن ضعف الممارسة الحزبية فرغم تنوع النظم الحزبية في الدول العربية بنظام الحزب الواحد او متعدد الاحزاب لكن ممارسات هذه الاحزاب ما تزال ضعيفة حتى أنها تعجز عن تعبئة الجماهير في اتجاه أهدافها السياسية، وهذا مايؤدي الى ضعف وفساد الممارسة الحزبية السياسية و إلى طرح تدخل النخب العسكرية كأحد البدائل للتصدي لما يعانيه النظام السياسي القائم من فساد سياسي، ويجعل النخبة العسكرية تعتمد على القوة بدل الاقناع لتحقيق الامتثال و الطاعة.[2]

ج. **كثرة المشكل و الازمات الاقتصادية:** ويعتبر هذا السبب من أهم أسبابالانقلابات العسكرية، حيث يؤدى سوء الأوضاع الاقتصادية وتواضع التصنيع والاستثمار إلى تفشى البطالة وانخفاض مستوى دخل الفرد وتراكم الديون الخارجية، وتبني سياسات تقشفية تمس في بعض

[1] حمدي عبد الرحمن واخرون، **مرجع سابق**، ص 68.

[2] خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص59.

الحالات المؤسسة العسكرية دافعا للتدخل النخبة العسكرية لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والإطاحة بالسلطة السياسية العاجزة عن حل هذه المشكلات والسيطرة على السلطة السياسية.

د. **دور القوى الخارجية**: وذلك من خلال مساندة الحكومات العسكرية او ضعف علاقة النخب السياسية الخارجية ممايقلل حالات التدخل الخارجي في حالة الانقلاب العسكري على النظام السياسي.

ه. **عدوى انتشار**: او مايعرف بنظرية العدوى، اذ ان حدوث انقلاب عسكري في دولة ما قد يكون احد الاسباب او الدوافع التي تزيد من احتمال تكرار نفس الظاهرة في دول أخرى مجاورة، فيما يطلق عليه عدوى الانقلابات العسكرية، وهو ما نلاحظه في سلسلة الانقلابات المتعاقبة في دول العالم العربي.[1]

و. **قوة النخبة العسكرية**: حيث ان الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية باحتكارها لأدوات العنف من أسلحة متطورة وشبكات اتصالات ومواصلات عالية الكفاءة تحقق لها سرعة إتمام المهام العسكرية، يجعل من النخبة العسكرية تقتنع بانها القوة الاكبر في الدولة، وتتيقن من قدرتها على إزاحة القادة السياسين خاصة في حالة عدم الرضوخ لرغبات قيادات هذه النخبة وعدم التقاء المصالح.

ز. **تنامي العداءات الاجتماعية وعدم الرضي الشعبي**: ويحدث هذا خاصة في الدول ذات النخب الفئوية والدول التي تعرف تدهور في الأوضاع الداخلية ما يخلق الجو المساعد على قبول تدخل النخبة العسكرية والإطاحة بالنظام القائم الذي فقد شعبيته.

ك. **الفساد السياسي الذي يؤدي الى الهزائم العسكرية**: حيث يرى البعض أن لهذا السبب أثرا سلبيا في نفوس العسكريين خاصة صغار الضباط، مايجعلهم يندفعون للتخلص من حكوماتهم وقادتهم بعد تحميلهم مسئولية الاوضاع السياسية و الانهزامات العسكرية، على سبيل المثال هزيمة

[1] أحمد حمروش ، **الانقلابات العسكرية** ، بيروت: دار بن خلدون ، 1980، ص 34 .

الجيوش العربية في حرب 1948، كانت واحدة من أسباب سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة العربية فيما بعد.[1]

اضافة الى ماسبق فقد ساهمت الظروف التي عرفتها الدول العربية عقب استقلالها على زيادة مكانة النخب العسكرية في الانظمة السياسية ومن ابرز تلك الظروف نذكر: [2]

- **الحروب العربية الاسرائيلية:** فقد كان للصراع العربي الدور الاساسي في اكتساب النخب العسكرية العربية مكانة عالية في الانظمة السياسية وارتفاع رصيدها الاجتماعي، وذلك للدور الذي كانت تلعبه هذه النخب في الحرب ضد اسرائيل منذ 1948، وقد كانت الهزائم العسكرية في هذه الحرب سببا في الانقلابات العسكرية في بعض الدول العربية.

- **الصراعات الحدودية و التهديدات الامنية:** إذ كانت الصراعات الحدودية احد الاسباب الاساسية لبروز دور النخب العسكرية في الكثير من الدول العربية وهذا خاصة بعد خروج الدول الاستعمارية من الدول العربية، اضافة الى تحمل هذه النخبة بحكم الوظيفة العسكرية و المهام الدستورية الموكلة اليها في اطار عمل المؤسسة العسكرية في حماية الدولة من الاخطار، فقد كان للتهديدات الامنية خاصة منها الارهابية احد الاسباب الرئيسية لتدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية و حتى الانقلاب على الانظمة السياسية المتهاونة او المتواطئة.

ومما سبق فإن الظاهرة العسكرتارية في الانظمة العربية نمطية وغير ثابتة تختلف من دولة الى اخرى وذلك لارتباطها بعدة عوامل متكاملة ومتداخلة توصلنا الى نتيجة واحة هي الحكم بالعسكر او حكم العسكر ومن بين اهم النماذج البارزة في التجارب العربية نذكر:

---

[1] فؤاد اسحاق الخوري، **مرجع سابق**، ص 61.

[2] عبد الحق فكرون، "**ازمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي و العسكري**"، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص 100.

1) **نموذج الثنائيات المتعاقبة:** يبرز هذا النموذج في تجربة الحكم العسكري في السودان، ذلك كونها تعكس حالة منفردة تميزت بالتعاقب بين حكم نخبة سياسية تطيح بها نخبة عسكرية والعكس، فمنذ استقلال السودان عام 1956 وحتى القرن العشرين شهدت السودان 14 انقلاب عسكري نتج عنه اربعة حكومات عسكرية تفصلها ثلاثة حكومات مدنية، حيث وصلت النخبة العسكرية اول مرة كما اشرنا سابقا في سنة 1958 الى غاية سنة 1964 وذلك على اثر الانقلاب العسكري الذي قاده إبراهيم عبود على الالتلاف الحكومي السوداني، لتصل النخبة العسكرية مرة ثانية الى الحكم بعد انقلاب عسكري سنة 1969 الى سنة 1985 بقيادة جعفر النميري، نهاية بلانقلاب الذي قاده عمر البشير في 1989 الى غاية تاريخ اليوم .[1]

2) **نموذج الانقلابات المتكررة:** عرف النظام السياسي السوري هذا النموذج الذي يعرف بخاصية الانقلابات المتكررة التي بالتالي نشات عنها العديد من الحكومات العسكرية المتوالية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1949 الى غاية 1970 طوال واحد وعشرين سنة، فالنظام السياسي السوري لم يعرف سيطرة النخبة السياسية على السلطة سوى في الفترة الممتدة من 1954 الى 1958 التي شكل الاستثناء وقد عرف النظام السوري ثلاثة عشرة محاولة انقلابية، أربع منها محاولات فاشلة وتسع محاولات ناجحة نتج عنها قيام ثماني حكومات عسكرية وحكومة مدنية واحدة عام 1954،[2] أي أن ظاهرة الحكم العسكري في سوريا اتسمت خلال هذه الفترة بعدم الاستقرار، بينما منذ نجاح الانقلاب المضاد الأخير بقيادة حافظ الأسد سنة 1970 وقيام حكومة عسكرية برئاسته تخلصت سوريا من خاصية الانقلابات المتكررة والحكومات العسكرية المتوالية، ونعمت تجربة الحكم العسكري في سوريا لأول مرة بدرجة من الاستقرار لتدخل في نمط التوريث السلطوي بعد وفات حافظ وتولي ابنه بشار للحكم، ويمكن تصنيف النظام السياسي الموريتاني ضمن هذا النموذج فمنذ حصول موريتانيا على استقلالها في 28 نوفمبر 1960، عاشت نواكشوط في ظل حكومة مدنية يرأسها المختار ولد داداه لمدة 18 عاما انتهت بانقلاب قاده العقيد المصطفى ولد السالك سنة 1978 ليكون بذلك بداية لسلسلة من الانقلابات العسكرية المتتالية وبداية لحكم

[1] صلاح سالم زرنوقة، **مرجع سابق**، ص 210.

[2] خالد محمد عابد الضمور، **مرجع سابق**، ص 130.

النخبة العسكرية في موريتانيا، اذ استطاع ولد لولي القيام بانقلاب أزاح من خلاله ولد السالك عن الحكم عام 1979، ولم يهنأ ولد لولي بكرسي الرئاسة لأكثر من عام واحد تماما كسلفه ولد السالك، ليقوم المقدم محمد خونا ولد هيدالة بانقلاب عسكري سيطر به على الحكم من 1980 حتى 12 ديسمبر 1984، إذ قاد العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع انقلابا عسكريا استولى من خلاله على الحكم وفي جوان 2003 بعد استقرار دام قرابة العشرين سنة عادت موريتانيا إلى أجواء الانقلابات بمحاولة فاشلة قام بها العقيد صالح ولد حننا ، وفي 3 اوت 2005 نجح أعلي ولد محمد فال بالانقلاب على نظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، ثم سلم السلطة إلى رئيس منتخب هو سيد محمد ولد الشخ عبد الله في أفريل 2007، وفي 6 اوت 2008 وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد أركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز وقائد أركان الجيش محمد ولد الغزواني،[1] قام الاثنان على الفور بانقلاب اعتقلا خلاله الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله وقاموا بتشكيل "مجلس الدولة".

3) **نموذج الانقلابات الهادفة:** يمكن اسقاط هذا النموذج على تجربة الحكم العسكري في العراق ذلك لكونها تتسم بالتنوع ما بين التدخل الانقلابي لمجرد الضغط على السلطة السياسية وذلك كما حدث في الفترة الممتدة من 1936 الى 1941، والتدخل الانقلابي للإطاحة بالسلطة وإحلالها بحكومة عسكرية كما حدث في سنة 1958 الى 1979، حيث أطاح الانقلاب العسكري بقيادة عبد الكريم قاسم بالنظام الملكي وأعلن العراق جمهورية، لتقوم بذلك أول حكومة عسكرية في العراق برئاسته،[2] وصولا للانقلاب الذي قام به الرئيس الراحل صدام حسين و الذي ابقاه في الحكم الى غاية الغزو اللامريكي للعراق.

المطلب الثالث: الأدوار السياسية للنخب العسكرية في الدول العربية.

لعبت وتلعب النخبة العسكرية ادورا مختلفة من نظام إلى آخر في العالم العربي، فكما اشرنا في مرحلة معينة لعبة النخبة العسكرية ادوارا مباشرة في الأنظمة السياسية كما حدث في سوريا خلال

[1] نبيل خليل خليل، **مرجع سابق**، ص 92.

[2] صلاح سالم زرنوقة، **مرجع سابق**، ص 193.

ثلاثة انقلابات متتالية في نهاية الأربعينيات، وفي مصر في عام 1952 خلال ما أطلق عليه في ذلك الوقت حركة الضباط الحرار، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية في السودان بين عامي 1965 و 1989 وفي ليبيا عام 1969، دون ان نغفل كذلك العديد من المحاولات للاستيلاء النخبة العسكرية على الحكم كمشهد روتيني في معظم الدول العربية في وقت لاحق ، كما ان النخبة العسكرية لعبت أدوارا مركزية في الحياة السياسة ودعمت التوجهات البعثية في سوريا والعراق، وكانت لاعبا اساسي في صراعات السلطة في مصر في مراحل مختلفة، اذا تعرف النظم العربية كافة شكلا اواخر من تدخل النخب العسكرية في السياسية، وتعد النخبة العسكرية المحايدة او الغير مسيسة هي مجرد مفهوم دستوري اكثر منها حقيقة واقعة في اغلب الدول العربية، خاصة في المرحلة التي تلت استقلال هذه الدول من الاستعمار وفي مرحلة البناء، فعلى الرغم من ان القيادات العسكرية لم تحل مباشرة على رأس السلطة السياسية الا انها كانت تضغط بطريقة او باخرى من اجل ضمان مصالحها، وقد يصل تاثير بعض النخب العسكرية العربية الى حد حث السلطة السياسية في بلدها الى التورط في نزاع خارجي لتشغيل الالة العسكرية و تحقيق مكاسب من ذلك[1]، اضافة الى اخذ بعض تدخلات النخب العسكرية شكلا مباشرا من خلال الاستلاء على السلطة و التجنيد السياسي لكوادر الدولة او من خلال قمع كل محاولة لتهديد النظام او تغيير اتجاهه السياسي وهذا كان النموذج السائد في اغلب الدول العربية، ومن ابرز نماذج السلطة العسكرية في الانظمة العربية نذكر :

1. **<u>النموذج السلطوي</u>** : يقوم هذا النموذج على اساس حكم الشخص كما هو الحال في الانظمة الملكية و الانظمة الجمهورية القائمة على حكم الحزب الواحد ومن ابرز مميزات هذا النكوذج مايلي:[2]

- **الاحتواء والاستيلاء على المجتمع المدني:** حيث تشير الدراسات إلي سعي النخب العسكرية في النموذج السلطوي المنتشر خاصة بعد الاستقلال في عدد من الدول العربية إلى احتواء والسيطرة على المجتمع المدني من خلال الأطر التشريعية وحظر أنشطة المنظمات

[1] فؤاد اسحاق الخوري، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] حمدي عبد الرحمن واخرون، **مرجع سابق**، ص 88.

الأهلية، و النخب السياسية كما هو عليه الحال في كل من :" مصر والجزائر والكويت والمغرب".

- **تنظيم المنافسة السياسية:** وذلك من خلال لعب النخبة العسكرية ادوار متفاوته في الانظمة السياسية العربية من خلال إدارة عملية التنافس السياسي، مما أدى إلى إضعاف المشاركة السياسية و تزايد مطالب الإصلاح نتيجة القيود المفروضة على المعارضة، كما ساهم في تآكل المصداقية الشعبية لأنظمة الحكم، ولعل هذا احد الاسباب الرئيسية لتحيد النخبة العسكرية ولما شاهده مؤخرا العالم العربي من مستويات متزايدة من المنافسة السياسية نتيجة إصلاح وتغيير النظم الانتخابية، حيث عدلت محموعة من الدول العربية أنظمتها الانتخابية.
- **السيطرة على عوائد الإصلاح الاقتصادي:** فعلى عكس الانفتاح السياسي المحدود في الدول العربية، فقد حقق الانفتاح والتطور الاقتصادي خطوة قوية، وسهلت الحكومات العربية سبل التنمية والاستثمار الخارجي والمحلي من خلال تسهيلات قانونية وضريبي، مما جعل النخبة العسكرية تسعى الى السيطرة الاقتصادية و الانصراف عن السياسية نحو الاقتصاد وذلك من خلال الاستفادة من الاستثمارات الاقتصادية الكبرى، وتمتع قيادتها و المؤسسة العسكرية من الامتيازات الاقتصادية التي تمنحها الدولة مما خلق شبكة من رجال الأعمال العسكريين الحليفين للسلطة و الداعمة النظام السلطوي .[1]

2. **النموذج شبه ديمقراطي:** وهذا النموذج قائم على ثنائية الحكم و ترجع تسميته الى تصنيف الدول التي تتبعه بالدول شبه الديمقراطية، حيث تكون هناك مؤسسات وآليات مقبولة عموما تضع حدودا على ما يمكن للحكومات أن تقوم به اتجاه المواطنين، وتكون النخب العسكرية في هذا النموذج اكثر مرونة من النموذج السلطوي الذي تكون فيه مسيطرة، وتكون بمثابة اليات

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع السابق**، ص 32.

تحمي الفرد من خلال تطبيق مجموعة من الحقوق السياسية والمواطنة المدنية كما هو عليه الحال في لبنان وتونس، ومن ابرز سمات هذا النموذج[1]:

- قادة منتخبون ونخب سياسية فاعلة وعسكرية محايدة تدعم حق الترشيح للمناصب بما يجعل الحكومة تمثيلية.
- مساهمة جميع النخب في جعل الانتخابات حرة ونزيهة وتكفل حق الاقتراع الشامل والمتساوي.
- تدعم حرية تعبير وحق تكوين الجمعيات وتكفل للمواطنين تنظيم انفسهم من أجل الدفاع عن مصالحهم دون خوف من الانتقام.
- تسمح للشعب فرص تغيير قادتهم السياسيين دون استخدام العنف وذلك وفقا للنموذج التالي:

الشكل رقم 07: النخب العسكرية في الانظمة شبه ديمقراطية.

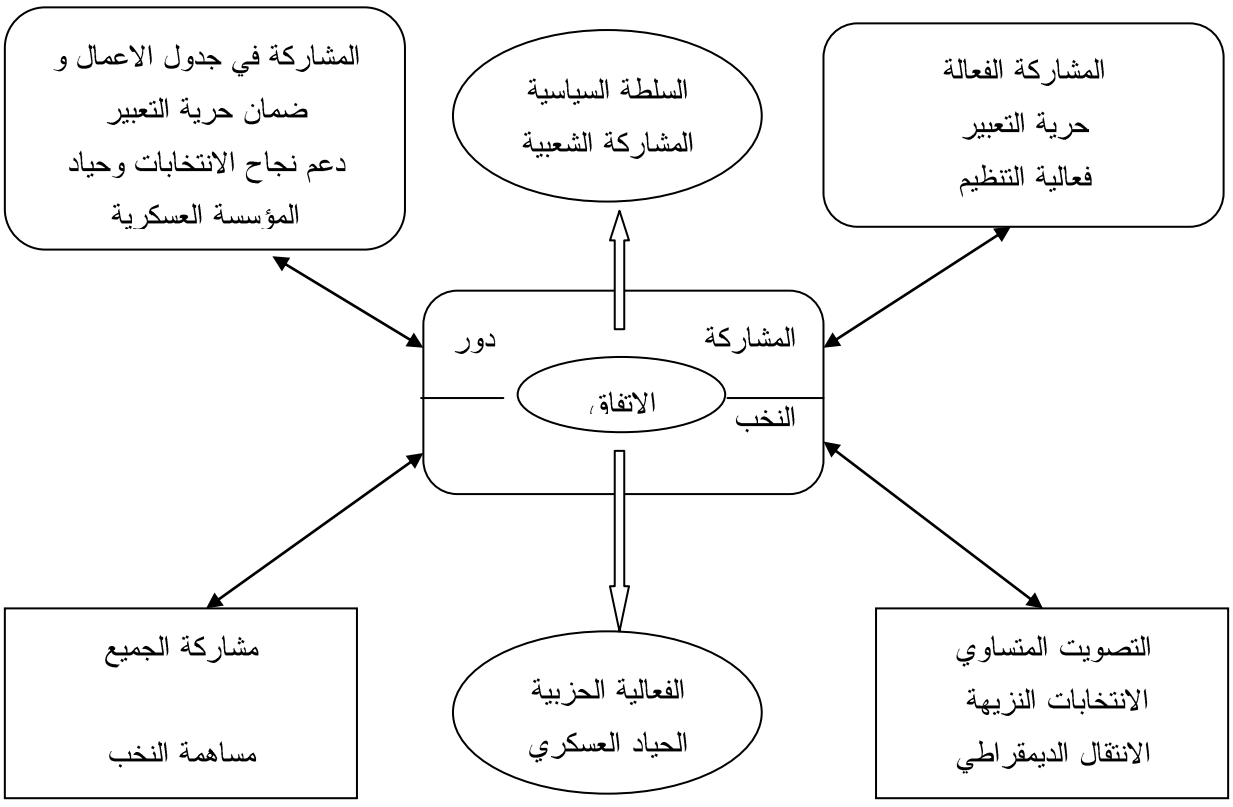

[1] غسان الخالد، **مرجع السابق**، ص 41.

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.democracy.se/wp-content/uploads/2012/12/3.0-A-fairly-democratic-country-AR.pdf

3. **النموذج التكتلي:** هذا النموذج قائم على التحالف بين النخب العسكرية و النخب السياسية ومثال ذلك الاردن و سوريا ..، ويميز "فاينرfiner" بين اربعة انواع تميز هذا النموذج[1]، وذلك وفق الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية في كل نوع وذلك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 08: علاقة النخب العسكرية بالسلطة وفق النموذج التكتلي.

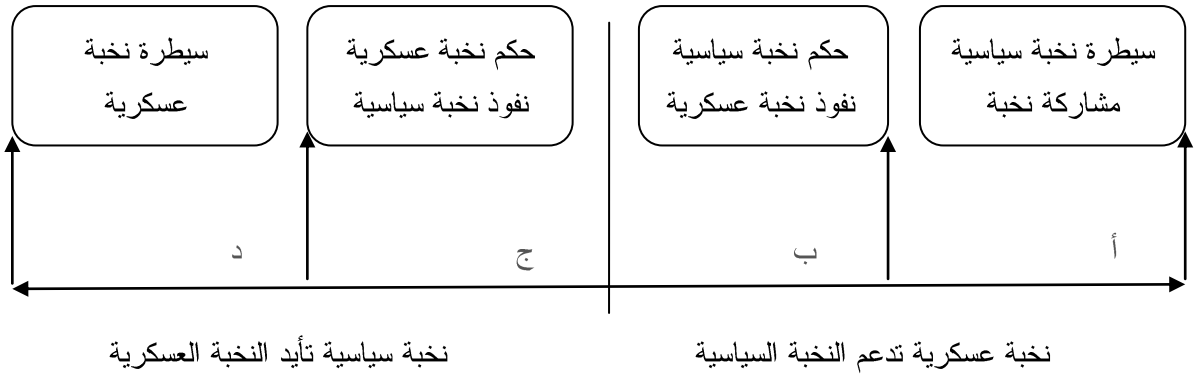

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: حمدي عبد الرحمان حسن، **المرجع السابق**، ص 68.

أ. يشمل النظام السياسية التي تكون فيها النخب السياسية ذات دعم كامل من النخبة العسكرية، بحيث تصبح المرسسة العسكرية مصدرا هاما للتاييد السياسي وتعتمد النخبة السياسية على النخبة العسكرية في بقائها و استمرارها، ويطغى هذا النوع على الممالك العربية خاصة في الاردن و المغرب الاقصى، ويطلق فاينر على هذا النوع اسم "Military Supportive Regimes".

ب. هذا النوع يظم نخب سياسية مسيطرة على الحكم لكن مع وجود نخبة عسكرية قوية وذات نزعة انقلابية داخل النظام السياسي، حيث ان النخبة العسكرية تدخلت في مرات عديدة في الماضي وهي مستعدة للتدخل في اي لحظة اذا توفرت الظروف و الدوافع و الاسباب التي تستدعي لذلك؛ " مصلحة او احساس بضرورة تصحيح ممارسات النخب السياسية"،[2] ومثال ذلك الحالة المصرية، ويسمي فاينر على هذا النوع بـــ"Intermittently Indirect Military Regimes".

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **مرجع سابق**، ص 67.

[2] أحمد حمروش، **مرجع سابق**، ص 81.

ج. يسمي فاينر هذا النوع بـــ: "Indireect Military Regimes" ويعتمد هذا النوع على النخبة العسكرية بشكل اوضح من الانواع السابقة، حيث ان النخبة السياسية تعتمد قوة النخبة العسكرية و بصفة مباشرة للوصول الى السلطة السياسية، مايجعل من النخبة العسكرية من يقف ورائ النخبة السياسية و تساندها و هذا النوع منتشر في الدول العربية اين تساند النخب العسكرية النخب السياسية للوصول الى الحكم و في هذا النوع تكون النخبة العسكرية هي الصانع الحقيقي للقرار.

د. في هذا النوع يطغى الطابع العسكري على النظام السياسي و تسيطر النخبة العسكرية على السلطة السياسية، وفيه تكون النخبة السياسية عبارة عن دعامة لشرعية النظام العسكري ويطلق عليه فاينر تسمية "Military Regimes Proper" اي النظم العسكرية الخالصة، وهذا النوع ينشئ عادة من جراء الاستلاء النخبة العسكرية على السلطة من خلال الانقلابات العسكرية، وقيامها بالهيمنة على عملية صنع القرار الحكومي كما هو عليه الحال في موريتانيا و السودان.

ومن خلال ماسبق سمكن الوصول الى ان النخبة العسكرية تحكمها ثلاث متلازمات نمطية اساسية تحدد علاقتها بالسلطة السياسية هي:[1]

- **<u>النفوذ</u>**: يسود هذا النوع في الدول العربية ذات الطابع الملكي التي تتميز بالاستقرار و رسوخ التقاليد الخاصة وتمجيد الحاكم و الاسرة المالكة، حيث ان النخبة العسكرية في هذه الانظمة تشبه الى حد كبير جماعات المصالح في الانظمة الجمهورية، ومن ثمة فإن النخبة العسكرية تستغل مكانتها واعتماد مثل هذه الانظمة عليها لحمايتها من اجل تحقيق مصالحها مايجعل منها ذات نفوذ كبير في النظام السياسي ولها مكانتها في النظام السياسي.
- **<u>المشاركة</u>**: حيث تشارك النخب العسكرية العربية في الكثير من انظمة دولها في عملية صنع القرار و ادارة الهيئات و المؤسسات الهامة في الدولة، و يبدو هذا الوضع جليا في الكثير من الانظمة العربية كالنظام المصري و السوري، وفي هذا النموذج قد تصل المشاركة الى ذروتها حين تطيح النخبة العسكرية بالنخبة السياسية الحاكمة.

[1] احمد ابراهيم خضر ، **علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية**، القاهرة: دار المعارف، 1980، ص285.

- **الحكم**: حيث تسيطر النخبة العسكرية على مقاليد العملية السياسية فيتحكمون في عملية توزيع القيم والموارد داخل المجتمع، وهنا عادة مايكون وصول هذه النخبة الى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية، اين يهيمن افراد النخبة العسكرية على الهيئات و المؤسسات في الدولة بدرجة تمكنهم من التحكم في عملية صنع القرار السياسي، ومن مميزات حكم النخبة العسكرية مايلي:[1]

- تنتمي الشخصيات الحاكمة الى النخبة العسكرية بمعنى؛ انها خدمت من المؤسسة العسكرية او لا تزال في الخدمة، و في الكثير من الامثلة يحتفظ افراد هذه النخبة بالقابهم العسكرية ويحرسون على ارتداء زيهم العسكري في المناسبات و الاحتفالات الوطنية و الدولية وامثلة ذلك كثيرة نذكر منها" العراق، ليبيا، سوريا، مصر..."

- تستولي النخبة العسكرية على السلطة اساسا عن طريق انقلاب عسكري، مايجعل من الميكانيزم العسكري وقوة الالية العسكرية و المؤسسة العسكرية احد الدعامات الاساسية لوصول هذه النخبة الى الحكم و السلطة السياسية.

- هيمنة النخبة العسكرية على المؤسسات و الهيئات الهامة في الدولة، حيث تتركز سلطة اتخاذ القرار في يدها، وتقوم اللجان و الهيئات و المجالس التي تنشاها النخب العسكرية عقب استلائها على السلطة بمهام ووظائف النظام السياسي التقليدية، اذ تملك هذه المجالس العسكرية سلطة تنفيذية و تشريعية و قظائية واسعة النطاق.

- استمرار النخب العسكرية في الحكم عادة مايكون رهن باستمرار دعم المؤسسة العسكرية، وعادة ماينتهي بانقلاب مضاد او بتخلي المؤسسة العسكرية عن دعمها مايجعلها ضعيفة امام قوة النخبة السياسية التي قد تدعمها المؤسسة العسكرية.

لكن دور النخب العسكرية و مرحلة الانقلابات العسكرية التي عرفتها الدول العربية تضاءلت بالكامل خلال التسعينيات حتى عام 2005، ولم تشهد المنطقة أي انقلاب من هذا القبيل، الا اذا إستثنينى الانقلاب الموريتاني في عام 2008 الذي كان صراعا على السلطة أكثر من انقلاب

[1] Eric Nordlinger **, Soldiers in Politices : Military Coups and Governments**, New Jersey: Prentice Hall, 1997,P 109.

عسكري، ويمكن مما سبق تقسيم دور النخب العسكرية في الانظمة العربية الى مرحلتين اساسيتين هما: [1]

1. **مراحلة الاستيلاء العسكري على السلطة في الدول العربية:** تم تأسيس الأنظمة العسكرية كظاهرة مشتركة بين اغلب الدول العربية خلال المرحلة التي تلت استقلالها، و المميز في هذه الأنظمة أن النخب العسكرية سيطرت بصفة مباشرة على الحياة السياسية، رغم وجود العديد من المؤشرات على أن هذه الأنظمة لم تكن "أنظمة عسكرية" بالمعنى الضيق في العديد من الدول العربية، ومن المؤشرات الدالة على ذلك مايلي:

- قادة النخب العسكرية والانقلابات العسكرية حاولوا على الفور بعد الانقلابات الحفاظ على السيطرتهم على السيطرة على النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية خوفا من الانقلابات المضادة.
- عمليات التطهير المكثفة التي تعتبر من السمات الواضحة والتي تستهدف فيها قيادات المعارضة والافراد من النخبة السياسية مباشرة بعد الانقلابات العسكرية.
- محاولة فصل قيادات النخبة العسكرية للمؤسسة العسكرية عن السياسة داخل بعض البلدان العربية، وهذا راجع ربما الى الخوف من استمرارية الانقلابات العسكرية أو لاستخدامها كتهديدات في صراعاتهم على السلطة، فعلى سبيل المثال، نحد بعض القيادات العسكرية العربية وضعت خيارا أمام زملائهم من افراد النخبة العسكرية بعد القيام بالاستلاء على السلطة إما؛ شغل مناصب سياسية أو العودة إلى المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى ذلك فقد منع أولئك الذين كانوا يشغلون مناصب سياسية من إجراء اتصالات مع االمؤسسة العسكرية على الإطلاق.[2]
- محاولت قيادات النخبة العسكرية الذين احتفظوا بالسلطة في الدول العربية اكتساب الشرعية السياسية بعد توليهم السلطة، ولم يعتمدوا على قوة النخبة العسكرية في الحفاظ على نظمهم، جاء ذلك من خلال اتخاذ قرارات سياسية شعبية لتحويل الانقلابات إلى الثورات والبدء

---

[1] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 29.

[2] Carsten Jensen, **Developments in Civil-Military Relations in the Middle East**, Denmark: Royal Danish Defence College, 2008, P36 .

في تأسيس منظمات واحزاب وحتى دعم نخب سياسية و مدنية لتستخدمها كقاعدة في إدارة الأنظمة الحاكمة وكقاعدة لاكتساب الشرعية.

- تنظيم الاستفتاءات الشعبية و الانتخابات الرسمية لاختيار رئيس الدولة سواء كان من افراد النخبة العسكرية او تدعمه هذه النخبة و تمنحه تزكيتها، وهذا ما اضفى نوعا من الشرعية السياسية لبعض الانظمة العسكرية على أساس الدعم العام.

في السنوات الأخيرة حاول العديد من قادة النخبة العسكرية العربية الذين قاموا بالانقلابات تبرير انقلاباتهم من خلال صيغ مختلفة تدعي أنهم اضطروا إلى القيام بالتدخل في الحياة السياسية و الاستلاء على السلطة من أجل تجنب الأزمات الوطنية، وبوضع حدود زمنية محددة لحكمهم ونقل السلطة إلى النخبة السياسية و الأحزاب .

2. **مرحلة الاحتراف العسكري:** في هذه المرحلة اصبح من الضروري خروج النخبة العسكرية من المشهد السياسي المباشر، حيث تكون لدى العديد من الانظمة السياسية العربية قناعة وميل الى ضرورة بقاء النخبة العسكرية بعيدة عن السياسة، وفي هذا السياق ترسخ لدي العديد من الانظمة العربية في القرن العشرين وجوب ترسخت فكرة النخب العسكرية المحترفة الناتجة عن المؤسسة العسكرية و الجيش المحترف، و الفكرة الأساسية في هذه المرحلة هي أن مبدأ السيطرة للنخبة السياسية و المدنية على النظام الحاكم والاحتراف العسكري للنخب العسكرية كمطلب من متطلبات الديمقراطية في الانظمة العربية، فقد رتبطت الفترة الأخيرة التي شهدت موجة من الديمقراطية مع العديد من المؤشرات التي تؤكد هذا الاتجاه بما في ذلك: النخب العسكرية الغير مسيسة، لا يوجد توجيه سياسي محدد في الأكاديميات العسكرية أو داخل النخب العسكرية، لا توجد كوادر سياسية في المؤسسة العسكرية خلافا للوضع الذي ساد خلال حكم حزب البعث في العراق أو سوريا،[1] كما لا يملك الأفراد العسكريون حق التصويت في الانتخابات سواء الانتخابات الرئاسية أو الانتخابات البرلمانية الا بصفتهم مواطنين خارج الثكنات العسكرية، الجيش ليس له علاقات مع الحياة السياسية. اضافة الى مناقشة فكرة تولي شخص مدني وزارة الدفاع، وبهذا يمكن انهاء مرحلة الحكم العسكري المباشر في المنطقة العربية، ورغم ان الدور الذي تلعبه النخبة

[1] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 92.

العسكرية في النظام السياسي العربي يختلف من بلد إلى آخر، حيث لا يمكننا مقارنة الأوضاع في الخليج العربي بالأوضاع في دول مثل مصر أو سوريا أو العراق أو مع ما يحدث في منطقة المغرب العربي، الا أن معظم التحليلات التي ناقشت في وقت سابق الدور العسكري في السياسة ركزت على ما حدث في الدول العربية الرئيسية مثل مصر وسوريا والعراق التي شكلت سياساتها العالم العربي الحديث، حيث لعبت النخبة العسكرية دورا قويا في تشكيل الأنظمة السياسية الداخلية وفي رسم اتجاهات السياسة الخارجية، كما كان للنخبة العسكرية ادوار كبيرة في الحروب المستمرة ضد الدول المجاورة أو ضد إسرائيل وهذا دون ان نغفل ان الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية العربية يختلف باختلاف النظام السياسي و الدولة، هذا على الأقل استنادا إلى معايير التدخل المباشر في الأنظمة السياسية التي حدث في سوريا والعراق بشكل متكرر، مقارنة بدول اخرى مثل ليبيا والمغرب والجزائر، ويتقلص ويكاد يكون منعدما بشكل واضح في مشيخات الخليج.[1]

لكن ورغم ماسبق لا تزال هناك افتراضات حول اعتماد بعض الأنظمة السياسية في المنطقة على النخبة العسكرية، حيث لايزال مجموعة من الرؤساء العرب في الوقت الحاضر من النخبة العسكرية او يحسبون عليها، وبعض قادة الأجهزة العسكرية لديهم أيضا تدفق مباشر من خلال أنماط خاصة في النظام كما هو الحال في سوريا، كما توجد الافتراضات حول استمرارية الدور السياسي للنخبة العسكرية في المنطقة العربية الذي يتخطى عملية اتخاذ القرار في مجال الدفاع والأمن، لكن مع ذلك لا توجد أي مؤشرات محددة لهذا الدور الموسع للنخبة العسكرية العربية في الحياة السياسية العربية المعاصرة خاصة خلال المراحل الحالية التي تشهدها البلدان فهناك ادوار سياسية متفاوته تلعبها الأجهزة المهيمنة و المؤسسات السياسية داخل البلدان العربية، لكنها تختلف من بلد إلى آخر فالأدوار العسكرية على وجه الخصوص لم تعد كما اعتادت، حيث أن النخبة العسكرية العربية أبعدت نفسها عن السياسة او يتم التحكم بها من خلال مجموعة من القيود التي تتبعها هذه النخبة من اجل استكمال مرحلة الاحتراف العسكري، مما جعلها على الاقل نظريا لم تعد تحتل المكانة السابقة نفسها في البلدان العربية . فالنخبة العسكرية وافرادها لم يعودوا يلعبون

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 48.

الأدوار السابقة في الأنظمة السياسية، في وقت القيم الدولية السائدة التي تؤكد على عدم شرعية أي وضع سياسي لا يأتي من خلال الوسائل السياسية، ومع ذلك وعلى الرغم من أن المعادلة الجديدة للدور السياسي للنخب العسكرية في الدول العربية كانت ثابتة نسبيا ، فإن عملية التحول الديمقراطي التي عرفتها بعض الدول العربية تحت مسمى الربيع العربي طرحت العديد من التساؤلات. [1]

المبحث الثالث: النخب العسكرية العربية و عملية الانتقال الديمقراطي.

خلال السنوات الأخيرة، شهد الدول العربية سلسلة من التطورات السياسية التي عكست رغبتها في الانتقال الى الديمقراطية و الحداثة السياسية، ما نتج عنه درجات متفاوته من التأثير في معظم هذه البلدان، واثار الكثير من التساؤلات حول قضية استخدام القوة العسكرية من قبل القوى الخارجية لتغيير الأنظمة السياسية وماموقف النخبة العسكرية من هذه التدخلات كما في حالة العراق و ليبيا، ثم استحضارها في الحالة السورية لما للنخبة العسكرية من مكانة كبيرة فيها ولدعم الخارجي الذي تلقاه هذه النخبة فيها مما جعل من الدمقرطة لها تأثير على الاستقرار في العالم العربي، وفي هذا السياق تثار بعض القضايا حول النخب العسكرية والمؤسسة العسكرية وعلاقاتهما بالتحولات السياسية في المنطقة العربية، حيث يجب التركيز على مسألتين هما:[2]

- موقف النخبة العسكرية والمؤسسة العسكرية والأمنية من السياسية الاصلاحية والتحولات داخل الدول العربية.
- سماح النخبة العسكرية بالقيام بعملية الإصلاح داخل المؤسسة العسكرية بمختلف اجهزتها الأمنية والعسكرية جيش، شرطة ...

المطلب الأول: موقف النخب العسكرية العربية من قضايا الانتقال الديمقراطي.

يعتبر موقف النخبة العسكرية اتجاه أي تطورات في النظام السياسي لاي دولة من دول المنطقة العربية مهم جدا، وذلك راجع بالاساس الى نمط العلاقة التقليدية التي سادت في المنطقة

---

1 مهند مبيضين، **الجيوش العربية والثورات**، مأخوذ من:
http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2012%5C02%5COpinionAndNotes_issue1589_day23_id394341.htm

2 Carsten Jensen, **Op Cit**, P 47.

العربية بين النخبة العسكرية والسلطة السياسية خاصة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والاستعمار، حيث لا تزال النخبة العسكرية تملك في كثير من الدول العربية نفس السلطة والمكانة التي كانت لديها في الأنظمة السياسية، ولم يطرئ اي تغير على دورها السياسي الذي لا يزال إلى حد كبير مباشر، لدرجة ان في بعض الدول العربية لا يمكن تصور أي عملية بإختلاف مستوها او مجالها دون تدخل النخبة العسكرية فيها، لا سيما في ما يبدو أنه تدخل مباشر في حالات مثل موريتانيا، لبنان وسوريا، الا ان هذا لا ينفي توجه بعض البلدان العربية الى تحيد النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية من الحياة الساسية، ويمكن لنا رصد اهم المواقف التي تبنتها النخب العسكرية العربية من الانتقال الديمقراطي في شكلين اساسين هما:

1. **الموقف التقليدي للنخب العسكرية في الأنظمة السياسية العربية:** و من الجدير بالذكر أن مصطلح النخبة العسكرية يرتبط كثيرا بمصطلح "المؤسسة العسكرية" ولا يتم التفريق بينهما و ذلك للتدخل بينهما في سياق التجربة العربية، وهذا على عكس المعنى التقليدي الذي يحمله المصطلح في تجربة العديد من الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة، ففي بعض الأحيان نجد ان بعض القادة العسكريين يعكفون على استخدام مصطلح المؤسسة العسكرية في حين البعض الاخر يستخدم النخبة العسكرية، لأنه في العديد من الحالات لا توجد خطوط واضحة تفصل بين ما هو عسكري وما هو سياسي في الدول العربية، فالمؤسسة العسكرية في الانظمة العربية ليس مؤسسة منفصلة تماما عن الحياة السياسية ولا توجد مدن عسكرية مستقلة أو مجموعة من المدارس العسكرية أو المستشفيات الخاصة تماما، ومع ذلك فإن النخبة العسكرية العربية تمثل دائما أقوى النخب في الدولة و المؤسسة العسكرية اسمى المؤسسات القائمة بين مكونات السياسية في الأنظمة العربية، ذلك لأنها المؤسسة الوحيدة التي تملك القوة لكسب المعركة الرئيسية خاصة في صراع النخبة السياسية مع النخبة العسكرية، ولعل هذا يعود الى طموحات افراد النخبة العسكرية في رفع قوتها من خلال تعزيز قوة المؤسسة العسكرية، وفي هذا الصدد مثلا نجد؛ العراق وصلت قواته العسكرية تقريبا 650 الف مجند سنة1991، وسوريا 400الف، كما ان الميزانيات الدفاعية و

العسكرية في الدول العربية تمثل 15 إلى 25٪ من الميزانية الوطنية،[1] وما ساعد هذه النخبة في تعزيز مواقعها القوية ومكانتها في الأنظمة السياسية مايلي :

- استمرار حالة الحرب لفترة طويلة خاصة منها الحدودية و العربية الاسرائيلية، وانتشار مقولة "لا يرتفع الصوت فوق صوت المعركة " التي تشير بصسغة او باخرى الى مكانة العسكري في تلك الفترة.
- أعطيت الأولوية القصوى للدفاع على حساب التنمية في الكثير من الدول العربية مامكن النخبة العسكرية من اخذ مكانة مهمة في النظام السياسي
- ضعف المؤسسات المدنية و النخب السياسية و الأحزاب السياسية داخل الدول العربية في مقابل قوة النخب العسكرية و المؤسسة العسكرية و مكانة الجيش الجماهيرية.
- ظاهرة الزعامات العربية العسكرية او مايسمى بعصر القادة الأقوياء مثل؛ جمال عبد الناصر، حافظ الأسد ، وصدام حسين، هواري بومدين وغيرهم ما ساهم في تغلغل النخبة العسكرية العربية في الحياة السياسية و اكتسابهم لتابيد الشعبي.

2. الموقف التحديثي للنخب العسكرية في الأنظمة السياسية العربية.

فعلاوة على ماسبق ذكره ظهرت في الوطن العربي ما اطلق عليه تسمية الادوار الجديدة للنخب العسكرية التي يمكن اختزالها في نقطتان اساسيتين هما: [2]

أ. **الدور التنموي للنخب العسكرية العربية:** فبصرف النظر عن النظريات التي تدرس أداء الأنظمة العسكرية فيما يتعلق بقضية التنمية، فإن بعض النخب العسكرية في العالم العربي شكلت أجهزة داخلية في المؤسسة العسكرية تمارس الأدوار ذات الطبيعة الاقتصادية، وبدأت هذه الأدوار بمحاولة من بعض النخب العسكرية تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات التي تحتاج إليها المؤسسة العسكرية مثل الصناعات العسكرية أو صناعات الأغذية والدواء، وهذا لتخفيف العبء عن الاقتصاد في دولها من خلال توفير الاحتياجات الاساسية لها وخلق استثمارات اقتصادية لافرادها ووحداتها، دون اعفال توسيع هذه الأنشطة لتشمل أنشطة مزدوجة لإعداد البلاد للحرب مثل تعبيد

---

[1] عبد الله فيصل علام،" **إنعكاسات الادور غير التقليدية للمؤسسة العسكرية على النظم الديمقراطية**"، **المرجع السابق**، ص 99.

[2] Carsten Jensen, **Op Cit**, P 55 .

الطرق وإقامة الجسور بالإضافة إلى صناعات البناء، لكن أنشطة بعض النخب العسكرية توسعت لتخترق بعمق الأنشطة الاقتصادية لدولها، وكثيرا ما أثارت هذه الأنشطة، اعتراضات في مجتمعات الأعمال التجارية و النخب السياسية لكن هذه الأدوار استمرت وذلك للقدرات الهائلة وقوة هذه النخبة في معظم الدول العربية.

ب. **ظهور ما يسمى "عسكرة الإدارة"**: فبينما انسحبت النخبة العسكرية في العديد من البلدان او تم تحيدها الجزئي في مراحل معينة في البعض الاخر من الحياة السياسية، ظهرت ظاهرة أخرى تم فيها نشر العديد من الموظفين العسكريين المتقاعدين في بعض المناصب في الإدارة العليا في جميع الوكالات المدنية التابعة للدولة وقيادة المحافظات والمجالس المحلية، ورغم انه لا توجد أرقام محددة حول مدى وجود الموظفين العسكريين المعاد تدريبهم في الإدارة المدنية، لكن هناك انطباع عام بأن وجودهم واسع خاصة في دول المشرق العربي،[1] ورغم ان وجودهم في المناصب الادارية وخاصة منها السامية لا يرتبط بالمؤسسة العسكرية الا ان هذا لا يمنع من انهم كانوا ينتمون اليها وانهم في الاساس من النخبة العسكرية، حيث أنهم يمارسون مهامهم الجديدة في سياق مختلف على أساس علاقات العمل العادية ، وأنهم ليسوا مرتبطين بمؤسسة عسكرية أو يتولون الأوامر منها، لكن وفي الوقت نفسه فالنخبة العسكرية تعزز مكانتها في النظام السياسي من خلال وجود وتعين الموظفين العسكريين في المواقع المدنية خاصة منها الحساسة و السامية والمناطق الحدودية لاعتبارات تتعلق بالسيطرة النظام السياسي و الخفاظ على المكانة التي تمتلكها هذه النخبة في الدول العربية.

رغم المكانة الكبيرة التي تميزت بها النخب العسكرية في العديد من الدول العربية الا ان العديد من التغييرات التي عرفتها مختلف البلدان العربية خاصة من سقوط الاتحاد السوفياتي و الموجة الثالثة للتحولات الديمقراطية حولت مستوى قوة النخبة العسكرية في الأنظمة السياسية فعلى سبيل المثال لقد كانت المرحلة الممتدة من 1991 الى 2003 مرحلة انهارت فيها قوة بعض النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية في العراق كنتيجة للحروب التي خاضتها وانتهت بغزوها من

[1] علي الدين هلال و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط7 ، 2014، ص 66.

طرف الولايات المتحدة وحلفائها، وفي بعض الحالات ، قامت الدول بتطوير "شبه عسكرية" توفر ثقلا موازنا للقوات المسلحة وللنخب العسكرية التقليدية، وتختلف ادوار هذه الوحدات الجديدة والتي تتمثل اساسا في؛ [1]

- قمع أعمال الشغب الداخلية التي تهدد الاستقرار السياسي ومكانة النخبة الحاكمة او الفئة المسيطرة.
- مقاومة القوات المسلحة النظامية و النخب العسكرية إذا كان يخشى منها أن تدفع مباشرة الحياة السياسية او تتدخل فيها.

وقد أخذت هذه الوحدات العسكرية أسماء مختلفة مثل الحرس الوطني، الحرس الجمهوري أو قوات الأمن المركزي وذلك من بلد الى اخر باختلاف النظام السياسي وقوة النخبة العسكرية فيه، كما شكلت بعض الدول ميليشيات مسلحة مرتبطة بالحزب الحاكم في الولاية، ما جعل المؤسسة العسكرية لم تعد المؤسسة الوحيدة التي تمتلك أسلحة داخل البلاد ومن النخبة العسكرية نخبا عسكرية وليس نخبة واحدة قوية بامكانها التاثير على السلطة او السيطرة عليها.

ومن جانب اخر ظهرت النخبة السياسية و الأحزاب السياسية والجماعات السياسية داخل البلدان العربية بقوة وبانماط جديدة فرضتها عليها التطورات الدولية و الداخلية، مما زاد وتيرة وقوة المؤسسات التشريعية والقضائية في الأنظمة السياسية العربية، كما تصاعد دور منظمات المجتمع المدني واتجاهات الرأي العام في الحياة العامة أيضا، كما زادت رقعة الحياة السياسية و لعبة السلطة في الوطن العربي بظهور جماعات و اللوبيات داخل بعض الدول العربية مثل: رجال الأعمال والأقليات الدينية أو العنصرية، حيث أصبحت مكونات الأنظمة السياسية معقدة للغاية، [2] في حين تحولت فيها النخبة العسكرية إلى مجموعة مصالح داخلية تعمل داخل النظام السياسي، رغم ان النخبة العسكرية لا تزال قوية في الكثير من الدول العربية وهذا يتضح في الأوقات التي

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراع السياسي و الخلافات الحدودية العربية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2001،ص48.

[2] Steven A.Cook, **Op Cit**, P 36.

تواجه فيها هذه البلدان أزمات داخلية، حيث تتدخل النخبة العسكرية بطريقة تعكس قوتها وحركاتها السريعة وأداءها الفعال مقارنة بأجهزة الدولة الأخرى.

المطلب الثاني:اداء النخب العسكرية العربية في ظل موجات الانتقال الديمقراطي .

وقفت النخب العسكرية العربية مواقف مختلفة من الحراك الشعبي الذي عرفته مختلف الدول العربية وما سمي اعلاميا "بالربيع العربي"، فالأنظمة العربية كانت تحكمها أنظمة استبدادية سماتها الرئيسية؛ السيطرة الحصرية على المناصب التنفيذية من قبل نخبة صغيرة والتي قد تنحدر من المؤسسة العسكرية، اضافة الى استقطاب النخب الجديدة مع نهاية التسعينيات وبداية القرن العشرين وفي مقدمتها النخب الاقتصادية من "رجال الأعمال، والتكنوقراط الجدد، وما إلى ذلك"، وكانت معظم الأنظمة العربية أشبه بكثير "بالأنظمة الأمنية" من الأنظمة العسكرية بالمعنى الدقيق للكلمة، اذ تعتبر النخبة العسكرية العمود الفقري لاغلب الأنظمة العربية، فقد فرضت هذه النخبة وجودها من خلال تدخلها في الحياة السياسية او اقامة انظمة عسكرية او مدنية تنوب عنها في الحكم، إلا أن هذا الاخير كان في الغالب الاستثناء وليس القاعدة حيث حافظت في معظم الحالات على وضع "هادئ" في الأنظمة العربية، وذلك لعدة اعتبارات من ابرزها:[1]

- اعتبار الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية العربية ضروري للحفاظ على الاستقرار السياسي .
- ثقل الادوار التي لعبها بعض الضباط في الأنظمة العربية التي تعتبر حاسمة ماجعل من النخبة العسكرية جزء لا يتجزأ من النظام في الدول العربية.
- لقد وضعت النخب العسكرية نفسها كرمز وحارس في الدول العربية.

ولعل هذا الدور الكبير الذي لعبته النخب العسكرية في الانظمة دولها جعل موقفها من الخراك الاجتماعي يتباين ويختلف من دولة لاخرى، ويمكن لنا أن نميز بين اربعة مواقف اساسية للنخب العسكرية من الحراك الشعبي كمايلي:

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 101.

1. **النخب العسكرية المحايدة:** المميز في موقف هذه النخبة اتجاه اللاحداث التي شهدتها دولها وهو التردد بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي، وموقفها االذي افضى عن الامتناع عن نصرة النخبة الحاكمة والحاكم و حتى التدخل والضغط على هذا الاخير حتى يخرج، و هذا مثلما حدث في الحالة التونسية، حيث ان النخبة العسكرية التونسية لعبة دورا مفصليا في إنجاح ماسمي بثورة الياسمين، ولعل هذا راجع بالاساس الى تكوين النخبة العسكرية في تونس التي قام بورقيبة بتقييد قدراتها واعطى للحرس الوطني صلاحية مراقبتها في عام 1968، مماجعل من الدولة التونسية بوليسية اكثر منها عسكرية، كما حدد الدور النخب العسكرية في الاطار الوظيفي الذي يركز على مجالات الدفاع عن الوطن والتنمية ومواجهة الكوارث الطبيعية وحفظ السلام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة، وفرض عليها عدم التدخل في السياسة[1]، الشي الذي جعل النخبة العسكرية التونسية تلتزم الحياد من الاوضاع التي كان يشهده الشارع التونسي منذ حادثة البوعزيزي، ولم تتدخل النخبة العسكرية إلا من اجل الحفاظ على الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة، ليشهد الوضع التونسي تحولات كبيرة في موقف النخبة العسكرية في اللحظات الأخيرة من عمر النظام، اذ تحولت النخبة العسكرية من المحايد المتفرج الى المساند المنقذ خاصة مع موقف قائد الجيش البري الجنرال رشيد بن عمار، الذي حاصرت دباباته القصر الرئاسي وانتهت بأجبار الرئيس زين العابدين بن علي على الهروب، ليكون لهذا الدور الحاسم للجيش التونسي في انتفاضة جانفي 2011 دورا حاسما وايجابيا،[2] فالنخبة العسكرية في تونس افرادا وقيادات تحظى بتقدير كبير من قبل الشعب التونسي ولها فضل كبير في إعادة الأمن للبلاد وتأمين عملية الانتقال السياسي كما انها إلى حد الآن باحترام دستور البلاد الذي يمنعها من التدخل في السياسة مباشرة، وهي وفية لتقاليدها في الحياد إزاء العملية السياسية، كما أن النخبة العسكرية في تونس، وعلى خلاف نظيرتها، حيث انسحبت من المشهد السياسي بمجرد انتهاء الفوضى التي عرفتها الدولة فلم

---

1 بدرة قعلول ،**الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية**، مأخوذ من : http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=45909

2 توفيق المديني، **تحديات المرحلة الانتقالية في تونس**، مأخوذ من:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/114/tmadini.htm

تأخذ الحكم مباشرة بعد رحيل الحاكم، بل ساعدت القوى السياسية والنقابية والمدنية بتحريك الساحة السياسية والانتقال تدريجيا نحو نظام سياسي جديد، وهذا على عكس النخبة العسكرية في دول اخرى كمصر التي لعبت ادوارا كبيرة دولة مابعد اسقاط النظام.[1]

2. **النخب العسكرية الحامية" المدافعة"**: في هذا النوع يعتبر موقف النخبة العسكرية على النقيض من الدور الذي تطرقنا اليه في الحالة التونسية، حيث تميز بالاندفاع إلى حماية النظام والدولة في وجه المطالبين بالتغيير، وهذا مثلما حدث في الحالة السورية و البحرين، وذلك لان امثال هذه الدول تحكمها أقلية طائفية أو عائلية تسيطر على القيادات الهامة وتكن النخب العسكرية لها بالولاء الطاعة الشيء الذي يدفع هذه النخبة الى الدفاع عن النخبة الحاكمة والطبقة الحاكمة بكل الوسائل حتى القمعية منها باستخدام القوة ضد غالبية المجتمع وتحركاته لأن القناعة لدى هذه النخب خاصة منها النخبة العسكرية السورية هي أن سقوط النظام يعني تغيير قيادات المؤسسة العسكرية و بالتالي تصبح نخبة بلا نفوذ وتدخل في دورة تجديد النخب الاضطراري[2]، فالنظام الساسي السوري منذ حافظ الأسد عمل على إضعاف الحكم المدني و النخب السياسية وربط توازن نظام الحكم و قوة النخبة الحاكمة بمجموعة من الفرق العسكرية والأجهزة الأمنية التي تشكل في مجملها النخبة العسكرية التي لها جذور عميقة في الحكم و تغلغلت في أجهزة الدولة وسيطرت على الحياة العامةاضافة الى اضفاء الطابع العائلي على هذه النخبة و غيرها من كوادر الدولة، حيث تقدر المصادر أن نسبة العلويين في المؤسسة العسكرية السورية تصل إلى حوالي 80% أما 20% الباقية فهي مقسومة بين سائر طوائف المجتمع الأخرى، الشيئ الذي انعكس على تكوين النخبة العسكرية وولائها، وهذا دون ان نغفل دور العامل الخارجي في هذه الحالة لما تلعبه العلاقات الخارجية من دور في دعم النخبة العسكرية للانظمة الحاكمة .[3]

---

1 هاشم نعمة، **القوى الاجتماعية الفاعلة في الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية** ، مأخوذ من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298303

2 يوسف خليفة اليوسف، **لماذا لم تتوقع دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي ؟**، مأخوذ من:
http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=1885

3 بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا (1918-2000): دراسة نقدية**، دمشق: دار الجابية، 2008. ص 495.

3. **النخب العسكرية المنقسمة:** تعتبر هذه الخالة الاكثر تعقيد من الحالات السابقة وذلك كون موقف النخب العسكرية العربية يكون منقسم بين مؤيد للحركات الشعبية و مدافع عن نظام الحاكم والمستمر بولائه المطلق للنخبة الحاكمة، وهذا مثلما حدث في الحالتان الليبية واليمنية، ففي ليبيا مثلا؛ عرف موقف النخبة العسكرية غموضا حول موقفه اتجاه الاحتجاجات التي اندلعت بالشارع، وهذا راجع بالاساس الى تعقيد تركيبة النخبة العسكرية الليبة وتكوينها بدءا من أدائها وتسليحها مرورا بتشكيلاتها وانتهاء بتوجهاتها وعقيدتها العسكرية، الشيء الذي كان له بالغ الأثر في بلورة موقفها المنقسم حيال الاحداث التي عرفتها الدولة الليبية و الحراك الشعبي ضد نظام القذافي فرغم أن ليبيا تعد إحدى أكثر الدول إنفاقا على التسلح في العالم، فإن أغلب الوحدات العسكرية الرسمية بها ضعيفة ومحدودة الخبرة، في ظل ان النخبة العسكرية في ليبيا لها نمطها الخاص أي موالية لشخص معمر القذافي وعائلته من الحرس الثوري و للجان الثورية الكتائب الأمنية التي تعتبر ميليشيات عائلية بالدرجة الأولى وغيرها، او عبارة عن تكوين قبلي تتجسد في شكل ميليشات مبنية على امور معنوية كالقرابة والولاء الأيديولوجي وغيرهما، الشيء الذي انعكس مباشرة بعد الحراك الشعبي، من خلال انقسام موقف النخبة العسكرية في ليبيا بين موال لنظام وبين مساند للسقاط، وفي هذا الإطار يشير أحد التقارير الغربية، ان المظهر الاساسي في التاثير على موقف النخبة العسكرية في ليبيا يرتكز على نقاط عديدة ابرزها الانتماء القبلي والولاء الثوري، وهي مظاهر انتشرت في السنوات الأخيرة كأسس للتجنيد في المناصب العسكرية وتحديد اولويات النخبة العسكرية اتجاه قائد الثورة العقيد معمر القذافي او اتجاه القبيلة التي تمثل اساس التكوين الاجتماعي في ليبيا،[1] وهو الشيئ الذي لا يختلف كثيرا في الحالة اليمنية حيث تعد ظاهرة تعيين القيادات العسكرية والأمنية على أساس عائلي لضمان الولاء الشّخصي للرئيس ظاهرة منتشرة جدا مما خلق نخبة عسكرية موالية للنظام السياسي وشخص الرئيس اليمني وفي مقدمتهم أحمد علي عبدالله صالح "ابن الرئيس" وهو قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وخالد علي عبدالله صالح "ابن الرئيس" وقائد القوّات الجبلية "المدرعة، ويحيى محمد عبدالله صالح

---

1 بشير عبد الفتاح، **الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية**، مأخوذ من :

http://www.siyassa.org.eg/News/1582.aspx

"ابن أخ الرئيس" رئيس أركان الأمن المركزي، وطارق محمد عبدالله صالح "ابن أخ الرئيس" وقائد الحرس الخاص، وعمار محمد عبدالله صالح الأحمر "ابن أخ الرئيس" ومسؤول جهاز الأمن القومي. ومحمد صالح عبد الله الأحمر "أخ غير شقيق للرئيس" وقائد القوات الجوية، حيث عمل الرئيس اليمني الاسبق علي عبد الله صالح على تكوين نخبة عسكرية ابرز قيادتها من ابنائه و اقربائه، وهذا الأمر كان السبب وراء انقسام النخبة العسكرية في اليمن حيث كانت احداث الربيع العربي فرصة مواتية لبعض قيادات المؤسسة العسكرية الى الانشقاق هذا دون ان نغفل الطبع القبلي الذي تعرفه اليمن و ولاء النخبة العسكرية المنشقة الى قبائل الحوثين مايجعلها مشابهة للحالة الليبية في كثير من تفاصيل تكوين نخبتها العسكرية مما ادى الى انقسامها بمجرد توفر الظروف و الاسباب التي سمحت بذلك دون اهمال للعامل الخارجي الذي كان له دور كبير في انقسام النخبة العسكرية في الحالتين الليبية و اليمنية[1]، وفي هذا النوع الذي تكون النخب العسكرية منقسمة سكون استخدام القوة من اجل الحفاظ على الصلاحيات ضرورة وقد تنتهي بقتل رؤوس النظام السياسي و العسكري كما حدث في ليبيا بمقتل معمر القذافي و تكرر نفس الحادثة في اليمن بقتل علي عبد الله صالح، ورغم اختلاف الضروف و الاماكن الى النتيجة واحدة، كما ان هذا النوع يعرف استمرار حالة انقسام النخبة العسكرية وعدم الاتفاق على نظام سياسي ولا حتى عسكري للبلاد بعد الاطاحة بالنظام ويكون فيها الاحتكام الى لغة السلاح و الرشاش، فسقوط النظام طرح مشكل غياب أجهزة الدولة كاملة مثلما طرح قضايا القبيلة، والسلاح المنتشر في كل مكان والمتداول بين مختلف الحساسيات الإيديولوجية ومظاهر العسكرة خارج المؤسسة العسكرية، والزعامات العشائرية و السياسية و عدم اتفاق النخب العسكرية و توزيع الولاءات.

4. **النخب العسكرية الاصلاحية:** يتميز هذا النوع من النخب بدخوله في الاحترافية ودعمه للصلاحات السياسية و الحياد السياسي من اخلال اداها للمهام الوظسفسة و الاحترافية المتعلقة اساسا بالمؤسسة العسكرية في دولها ومن امثلة ذلك ماحدث في دول الإصلاح الذاتي؛ "الأردن، الجزائر والمغرب ،دول مجلس التعاون الخليجي"، حيث ان النخبة العسكرية كانت في ظهر

1 أحمد علي الأحصب، **ما الذي يجعل الأمر مختلفًا في ربيع اليمن؟**، مأخوذ من :
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_999CC44C.pdf

النظام السياسي من اجل استكمال مشاريعها التنموية و الخفاظ على الامن الداخلي من التهديدات الخارجية و الداخلية و السماح للنظام السياسي اجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية من دون ضغوط عسكرية و امنية ،مما سمح لهذه الدول من التجاوبت مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير وجعل من النخبة السياسية محور في الاصلاح و النخب العسكرية محترفة مساندة للمارسات الديمقراطية.[1]

المطلب الثالث: النخبة العسكرية العربية و دورها مابعد الانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي.

يرى بعض الباحثين أن دور النخب العسكرية العربية اختلف باختلاف الدولة بعد الحراك الشعبي الذي اطاح بالعديد من الأنظمة العربية، حيث أخذت العواصف الرعدية لعام 2011 في تغير المشهد "الهادئ" للحكم السلطوي في الانظمة العربية، إذ شكلت التحركات الاجتماعية و الشعبية التي استخدمت في اغلبها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات كيوتيوب وتويتر وفيسبوك، كاداة لارباك النخب الحاكم وساهمت في تذبذب مواقف النخب العسكرية العربية، الشيء الذي يمكن ملاحظته في ردود الفعل العسكرية ودعوة العديد من الأنظمة العربية للقمع، ما طرح تساؤلات بشأن إرادة النخب العسكرية للدخول في هذه الحالة وموقفها خاصة بعد انتهاء الحراك العربي، الذي حاولت فيها الانظمة السياسية او على الاقل في عدد منها الحد من الحراك من خلال أجهزة الأمن التي تتكون من؛ الشرطة ووحدات مكافحة الشغب المدججة بالسلاح او القيام باصلاحات، لكن تكمن المشكلة الأساسية في مابعد الحراك الاجتماعي و الشعبي العربي في الفراغ السياسي السحيق الذي خلفه سقوط بعض الانظامة السياسية الحاكمة وتفكيكها، ويمكن لنا تبيان ثلاثة نماذج للانتقال في العالم العربي تلعب فيها النخب العسكرية دورا اساسيا بشكل أو باخر وهي :

1. **نموذج إعادة التأسيس السياسي** : مع وجود اختلافات هامة وصعوبات تصنيف الحالات، يشكل النموذج التونسي المفارقة وذلك راجع الى؛ تقاليد المجتمع المدني وقدرة النخب السياسية في تونس من "النشطاء ، الفقهاء ، النقابيون ، نشطاء حقوق الإنسان ، اساتذة الجامعات ،

[1] أحمد أبو دقة، **الثورات العربية .. ومعادلة النجاح والفشل**، مأخوذ من :
https://ar.islamway.net/article/9179/الثورات-العربية-ومعادلة-النجاح-والفشل

الصحفيون ، إلخ" اضافة الى الدور السياسي الحيادي الذي تلعبه النخبة العسكرية في تونس خاصة فيما يتعلق في إعادة تأسيس المؤسسات بسرعة وتوجيه الانتقال من خلال الانتخابات البرلمانية والعمليات الدستورية، خطوة نحو ولادة حياة سياسية منظمة تأخذ الأسبقية على سياسة الشارع الذي أطاح بنظام بن علي، اذ تعد النخبة العسكرية في تونس رغم قوتها نخبة مخترفة واثبتت ذلك في اكثر من مناسبة من خلال رغبتها في العودة إلى الثكنات مهما كانت نتائج الانتخابات مما جعل دورها في مابعد الحراك دورا وظيفيا حاسما تمثل بالاساس في تأمين العمليات الانتخابية، وتميز بامتنعها عن أي شهية سياسية، والحفاظ على دورها السياسي والدستوري الذي يندرج تحت إشراف مؤسساتي احترافي .[1]

2. **افتقار النخبة العسكرية لاحتكار القوة** : وهذا كما هو عليه الحال في النموذجين الليبي واليمني، حيث يعود هذا بالاساس الى مشكلة أساسية وهي؛ عدم القدرة على التمويل لإعادة بناء نواة للنخبة العسكرية والمؤسسة العسكرية، اضافة الى عدم قدرة السلطات الانتقالية على اتخاذ القرارات، ففي الحالة الليبية على سبيل المثال يرتبط جوهر المشكلة بالطريقة التي تم بها إسقاط نظام القذافي، الذي خلق الفوضى كما حدث قبل ذلك في العراق وأفغانستان، مما جعل من "المنطق العسكري" على الأرض اقوى من المنطق السياسي، كما جعل من النخبة العسكرية تفتقر الى الاتفاق وذلك بسبب التركيبة القبلية وتقسيم الولاءات التي تتميز به هذه النخبة في ليبيا، مما جعل من هذا "المنطق العسكري" يستند إلى تمردات محلية مجزأة وتجمعات عسكرية مخصصة، والنتيجة النهائية هي التفتيت في الدولة و النخبة العسكرية بين العشرات من المليشيات العسكرية العاملة في البلاد، مع عملية حل وإعادة دمج على أساس الديناميكيات المحلية وعدد قليل من المجموعات (الجيش الوطني في بنغازي ، المجلس العسكري في طرابلس ، المجلس العسكري الغربي ، ومقره في الزنتان ، المجلس العسكري مصراتة ، ...الخ). ومعظمها ليس لها أجندة أيديولوجية لكنها تابعة محليا. ويتمثل التحدي الذي يواجه النخبة العسكرية الليبية وحتى اليمنية الاتي يمكنها مساعدة النظام السياسي في إعادة بناء الدولة في؛ احتكار حقيقي للقوة (نزع السلاح، والتسريح ، وبناء مؤسسة عسكرية وطنية لا قبلية ولا لاقلية).

[1] صالح سالم زرنوقة، **مرجع سابق**، ص 266.

3. **النخبة العسكرية الوصية:** إن الانتفاضة العربية الشعبية السلمية ضد الانظمة الحكمة الاستبدادية فسحت المجال أمام "الانصهار السياسي" بين مجتمع متمدن ما زال يحتج في الشوارع ونظام مرن يستفيد من استعداد النخب العسكرية الموالية لممارسة القمع، مماجعل من النخب العسكرية في كثير من الانظمة العسكرية هي المحور الرئيسي للعملية السياسية و للانتقال الديمقراطي بإختلاف الادوار و البلدان، فحين يصبح "المنطق العسكري" ضروريا تصبح النخبة العسكرية في الواجهة والجيوش في المواجهة، مع احتمالات ان تصبح وصاية النخب العسكرية نتيجة حتمية ناتجة عن خطر التحول إلى حرب أهلية، خاصة إذا تمكن النظام من التمسك بأجهزته الأمنية، ففي سوريا مثلا حيث تعتمد المعارضة على تدعيم الجيش السوري الحر من خلال المنشقين من المؤسسة العسكرية النظامية، يحاول النظام الحفاظ على التماسك من خلال الاعتماد على ولاء النخبة العسكرية وتماسك قيادات وافراد المؤسسة العسكرية، فإن "المنطق العسكري" و الاعتماد على النخب العسكرية لم يفسح المجال لحل سياسي،[1] مما جعل من وصاية النخب العسكرية هي السمة الابرز في ظل حرب اكثر مايقال عنها انها حرب اهلية، في ظل صراع يأخذ شكلا طائفيا بشكل متزايد، والتدخلات إقليمية متزايدة لصالح جانب أو آخر (إيران ، حزب الله مقابل قطر ، المملكة العربية السعودية وتركيا، روسيا، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية).

لقد أصبحت النخبة العسكرية في كثير من دول العالم العربي مرة أخرى مركز الديناميكية السياسية، ولكن ليس كما كان عليه الحال في مرحلة الخمسينيات والستينيات اين كانت النخب العسكرية هي احد المظاهر لاستبدادية للأنظمة السياسية بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وذلك للدور الذي تلعبه هذه النخبة في الحياة السياسية ولاعتماد الانظمة السياسية عليها لاستمرار بقائها واعتبرها من الصناديق السوداء التي يصعب فتحها وذلك للسرية و الغموض الذي يكتنف اغلبها، فكما اشرنا سابقا اصبح على النخبة العسكرية فبعد الحراك الشعبي اصبح يجب على النخبة العسكرية اما أن تكون في دور الوصي أو إعادة تشكيلها و تحيدها، ويمكن لنا التمييز بين نوعين اساسين من الادوار التي قامت به هذه النخبة في الانظمة العربية ايجابي تراجعي و سلبي تدخلي كمايلي:

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 184.

1. **الإنسحاب من الحياة السياسي ودعم الإنتقال الديمقراطي:** حيث تتراجع النخبة العسكرية من الحياة السياسية وتركز على رفع الاداء الوظيفي و الاحتراف المؤسساتي داخل المؤسسة العسكرية من خلال؛ التركيز على المهامها العسكرية المرتبطة اساسا على حماية المنشأت الحيوية وضمان الاستقرار الأمني الداخلي، وإعادة بنائه على أسس مهنية بعيدة عن أسلوب القمع الذي كان سائدا في الماضي، كما سيتم التركيز على تعزيز دور قوى الأمن الداخلي من شرطة ومخابرات؛ سواء في البلدان التي شهدت انتفاضات شعبية او التي عرفت اصلاح، بالإضافة الى التركيز على رفع كفاءتها في مجال التكنولوجيا الالكترونية وشبكات الانترنت، كما هو عليه الحال في النموذج التونسي الذي رغم الدور الذي لعبته النخبة العسكرية في اسقاط نظام بن علي الا انها دعمت انتقال ديمقراطي مدني والتزمت بالحياد الايجابي من خلال الانسحاب من الساحة السياسية و الالتزام بالمهام الوظيفية.[1]

2. **التدخل في الحياة السياسية واقامة انظمة عسكرية:** إذ يكون نمط العلاقة القائمة بين النظام السياسي الجديد الذي تم تاسيسه بعد الانتفاضات الشعبية والنخبة العسكرية تقليديا دون أن يطرئ عليه أي تغيير وسيكون امتدادا للنمط السابق حيث ان؛ راس النظام السياسي إما من النخبة العسكرية بإختلاف المؤسسة التابع لها جيش أو مخابرات، وينصب نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة، او يحظى بتأييد وتزكية من النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية و يسمى مرشح الجيش، وبالتالي فان النخبة العسكرية في البلدان التي شهدت مثل هذه الممارسات او الانقلاب على الانتقال الديمقراطي فأنها ان لم تتجه نحو الحكم العسكري واقامة نظام عسكري، فإن الحاكم المدني الجديد لن يكون ذو سطوة على النخبة العسكرية، وعلى كل فإن النخبة العسكرية تلعب أدوارا أساسية في امثال هذه البلدان العربية لكن حسب تجربة كل بلد، فقد تساعد النخبة العسكرية على المرور إلى مرحلة انتقالية ثم تستولي على الحكم بطريقة ديموقراطية و قد تصل حتى إلى الديمقراطية، كما أن التجربة من الممكن أن تؤدي إلى انزلاقات خطيرة في البلد وتفرز لنا نظاما عسكريا يؤدي حتى الى الديكتاتورية.

---

1 محمد نجيب، **تأثير الربيع العربي على الجيوش وقوى الامن الداخلي؛ مهاما وتسليحا**، مؤخوذ من: http://sdarabia.com/?p=9713

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للفصل الثاني النخب العسكرية و تجارب الانتقال الديمقراطي وصلنا الى أن النخب العسكرية كان لها ادوار كبيرة في الأنظمة السياسية العربية ما جعلها تكون هي نفسها السلطة في معظم الدول العربية و لا يمكن التحدث عن انتقال ديمقراطي دون تقصي للدور الذي تلعبه هذه النخبة وذلك هذه النخبة تعتبر من النخب ذات التنظيم البنيوي التي يتكون منها التركيب الاجتماعي العربي، وهذا نظرا للوظائف والمهام التي تؤديها وتتكفل بها هذه النخبة للنظام الاجتماعي، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها إضافة الى ذلك نذكر:

- أن نشأة النخبة العسكرية العربية عرفت العديد من المحطات التاريخية التي شكلت و رسمت في مجملها شكل النخبة العسكرية العربية الحديثة بأدوارها واختلافها، حيث أن النخبة العسكرية لعبت مكانة كبيرة في الأنظمة العربية خاصة من اجل الاستقلال وفي مرحلة بناء الدولة ويرجع الكثير من الباحثين هذا المكانة الى أمال الشعوب العربية في نقل الخبرة العسكرية من الثكنة الى المؤسسات و التنظيمات الأخرى في المجتمع، وهذا كان من الأسباب العديدة التي ساهمت في بروز النخبة العسكرية وصعودها الى السلطة في الأنظمة العربية.
- أن علاقة النخبة العسكرية العربية بالسلطة يختلف من دولة الى أخرى، وذلك بسبب اختلاف نموذج الدولة و السيادة في الدول العربية، وهذا لا يقتصر على كل دولة على حدى فحسب بل في الدور العسكري داخل المجتمع الواحد، كما أن النخبة العسكرية العربية تلعب أدوارا رئيسية في الحياة السياسية وفي أنظمة السياسية دولها، وهو قائم عادة بين الضغط على القيادة السياسية و السيطرة على العملية السياسية و الاقتصادية وهذا باختلاف النمط التدخلي، إذ تشكل النخبة العسكرية العربية بغض النظر عن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع و الدولة النخبة المتميزة عن باقي النخب بفعل ارتباط أفراده بالوظيفة العسكرية التي تمنحهم القوة و المكانة مرموقة في المجتمع العربي.

- أن الظاهرة العسكرية في الأنظمة العربية قائمة على نماذج تدخلية كثيرة قمنا بتصنيفها الى ثلاث نماذج أساسية هي:

- **نموذج الثنائيات المتعاقبة.**
- **نموذج الانقلابات المتكررة.**
- **نموذج الانقلابات الهادفة.**

- أن النظم العربية باختلافها تعرف شكلا أو أخر من تدخل النخب العسكرية في السياسية، وتعد النخبة العسكرية المحايدة أو الغير مسيسة هي مجرد مفهوم دستوري لا أكثر في الدول العربية، خاصة في المرحلة التي تلت استقلال هذه الدول من الاستعمار وفي مرحلة البناء، فهي إن لم تحل مباشرة على رأس السلطة السياسية فإنها تضغط بطريقة أو بأخرى من اجل ضمان مصالحها، كما يعتبر موقف النخبة العسكرية اتجاه أي تطورات في النظام السياسي راجع بالأساس الى نمط العلاقة بين النخبة العسكرية والسلطة السياسية التي نميز فيها بين ماهو التقليدي وماهو التحديثي

- أن النخب العسكرية العربية كان لها مواقف مختلفة من الحراك الشعبي الذي عرفته مختلف الدول العربية وما سمي إعلاميا "بالربيع العربي" وقد مزنا أربع موقف هي: "الحياد ، الدفاع و الحماية، الانقسام، و الإصلاح" وان هذه المواقف عادة تكون المحدد لدور النخب العسكرية العربية عد الانتقال إما بالانسحاب من الحياة السياسي ودعم الانتقال الديمقراطي أو التدخل في الحياة السياسية وإقامة أنظمة عسكرية.

الفصل الثالث:

النخبة العسكرية و موقعها في النظام السياسي الجزائري و المصري

تقديم :

تُعدّ المكانة التي تمتلكها النخب العسكرية من أبرز العوامل المساعدة على فهم طبيعة الدور الذي تلعبه هذه النخبة في عملية الانتقال الديمقراطي، ونظرا لوضوح هذا الدور في التجربتين الجزائرية و المصرية فقد قمنا في هذا الفصل بمحاولة الإحاطة و المقارنة بين الدوليتين من خلال إبراز المكانة التي تتمتع بها النخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري و المصري.

إذ سوف نحاول في البداية الإلمام بالبينية التاريخية للنخب العسكرية في البلدين من خلال تتبع نشأة النخبة العسكرية و ماهي العوامل و الظروف التي ساهمت في تكوينها و رسمت الملامح العامة لتوجهاتها الإيديولوجية و العقائدية في مصر و الجزائر.

إضافة إلى ذلك تحديد مكانة النخبة العسكرية في الأنظمة السياسية لكل من الجزائر ومصر ومقارنة المكانة التي تمتلكها هذه النخبة في كلا البلدين بداية بالمكانة القانونية و الدستورية و توضيح المكانة التي تكتسبها النخبة العسكرية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية وصولا في الأخير إلى واقع النخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري و المصري.

لكي نستطيع في الأخير وضع مقارنة شاملة لمكانة هذه النخبة في الأنظمة السياسية للبلدين ننطلق منها في تحليل ومقارنة الأدوار التي تقوم بها هذه النخبة في الانتقال الديمقراطي وماذا يترتب عنها.

المبحث الأول: بنية النخبة العسكرية في الجزائر و مصر.

لقد مرت النخبة العسكرية في الجزائر و مصر بالعديد من المراحل سواء كان ذلك من ناحية التكوين و من ناحية البنية الاجتماعية و السياسية، خاصة وأن الحالتين تعتبران من بين أبرز الحالات العربية نظرا للأدوار المهمّة التي تلعبها النخب العسكرية في النظام السياسي للدولتين، وذلك راجع بالأساس إلى المكانة التاريخية التي اكتسبتها من خلال مسيرة الكفاح ضد الاستعمار و من أجل الاستقلال، وغالبا ما كان تدخل النخبة العسكرية مرتبطة أساسا بالمؤسسة العسكرية كأحد أهم التفاعلات التي تعتبر في صميم النظام السياسي في البلدين، ولكي نتمكن من فهم طبيعة الدور الذي لعبته النخبة العسكرية في النظام الجزائري و المصري ويمكن دراسة ذلك من خلال إبراز مايلي:

المطلب الأول: نشأة النخبة العسكرية في الجزائر و مصر.

أولا : نشأة النخبة العسكرية في الجزائر: عرفت نشأة النخبة العسكرية في الجزائر العديد من المحطات التاريخية، وهذا راجع بالأساس إلى خضوع الجزائر للاستعمار الفرنسي في سنة 1830، وطوال مدة هذا الاستعمار والمقاومة الشعبية كانت النخبة العسكرية الجزائرية ذات طابع جهوي يقتصر دورها على منطقة المقاومة، ولعل الحرب العالمية الثانية تعتبر النقطة المفصلية في تاريخ العالم وكذا الجزائر فقد كان التجنيد الإجباري الذي خضع له أبناء الشعب الجزائري في الحرب العالمية الثانية سببا في تكوين النواة الأولى للنخبة العسكرية الجزائرية، فبعد مجازر8

ماي 1945 تكونت قناعة عند مناضلي الحركة الوطنية التي كانت تتكون من خيرة أفراد النخبة السياسية الجزائرية؛ أنّ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلّا بالقوة، وتميزت هذه المرحلة بـــ: [1]

أ. **إنشاء المنظمة الخاصة "L'OS":** وقد تكونت هذه المنظمة من خيرة أبناء الشعب الجزائري الذين كونوا النخبة السياسية و العسكرية، وقد جندت عدد معتبرا من المناضلين و الشبه عسكريين غير أن الاستعمار الفرنسي اكتشفها وقام بتفكيكها واعتقل العديد من قادتها في18 مارس 1950، ورغم أن هذا التنظيم لم يستمر طويلا إلا أنه كان بداية الصراع بين النخبتين السياسية والعسكرية، فقد كان الجناح العسكري هو العنصر الأساسي والفعال في التنظيم الثوري و يدعى المخ، بمعنى أنه صاحب القرار الأخير في مواجهة المستعمر. [2]

ب. **إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل"CRUA":** تم إنشاء هذه اللجنة بقيادة محمد بوضياف في 23مارس 1954، وقد سعت هذه اللجنة لإعادة تفعيل العمل الثوري الذي قامت ببدايته المنظمة الخاصة، وكانت بداية إنشاء هذه اللجنة سنة 1952 بتشكيل للجنة السرية المصغرة، لتتكون هذه اللجنة فعليا بعد انفجار الخلاف بين مصالي و اللجنة المركزية في حزبه سنة 1953، وكان هدف اللجنة الثورية هو توحيد الحزب والشروع في العمل المسلح،[3] لتبرز النخبة العسكرية مقابل عجز النخب السياسية وتخاذلها، وانشغالها بالصراعات السياسية و انتصار الحسم العسكري في مقابل التخاذل السياسي.

ميلاد جيش التحرير الوطني: يعد اجتماع مجموعة 22 التاريخية نقطة البداية و الإعلان عن الانتقال إلى العمل المسلح والنضال العسكري لاسترجاع السيادة الوطنية بقوة السلاح ، وكانت البداية بتنصيب لجنة من ستة أعضاء وهم: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، ديدوش مراد، ورابح بيطاط، ثم التحق بالمجموعة كريم بلقاسم. مهمتها تحضير انطلاق

---

1 عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي، لبنان:** دار الغرب الإسلامي، 1997، ص351.

2 رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين**، الجزائر: دار المعارف، 2000، ص11.

3 عبد الحميد مهري وآخرون، **الجيش والسياسة و السلطة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص، 64 ، 65.

الثورة المسلحة و ضمان الدعم المادي والسياسي لها، وفي هذه المرحلة تميزت قيادات الثورة كونها خليط من النخبتين السياسية و العسكرية وهذه القيادات تجمع بين الوظائف العسكرية والسياسية، وارتباط ميلاد وتكوين جيش التحرير الوطنيALN، بميلاد جبهة التحرير الوطني FLN، بتكون الانطلاقة الفعلية للثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954. [1]

لقد شكلت كل هذه المعطيات اللبنة الأولى لرسم ملامح نشأة النخبة العسكرية في الجزائر، ولربما ما يستوحيه المتتبّع و الباحث في التاريخ السياسي الجزائري هو الدور الكبير الذي لعبته هذه النخبة في هذه المرحلة وكذلك الصراع بينها وبين النخبة السياسية ويمكن رصد التطور التاريخي للنخب العسكرية في النظام السياسي الجزائري من خلال محطات أبرزها:

1. **النخبة العسكرية و تفجير الثورة التحريرية:** كان دور النخبة العسكرية واضحا في تفجير الثورة الجزائرية و التحضير للحرب التحريرية، و ذلك في العديد من المحطات سابقة الذكر، وقد ساهمت الظروف المحيطة بهذه الثورة بظهور نخب عسكرية قوية ذات شخصيات قيادية كان لها مواقف بطولية مثل مصطفى بن بولعيد، وعاجل عجول وغيرهم، إضافة إلى النخبة الجديدة مثل العربي بن مهيدي عمر اوعمران، الذين كان لهم أدوار فعالة في بداية هذه الثورة [2].

2. **النخبة العسكرية و مؤتمر الصومام:** يعتبر مؤتمر الصومام الذي انعقد في 20أوت 1956، حدثا مفصليا في نشأة و تطور النخبة العسكرية في تاريخ الجزائر السياسي، إذ يعدّ هذا المؤتمر تحولا في أسلوب العمل فبعدما كانت دفة الثورة تديرها النخبة العسكرية على يد قادة المناطق العسكرية و مسؤولي المدن، كانت قرارات هذا المؤتمر لتحدّ من هذا الدور وتمثلت أهم نتائج مؤتمر الصومام فيما يلي:

- إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ(**C.C.E**) : وهي بمثابة السلطة التنفيذية للثورة والجبهة، وتتكون من خمسة أعضاء وهم؛ كما هو موضح في الجدول:

---

1 عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص355.

2 محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، الجزائر: اتحاد كتاب العرب، 1999، ص 69.

الجدول رقم 03: أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ

الاسم	الصفة	الدور في Fln
عبان رمضان	سياسي	من غير المؤسسين
بن يوسف بن خدة	سياسي	من غير المؤسسين
السعيد دحلب	سياسي	من غير المؤسسين
العربي بن مهيدي	عسكري (سياسي)	من المؤسسين
كريم بلقاسم	عسكري (سياسي)	من المؤسسين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب ، الجيش، الدولة**، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر،1999،ص 41.

من خلال هذا الجدول التوضيحي نلاحظ أن أول جهاز قائد منظم للجبهة، تمت الهيمنة النسبية عليه من قبل النخبة السياسية المتمثلة في الثلاثي؛ عبان، بن خدة، دحلب، وهم من غير مؤسسي الجبهة، إذ التحقوا بها خلال سنة 1955، وتعتبر هذه اللجنة مجلس حرب حقيقي، وهي مسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة، من عسكرية وسياسية ودبلوماسية، وهي تحكم بكل الهيئات المنظمة للثورة (السياسية، والعسكرية، والدبلوماسية، والاجتماعية والإدارية)، ومسئولون بصورة مباشرة أمام لجنة التنسيق والتنفيذ.[1]

- إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A): وهو جهاز سياسي يعد بمثابة برلمان أو لجنة مركزية للحزب، ويتكون هذا المجلس من سبعة عشر عضوا أساسيا وسبعة عشر عضوا منظما، وكان ضمن السبعة عشر عضوا الأساسيين، قادة اللجنة الثورية للوحدة والعمل الأصليين الأحياء، إضافة إلى عسكريين جـــدد مثـــل: هـــواري بومدين، وسياسيون منضمون حديثا مثل: فرحات عباس، وأحمد فرنسيس وعبد الحميد مهري، و الملاحظ في هذا المجلس التوازن بين السياسي والعسكري، فرغم وجود كثير من السياسيين المنضمين لاحقا في تركيبته إلا أن القادة العسكريين الميدانيين تواجدوا فيه أيضا.

1 رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب ، الجيش، الدولة**، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر،1999،ص 48.

- إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني، وإقرار أولوية الداخل على الخارج و السياسي على العسكري: يعتبر هذا القرار من أخطر القرارات التي اتخذت في الصومام المدشنة لبداية الصراع بين النخبة السياسية والعسكرية.[1]

يمكننا أن نستنتج خلاصة أساسية من مؤتمر الصومام؛ أنه كان النقطة الفاصلة لرسم ملامح النخبة العسكرية والتفريق بين العسكري و السياسي، ولعل النتائج التي تلت هذا المؤتمر أكدت على الدور الذي ستلعبه النخبة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر، فقد جاء اجتماع مجلس الثورة في أوت 1957 ليعيد كفة التفوق للنخبة العسكرية، حيث تم توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ لتضم تسعة أعضاء بدل خمسة ليصبح عدد العسكريين خمسة بدل اثنين.[2]

3. **النخبة العسكرية وإنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA):** فبعد تأسيس الحكومة المؤقتة في 19سبتمبر1958 برئاسة فرحات عباس،[3] قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بحلّ نفسها كلجنة وإعادة هيكلتها كحكومة أضيف لها بن خده ومحمد يزيد، و للإشارة فقد حدث هذا دون الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة ، فمن المفترض أنه أعلى جهاز قانوني للجبهة، كما تم الإعلان عن تشكيل وزارة للحرب مهمتها الإشراف على الجيش وهي متكونة من الثلاثي: كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، و المميز في هذه المرحلة هو انفراد الباءات الثلاثة الذين يعتبرون قادة النخبة العسكرية في هذه الفترة بالسلطة، و قد أشرفت هذه النخبة على الجيش من خلال جهاز "هيئة الأركان العامة" الذي عهدت برئاسته إلى هواري بومدين، الذي كان قائدا للولاية الخامسة وعمل على تجنيد ضباط يحسنون قراءة وكتابة التقارير، وقام بتكوين نخبة عسكرية مثقفة وشكلّ بهم نواة صلبة عرفت بـــ"مجموعة وجدة" مـــن بين أعضائها عـــبد العزيز بوتفليقة (18 سنة)، بلقـــاسم شـــريف (23 سنة)، أحمد مدغري (22 سنة)، وغرس في هذه النخبة عصبية عسكرية متميزة تدين له بالولاء، ونجح بومدين ذو31 عاما من بناء جيش يدين له بالطاعة.[4]

---

1 عبد الحميد مهري و آخرون، **مرجع سابق**، ص 66.

2 رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص19.

3 عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص486.

4 رياض الصيداوي، **مرجع سابق**، ص52.

4. **النخبة العسكرية و أزمة 1962:** وهي الأزمة المعروفة بأزمة صيف 1962 وقد أتت هذه الأزمة بعد اتفاقيات "إيفيان" وإعلان حق الشعب الجزائري في تقرير المصير 19مارس 1962، وفور إعلان الاتفاقيات لم تكن النخبة العسكرية الممثلة في هيئة الأركان قادرة على استلام السلطة مباشرة، لأسباب عدة؛ حيث يتميز قائدها والمحيطون به بصغر سنهم، وبعدم انتمائهم إلى مجموعة القادة الأوائل الذين أسسوا جبهة التحرير وجيش التحرير، فلم تكن لهم "الشرعية التاريخية" اللازمة التي تخوّل لهم استلام مقاليد الحكم، وكانت في مواجهتهم الحكومة المؤقتة المنتخبة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فقامت هذه النخبة العسكرية ببناء تحالفات مع أفراد من النخبة السياسية الذين تتوفر فيهم شروط الشرعية التاريخية، لمواجهة خصومها في الحكومة المؤقتة وحلفائها، وعقد بومدين تحالفا مع "بن بلة" ورفاقه المحتجزين معه في فرنسا فاتصل بهم عبد العزيز بوتفليقة، وأبلغهم بأسباب الأزمة وبالوسائل التي تقترحها هيئة الأركان لحلّها وهي: خلق مكتب سياسي لجبهة التحرير متمايز عن الحكومة المؤقتة ووضع برنامج،[1] فأيّد هذا الحل بن بلة وخيضر وبيطاط، ورفضه آيت أحمد و بوضياف معتبر ينه انقلابا وتدخّلا من العسكريين، ليكون اجتماع طرابلس بين ماي و جوان 1962هو انفجار بين النخبة العسكرية العسكرية و السياسية إذ تشكل فريقان؛ الأول سمي "بمجموعة تيزي وزو"، وأهم قادتها كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، متحالفة مع الحكومة المؤقتة، وانضمت إليها الولاية الثالثة والرابعة والثانية إلى جانب فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، ولقيت دعما خارجيا من تونس، أما الفريق الثاني سمي "بمجموعة تلمسان" ، وعلى رأسها أحمد بن بـــلة وهيئة الأركـــان والولايات الأولـــى والخـــامسة والسادسة، وقـــد تمكّنت من دعم صفوفها بتحالفات ظرفية مع فرحات عباس وأحمد فرنسيس ، ولقيت دعما مباشرا من مصر، وأجهزة مخابراتها وإعلامها التي وقفت مع بن بلة، و الملاحظ إن كل مجموعة تضم في صفوفها عسكريين وسياسيين.[2]

وتوالت الأحداث التاريخية بسرعة، لتثبت تفوّق الفريق الثاني الذي يعتبر أول تشكيل للنخبة العسكرية الحديثة في الجزائر، فبعد أن أعلن الاستقلال واستقرت الحكومة المؤقتة في الجزائر العاصمة، شكّل أحمد بن بلة مكتبا سياسيا للجبهة، وزحـــف جيش الحدود عـــلى العاصمة

1 **نفس المرجع السابق**، ص56.

2 Ali Haroun, **L'Eté De La Discorde Algérie 1962**, Alger: Casbah Editions, 2000, P 25.

واحتــلها فــي 4 أوت 1962، وفي 26 سبتمبر1962، تم تعيين أول حكومة مستقلة على رأسها أحمد بن بلة، وضمت 5 وزراء من النخبة العسكرية اقترحتهم هيئة الأركان وهم: بومدين وزيرا للدفاع ،أحمد مدغري وزيرا للداخلية، عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة، موسى حسن وزيرا للبريد، محمد الصغير النقاش وزيرا للصحة، لتكون بذلك هيمنة النخبة العسكرية واضحة على هذه الحكومة.

ثانيا: نشأة النخبة العسكرية في مصر: يرجع المؤرخون تاريخ نشأة الجيش المصري الحديث إلى عهد الوالي "محمد علي باشا" (1805-1849)، وذلك بتأسيس أول مدرسة عسكرية في أسوان، وكانت النخبة العسكرية المصرية في البداية تتكون من الأتراك و المماليك، ولقد تمكن "محمد علي" من تكوين جيش مصري قوي في تلك الفترة وسهر على تطويره ليصبح أكثر نظامية بالاستغناء على المرتزقة و الاعتماد على المواطن المصري لتكون بذلك هذه الفترة النواة الأولى لنشأة وتكوين النخب العسكرية المصرية من خلال تأسيس ديوان الجهادية "النظارة الحربية"[1]، ولقد ساهمت هذه المرحلة في تكوين نخب عسكرية ذات توجهات و أفكار جديدة لعل أبرزها المطالبة باستقلال المؤسسة العسكرية عن السيطرة العثمانية أو ما يعرف بـــ (الثورة العرابية)، التي بدأت بمطالبة "أحمد عرابي" ومجموعة من الضباط في الجيش المصري بإصلاحات انتهت بثورة،[2] لكن مع الهزيمة التي عرفتها مصر في مواجهة بريطانيا تم حلّ الجيش المصري وإعادة تشكيل كتائب من الجيش المصري تحت قيادة السير"افلين وود" للمشاركة في الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ليشارك الجيش المصري بعد ذلك في حرب فلسطين 1948، التي كانت السبب الأساسي في تكوين نخبة عسكرية مصرية ذات نزعة تحررية تسعى إلى التغيير، لتكون فيما بعد حركة الضباط الأحرار، لتكون بذلك النخب العسكرية هي محور النظام السياسي وذلك من خلال عدة محطات أبرزها:

---

1 عبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي**، القاهرة : دار المعارف، ط5، 1989، ص 142.

2 عبد العظيم رمضان، **الجيش المصري في السياسة 1882-1936**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1977، ص 341.

أ. **الفترة من 1952 وحتى1970:**

كان لجمال عبد الناصر ومجموعة من ضباط الجيش الذين ينتمون لتنظيم الضباط الأحرار المسيطرين على عدة أفرع من الجيش الدور الأساسي لتمكين المؤسسة العسكرية من السيطرة على القاهرة وإجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش، ويعد بذلك أول الانقلابات العسكرية الذي أيده الشعب في 23 جويلية 1952 بعد ذلك أصبح يطلق عليها ثورة 1952، وتولى فيها محمد نجيب رئاسة الجمهورية وبدأ الضباط عدة إجراءات ليفرضوا سيطرتهم على مؤسسات الدولة وضمان الاستقرار الداخلي وسعى النظام الجديد إلى إحكام سيطرة النخب العسكرية على زمام الأمور وتم تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة.[1]

ومع تولّي النخبة العسكرية للسلطة في مصر تم حلّ الأحزاب وبدأت مرحلة التنظيم السياسي الواحد بعد التعددي وتولى العسكريون فيها مقاليد الأمور، حيث غلب الطابع العسكري على مؤسسات الدولة، واستولى العسكريون على السلطة التنفيذية في مجلس الأمة الذي كان يحضره الوزراء كحق قانوني وبما أن الوزراء عسكريون في الأساس فأصبحت كلتا السلطتين خاضعتين لسيطرة المؤسسة العسكرية، ولم يكتفِ العسكريون بذلك بل مدوا سيطرتهم للسلطة القضائية من خلال إصدار قانون القضاء العسكري والذي قاموا بتعيين أنفسهم قضاة من خلاله وحاكموا المدنيين الذين يعارضونهم بهدف حماية الثورة[2].

لعل أبرز ما يميز هذه الفترة هو سيطرة النخب العسكرية على السياسية حيث أن السلطة السياسية كانت جزءا لا ينفصل عن المؤسسة العسكرية، حيث أن النخب العسكرية تقوم بالعمل السياسي وأصبح العسكريون يتولون المناصب السياسية العليا، وخلال هذه الفترة دخل النظام المصري في حربين كانتا كلاهما على أرض مصر مما ساهم في الدعم الشعبي للنخبة العسكرية الحاكمة.[3]

---

1 ياسر محمد علي لوز،"**دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثوره 25 يناير**"،رسالة ماجستير، كليه الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر غزه،2013،ص 51.

2 أحمد حمروش، **قصة ثورة يوليو:عبد الناصر والعرب** ، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1976، ص 91.

3 James David , **The Book Of Democracy**, New York: Colombia University Press ,1993,P 95.

ب. **الفترة من 1970الى1981:**

تولى في هذه المرحلة محمد أنور السادات رئاسة مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر و استفتاء شعبي حصل فيه على 7 مليون صوت، وبدأ السادات مشواره بسلسلة من القرارات التي توسّع من مجال الحريات، كإعلان دستور 1971، و تغيّر نمط النظام السياسي من التخطيط المركزي إلى الانفتاح والرأسمالية ,وعلى المستوى السياسي قام بإلغاء الأحادية وأقرّ التعددية الحزبية ، وفى عهد السادات تميزت النخب العسكرية بكونها أكثر احترافية وتمّ تحديد دورها في الدستور، وهذا راجع في الأساس إلى كون السادات يرى أن دمجها في عملية التنمية وتدخلها مع القطاع المدني سوف يؤدى إلى إرضائها وكذلك إسهامها في المشاريع الاقتصادية مما يجعلها أكثر احترافية وحيادية، وقد اتخذ السادات مجموعة من التدابير لضمان ذلك منها:[1]

– تعيين المدنيين على رأس الوزارات، للحد من قدرة المؤسسة العسكرية على التجنيد السياسي، وبالتالي فقدان النخب العسكرية من إمكانية تولى المناصب السياسية العليا.

– اعتماد السادات على سياسة التغيير المستمر لقيادات المؤسسة العسكرية، وسياسة التدوير بين النخب حتى يضمن بذلك تحجيم دورها وضمان حيادها وتخفيف الطابع العسكري في المصري.

ج. الفترة من 1981الى2010:

تولى محمد حسنى مبارك رئاسة مصر وهو من نخبة أفراد المؤسسة العسكرية كسابقيه، بعد اغتيال السادات وشغل منصب وزير الدفاع لصالح المشير عبد الحليم أبو غزالة، وبدأ مبارك عهدة كحاكم أوتوقراطي ،وقام بتعديل الدستور ومن أهم المواد المعدلة التي تحدّد مدة الرئاسة لتصبح المدة مفتوحة، وكانت النخبة العسكرية في عهده تشارك في المشروعات التنموية، فنجد الجيش اتجه إلى مجال العمل المدني من خلال هيئاته الصناعية والتي تمكنه من القيام بأعمال

1 عبد العظيم رمضان، **مصر في عهد السادات**، القاهرة: مكتبة مدبولي،1989،ص ص، 113،118.

كبرى في مجال الخدمات، وقد استغلت القيادة السياسية هذا الدور في شغل المؤسسة العسكرية ونخبها عن العمل السياسي وكذلك تحقيق مكتسبات اقتصادية تساعدها في إضفاء الشرعية على حكمها، بينما تستفيد النخب العسكرية من العائد المادي الكبير من وراء هذه المشروعات،[1] ومن خلال الجدول التالي نلاحظ حجم الإنفاق العسكري:

الجدول رقم 04: الإنفاق العسكري في مصر(1980-2010)

السنة	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة الإنفاق العسكري
1980	17,82	3,48	19,47
1985	31,75	3,71	11,68
1990	34	4,3	12,64
2000	92,4	2,39	2,58
2005	93,2	2,76	2,96
2010	188,4	4,1	2,2

المصدر: جمال مظلوم، **القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1992، ص 117.

ولكن رغم الدور الاقتصادي الذي لعبته النخب العسكرية في هذه الفترة إلا أنّها بقيت بنفس النفوذ في السلطة السياسية، فلم يتم السماح بمناقشة موازنة القوات المسلحة في البرلمان وسعي النخب العسكرية من أجل إبقاء الوضع على حاله، كما أن المؤسسة العسكرية تعتبر هي

1 جمال مظلوم، **القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1992، ص 117.

الجهة التي تعتمد عليها السلطة السياسية في تخريج القيادات العامة والمناصب الهامة في الدولة فمعظم هذه المناصب تتبوؤها نخب عسكرية[1].

المطلب الثاني :التكوين و التركيبة الاجتماعية للنخبة العسكرية في الجزائر ومصر.

1. **التكوين و التركيب الاجتماعي للنخبة العسكرية في الجزائر:** ربما كان خيار الثورة لمواجهة المستعمر وتحقيق الاستقلال من أبرز أسباب ظهور النخبة العسكرية، وهو المحدّد الأساسي للتركيبة الاجتماعية للنخبة العسكرية، فالمرحلية التي عرفتها الثورة من التحضير إلى الانطلاق وغيرها من المحطات التي مرت بها الثورة إلى الاستقلال هي التي حددت طبيعة التركيبة الاجتماعية للنخب العسكرية و يمكن تقسيمها إلى:

أ. **مرحلة النخبة العسكرية الثورية:** في هذه المرحلة تميزت النخبة العسكرية الجزائرية أنها تكونت من خيرة أفراد النخب والقوى التي اجتمعت تحت غطاء جبهة التحرير الوطني، وهذا باختلاف توجهاتها العسكرية أو السياسية، ويرجع تكوين هذه النخبة إلى إصدار قوات الاحتلال الفرنسي لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية، و الذي يعتبر أساس تكوين النخبة العسكرية وذلك من خلال أمرين: [2]

الأول: تجنيد الآلاف من الجزائريين سواء كانوا فلاحين أو عمالا و العاطلين عن العمل سواء بالإغراءات أو القمع، و مشاركة هذه الفئة الاجتماعية الجزائرية في الحربين العالميتين، كان بداية لتكوين نخبة عسكرية من الجزائريين كان لها دور كبير في الثورة و الجزائر ما بعد الثورة.

الثاني: رفض الكثير من الشباب الجزائري لسياسة التجنيد التي انتهجتها فرنسا، و هروب الكثير منهم وتشكيل ما يعرف بالخارجين عن القانون كان نواة تشجيعية، وأعطى تكوينا ميدانيا للنخبة العسكرية من أبناء الشعب الجزائري البسيط.

---

[1] جمال مظلوم، **مرجع سابق**، ص 117.

2 إسراء أحمد إسماعيل، "**العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين مصر و الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2015،ص 90.

وتعتبر المنظمة الخاصة الانطلاقة الفعلية لتكوين النخبة العسكرية في الجزائر و التي كان لأفرادها الدور الكبير في إشعال فتيل الثورة التحريرية و التنظيم لها، و المميز في هذه المرحلة أن النخبة العسكرية المثقفة كانت في نفس الوقت نخبة سياسية وتقوم بالدورين السياسي و العسكري.

ب. **مرحلة النخب العسكرية الثأرة:** كانت انطلاقة الثورة المسلحة في الجزائر في 1نوفمبر 1954، إعلان عن العمل المسلح ضد الاستعمار الذي دام أكثر من 130 سنة وميلاد لجيش التحرير المدرسة التكوينية للنخب العسكرية و جبهة التحرير الحاملة للرّاية الوطنية وتكوين النخب السياسية، وقد ضم جيش التحرير كل الأطياف و الفئات الاجتماعية في الجزائر، فقد كان بيان أول نوفمبر يخاطب كل جزائري غيور على وطنه، لذلك فإن النخبة العسكرية في هذه المرحلة كانت ذات قاعدة واسعة تظم كل أبناء الشعب الجزائري و هدفها واضح هو الحصول على الاستقلال ولعل العمليات العسكرية التي كان يقوم بها جيش التحرير ضد المستدمر الفرنسي من أهم الأسباب التي جعلت الشعب يلتحق به ويجعل التكوين الاجتماعي للنخبة العسكرية شعبويا، وقد تميزت هذه المرحلة بنمطين:

الأول: تميّز بالعفوية وهذا في بداية الثورة فقد كان الانضمام إلى صفوف الجيش مشروطا بامتلاك السلاح و القدرة على القتال وقد انضمت مختلف شرائح المجتمع وكان الفلاحون أول المنضمين إلى الجيش، كما تميز بالقيادة العسكرية و عدم التنظيم و التنسيق بين النخب العسكرية والسياسية و لعل ذلك مرتبط بالأساس بضرورة نشر المبادئ الثورية.

الثاني: تميز بالتنظيم و الصراع فبعد قرارات مؤتمر الصومام أصبحت النخب العسكرية أكثر تكتلا وتنظيما كما ظهرت في هذه المرحلة نخب عسكرية جديدة بأهداف جديدة من أمثال هواري بومدين، وظهرت التكتلات العسكرية و سيطرت الباءات الثلاث على مخرجات القرار و على النخبة العسكرية و الصراع بينها وبين النخب السياسية الأخرى، كما تميزت هذه المرحلة بظهور النخبة العسكرية ذات التكوين الفرنسي أو ما يعرف " **بضباط لكوست**"، هذه النخبة

المتكونة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي خلال سنتي 1957-1958، الذين التحقوا بالثورة التحريرية وجيش التحرير الوطني بغض النظر عن خلفياتهم و إيديولوجيتهم. [1]

ج. **مرحلة النخبة العسكرية الاحترافية:** لقد أدت الخلافات التي عرفتها النخبة العسكرية و السياسية قبيل استقلال الجزائر لإعادة رسم خارطة النخب، وكانت النخبة العسكرية الجزائرية ما بعد الاستقلال مقسمة إلى ثلاث فئات أساسية هي : [2]

- النخبة العسكرية ذات الخلفية الثورية التي كان لها دور بارز في جيش التحرير واستمرت في الحياة الوظيفية في المؤسسة العسكرية الجزائرية ما بعد الاستقلال في مختلف فروعها ووحداتها.
- النخبة العسكرية المتكونة من ضباط الجيش الفرنسي الذين انضموا إلى الثورة و الذين نالوا تدريبهم في المؤسسة العسكرية الفرنسية خلال حقبة الخمسينات، و الذين شغلوا بجانب أفراد النخبة السابقة مناصب قيادية علية في الحياة السياسية في الجزائر ما بعد الاستقلال، وهذا اعتمادا على الشرعية التاريخية و الرتبة العسكرية.
- تتكون هذه النخبة من الضباط الجدد الذين التحقوا بالمؤسسة العسكرية بعد الثورة و لم يشاركوا فيها، ونالوا تكوينهم وتدريبهم في المدرسة الجزائرية.

2. **<u>التكوين والتركيب الاجتماعي للنخبة العسكرية في مصر:</u>** يعتمد تحديد التركيبة الاجتماعية للنخب العسكرية على عدة معايير أبرزها معيار الانضمام للمؤسسة العسكرية التي بدورها ترسم الإيديولوجية التي تبنتها هذه النخب، ولعل التركيبة الاجتماعية و الإيديولوجية للنخب العسكرية المصرية مرت بعدد من المراحل التاريخية التي واكبت نشأة و تطور المؤسسة العسكرية فيها، وذلك كما يلي:

---

1 عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958_1999**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص، 31، 35.

2 إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 92.

أ. **مرحلة النخب العسكرية الأجنبية في مصر:** في هذه المرحلة لجأ محمد علي إلى تكوين نخبة عسكرية من الطبقة الارستقراطية التركية و من المماليك ثم من السودانيين، لكن هذه التركيبة لم تستمر طويلا، حيث تشكلت في سنة 1823 الكتائب الست الأولى من الجيش المصري، لتشكل النواة الأولى للنخبة العسكرية المصرية لكن كانت تحت قيادة المماليك، لذلك تعتبر النخبة العسكرية في هذه المرحلة ذات تركيب ارستقراطي إقطاعي، لأن أفراد النخبة العسكرية كانت من عائلات الباشاوات و ملاك الأراضي الأتراك و المماليك.[1]

ب. **مرحلة تكوين النخبة العسكرية المصرية:** وتبدأ هذه المرحلة منذ ثورة عرابي وتوليه وزارة الحربية، إذ بدأ تكوين النخب العسكرية المصرية في هذه المرحلة حيث انضمّ إلى المؤسسة العسكرية مجموعة من الشباب المثقف و أبناء الطبقة الوسطى، وتميزت هذه المرحلة بأن النخب العسكرية كانت في بداية تكوينها وتضمّ شبابا من الطبقات الوسطى ذات المستوى الثقافي الجيد التي تعززت بالحس الثوري بعد مشاركتها في الحرب العالمية الأولى و الثانية وقد أخرجت الكلية الحربية العديد من الشباب الذي كون نخبة عسكرية ذات وعي عالي من أمثال جمال عبد الناصر هذه النخبة التي شكلت فيما بعد حركة الضباط الأحرار التي انقلبت على الملكية في مصر.[2]

ج. **مرحلة النخبة العسكرية الاحترافية:** وهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- القسم الأول: كانت فيه النخبة العسكرية تتكون من مجموعة من التكوينات السياسية و الانتماءات الإيديولوجية بين الإخوان المسلمين و التيارات الشيوعية و الأحزاب الوطنية التي انصهر معظمها في تنظيم الضباط الأحرار أو تم تنحيتها من الجيش، لتعطي لنا نخبة عسكرية ذات نزعة ثورية قيادية تولت زمام الأمور السياسية بعد الانقلاب على الحكم الملكي، وكانت

1 عبد الرحمن الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 310.

2 عبد العظيم رمضان، **مرجع سابق**، ص 213.

التكوينات الاجتماعية لإفراد النخب العسكرية في هذه المرحلة من الطبقة الوسطى و الشباب المثقف و أبناء الفلاحين .[1]

– القسم الثاني: الاحتراف وتكوين النخب المحترفة وفي هذه المرحلة عرفت مصر القوانين المنظمة للخدمة العسكرية والتي سُنّت على تساوي جميع فئات الشعب في أداء الخدمة العسكرية فلاحين و عمال و مثقفين والتوسيع في تجنيد ذوي المؤهلات العليا و المتوسطة، وهذا ما خلق تنوعا في التركيبة الاجتماعية للنخب العسكرية فبعد ما كانت الكليات العسكرية هي المصدر الأساسي لتكوين هذه النخبة وذلك على أساس ارستقراطي أصبحت هذه النخبة متكونة من جميع فئات المجتمع المصري.[2]

المطلب الثالث: التوجهات الإيديولوجية للنخب العسكرية الجزائرية و المصرية.

حين نتكلم عن التوجهات الإيديولوجية للنخب العسكرية في الجزائر ومصر، فإننا نقصد بوجه الخصوص الخصائص البنيوية التي تميز هذه النخبة عن باقي النخب الأخرى، وتعتبر هذه التوجهات مدخلا تفسيريا مهما لفهم دور النخبة العسكرية في الحياة السياسية، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه التوجهات لا تخرج عن القاعدة العامة للعقيدة العسكرية سواء أكانت بيئية مرتبطة بتكوين هذه النخبة و نشأتها و تطورها أو تنظيمية مرتبطة بالوظائف التي تؤديها هذه النخبة في المؤسسة العسكرية و الحياة السياسية، ففي الحالة الجزائرية يمكن تقسيم هذه التوجهات إلى:

أ. **توجهات تحررية:** وتعود هذه التوجهات إلى نشأة وتطور هذه النخبة فالأصول و الظروف التاريخية التي ساعدت على ميلاد النخبة العسكرية و جيش التحرير الوطني كانت مرتبطة بالمد و الوعي التحرري الذي كان منتشرا في الثقافة السياسية للأفراد المنتمين لهذه النخبة، ويعتبر الفكر التحرري هو نقطة التوحيد و الاتفاق الذي فجّر الثورة التحريرية و جمع بين النخب السياسية و العسكرية و الدينية في تلك الفترة، وكان هذا التوجه مبنيًّا على العقيدة التي تبنتها القيادة العسكرية وانتهاجها نهج الكفاح المسلح و المقاومة إلى آخر نفس. [3]

---

1 فاروق يوسف، **الثورة والتغيير السياسي في مصر**، القاهرة: مكتبه عين شمس، 1980، ص49.

2 **نفس المرجع السابق**، ص 51.

3 عبد الحميد مهري و آخرون، **مرجع سابق**، ص 68.

ب. **توجهات ثورية سلطوية:** لقد عرفت توجهات النخبة العسكرية عدة تغيرات محورية خاصة بعد الانحرافات التي عرفها المسار الثوري بعد مؤتمر الصومام وبروز الصراع بين النخبتين السياسية و العسكرية، والتجدد في النخب العسكرية بظهور نخب جديدة ذات توجهات جديدة بموت أغلب القيادات العسكرية التاريخية، هذه التطورات جعلت من النخبة العسكرية تسعى للسيطرة على السلطة بالاعتماد على مشروعية الجيش كونه وقود الثورة و مؤسس الدولة، فقد اعتمدت النخبة العسكرية على الموروث الثوري و استغلت مكانتها في المجتمع من أجل السيطرة على الدولة الحديثة في الجزائر، وقد اعتمد مثلا بومدين على هذا التوجه للانقلاب على بن بلة فيما سمي بالتصحيح الثوري الذي استندت عليه النخبة العسكرية للسيطرة على السلطة و المؤسسات والأحزاب، واستمرت التوجهات السلطوية للنخبة العسكرية إلى غاية إقرار التعددية.[1]

ج. **توجهات أمنية غير ديمقراطية:** لقد عرفت الممارسة السلطوية للنخب العسكرية في الجزائر بعد إعلان التعددية نوعا من التناقص ما دفع بها إلى تغير توجهاتها وممارساتها ويظهر هذا من خلال الانقلاب الذي قادته قيادات في المؤسسة العسكرية على الديمقراطية و الاختيار الشعبي بعد وقف المسار الانتخابي ما خلق حالة من العنف في الجزائر، ولعل إتباع النخبة العسكرية لهذا التوجه الأمني جاء نابعا من خوفها على مكانتها و عدم قبولها لوصول نخبة سياسية للسلطة ذات توجه ديني إسلامي، وقد اتبعت الدوائر العسكرية و النخب العسكرية هذا التوجه كوسيلة دفاع لمكانتها وكمقتضى من مقتضيات الأزمة التي دخلت فيها الجزائر.[2]

د. **التوجه الإصلاحي المؤسساتي:** يعدّ هذا التوجّه تحوّلا محوريا لإيديولوجية وعقيدة النخبة العسكرية في الجزائر، وربما بدأ هذا التوجه بوصول الجنرال اليمين زروال إلى سدة الحكم، وقد تبنت النخب العسكرية هذا التوجه من خلال إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية و محاولتها الوصول إلى ترتيبات جديدة لحل المعضلة الأمنية في الجزائر، ويعتبر قانون الرحمة الذي أعلن عنه زروال بداية التغير في التوجه الأمني الذي كانت اعتمدته النخبة العسكرية في المرحلة السابقة وقد تعزز النهج الجديد الذي اتبعته النخبة العسكرية بوصول عبد العزيز بوتفليقة إلى رئاسة الجمهورية بعد انتخابات رئاسية مبكرة وإصدار قانوني الوئام المدني و المصالحة

---

1 رياض الصيداوي، **مرجع سابق**، ص 63.

2 فرنسوا كليمنصو وآخرون، **الجماعات الإسلامية المسلحة**، ترجمة: عبد الرحيم حزل، المغرب: دار إفريقيا الشرق، 2003، ص 38.

الوطنية، الأمر الذي دعّم التوجه الجديد للنخب العسكرية، وحدّ من النفوذ العسكري في السلطة أو على الأقل في واجهة السلطة السياسية، و اقتصار توجهها في المسار الوظيفي المؤسساتي الذي تحدده القوانين و ينظمه الدستور. [1]

وفي الحالة المصرية يتفق معظم الخبراء أن العقيدة العسكرية في العادة لا تخرج عن إطارها المؤسساتي وتنقسم بالأساس إلى ثلاثة أنواع (عقيدة أساسية، عقيدة بيئية، عقيدة تنظيمية)، وهذه الأنواع المختلفة تتكامل مع بعضها لتشكل لنا إيديولوجية النخبة العسكرية في مصر واستراتيجياتها العسكرية[2]، و قد اختلفت العقيدة العسكرية و الإيديولوجية للنخب العسكرية المصرية مع التطور التاريخي للدولة المصرية ويمكن ربط العقيدة الإيديولوجية للنخب العسكرية في مصر بالمبادئ العامة للقيادة العسكرية و المؤسسة العسكرية كمايلي: [3]

أ. **النخبة العسكرية ودفّة التطور الاجتماعي و التقدم السياسي:** وقد رفع هذا المبدأ في عهد محمد علي وقد ارتكز في هذه الفترة على التعليم و التكوين الأساسي للنخب العسكرية، ورغم أن النخبة العسكرية المصرية في هذه الفترة كانت في بداياتها شبه منعدمة، إلا أن هذا الشيء أعطى للأقلية الموجودة مجموعة من التعاليم العقائدية، أهمها الروح الوطنية المبنية على العقائد الأساسية و الروح النضالية، و قد ساهمت هذه النخبة في غرس الروح الوطنية و النزعة الثورية في الأرياف باعتبار أن الجنود ينتمون لأرياف مصر وصعيدها، و قد تشكلت في هذه الفترة نخبة عسكرية ذات عقيدة التزاميه انضباطية مشبعة بالثقافة التركية العثمانية وذات ولاء عقائدي للدولة المصرية و الملك آنذاك وكان من أبرز دعامات الانفصال السياسي لمصر عن الباب العالي.

ب. **النخبة العسكرية ذات العقيدة الثورية:** ويظهر هذا التغير أو التطور في العقيدة الإيديولوجية للنخب العسكرية في مصر من خلال شعارات مثل شعار" الجيش هو جيش الشعب و جزء لا يتجزأ منه " وقد كانت الثورة العرابية بداية التحول في العقيدة الأساسية للنخب العسكرية، لتتحول إلى عقيدة بيئية، رافعة شعار " الجيش مع الشعب و لا يستجيب إلا لنداء الوطن " الذي كان نقطة مفصلية في التاريخ المصري و في العقيدة الإيديولوجية للنخب العسكرية، إذ تم إنشاء

---

1 أنور نصر الدين هدام، **المصالحة الوطنية في الجزائر خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية**، جنيف: معهد الهقار، 2004، ص 137.

2 Dennis M. Drew and Donald M. Snow**, Making Strategy: An Introduction to National Security Processes and Problems**, U.S: Air University Press, 1988, P 168.

3 احمد عبد الله، **الجيش و الديمقراطية في مصر**، القاهرة: دار سيناء، 1990، ص ص، 82، 88.

تنظيم الضباط الأحرار، و تبني العقيدة البيئية و رفع مبادئ وقيم تؤكد على أن مهمة الجيش هي الحصول على استقلال البلاد و صيانته، و أن الجيش بالمرصاد للخونة و المخربين...، وإن الجيش هو حامي الشعب ودعامته الأساسية.

ج.**نخبة عسكرية ذات عقيدة وظيفية اقتصادية:** في هذه المرحلة إضافة إلى عقيدة حماية المواطن و عدم الانضمام لفصيل سياسي دون الأخر و دخول النخب العسكرية في مصر مرحلة الاحترافية، تبنت عقيدة اقتصادية إذا أصبحت المؤسسة العسكرية مؤسسة إنتاجية و اجتماعية تساهم في الاقتصاد.[1]

د. نخبة عسكرية ذات عقلية سلطوية: في هذه المرحلة عادت النخبة العسكرية إلى الواجهة السياسية وحاولت لعب أدوار مختلفة وتكوين نظام عسكري من خلال وصول شخصية عسكرية إلى الحكم ، وذلك كما كانت عليه عند الانقلاب على النظام الملكي.

إذا من خلال هذا المبحث نصل إلى أن بنية وتركيبة النخبة العسكرية في الجزائر ومصر لا تختلف كثيرا عن بعضها البعض، وهذا رغم الاختلاف الجوهري في طبيعة الاستعمار و التكوين، ويرجع هذا بالأساس إلى الدور الذي لعبته هذه النخبة في العمل التحرري وهيمنتها على الحياة السياسية ما جعل منها قلب النظام السياسي إن لم نقل أنها هي النظام السياسي في كلا الدولتين.

المبحث الثاني: مكانة النخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري و المصري.

تتعدد العوامل و المحددات التي من خلالها يمكن فهم الدور الذي تلعبه النخب العسكرية في الحياة السياسية، وذلك لتعقيدها و ارتباطها بالمؤسسة العسكرية و الجيش من جهة، ومن جهة أخرى لتأثرها بالعوامل التاريخية و السياسية و الاجتماعية، و ارتباطها بالتنظيم السياسي الإداري و القانوني، وكون النخبة العسكرية تمتلك دورا بارزا في الحياة السياسية العربية فإنها توظف خصائص الجيوش لمصالحها و تستغل موقع هذه الجيوش لأنها هي من تحدد مكانتها في النظام السياسي، و النخبة العسكرية الجزائرية و المصرية لا تختلف كثير عن باقي النخب العسكرية في

1 أنور عبد الملك، **المجتمع المصري و الجيش**، القاهرة: المحروسة للنشر، ط2، 2005، ص94.

الدول العربية، فقد اعتمدت على موقع الجيش في المجتمع من أجل التموقع في النظام السياسي وتعزيز مكانتها فيه، ويمكن تحديد هذه انطلاقا من دراسة :

المطلب الأول: المكانة القانونية والدستورية للنخبة العسكرية في الجزائر و مصر.

من خلال هذا المطلب سنحاول من استقراء المكانة القانونية و الدستورية للمؤسسة العسكرية و الجيش الجزائري و المصري استنباط المكانة التي تتميز بها النخبة العسكرية الجزائرية و المصرية في النظام السياسي، إذ تناولت الدساتير الجزائرية الجيش بالترتيب الزمني للدساتير كما يلي:

1.دستور سنة 1963: يعدّ هذا الدستور أول دساتير الجزائر المستقلة، كان وضع هذا الدستور وفق ما جاء في اتفاقيات إيفيان من طرف المجلس التأسيسي، غير أن المكتب السياسي لرئيس بن بلة كلف لجنة لإعداد هذا الدستور بحجة أن هذا المجلس غير قادر على استيعاب طموحات الثورة و الشعب، مما أدى إلى استقالة رئيس المجلس التأسيسي فرحات عباس، وللإشارة المجلس التأسيسي يتكون من 196 عضو 72 منهم العسكريين معظمهم من جيش الحدود،[1]، وقد تم الاستفتاء الشعبي على هذا الدستور في سبتمبر 1963، و يشمل هذا الدستور في مجمله 78 مادة، تناولت المادة 8 تعريف الجيش و حددت وظيفته الرسمية ونطاق دوره في الجزائر؛ إنه لخدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح المسلح وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية، ويساهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد، في نطاق الحزب " جبهة التحرير الوطني "الذي يمثل حزب الطليعة الواحد في الجزائر حسب المادة 23، وهو الذي يحدد سياسة الأمة ونواحي عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة حسب المادة 24.[2]

1 عبد الحق فكرون، "**أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي و العسكري**"، **المرجع السابق**، ص 158.

2 . إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 136.

ويمكن القول على ضوء ما سبق أن النخبة العسكرية من خلال أول دستور في الجزائر ورغم أنه لم يتناول الجيش إلا في مادة واحدة تناول فيه مفهوم الجيش ووظيفته؛ إلا أن مضمون هذه المادة أعطى مكانة واسعة للنخبة العسكرية في النظام السياسي، من خلال منحه صلاحيات واسعة في التدخل في النشاط السياسي، ولعب دورًا في بناء الدولة وذلك من خلال القيام بادوار اقتصادية و اجتماعية كما أنه أعطى للنخب العسكرية مكانة حزبية في حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الحزب الوحيد في الدولة.

2. الأمر الصادر في جويلية 1965: بعد توقيف العمل بدستور سنة 1963 الذي جمده بن بلة بعد مدة قصيرة من إعلانه في 10 جويلية 1965 أمر تنفيذي بمثابة دستور استثنائي للبلاد على إثر الانقلاب العسكري على حكومة بن بلة، و التصحيح الثوري بقيادة هواري بومدين في 19جوان 1965، وقد تضمن هذا الإعلان 7مواد ولم يتم تناول الجيش بصفة مباشرة، لكنها إشارة إلى إنشاء أجهزة تحل محل المؤسسات السابقة؛ في مقدمتها تأسيس مجلس الثورة باسم الشرعية الثورية، الذي يضم 26 عضوا من بينهم 24 عسكريا، ويجمع بيده جميع الصلاحيات باعتباره مصدر السلطة و المنشئ للمؤسسات و المحدد لاختصاصاته، وتعتبر الحكومة أداة تنفيذية بيد المجلس ويرأسها رئيس المجلس الذي يشغل منصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، واحتفظت جبهة التحرير الوطني في هذا الإعلان باختصاصاتها التي تمتعت بها في دستور 1963.[1]

من خلال هذا الأمر رغم أنه لم تتم الإشارة إلى الجيش بصفة مباشرة إلى أن النخبة العسكرية سيطرت من خلاله على جميع مستويات النظام السياسي، إذ زادت مكانة النخبة العسكرية و ذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحت الى مجلس الثورة الذي يعتبر أغلبية أفراده من النخبة العسكرية، هذا إضافة إلى الدور الذي لعبه رئيس هذا المجلس من خلال جمعه لأكثر المناصب الحساسة في الدولة، كما أن هذه النخبة حافظت على مكانتها في الحزب الذي بقي يتمتع بنفس المكانة.

1 عبد الحق فكرون، **مرجع سابق**،ص 166.

3.دستور سنة 1976: قامت بإعداد هذا الدستور لجنة متخصصة تحت إشراف مجلس الثورة وجبهة التحرير الوطني، وقد تم عرض هذا الدستور على الاستفتاء الشعبي في نوفمبر 1976، وقد تضمّن الفصل السادس من دستور 76، الذي يحمل عنوان الجيش الوطني الشعبي أربعة مواد من إجمالي 198 مادة تناولت مادتان منهما 84و85 الخدمة الوطنية و حقوق المجاهدين، و مادتان تناولتا تحديد دور الجيش الوطني؛ حيث تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير في المحافظة على استقلال الوطن و سيادته، و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد و سلامتها...، ويساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية، هذا حسب ما جاء في المادة 82، وأكدت المادة 83 أن العنصر الشعبي عامل مهم وحاسم في الدفاع الوطني و أن الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني و دعمه.[1]

في هذا الدستور الشيء الواضح هو محاولة تفادي العمومية فيما يتعلق بالنخب العسكرية و التكلم عن الجيش باعتباره مؤسسة وطنية مهامها واضحة هي الدفاع عن الوطن من جميع الأخطار، لكن أشار إلى أن النخبة العسكرية هي محور التنمية و الحياة السياسية باعتبارها أحد دعائم النظام السياسي وأداة الدولة في دفع عجلة النهج الاشتراكي مما يؤكد على الإبقاء على المكانة التي تتمتع بها هذه النخبة في مقابل تغير في دور الحزب " جبهة التحرير"، حيث أن مكانة الحزب في هذا الدستور عرفت تغيرا واضحا وهذا يظهر من خلال المادة 105؛ التي تنص على أن المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية يقترح من حزب جبهة التحرير وأن ينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع العام المباشر السري و بالأغلبية المطلقة من الناخبين المسجلين، واعتبار أن جبهة التحرير التي تمثل النخب السياسية هي امتداد مكمل للنخبة العسكرية التي يمثلها الجيش.

4. التعديل الدستوري لسنة 1988: مس هذا التعديل المواد المتعلقة بالإجراءات الانتخابية لرئيس الجمهورية و سلطاته، وإنشاء مجلس محاسبة لمراقبة جميع النفقات العمومية للدولة، وقد عرض هذه التعديل للاستفتاء في 3نوفمبر 1988، ولم يتناول هذا التعديل المؤسسة

1 إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 140.

العسكرية بشكل مباشر، إذ تناولت المادة 111 سلطات رئيس الجمهورية التي توسعت بسيطرته على مؤسسات الدولة (رئاسة الدولة، رئاسة الحزب، قيادة المؤسسة العسكرية).[1]

من خلال هذا التعديل الدستوري عرفت صلاحيات التي تتمتع بها النخبة العسكرية تراجعا بمقابل تزايد الصلاحيات التي منحت إلى رئيس الجمهورية، كما زاد حجم المكانة التي يتمتع بها الحزب خاصة مع ما اكتسبه من خلال الدستور السابق، كما أن مجلس المحاسبة حدّ من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها أفراد النخبة العسكرية في الحياة السياسية خاصة منها الاقتصادية ما جعل البلاد تعرف أزمة اقتصادية وسياسية نتيجة لضغوط و تراكمات تدخّل النخبة العسكرية في صدام مباشر مع الشعب فيما يعرف بأحداث أكتوبر 1988.

5.دستور سنة 1989: تضمن هذا الدستور 167 مادة لم تتناول المؤسسة العسكرية بصفة مباشرة باستثناء المادة 24 التي حدّدت وظيفة الجيش؛ كونه هو الحامي و مهمته الأساسية الدفاع و المحافظة على الاستقلال الوطني وسلامة الوطن ووحدته الترابية، و المميز لهذا الدستور أنّه أقرّ التعددية الحزبية و الاستغناء عن نظام الحزب الواحد.[2]

يمكن القول أن دستور 1989 حاول التأكيد على فكرة انسحاب النخب العسكرية من الممارسات السياسية و الحياة السياسية بشكل رسمي من خلال تحديد المهام الوظيفية للمؤسسة العسكرية التي تسهر النخبة العسكرية على تنفيذها، وذلك من خلال حذف الجزء المتعلق بالدور السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، وهذا رغم أن رئيس الجمهورية ظلّ محتفظا بصلاحياته الواسعة التي اكتسبها من التعديل الدستوري السابق، لكن بوقف المسار الانتخابي في سنة 1991 وتدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية باستخدام القوة العسكرية، تم تعليق الدستور 1989.

6.دستور سنة 1996: لم يتغير وضع النخبة العسكرية كثيرا في هذا الدستور فرغم أنه تضمن 182 مادة إلا أنه لم يتناول المؤسسة العسكرية إلا في مادة واحدة رقم 25 و لم يتغير

1 **نفس المرجع السابق**، ص 144.

2 الدستور الجزائري1989، مأخوذ من:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm

نصها عن نص المادة 24 في دستور 1989، حيث أكد هذا الدستور في تحديد دور المؤسسة العسكرية في الدفاع عن الوطن، كما أشار هذا الدستور الى دور المجلس الأعلى للأمن الذي أقره الدستور السابق.[1]

الملاحظ في دستور 1996 عدم وجود تغيّر نصّي في مواده المتعلقة بالمؤسسة العسكرية و أنه لا يعكس الدور الذي تقوم به النخبة العسكرية في الواقع، إذ يمكن اعتبار دستور 1996 دستورا نظريا فيما يتعلق بالممارسات الواقعية للنخب العسكرية و المؤسسة العسكرية على الأرضية الميدانية و التطبيقية، حيث أصبحت النخبة العسكرية المسيطرة على شؤون الحكم في البلاد خاصة بعد مرحلة المجلس الأعلى للدولة ووصول شخصية عسكرية رئاسة الدولة في هذه المرحلة.

7. التعديلات الدستورية لسنة 2002 و 2008: لم يتضمن التعديل الدستوري لسنة 2002 أيّة إضافات فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية و الجيش، على عكس التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي جاء في 14 مادة تناولت فيه ثلاث مواد بشكل غير مباشر المؤسسة العسكرية، وخاصة فيما يتعلق بأداء الخدمة الوطنية وكذا فتح عدد العهدات والتخفيف من صلاحيات رئيس الجمهورية و توزيعها على نوابه.[2]

ومن خلال هذه التعديلات التي قام بها المشرع الجزائري على دستور 1996 نلاحظ تراجع صلاحيات النخبة العسكرية التي كانت في الدساتير السابقة خاصة في تعديل 2002، وفي تعديل 2008 عودة ضمنية للنخبة العسكرية للواجهة السياسية من خلال نص المادة 77 الذي يخول لرئيس الدولة أن يكون القائد العام للقوات المسلحة وزيرا للدّفاع و يعيّن قائد الأركان نائبا لوزير الدّفاع.

---

1 الدستور الجزائري 1996، مأخوذ من :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

2 دستور الجزائر، تعديلات 2002 -2008، مأخوذ من :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.htm

8. دستور سنة 2016: لم يطرأ على دستور 2016 العديد من التغيرات خاصة فيما يخص المؤسسة العسكرية، إذ لم تتناول أي مادة الجيش صراحة و إنما بصفة ضمنية فإلى جانب تحديد العهدات الرئاسية في عهدتين فقط تناولت المادة 76 إنه على كل مواطن أن يؤدي واجبه بإخلاص اتجاه المجموعة الوطنية وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه، وأشارت المادة 91 أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويتولى مسؤولية الدفاع عن الوطن إضافة إلى المهام الأخرى التي خوّلها له الدستور و له صلاحية التعيين و العزل من الوظائف السامية المدنية و العسكرية و في الأجهزة الأمنية داخل الدولة كما أشارت إليه المادة 92 من الدستور.[1]

ومن خلال دستور 2016 نلاحظ أن النخبة العسكرية في الجزائر أخذت موقف الحياد و التنظيم الوظيفي من خلال السهر على أداء المهام الموكلة إليها على الأقل نظريا، وذلك لإتباع بعض أفراد النخبة العسكرية في الجزائر نموذج عمل ما وراء الحجاب حيث لا تظهر النخبة العسكرية في واجهة الحكم .

كما تناولت الدساتير المصرية النخبة العسكرية من خلال الإشارة إليها مباشرة أو عن طريق الإشارة إلى المؤسسة العسكرية، ويمكن لنا استنباط واستقصاء ذلك سواء من حيث الشكل أو الموضوع وذلك كمايلي:

1. **دستور 1923:** جاء هذا الدستور عقب إعلان بريطانيا إلغاء الحماية على مصر في سنة 1922، و قد جاء هذا الدستور مقيدا لسلطة الملك و محددا لنظام الحكم في الدولة وموضحا لاستقلال القضاء ودور القوات المسلحة، وقد حدد هذا الدستور دور مكانة النخب العسكرية من خلال المواد المتعلقة بالقوات المسلحة و التي جاءت في الباب الخامس بمادتين تتحدثان عن الجيش ومادة عن البوليس، فمثلا المادة "148" تبين طريقة التجنيد و الانخراط في القوات المسلحة

1 الدستور الجزائري 2016، مأخوذ من:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/Acons.pdf

وتحدد ما تملكه نخبه و أفراده من حقوق وما عليها من واجبات، ورغم أن هذا الدستور تناول المؤسسة العسكرية و النخب العسكرية بشكل عابر في ثلاثة مواد إلا أنه يعتبر أول الدساتير التي تحدد المكانة القانونية و الدستورية المؤسساتية لهذه النخبة في مصر، ورغم إلغاء هذا الدستور في شقه المتعلق بتقيد سلطات الملك و غيرها من المواد فيما بعد، إلا أن الشق المتعلق بالمؤسسة العسكرية بقي كما هو وذلك راجع إلى المكانة التي تحتلها النخب العسكرية.[1]

2. **الإعلان الدستوري 1953:** قد جاء هذا الإعلان بعد الانقلاب على الحكم الملكي الذي قاده نخبة عسكرية تحت مسمى الضباط الأحرار، وفي هذا الإعلان تم التأكيد على تولي هذه النخبة من أفراد الجيش إدارة الدولة، وقد جاء هذا الإعلان متكونا من 11 مادة وقد تناولت المادتين 8و 11، دور النخبة العسكرية الممثلة في مجلس قيادة الثورة الذي سيتولى إدارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية بصفته الإدارة التنفيذية و المصدر الأساسي لاتخاذ القرار في الجمهورية المصرية.[2]

3. **مشروع دستور 1954:** استهدف هذا الدستور تقنين دور المؤسسة العسكرية و ضبط صلاحيات وحقوق وواجبات النخب العسكرية من خلال تحديد دورها في العملية السياسية، كما وضع هذا الدستور قانونا خاصا متعلّقا بالمحاكم العسكرية ، وقد جاء هذا المشروع كردّة فعل للحد من نفوذ النخبة العسكرية التي دخلت المعترك السياسي بعد تنحية الملك في 1952، وقد تناول هذا المشروع النخب العسكرية و القوات المسلحة في ثمانية مواد من أصل 203 مادة، لكن هذا المشروع رغم أهميته القانونية إلا أنه لم يتم تطبيقه في مصر و ذلك لظروف التي كانت تمر بها البلاد اندك.[3]

4. **دستور 1956:** يعتبر هذا الدستور أول دستور في الجمهورية المصرية، يتكون في مجمله من 196 مادة تمس فيه 8 مواد النخب العسكرية و القوات المسلحة، فقد جاء هذا الدستور لتثبيت مكانة النخب العسكرية في نظام الحكم في مصر، حيث أعطى إمكانية تحكم هذه النخبة في

---

1 إسراء احمد إسماعيل، **العلاقات المدنية العسكرية و عملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين مصر و الجزائر، امرجع سابق**، 114.

2 عماد الفقي، **الدستور: الحالة المصرية أسئلة و إجابات في ضوء الدساتير المقارنة**، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012، ص 9.

3 إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 119.

المؤسسات الوطنية، وقد تم حذف كل المواد التي يمكن أن تعيق أو تقيد سلطة هذه النخبة، واعتبرت المادة 191 أن القرارات التي تصدر من مجلس قيادة الثورة أو من أفراد النخبة التابعة لها أو من الهيئات المنبثقة منها أو المؤسسات التي أنشئت بهدف حماية الثورة لا يمكن الطعن في قراراتها، كما تناول هذا الدستور في المادة رقم 171 إمكانية تولي القائد العام للقوات المسلحة وزارة الحربية، وهذا يعتبر تعزيز لمكانة النخبة العسكرية وتناول هذا الشق الوظيفي في الدستور يمنع النقاش فيه .[1]

5. **دستور 1958:** أو كما يسمى دستور الوحدة المؤقت، لم يختلف هذا الدستور كثيرا عن سابقه من حيث مكانة النخبة العسكرية، وتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يعتبر من أفراد النخبة العسكرية وولائه للمؤسسة العسكرية، وقد تناولت المؤسسة العسكرية من خلال مادتين أساسيتين وقد أكدت المادة 55 أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، و قد أكد هذا الدستور على هيمنة النخبة العسكرية على مقاليد الحكم و على النظام السياسي، وقد أكد الإعلان الدستوري1962 الذي جاء بعد انفصال سوريا وكذا دستور1964 المؤقت على المكانة السياسية و القانونية للنخبة العسكرية .[2]

6. **دستور1971:** يعد هذا الدستور أكثر الدساتير المعمول بها في مصر حيث استمر لمدة 40 عاما، وقد كان هذا الدستور مختلفا عن سابقيه فقد تم إقرار التعددية الحزبية و العمل السياسي، وقد تناول وضع النخب العسكرية في حوالي خمس مواد ، وأكدت على دور رئيس الجمهورية كقائد أعلى للقوات المسلحة في المادة 150 وأعطته سلطة إعلان الحرب بعد موافقة ثلثي مجلس الشعب و أخذ رأى مجلس الدفاع الوطني وفى حالة غياب مجلس الشعب يأخذ رأى مجلس الدفاع الوطني وكذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن هنا نجد تراجعاً في صالح المؤسسة العسكرية وقيوداً على رئيس الجمهورية في هذا الإطار كما تنص المادة 182 في دستور 1971 على إنشاء مجلس الدفاع الوطني الذي يرأسه رئيس الجمهورية للنظر في الوسائل التي من خلالها يتم تأمين البلاد.[3]

---

1 محمود شريف بسيوني و محمد هلال ، **الجمهورية الثانية في مصر**، القاهرة: دار الشروق، 2012، ص224.

2 نفس المرجع السابق، ص 229.

3 نفس المرجع ، ص 250.

الملاحظ في الدساتير السابقة أن المكانة التي تملكها النخب العسكرية كبيرة، يمكن لنا رصد هذه المكانة الدستورية و القانونية في نقاط أبرزها[1]:

- أن النخب العسكرية تعتبر نفسها المسئولة عن النظام وأنها تمثل السلطة و الدولة، حيث أنها هي من أسسته منذ البداية، وأنه لا يجوز بحال من الأحوال إخراجها من المعادلة السياسية في مصر.
- تميز الأنظمة التي حكمت هذه الفترة بأنها أنظمة تسلطية ولا تميل الى الديمقراطية إلا في أضيق الحدود وكذلك تعتمد على النخب العسكرية ذات الكارزمة و المكانة الاجتماعية وولاء المؤسسة العسكرية اعتمادا كليا في وجودها و تحقيق أهدافها.
- احتكار النخبة العسكرية المناصب العليا وخاصة أعلى منصب في هرم السلطة السياسية وهو منصب رئيس الجمهورية، وكذلك اتسمت بالنمط البريتوري في تعاملها وتفاعلها داخل النظام التسلطي الذي كان يحكم.

7.**دستور 2012:** يتكون هذا الدستور من 236 مادة وقد جاء بعد إسقاط نظام حسني مبارك، وقد تكلم هذا الدستور عن المؤسسة العسكرية و النخب العسكرية في 7 مواد و قد اتفق في المواد التنظيمية مع دستور 1971، وأقر ضرورة وجود مجلس أعلى يظم النخبة العسكرية التي تضمن السير و التنظيم القانوني للقوات المسلحة، كما أشار هذا الدستور الى أن وزير الدفاع هو القائد الأعلى و العام للقوات المسلحة ويتم اختياره من النخبة العسكرية و من ضباط الجيش، وهذا الدستور رغم أنه جاء على أعقاب الانتفاضة الشعبية على الأوضاع القائمة إلا أن المجلس العسكري لعب دورا كبيرا فيه و أكد مرة أخرى و عزز مكانة النخبة العسكرية في النظام السياسي المصري. [2]

1 إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 126.

2 محمد شريف بسيوني و محمد هلال، **المرجع السابق**، ص 341.

8.**دستور 2014:** أتى هذا الدستور بعد إسقاط النظام و الانقلاب على الرئيس المدني والمنتخب شعبيا مرسي، لتعود بعده النخب العسكرية مرة أخرى إلى واجهة الحكم و إلى هرم السلطة في مصر، ويتكون هذا الدستور من 247 مادة أشار فيها إلى النخب العسكرية و القوات المسلحة في سبع مواد، وقد نشأ عن هذا الدستور تشكيل مجلس الدفاع الوطني و الذي يتكون بالأساس في أغلبيته من النخبة العسكرية حيث تم تخصيص 8 مقاعد من أصل 14مقعدا لقادة القوات المسلحة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على محاولة ترسيخ الدور السياسي للنخبة العسكرية و محاولة مأسستها.[1]

المطلب الثاني: المكانة الاجتماعية و الاقتصادية للنخب العسكرية في الجزائر ومصر.

1. النخب العسكرية و مكانتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر: قامت النخبة العسكرية في الجزائر بالعديد من الانجازات الاجتماعية و الاقتصادية سواء كان ذلك في الميدان العسكري أو المدني، و خاصة في الميدان العسكري" الإنتاج الصناعي العسكري" نظرا للميزانية الكبيرة التي تستفيد منها المؤسسة العسكرية في الجزائر، هذا فضلا عن دور هذه النخبة في الرفع من المستوى التعليمي من خلال المدارس العسكرية كمدرسة أشبال الأمة، حيث انه حسب تقرير لمجلة "Global Fire Power"، إن نسبة الإنفاق العسكري في الجزائر تبلغ 4,8% من إجمالي الإنتاج المحلي وهذا سنة 2013، وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نسبة الإنفاق العسكري في الجزائر من 2008 الى 2013

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	%3	%3,8	%3,5	%4,4	%4,5	%4,8

المصدر: إسراء احمد إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 208.

1 إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 130.

وترجع هذه المكانة التي تملكها النخبة العسكرية في الاقتصاد الجزائري إلى الأدوار الكبيرة التي تلعبها النخبة العسكرية في النظام السياسي منذ الاستقلال وقد كان للنخبة العسكرية الفضل في:

- بناء القرى النموذجية و مختلف مرافقها الحيوية.
- إنشاء السدود و شق الطرقات وحفر الآبار ومد الأنابيب.
- فك العزلة على المناطق النائية من خلال بناء المدارس و الجامعات والمطارات.

حيث أن النخبة العسكرية من خلال المشاريع المشتركة بين المؤسسة العسكرية و المؤسسات الاقتصادية المدنية في الجزائر ساهمت في العديد من المجالات و المشروعات التنموية التي كان لها الفضل الكبير في بناء البنية التحتية و بناء المناطق الفقيرة و المهمّشة.

2. النخب العسكرية و مكانتها الاقتصادية والاجتماعية في مصر: قامت النخبة العسكرية بدور حيوي و مؤثر في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في مصر خاصة منذ 1952، و قد اتخذ هذا الدور أشكالا متعددة بداية بالقيام بتأمين " ثورة يوليو " من خلال إصدار مجلس قيادة الثورة، قرارات تتضمن محاسبة المسئولين عن الفساد السياسي في العهود الماضية، و أبعادهم عن الممارسة السياسية، و تطهير الصحافة، و البحث في إصدار قانون لحماية الثورة، و دراسة البدء في مشروعات لتنشيط الاقتصاد القومي و اتساع نطاق دور المؤسسة العسكرية من خلال تمثيلها في الاتحاد الاشتراكي العربي، و أصبح من حق أفراد القوات المسلحة الإدلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس الشعب و نظرا لصعوبة الوضع الاقتصادي وجدت النخبة العسكرية أنها يمكن أن يكون لها دور فعال في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية، و ذلك من خلال: [1]

- تحقيق المؤسسة العسكرية للاكتفاء الذاتي وتخفيف العبء على السلطة السياسية ودعم الجبهة الاجتماعية بدعم الاقتصاد.

[1] James L.Gelvin, **The Arabe Uprisings:What everyone needs to know**,U.S.A: Oxford University Press, 2 ed, 2012, P 61.

- اتساع دائرة النخبة العسكرية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال أدوارها التنموية و دعمها للاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن النخبة العسكرية تتميز بامتيازات اقتصادية كبيرة في النظام السياسي المصري حيث يمتلك أفراده العديد من الاستثمارات المتمثلة أساسا في مراكز تسوق ونوادي اجتماعية، وفقا لبعض التقارير غير الرسمية فإن استثمار أفراد النخبة العسكرية في مصر يتراوح مابين 5 إلى 15 % من الاقتصاد، حيث أن النخبة العسكرية في مصر تتمتع بامتيازات اقتصادية تتعدى امتيازات الصناعات العسكرية وذلك في إطار ما يعرف بـــ " المجمع العسكري الصناعي التجاري، (MIBCC) Military Industrial Commercial Complex"، كما تم منح النخبة العسكرية امتيازات خاصة في النظام السياسي المصري كالإعفاء من الضرائب السنوية على الأرباح و الإعفاء الجمركي، وقد ساعدت هذه المزايا الاقتصادية التي منحت للنخبة العسكرية على تشجيع دعم القاعدة الاجتماعية خاصة و أن المؤسسة العسكرية تضمّ جميع الفئات الاجتماعية كما تم الإشارة إليه سابقا.

كما أن النخبة العسكرية تقوم بدور تنموي و مجتمعي بهدف المساعدة في تطوير مختلف المجالات الحيوية و دعم التنمية الشاملة، و بالتالي فإن الإنفاق العسكري في مصر لا يشكل عبئا في مصر بقدر ما يعتبر داعما في بناء المجتمع وتطويره وذلك من خلال: [1]

- خفض نسبة البطالة وذلك من خلال خلق فرص التوظيف في مختلف القطاعات العسكرية التي تشرف عليها النخبة العسكرية.
- يساهم الإنفاق العسكري في تطوير البنية التحتية من وسائل الاتصالات و المواصلات.
- يعتبر الاستثمار الاقتصادي للنخبة العسكرية في مصر أحد الوسائل المساعدة على التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية.

[1] إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 198.

المطلب الثالث: مكانة النخبة العسكرية السياسية في الجزائر و مصر.

أولا: النخبة العسكرية الجزائرية ومكانتها السياسية: عقب استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، وقعت خلافات بين "الجناح السياسي السياسي" و" العسكري العسكري" ، حيث حسمت نتيجة هذا الصراع لصالح جيش الحدود و حلفائه السياسيين، وقد كان هذا التوجه الذي عرفه النظام السياسي الجزائري هو بداية لتحديد الدور الذي لعبته وستلعبه النخبة العسكرية في الحياة السياسية و موقعها الذي ستتموقعه في النظام السياسي الجزائري ما بعد الاستقلال، ويمكن تتبع ذلك كما يلي:

1. **من 1962 إلى 1979:** لقد خلفت سنوات الإستدمار الفرنسي إرثا مزريا من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وخرجت الجزائر من ثورتها ضده شبه مدمرة، وقد عرفت فترة ما بعد الاستقلال مرحلتين هما:

أ. من الاستقلال الى19جوان1965: لقد تميزت الفترة التي واكبت الاستقلال بالصراع على السلطة، والانقسام بين النخب والقوى المعروفة في تلك الفترة و التي تنشط تحت لواء جبهة التحرير الوطني، لينتهي هذا الصراع بتغليب كفة جناح بن بلة و رفقائه بعد تنصيب حكومته في 29سبتمبر1962، وقد لعبت النخبة العسكرية في هذه الأحداث دورا كبيرا إذ كان تدخلها عاملا حاسما في ترجيح كفة الصراع،[1]وذلك لعدة اعتبارات أبرزها؛ أن الجيش يعتبر القوة الوحيدة المنظمة في الدولة،[2] إضافة إلى وقوف النخبة العسكرية بقيادة وزير الدفاع في حكومة بن بلة هواري بومدين بالتصدي لمحاولة المساس باستقرار النظام أو التشكيك في فعالية النخبة العسكرية وقد عرفت هذه المرحلة رغم قصرها عدت تجاذبات من أبرزها:[3]

---

1 السعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، 1993، ص43.

2 نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003، ص85.

3 مسلم بابا عربي، "**الجيش و الانتخابات في الجزائر 1991-2004**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص 48.

- **السلطة التشريعية** : إذ عرفت الجزائر في سنة 1963 إقرار أول دستور للجمهورية الجزائرية، الذي لم يدم طويلا ليتم تجميد العمل به، وقد احتلت النخبة العسكرية مكانة كبيرة في السلطة التشريعية وذلك لموقع أفرادها في المجلس التأسيسي، فكما أشرنا إليه سابقا يحتوي المجلس على 72 عضوًا من النخبة العسكرية برتب عسكرية مختلفة؛7 عقداء، 25 رائد،25 نقيب،12 ملازم، و3 جنود، هذا من بين 196 عضواً. [1]

- **السلطة التنفيذية:** ترأس بن بلة الحكومة، وعمل على تقسيم المناصب بين النخبة السياسية الموالية له والنخبة العسكرية الممثلة في قيادة الأركان، فمن بين أعضاء الحكومة التسعة عشر نجد ثلاثة وزراء محسوبين على النخبة العسكرية وقيادة الأركان و يحملون حقائب وزارية سيادية؛ وزير الدفاع هواري بومدين، وزير الداخلية أحمد مدغري ، وزير الشباب والرياضة عبد العزيز بوتفليقة.

- **الحياة السياسية و الحزبية:** لقد عرفت حكومة بن بلة منذ البداية معارضة شديدة وكانت البداية من النخبة السياسية وذلك بالخروج من لواء جبهة التحرير وتأسيس أحزاب معارضة وكانت البداية مع محمد بوضياف الذي يعتبر من أوائل المعارضين لحكم بن بلة حيث انسحب من المكتب السياسي وأسس في سبتمبر 1962 حزب الثورة الاشتراكية، ليتبعه بعد ذلك كريم بلقاسم الذي أسس الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية في جويلية1963، ثم تم تأسيس حزب جبهة القوى الاشتراكية من أيت أحمد سبتمبر 1963، تطورت المعارضة لتصل إلى النخبة العسكرية في شكل حركات عسكرية مسلحة، كانت أولها في منطقة القبائل بقياد محند اولحاج، ليتبعه بعد ذلك تمرد قائد الناحية العسكرية الرابعة العقيد شعباني صيف 1964.[2]

كانت مرحلة حكم بن بلة رغم قصرها مليئة بالأحداث و الصراعات واستفادت فيها النخبة العسكرية بتدعيم مكانتها وموقعها من خلال انجازات ميدانية كإنشاء مدرسة أشبال الثورة و مدرسة مختلف الأسلحة بشرشال سنة 1963، وتجهيز المؤسسة العسكرية بعتاد عسكري وأسلحة

1 عبد الحق فكرون، **مرجع سابق**، ص 165.

2 رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص ص، 70-79.

متطورة، هذا إلى جانب تمكنها من الاستيلاء على جزء كبير من أجهزة الدولة ووزاراتها القوية، ولكن محاولة بن بلة الحصول على السلطة وسيطرة قيادة الأركان على السلطة الفعلية أعاد الصراع بقوة بين السياسي والعسكري، في صورة حزب جبهة التحرير الوطني التي يتصدرها بن بلة والجيش الوطني الشعبي الذي يقوده بومدين محتميا، لينتهي هذا الصراع بالانقلاب على بن بلة في 1965.

ب. من 19جوان 1965الى 1979: لقد أدى استفحال الصراع بين حكومة بن بلة و النخبة العسكرية التي يقودها بومدين إلى عزله وسجنه في انقلاب عسكري تم على حكومته في يوم 19جوان 1965، وقد اعتبرته النخبة العسكرية أنه تصحيح ثوري، ولقد اعتمد في هذا العمل الانقلابي على عدة أسباب، منها ثلاثة أسباب رئيسية: [1]

❖ **الأول:** ينطلق من الاعتقاد الراسخ عند النخب العسكرية، بأنها يجب أن تكون المسير الوحيد للدولة ومصدر القرار الأول و الأخير فيها، فهي ممثل الشرعية وبالتالي يجب أن تتجسد السلطة من خلالها وبواسطتها.

❖ **الثاني:** الطموح الشخصي لدى شخص بومدين للوصول إلى أعلى هرم السلطة، باعتباره في أعلى هرم المؤسسة العسكرية ويمثل النموذج الكاريزمي في النخبة العسكرية، فبمجرد نجاح الانقلاب علّق قائلا "كان لابدّ أن تعود السلطة إلى أيدي الذين يحسنون قيادة الرجال في ساحة المعركة".

❖ **الثالث:** محاولة بن بلة الحدّ من نفوذ النخبة العسكرية على السلطة و استخدام صلاحياته كرئيس دولة، ويظهر ذلك من خلال عزل وزير الداخلية مدغري، ومحاولة تعيين قائد جديد لهيئة الأركان، دون العودة إلى الجيش والذي كان سببا في انقلاب النخبة العسكرية عليه.

رغم أن قرار النخبة العسكرية في استعمال القوة العسكرية ضد نظام بن بلة عرف اختلافا في المسميات التي أطلقت عليه، فمن المؤكد انه جاء كنتيجة لتوفر الأسباب و المبررات الكافية للقيام به ومتحرزا أمام التحديات الممكنة لضمان سير مصالح الدولة ومؤسساتها، وقد تم ذلك من خلال عدة آليات هي :

1 رياض الصيداوي، **مرجع سابق**، 82.

1. **مجلس الثورة** : يعتبر هذا المجلس بمثابة البديل عن الجبهة والسلطة التشريعية وتم إنشائه بموجب الأمر الصادر في جويلية1965، ويظم هذا المجلس 25 عضوا منهم 12 عقيدا من الجيش، والبقية أغلبهم من قادة المغاوير السابقين، ويعتبر أعلى سلطة في الدولة فهو الذي يحدد السياسة الداخلية والخارجية، وهو الذي يراقب الحزب و تعيين أمانته التنفيذية، ويمكن اعتبار هذا المجلس بمثابة مجلس قيادة للمؤسسة العسكرية و النخبة العسكرية .

2. **الحكومة** : وهي تعتبر الجهاز التنفيذي في هذه المرحلة، ويرأسها رئيس مجلس الثورة، وتقوم بمهامها بتفويض من قبل المجلس وتحت رقابته.[1]

أما فيما يخص الحياة السياسية و الحزبية فقد تميزت هذه المرحلة بما يشبه الأبعاد للحزب أو الحد من صلاحياته في مقابل صلاحيات مجلس الثورة فالجبهة لم تعقد أي مؤتمر لها، منذ آخر مؤتمر عقدته في سنة 1964 أثناء حكم بن بلة، ويمكن التأكيد في هذه المرحلة أن جبهة التحرير الوطني، لم تمارس أي سلطة حقيقية، ، كما عرفت هذه المرحلة محاولة انقلابية بعد سنتين على يد قائد الأركان آنذاك الطاهر زبيري، كما عرفت النخبة العسكرية تحولات في تركيبتها البشرية و التكوينية، إذغادر الكثير من ضباط جيش التحرير الوطني، وذلك لسببين هما [2]

- الصراع على السلطة داخل النخبة العسكرية بين القيادة العسكرية للجيش، ما أدى ببومدين لإقصاء عدد من الضباط الذين شاركوا في حرب التحرير بحجة أنهم "متسيسون" وتم تعويضهم بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي، بحجة أنهم أكثر انضباطا ومحترفون عسكريا وبدون إيديولوجيا.
- رغبة القيادة العسكرية في تكوين نخبة عسكرية جديدة محترفة ومثقفة ذات خبرات علمية وتقنية، وهذا الشيء لم يكن متوفراً في ضباط جيش التحرير، لأن كثيرا منهم كان شبه أمي، وهذه الحرفية تستوجب حسب بومدين ضرورة الفصل الهيكلي بين الجيش وجبهة التحرير.

---

[1] مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص53.

2 **نفس المرجع السابق**، ص54.

إذا من خلال ما سبق فإن هذه المرحلة تميزت بهيمنة بومدين المطلقة على النخبة العسكرية التي سيطرت بدورها على النخب السياسية وعلى الدولة، حتى أن الصراع بين الجناح السياسي والعسكري كاد ينعدم، وكان في إمكان بومدين حل الجبهة وإنهائها، إلا أنه لم يفعل ذلك، فهي رغم كل شيء، كانت ضرورية لتوفير الغطاء السياسي اللازم للنخبة العسكرية، فقد لعبت دور الحجاب الذي يخفى السلطة الحقيقية.

ج. من 1979الى 1989: لقد كانت وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978، إعلاناً عن انتهاء مرحلة وبداية مرحلة جديدة، كان السؤال المحير فيها أي الأدوار ستلعبها النخبة العسكرية في المرحلة القادمة؟ خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسة و الحساسة التي تمس الدولة وتمسها، وكانت أول هذه النقاط الحساسة من سيكون في رأس الهرم و يخلف الرئيس هواري بومدين المتوفي، وفي هذه المرحلة التي ترأس فيها مؤقتا حسب الدستور الجزائري رئيس مجلس الشعب رابح بيطاط الدولة، كان الخلاف على من سيتولى الرئاسة بين شخصيتين هما؛ محمد الصالح يحياوي" المسئول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب" وعبد العزيز بوتفليقة "وزير الخارجية"، لتتدخل النخبة العسكرية مرة أخرى في الحياة السياسية باختيارها لأحد أفرادها قائدا المنطقة العسكرية الثانية وهران "الشادلي بن جديد" ليكون رئيسا للجمهورية، على اعتبار أنه الضابط الأقدم والأرفع درجة، وهكذا أكدت النخبة العسكرية مرة أخرى أنها من يتحكم في الحياة السياسية الجـــزائـــرية.[1]

لكن بوصول الرئيس الجديد للجزائر الشادلي بن جديد في 7فيفري 1979، و نزعه للبذلة العسكرية، عمل على الحد من دور النخب العسكرية في الحياة السياسية وحاول اتباع النموذج شبه الديمقراطي، من خلال إعادة التوازن بين النخب السياسية والنخبة العسكرية، وذلك باتخاذه لعدة إجراءات وتدابير يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **على مستوى السلطة التشريعية و الحياة الحزبية**: بعد أن أصبح الشادلي بن جديد رئيسا للحزب، قام بمحاولة إصلاحه و تقويته، فقام بدعم محمد الشريف مساعديه، الذي أصبح

[1] محمد سمراوي، **مرجع سابق**، ص 40.

أمين عام للجنة المركزية للحزب من 1980 إلى 1988، بعد موافقة المؤتمر الاستثنائي للحزب سنة 1980، كما قام بتعديل القانون الأساسي للحزب بحيث يصبح الأمين العام هو صاحب الحق في تعيين أعضاء المكتب السياسي بشكل يضمن له ولاء الهيئة التنفيذية للحزب، وهذا بعد المؤتمر الوطني للحزب 1970 و المؤتمر الاستثنائي 1980، وقد تميزت السلطة التشريعية في هذه الفترة بالحد من النفوذ النخبة العسكرية و سيطرة الشادلي بن جديد على السلطة السياسية، رغم أن بن جديد قد ترك النخبة العسكرية تحافظ على موقعه داخل الجبهة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحزب، حيث شكل الضباط السامون 20% من أعضاء اللجنة المركزية.[1]

2. **السلطة التنفيذية:** لقد قام الرئيس الشادلي بن جديد بالعديد من التغيرات على مستوى السلطة التنفيذية خاصة فيما يتعلق بنفوذ النخب العسكرية في الحياة السياسية، ففي حين أن النخبة العسكرية اختارته لاعتقادها أنه شخصية ضعيفة يمكن التحكم فيها و التأثير في تحركاتها، وضع هو نصب عينيه منذ البداية ضرورة التخلص من نفوذ بعض أفراد هذه النخبة حتى لا يكون رهينة بين يديها، لذلك قام بالعديد من الإصلاحات التي مست المؤسسة العسكرية خاصة في تنظيمها الهيكلي؛ على أساس فرق عسكرية وليس "مناطق عسكرية" شبه مستقلة، و ترقية جيل جديد من القيادات الشابة بعد التصفية التي قام بها بـــ"عزل أو إبعاد" رموز مراكز القوى داخل النخبة العسكرية، مثل عبد الله بلهوشات "عضو مجلس الثورة السابق"، ونائب وزير الدفاع الأكحل عياط "مسئول جهاز الأمن العسكري"، وقطع شوطا في محاولة إبعاد النخبة العسكرية عن مراكز صنع القرار والسياسة بإعفاء العقيد قاصـــدي مربـــاح مـــن "رئاســـة الحكـــومة و مسئول جهاز الأمن العسكري في عهد بومدين" ، وتعيـــين مـــولود حمـــروش عوضا عنه، وربما كان هدف بن جديد من وراء ذلك إلى دعم مركزه في السلطة التنفيذية، وتحييد النخبة العسكرية عن الممارسات السياسية.[2]

رغم أنه لم يسبق للعقيد الشادلي بن جديد أن مارس عملا سياسيا، وأقصى ما كان يعرف عنه عقب انتخابه رئيسا أنه كان ضابطا في جيش التحرير الوطني، وبعد الاستقلال واصل عمله في السلك العسكري إلا أنه استطاع أن يسيطر على زمام الأمور السلطوية في بدايات عهده،

1 Khaled Nezzar & Mohamed Maarfia,_**Un Proces pour La vérite L'armée Algérienne Face à la Désinformation**, Alger: ANEP, 2002, p29.

2 إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**،ص 183.

فتولى وزارة الدفاع والأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، كما تمكّن من الحد النسبي لسيطرة النخب العسكرية على الحياة السياسية، وإن كان هذا الحد صوريا أو جاء طوعيا وقتيا جاء على إثر تغير النخب وصعود نخبة جديدة برتب سامية كاللواء العربي بلخير وخالد نزار وعباس غزيل ومحمد العماري وعبد المالك قنايزية وغيرهم، وتغير في الأدوار بسيطرة مجموعة من أفراد النخبة العسكرية على الاقتصاد الجزائري، كون السياسة الاقتصادية في عهده قامت على إلغاء المشاريع السابقة، وإرجاع الأراضي المؤمَّمَة إلى أصحابها والتوجه نحو القطاع الخاص واستيراد الحاجيات الجزائرية من الخارج ، والتخلي عن النهج الاشتراكي هذه التوجهات الاقتصادية أدت مع انخفاض سعر النفط بداية لأزمة اقتصادية خانقة وإفلاس في خزينة الدولة الجزائرية ما أدى إلى بداية تراكم الديون ومستحقاتها، ما جعل الشعب يقوم بانتفاضة ضد الأوضاع انتهت بإصلاحات سياسية.

إذا فالجزائر عرفت في كفاحها من أجل الاستقلال وفي دولة ما بعد الاستقلال دورا كبيرا للنخبة العسكرية في الحياة السياسية، و لعل تكريس الأحادية الحزبية في دولة ما بعد الاستقلال واختزالها في حزب جبهة التحرير الوطني كان من ابرز الممارسات السياسية التي ساهمت في النفوذ الكبير لهذه النخبة، فنجد أن اغلب رؤساء الحكومة كانوا عسكريين كما هو موضح في الجدول [1]:

الجدول رقم 06: خلفية رؤساء الحكومة في الجزائر من 1962 الى 1988

رئيس الحكومة	فترة الحكومة	الخلفية
احمد بن بلة	من سبتمبر 1962الى سبتمبر 1963	سياسي
	رغم ان هذا المنصب الغي الا ان رئيس الدولة كان يشغله ضمنيا الى غاية 1978	
	ومن سبتمبر 1963الى ديسمبر1964 ومن ديسمبر1964الى جوان 1965	
هواري بومدين	من جوان 1965الى جوان 1970 ومن جوان1970الى ديسمبر1978	عسكري

1 إسراء احمد إسماعيل ، **نفس المرجع**، ص 175.

محمد بن احمد عبد الغاني	من مارس 1979الى جوان1980 ومن جوان1980الى جوان 1982 ومن جوان1982الى جوان 1984	عسكري
عبد الحميد براهيمي	من جانفي1984الى فيفري1986 ومن فيفري1986الى نوفمبر1988	سياسي

المصدر: إسراء احمد إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 176.

فكما هو موضح في الجدول فرغم أن البداية كانت مدنية وسياسية وإلغاء المنصب في 1963 إلا أن رئيس الدولة كان يشغل المنصب و يعتبر ضمن صلاحياته واستمر هذا بعد انقلاب1965لكن بصبغة عسكرية، و يظهر كذلك الإصلاحات التي حاول الشادلي بن جديد القيام بها على المستوى السياسي، ولعل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في 1988، والأحداث التي تلتها كان لها أثراً كبيرًا في تغيير توجهات النظام السياسي الجزائري وتحديد دور النخب العسكرية فيه.

و لا يختلف الأمر كثيرا في النظام السياسي المصري، حيث يعدّ الدور السياسي الذي لعبته النخبة العسكرية في الحياة السياسية بارزا في مختلف محطاته، وقد ترسخ هذا الدور خاصة بعد الانقلاب على النظام الملكي في1952، حيث شهد التاريخ السياسي لمصر تحولا جذريا في العلاقة بين النخب العسكرية و بقية النخب، كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم 09: نسبة الوزراء العسكريين في مصر منذ 1952الى 2011.

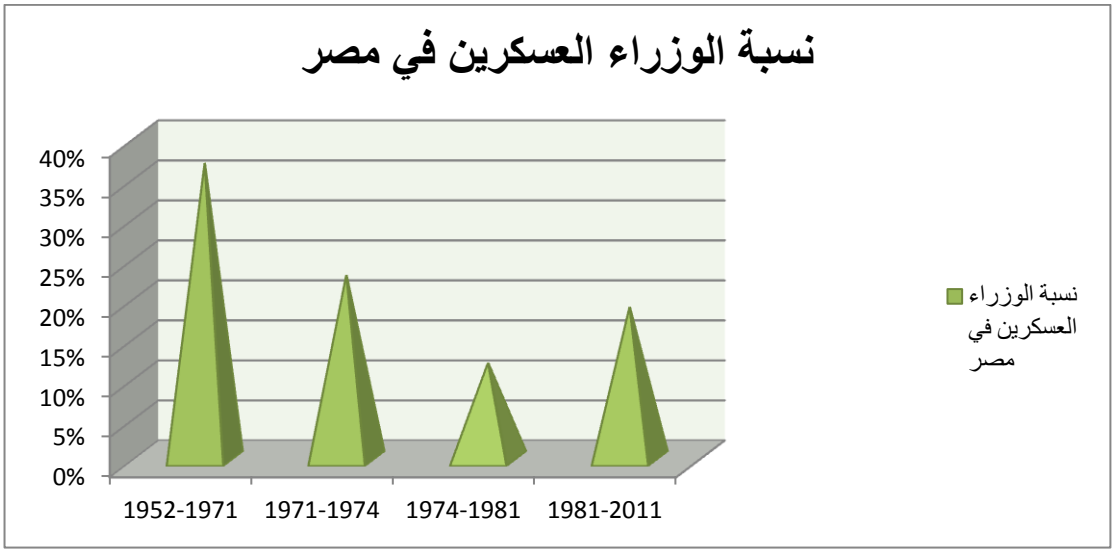

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 170.

من خلال هذا الشكل تتضح لنا المكانة الكبيرة التي تميز النخبة العسكرية بالنسبة لغيرها من النخب في النظام السياسي المصري وذلك باختلاف المراحل السياسية التي تتمثل في: [1]

1. **في فترة حكم جمال عبد الناصر 1952-1970:** أقدمت النخبة العسكرية في البداية على مجموعة من الخطوات تمثلت في :

- إعلان وقف العمل بدستور 1923، في 10 ديسمبر 1952.
- تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد الدستور في 13 جانفي 1953.
- حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها في 16جانفي 1953.
- إعلان دستوري لتسيير البلاد لفترة انتقالية في 10فيفري 1953.
- إلغاء الملكية في 18جويلية 1953.

في بداية هذه المرحلة شغل اللواء " محمد نجيب" رئاسة الحكومة وكانت هذه عبارة عن مرحلة انتقالية لما كان يمتلكه اللواء من مكانة مرموقة و سمعة جيدة في الأوساط العسكرية و كانت النخبة العسكرية في هذه الفترة و المتمثلة في حركة الضباط الأحرار تدرك هذه الجزئية، و قد احتفظ اللواء بجنب رئاسة الحكومة بوزارة الحربية و البحرية و القيادة العامة للقوات المسلحة، وفي بدايات هذه المرحلة تعددت مظاهر التواجد العسكري في المؤسسات السياسية، إضافة إلى اشتغال أفراد هذه النخبة في السلك الدبلوماسي و القنصلي، ليتم إقصاء اللواء محمد نجيب في

[1] إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 158.

نوفمبر 1954، لينفرد جمال عبد الناصر برئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، وقد بسط المشير عبد الحكيم عامر نفوذه على المؤسسة العسكرية، حيث انتهت المرحلة الانتقالية بعد إعلان دستور 1956 و انتخاب جمال عبد الناصر في 24جوان 1956 رئيسا للجمهورية، وقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة النخب العسكرية على مجريات الحياة السياسية ومدخلات ومخرجات النظام وذلك كمايلي[1]:

أ. النخبة العسكرية والسلطة التشريعية: في هذه المرحلة كانت السلطة التشريعية متمثلة في مجلس الأمة المتكون من 341 عضوا وقد تم افتتاحه هذا المجلس في سنة 1957، كان أغلبيته من النخبة العسكرية، حيث ترشح جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم في انتخاباته، وقد ترأسه عبد اللطيف البغداد، وهذا دون أن نغفل أن رئيس الجمهورية يعتبر أعلى سلطة تشريعية في البلاد وأنه يملك كل الصلاحيات التشريعية، وقد سيطرت النخب العسكرية على باقي المجالس فنجد مثلا المجلس الدائم للتنمية و الإنتاج القومي كان يظم ثلاثة عسكريين إلى جانب رئيس مجلس الوزراء من مجموع 16 عضوا، و مجلس الوكيلين الذي كان أنور السادات أحد أطرافه، و السكرتيرين و الذي مثل بثمانية أعضاء كان فيهم عسكريين، وكذا تمكنت النخبة العسكرية من الاستحواذ على لجان المجلس وفرض وجودها فيها من خلال عدة أعضاء.[2]

ب. النخبة العسكرية و السلطة التنفيذية: و قد كانت أول حكومة في هذه الفترة تتكون من وزراء أغلبهم عسكريون؛ كالصاغ محمد عبد الحكيم كقائد عام للقوات المسلحة و محمود البغدادي وزيرا للحربية وغيرهم، وهذا بجانب وجود أفراد من النخبة السياسية لكن كانت معظم الحقائب السيادية من نصيب النخبة العسكرية، فقد بلغ عدد العسكريين 44 شخصا من 131 شخصية تولوا مناصب عليا في النظام السياسي المصري في هذه الفترة، وقد كان مجلس قيادة الثورة الذي يمثل قيادات النخبة العسكرية هو القائد الأساسي ومصدر اتخاذ القرارات في الجمهورية، وقد كان قراره بحل الأحزاب السياسية أول السمات التي أبرزت طبيعة الدور الذي ستلعبه النخبة العسكرية في مصر مستقبلا، بعد تولي جمال عبد الناصر إدارة شؤون البلاد كان نواب الرئيس كلهم من النخبة العسكرية، وقد بلغ عدد الوزراء العسكريين في هذه الفترة 186 وزيرا، في تشكيلات

1 عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سابق**، ص 23.

2 أنور عبد الملك، **مرجع سابق**، ص 28.

وزارية كان أغلب رؤسائها من النخبة العسكرية، واستمر الوضع على حاله إلى غاية الهزيمة التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية في سنة 1967،[1] حيث توجهت النخب العسكرية إلى ردّ الاعتبار للمؤسسة العسكرية و لنفسها وكرّست جل اهتماماتها في الجانب الوظيفي، من خلال التركيز على مهامها العسكرية، والجدول التالي يوضّح تعاقب الحكومات في النظام السياسي المصري ومكانة النخبة العسكرية فيها:

الجدول رقم 07: خلفية الوزارات في عهد جمال عبد الناصر

الاسم	فترة تولي رئاسة الوزراء	الصفة
علي ماهر	من 24 جويلية 1952 الى سبتمبر 1952	مدني
محمد نجيب	من8 سبتمبر1952 الى 18 جويلية 1953 ومن جويلية 1953 الى 25 فيفري 1954	عسكري
جمال عبد الناصر	من 25 فيفري1954 الى 8 مارس 1954	عسكري
محمد نجيب	من 8مارس 1954الى 18افريل 1954	عسكري
جمال عبد الناصر	من 18افريل 1954 الى 28 جوان 1956 ومن 28 جوان 1956 الى 7 مارس 1956 ومن 7مارس 1956 الى 18 اكتوبر 1958	عسكري
نور الدين طراف	من 18اكتوبر 1958الى 20سبتمبر 1960	مدني
كمال الدين حسين	من20سبتمبر 1960الى 16اوت 1961	عسكري
جمال عبد الناصر	من16اوت 1961الى 19اكتوبر 1961 ومن19اكتوبر1961الى 29 سبتمبر 1962	عسكري
علي صبري	من29سبتمبر 1962الى 24 مارس 1964 ومن24 مارس 1964الى 1اكتوبر 1965	عسكري
زكريا محي	من 1اكتوبر 1965الى 10 سبتمبر 1966	عسكري
محمود صدقي سليمان	10 سبتمبر 1966الى 19جوان 1967	عسكري
جمال عبد الناصر	من 19جوان 1967 الى 20 مارس 1968	عسكري

1 Imad Harb," **The Egyptian Military in Politics Disengagment or Accommodation"**, The MiddleEast Journal, vol57,N02, Spring 2003, P 278.

	ومن20 مارس1968 الى20 أكتوبر 1970	

المصدر: إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 156.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الفترة الممتدة من سنة 1952 إلى 1970، قد تميزت بكثرة التشكيلات الوزارية التي بلغ عددها 18 تشكيلا وزاريا، و الملاحظ أن أغلب رؤساء هذه الحكومات عسكريون باستثناء حكومتين فقط، مما يؤكد التغلغل الواضح للنخب العسكرية و سيطرتها على النظام السياسي في مصر، وتجدر الإشارة أن أغلب المحافظات المصرية في تلك الفترة كان على رأسها محافظون عسكريون، كما أن النخبة العسكرية سيطرت على المناصب الدبلوماسية و القنصلية فقد تبوأ العديد من أفراد هذه النخبة مناصب دبلوماسية عالية في هذه الفترة.

جـــ. النخبة العسكرية و السلطة القضائية: ونفس الشيء بالنسبة للمحاكم و السلطة القضائية فكان معظم القضاة عسكريين وهذا راجع إلى الظروف التي كانت تمر بها مصر، رغم أنه في بداية الانقلاب على النظام الملكي لم تكن النخبة العسكرية مهتمة بالتدخل في السلطة القضائية، فقد تم إصدار عدد من التشريعات التي تحد من اللجوء إلى القضاء، و لجأت النخبة العسكرية إلى نظام المحاكم الخاصة، إلى أن فوض جمال عبد الناصر لمجلس الأمة مهمة إصلاح القضاء و إنشاء المحكمة العليا، و يرجع العديد من المحللين سبب هذا القرار إلى رغبة عبد الناصر في الحفاظ على تماسك أفراد هذه النخبة ومكتسباتها السياسية.[1]

2.فترة حكم أنور السادات1970-1981: تميزت هذه المرحلة بالعديد من الأحداث الداخلية و الخارجية التي كان لها انعكاس مباشر على دور النخبة العسكرية في الحياة السياسية في مصر، فعند تولي محمد أنور السادات الحكم على إثر وفاة جمال عبد الناصر في 30 سبتمبر 1970، لعدة اعتبارات أبرزها كونه من ضباط النخبة العسكرية الذين انقلبوا على الملكية و أحد قيادات مجلس الثورة التي مأسست للجمهورية، و كانت البداية إعلان التعددية السياسية و الحزبية في سنة 1972، والثاني توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، فرغم أن الرئيس أنور السادات كان عسكريا و

1 محمد عطية، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر1981-2010"، مأخوذ من:

http://democraticac.de/?p=26206

يعتبر المصدر الأساس للسلطة إلّا أنه أتاح الفرصة أمام النخب السياسية للمشاركة في السلطة، ويمكن تبيّن تراجع دور النخب العسكرية من خلال دورها في:

أ. دور النخبة العسكرية في السلطة التشريعية: في هذه المرحلة لم تعد رئاسة البرلمان مختصرة على العسكريين فقط، فقد فتحت التعددية الباب أمام النخب الغير عسكرية للمشاركة في السلطة التشريعية، كما ظهرت المعارضة السياسية خاصة التي كانت تقودها التيارات المحسوبة على الإسلام السياسي و التيار ألإخواني[1].

ب. دور النخبة العسكرية في السلطة التنفيذية: رغم إعلان التعددية الحزبية إلا أن رئيس الجمهورية ظل مركز القرار في الدولة و هذا المنصب ذو طابع عسكري بحكم الخلفيات التاريخية، والسلطة التنفيذية كانت بيد النخبة العسكرية بفعل الظروف الدولية التي تعيشها مصر و دخولها في حرب مع إسرائيل في سنة 1973، وكان لتوقيع اتفاقية السلام بين مصر و إسرائيل و قع سلبي على دور النخبة العسكرية في السلطة التنفيذية، هذا طبعا إلى جانب السياسية التي اتبعها السادات في محاولة منه إلى إشراك النخب السياسية في العمل السياسي من خلال التعددية الحزبية، فقد عرفت هذه المرحلة تراجع في عدد الوزارات التي يترأسها العسكريون وقلت خوض النخبة العسكرية في السلطة التنفيذية، فمن 163 وزيرا تولى الوزارة 32 عسكريا أي بنسبة 20% فقط، و الجدول التالي يوضح الوزارات التي تعاقبت في عهد السادات: [2]

الجدول رقم 08: نسبة النخبة العسكرية في التشكيلات الوزارية في عهد أنور السادات

اسم رئيس الوزارة	فترة الوزارة	صفة رئيس الوزارة	نسبة العسكريين في الوزارة			نسبة المدنين
			ضباط الجيش	ضباط شرطة	ضباط تكنوقراط	
محمود فوزي	من 1970/10/20 الى1972 /1/18	مدني	8,8	2,9	17,6	70,7
عزيز صدقي	من 1972/1/18الى 1973 /3/26	مدني	7,9	2,6	13,2	76,3

1 علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي المصري1805-2005**، القاهرة: مكتبة النهضة، 2006،ص 163.

2 إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 159.

انور السادات	من1973/3/26الى 25 /4 1974 ومن 1974/4/25الى 1974 /9/25	عسكري	13,5	2,7	10,8	73
عبد العزيز حجازي	من 1974/9/25الى 1975 /4/16	مدني	13,5	2,7	7,1	76,7
ممدوح سالم	من 1975 /4/16الى 1976 /3/19 ومن 1976/3/19الى1976/11/9 ومن 1976/11/9الى1977/10/26 ومن 1977/10/26الى 1978 /5/9 ومن 1978/5/9الى 1978 /10/5	عسكري	13,5 6,7 00 00	2,7 6,9 7,4 7,4	10 3,4 3,7 7,4	73,8 83 88,9 85,2
مصطفي خليل	من 1978/10/5الى 1980/5/14	مدني	3,2	3,2	3,2	90,4
انور السادات	من1980/5/14الى 1981/10/6	عسكري	5,9	5,9	5,9	82,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، 129.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أنه في هذه الفترة تولى رئاسة الوزراء ستة شخصيات، أربعة مدنية و شخصيتين عسكريتين رغم اختلاف مدة رئاسة الوزارة لهذه الشخصيات، و هذا على عكس الوزارات التي كانت في عهد جمال عبد الناصر التي كانت في معظمها حكرا للنخبة العسكرية، ويمكن ملاحظة تراجع دور النخبة العسكرية من خلال تناقص تواجدها في الحكومة كما هو مبين بالنسب المئوية، غير أن الشيء الذي بقيت النخبة العسكرية فاعلة فيه بنفس الدرجة وهو الإدارة المحلية فلم يتناقص دورها في التمثيل الإداري، حيث شغل في هذه الفترة 25 ضابطا منصب المحافظ أي ما يعادل نسبته 21%،[1] وقد ارتبط اختيار النخبة العسكرية للمحافظات بالقضايا الأمنية، كما أن الملاحظ في أواخر عهد السادات توجه النخبة العسكرية إلى القطاع الاقتصادي، فلم تقتصر فقط على الصناعات العسكرية بل توجهت إلى إنشاء النوادي و مجالات الخدمة الاجتماعية ذات الدخل العالي، ومما لا شك فيه أنّه رغم التراجع

1 وفاء سعد محمد الشربيني، " **تكوين النخب السياسية الحاكمة في مصر 1970- 1986**"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص 156.

النسبي في الدور السياسي المباشر الذي كانت تلعبه النخبة العسكرية في النظام السياسي المصري، إلا أنه كان لها دور ملحوظ في تحديد هياكل النظام السياسي و تجنيد النخب الحاكمة.

3. فترة حكم حسني مبارك1981-2011: يعد حسني مبارك رابع رئيس يحكم مصر و ثالث رئيس عسكري، فقد تولى رئاسة الجمهورية المصرية إثر اغتيال أنور السادات صوفي أبو طالب كأول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديثة باعتباره رئيس مجلس الشعب ليأتي بعده حسني مبارك، الذي يعتبر أطول رئيس حكم مصر فقد دامت فترة حكمه قرابة الثلاثين عاما، وقد كانت تركة أنور السادات ثقيلة فيما يتعلق بالنخبة العسكرية فمحاولة السادات تحيد هذه النخبة و تغليب دور النخبة السياسية خلق شرخا كبيرا و أدى إلى اغتياله، وقد ساهمت هذه الأحداث خاصة منها الأخيرة في وضع اعتبارات كثيرة في تعين العسكريين في المناصب الحساسة بناء على الخلفية و الأسرة...، وكما أشرنا سابقا فقد أصبح نفوذ النخب العسكرية مرتكزا على السلطة التنفيذية و على القطاع الاقتصادي وذلك كمايلي:

أ. النخبة العسكرية والسلطة التنفيذية: قد تميزت هذه المرحلة بالاستقرار و الانسجام بين النخبة العسكرية و النخبة السياسية، حيث تولى العديد من أفراد النخبة العسكرية مناصب مهمة في الوزارات المتعاقبة على الدولة، غير أن الملاحظ في هذه الفترة أن وزارة الدفاع بقيت حكرا للنخبة العسكرية إلى جانب رئاسة الجمهورية،[1] ويمكن ملاحظة تواجد العسكريين في الحكومات المتعاقبة على مصر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 09: ونسبة العسكريين في التشكيلات الوزارية في عهد مبارك

الاسم	فترة الوزارة	الصفة	العسكريون		المدنيون	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة
حسني مبارك	من1981/10/14الى1982/1/3	عسكري	5	15,6	27	84,4
احمد فؤاد محي الدين	من1982/1/3الى82/8/31	مدني	7	20	27	80
	ومن82/8/31الى1984/7/16		8	25	24	75

1 علي الدين هلال، **مرجع سابق**، 183.

كمال حسن علي	من1984/7/16الى1985/9/4	مدني	6	19	26	81
علي لطفي محمد	من1985/9/5الى1986/11/9	عسكري	6	18	27	82
عاطف محمد صدقي	من1986/11/11الى1987/10/3	مدني	4	13	28	87
	ومن1987/10/3الى1993/10/4		8	19	24	81
	ومن1993/10/4الى1996/1/2		4	12	30	88
كمال الجنزوري	من1996/1/4الى1999/10/5	مدني	5	14	30	86
عاطف عبيد	من1999/10/6الى2004/7/12	مدني	5	13	28	87
احمد نظيف	من2004/7/12الى2005/12/30	مدني	5	14	30	86
	ومن2005/12/31الى2011/1/29		7	22	24	88
احمد شفيق	من2011/1/30الى2011/2/11	عسكري	9	30	21	70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : محمد علي لوز، **مرجع سابق**، ص 161.

من خلال الجدول نرى أنه تولى رئاسة الوزراء 9 أشخاص من خلال 13 حكومة متعاقبة شكل فيها النخبة السياسية العدد الأكبر بخمسة رؤساء وزارة مقابل تولى رئاسة ثلاثة عسكريين لرئاسة الوزراء، كان آخرهم أحمد شفيق، كما نلاحظ أنه على عكس المرات السابقة تولى رئيس الجمهورية منصب رئيس الوزراء مرة واحدة، وخلال هذه الفترة شغل 182منصبا وزاريا منها 30 وزيرا عسكريا بنسبة 16,5%،بمقابل 152 مدنيا أي بنسبة 83,5%،[1] أما فيما يخص المجالس المحلية و المحافظات فقد استمرت سيطرة النخب العسكرية عليها، إذ يوجد بها عدد كبير من الضباط السابقين في مناصب مهمة وذلك ما يوفر لهم الأمن الوظيفي بعد التقاعد، كما أنه يجدر الذكر أن 50 إلى 80%،[2] من المحافظين في هذه الفترة لهم خلفية عسكرية، كما سيطرت النخبة العسكرية على رئاسة الهيئات الرقابية المتخصصة في مكافحة الفساد و التحقيق في

[1] محمد علي لوز، **المرجع السابق**، ص 158.

2 إسراء احمد إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 166.

الانتهاكات الإدارية و المالية، و هذا ما جعل من النخبة العسكرية محور الإدارة المحلية في هذه المرحلة.

ب. النخبة العسكرية و القطاع الاقتصادي: في هذه المرحلة منحت النخبة العسكرية عددًا كبيرًا من الامتيازات الاقتصادية، و لعل المبرر الأساسي الذي بررت به الحكومة هذه الامتيازات أن الاقتصاد المصري لا يتلاءم مع الحاجيات المجتمعية، مما أدى بها في سنة 1991 إلى إطلاق حملة لخصخصة المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام، الشيء الذي أتاح أمام عدد كبير من أفراد النخبة العسكرية ضباط و متقاعدين التدخل في الشؤون و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الحصول على المزيد من الامتيازات الاقتصادية والدخول في مجالس إدارة تلك الشركات سواء بصفتهم رؤساء أو أعضاء في هذه الشركات التي تتميز بكونها ذات طابع ربحي و خدماتية أو تحصيلية كالشركات القابضة للطيران و المطارات و الموانئ البحرية و البرية و حتى في الشركات القابضة للكهرباء و المياه و الهواتف..، وقد قدرت المشاريع الاقتصادية التي تخص النخبة العسكرية في قطاع البناء و الزراعة و الصناعة حوالي 10إلى 15%،[1] من جملة الإنتاج المحلي المصري أي ما يقارب 210مليار دولار، ويمكن متابعة الدور العسكري للاقتصاد المصري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 10: نموذج لدور النخبة العسكرية في الاقتصاد المصري

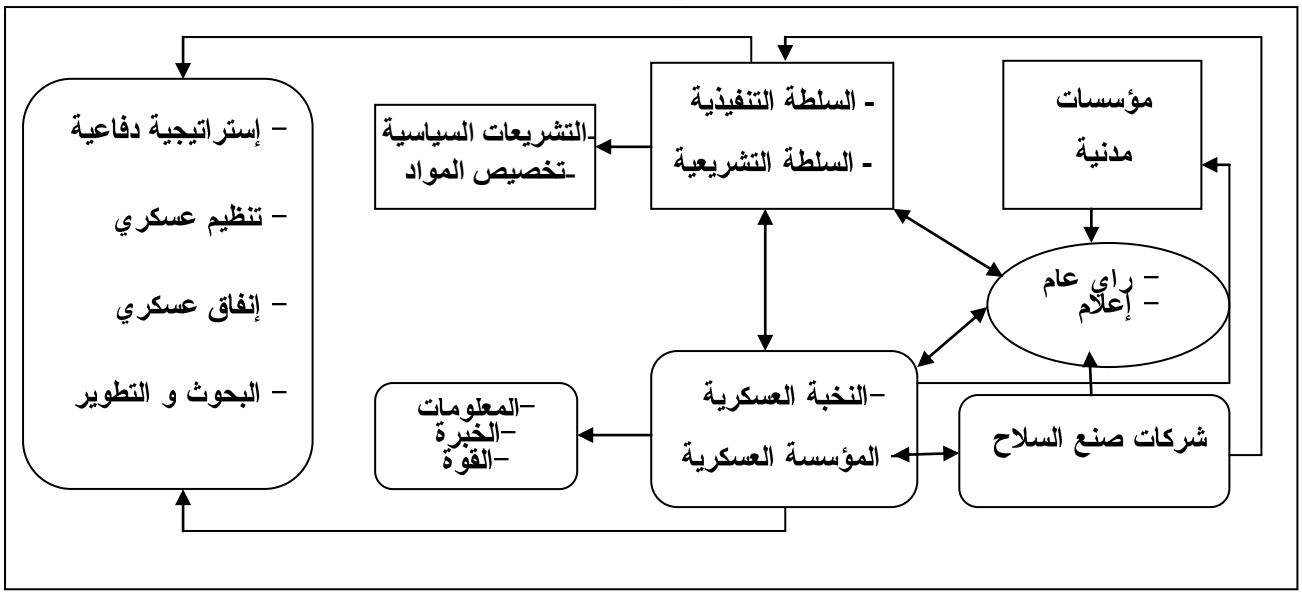

1 شادية فتحي إبراهيم ،"**الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،1989، 128.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد عبد الله يونس، **دور العسكريون في التنمية الاقتصادية و اثره على التحول السياسي**، مأخوذ من : https://dokupdf.com/download/-_5a01976bd64ab2b9bd57cddd_pdf

من خلال هذا الشكل يتضح مدى تغلغل المؤسسة العسكرية في الحياة الاقتصادية في مصر، كما تمتعت النخبة العسكرية من الإعفاء الضريبي و هذا وفقا للمادة 47من قانون ضريبة الدخل 2005، وهذا ما يجعل النخبة العسكرية في مصر وجدت مدخلا جديدا لتدخل في الحياة السياسية بطريقة غير مباشرة من خلال التحكم في الاقتصاد الوطني، ومن بين الأجهزة و الهيئات التي تسيطر من خلالها النخبة العسكرية على الاقتصاد نذكر:[1]

- الهيئة القومية للإنتاج الحربي متخصصة في صناعة الأجهزة الكهربائية و الالكترونية بـــ 15 مصنعا للصناعات العسكرية و المدنية.
- الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المتخصصة في الإنشاءات العسكرية و المدنية و المنشات الرياضية، و مشروعات البنى التحتية و الطرق و الكبريات، وكل ما يتعلق بالتخطيط العمراني.
- الهيئة العربية للتصنيع متخصصة في الصناعات العسكرية تمتلك 11 مصنعا في الصناعات المدنية و العسكرية.
- جهاز مشروعات الخدمة الوطنية: هذا الجهاز يسيطر على عدد كبير من الشركات الوطنية منها :(النصر للخدمات و الصيانة، النصر للكيمياويات الوسطية، الوطنية للبترول، العربية للاسمنت..)[2] .

1 جمال مظلوم،**القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1992، ص 173.

2 محمد عبد الله يونس،" **دور العسكريون في التنمية الاقتصادية و أثره على التحول السياسي**" ، مأخوذ من : https://dokupdf.com/download/-_5a01976bd64ab2b9bd57cddd_pdf

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للنخبة العسكرية و موقعها في النظام السياسي الجزائري و المصري و صلنا إلى أن هذه النخبة تتمتع بمكانة كبيرة في النظامين أين تكثر أوجه الشبه والاختلاف بينهما ويمكن تبيان ذلك أولا بأوجه الشبه والتي تتمثل في:

- أن النخبة العسكرية في مصر و الجزائر مرت بالعديد من المراحل سواء كان ذلك من ناحية التكوين و من ناحية البنية الاجتماعية و السياسية، خاصة وأن الحالتين تعتبران من بين أبرز الحالات العربية، وذلك راجع بالأساس إلى المكانة التاريخية التي اكتسبتها من خلال مسيرة الكفاح ضد الاستعمار فكان لهذه النخبة الفضل الكبير في استقلال البلدين و الحفاظ عليه.
- أن التوجهات الإيديولوجية للنخب العسكرية في الجزائر ومصر نابعة بالخصوص من الخصائص البنيوية التي تميز هذه النخبة عن باقي النخب الأخرى، وتعتبر هذه التوجهات مدخلا تفسيريا مهما لفهم دور النخبة العسكرية في الحياة السياسية، كما تجدر الإشارة الى أن هذه التوجهات لا تخرج في كلا البلدين عن القاعدة العامة للعقيدة العسكرية سواء أكانت بيئية مرتبطة بتكوين هذه النخبة و نشأتها و تطورها أو تنظيمية مرتبطة بالوظائف التي تؤديها هذه النخبة في المؤسسة العسكرية و النظام السياسي وهذه الأنواع المختلفة تتكامل مع بعضها لتشكل لنا إيديولوجية النخبة العسكرية واستراتيجياتها العسكرية ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع :
  - عقيدة أساسية.
  - عقيدة بيئية.
  - عقيدة تنظيمية.
- أن العوامل و المحددات التي من خلالها يمكن فهم الدور الذي تلعبه النخب العسكرية في الحياة السياسية، شبه متطابقة في البلدين مع تغير في الأسماء و التواريخ، وذلك لتأثرها بالعوامل التاريخية و السياسية و الاجتماعية، و ارتباطها بالتنظيم السياسي الإداري و القانوني، و النخبة العسكرية الجزائرية و المصرية لا تختلف كثيرا عن باقي النخب العسكرية في الدول العربية، فقد اعتمدت على موقع الجيش في المجتمع من أجل التموقع في النظام السياسي وتعزيز مكانتها فيه.
- ارتباط مصدر القرار و السلطة السياسية في البلدين بالنخبة العسكرية، وذلك راجع إلى:

- أن النخب العسكرية تعتبر نفسها المسئولة عن النظام وأنها تمثل السلطة و الدولتين.
- الاعتماد على النخب العسكرية ذات الكارزمة و المكانة الاجتماعية في تسير البلدين.
- احتكار النخبة العسكرية المناصب العليا وخاصة أعلى منصب في هرم السلطة السياسية وهو منصب رئيس الجمهورية،.

أما في ما يخص أوجه الاختلاف فيمكن حصرها في نقطتين هما:

– أن النخبة العسكرية المصرية كانت أسبق إلى إقرار التعددية السياسية التي ضمنت لها الاستمرار في النظام السياسي وتجاوز الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي.

– أن النخبة العسكرية في الجزائر لم تتجه إلى الخصخصة الاقتصادية كما آل إليه الحال في النظام السياسي المصري.

الفصل الرابع:

النخبة العسكرية و عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر و مصر

تقديم :

يُعدّ الدّور الذي لعبته النخب العسكرية الجزائرية و المصرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي من أبرز وأعقد الأدوار التي لعبتها النخبة العسكرية في الدول العربية، وذلك يرجع بالأساس إلى طبيعة هذه النخبة و تكوينها سواء المؤسساتي أو الإيديولوجي في البلدين، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل ومقارنة هذا الدور من خلال التطرق إلى :

موقف النخبة العسكرية الجزائرية و المصرية من الانتقال الديمقراطي و الذي كانت النخبة العسكرية سبّاقة إليه من خلال التطرّق إلى المعطيات و الأسباب التي أدّت إلى الانقلاب في البلدين رغم اختلاف الفترة الزمنية، ومعرفة المسار الانتقالي وكيف تعاملت هذه النخبة معه.

محاولة فهم ورصد الدور الذي قامت به هذه النخبة من خلال استنتاج أهم الأدوار التي لعبتها هذه النخبة في الجزائر بعد أحداث 1988 و توقيف المسار الانتخابي مرورا إلى مصر وتعاملها مع الانتفاضة الشعبية و سقوط نظام مبارك ، و كيف انتهت نتائج هذه الأدوار باختلاف الحالتين الجزائرية و المصرية سواء أكان مؤدّيا إلى الاستقرار و الترسيخ أو إلى تثبيت الحكم العسكري و بقاء سيطرة النخب العسكرية على النظام السياسي.

لنصل في الأخير إلى وضع أهم استنتاجات تُبيّن الفروق، الاختلافات، وجه الشبه و الاتفاقات بين الحالتين الجزائرية و المصرية.

المبحث الأول: أداء النخبة العسكرية الجزائرية و مصرية في الانتقال الديمقراطي.

تعتبر عملية الانتقال الديمقراطي من أبرز المراحل السياسية و التاريخية التي مر بها النظام السياسي في الجزائر ومصر، وذلك طبعا باختلاف المدة الزمانية، ولقد شكلت الأدوار التي قامت بها النخبة العسكرية في البلدين منعرجا حاسما في الانتقال الديمقراطي فيها سواء بالسلب أو بالإيجاب، وكان ذلك على مراحل اتسمت بالعديد من الأحداث و التفاعلات، ويمكن لنا معرفة ذلك من خلال التطرق إلى مايلي:

المطلب الأول: النخبة العسكرية ومسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر.

1. النخبة العسكرية و الحراك الشعبي في الجزائر.

مثلت أحداث أكتوبر 1988 منعرجا حاسما في النظام السياسي الجزائري، إذ كانت إعلانا رسميا عن أزمة لمن في السلطة و صحوة لأبناء الشعب ممن مستهم الأزمة وتجسيدا صريحا لصراع النخبة السياسية و العسكرية في الجزائر، ففي أول انتفاضة شعبية في الجزائر المستقلة و التي يمكن اعتبارها أول انتفاضة في الوطن العربي بحكم أسبقيتها على انتفاضات ما يعرف بالربيع العربي 2010، فقد تسببت البيروقراطية الحزبية في الجزائر إضافة إلى الفساد الإداري والاقتصادي وظهور ما أطلق عليه بـــ "المافيا الاقتصادية،السياسية، العسكرية" و الأزمة الاقتصادية إلى الخروج الشعبي للشارع و ملأت المظاهرات العاصمة الجزائرية، ولم تتوقف إلا بالتدخل الحاسم للنخبة العسكرية من خلال المؤسسة العسكرية التي تمكنت من وضع حد للاضطرابات، وكان "بن جديد" واضحا حينما قال في المؤتمر السادس للجبهة "**لقد أنقذت النخبة العسكرية البلاد من كارثة... ويجب على الذين ينتقدون الجيش أن يوجهوا انتقادهم لي أنا شخصيا فأنا الذي أعطيته الأوامر للتدخل**"،[1] وقد كانت هذه الأحداث نتيجة لعدة أسباب منها:

أ. **اقتصادية:** لقد أدى فشل السياسات الاقتصادية التي انتهجت في عهد "الشاذلي" خاصة في إطار المخطط الخماسي الأول و الثاني و سياسات التقشف المنتهجة على إثرها أهم السباب التي أدت إلى التذمر الشعبي الذي تزايد مع ندرة وارتفاع أسعار المواد الأساسية والمعيشية، وتراجع

1 رياض الصيداوي، **مرجع سابق**، ص 136.

أسعار البترول الذي وصل الى أدنى مستوياته13 دولار سنة 1986، وهو الذي يعتبر مصدر الدخل الأساسي للخزينة العمومية.[1]

ب. **سياسية:** الصراع بين النخبة العسكرية والنخبة السياسية ، وعدم نجاح السياسات الإصلاحية التي تبناها الحزب الحاكم بسبب المعارضة التي واجهها من النخب العسكرية،[2]هذا إضافة الى تصاعد مد المعارضة السياسية في شكل الحركات الإسلامية التي كانت تنشط في الإطار الجمعوي و تزايد نشاط ما يعرف بالحركة البربرية في تلك الفترة، ولعل ما زاد الأمر حدة لغة الخطاب الذي ألقاه الرئيس "بن جديد" في 19 سبتمبر 1988، فقد افتقد الى أسلوب التهدئة و اعتمد على لغة التهديد.

لقد ساهمت الانتفاضة الشعبية التي خرج فيها الشعب الجزائري في 1988 للشارع على إجبار السلطة على إعلان العديد من الإصلاحات السياسية التي من خلالها تجسد انتقالا ديمقراطيا مواكبا للموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أوربا، إذ فرض بن جديد بعد أحداث أكتوبر على اللجنة المركزية مجموعة من الإصلاحات من بينها: [3]

أ. **فصل الحزب عن الدولة:** يعتبر أول الإصلاحات التي أقرها الشادلي، وقد مهد لهذا القرار بتعين "عبد الحميد مهري" رئيسا لأمانة الحزب عوض مساعديه، و التخلي عن منصب رئاسة الحزب، رغم ذلك فقد أعاد الحزب اختياره كمرشح وحيد لرئاسة الدولة في ديسمبر 1988.

ب. **الإعلان عن دستور جديد للجزائر:** يؤسس هذا الدستور الجديد للتعددية الحزبية، ويعزز من صلاحيات رئيس الدولة ويمنحه حق اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي في القضايا المصيرية ، كما يقر هذا الدستور ازدواجية السلطة التنفيذية من خلال تعيين رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة ، ويكون بداية لانتخابات محلية و برلمانية في الجزائر، وفي 5 فيفري 1989 تم الاستفتاء الشعبي الذي تبنى هذا الدستور بنسبة 73.4 % "نعم".

ج. **تحييد النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية:** إذ فصل الجيش عن السياسة بموجب دستور 1989، فلم تعد النخبة العسكرية "وسيلة الثورة في التغيير الاجتماعي، مكلفة بالمساهمة

---

1 محمد بلقاسم بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، الجزائر: دار دحلب، 1993، ص32.

2 رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص206.

3 مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص 62.

في تنمية البلاد وتوطيد الاشتراكية" كما كانت عليه في الدساتير السابقة، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 24 من الدستور الجديد، وقد سبق هذا التحييد مجموعة من التدابير في مقدمتها قيام "بن جديد" بجملة من التغييرات في القيادات العسكرية أدت إلى الاستغناء عن خدمات العديد من الضباط الكبار كمسئول الأمن العسكري العميد "محمد بتشين" والحركة في قيادات النواحي العسكرية، واحتـــراما من النخبة العسكرية لمبـــدأ التعـــددية السياسية وللدستور، قدم ضباط الجيش استقالتهم من اللجنة المركزية للحزب، لأول مرة منذ انقلاب 1965 تم تعيين اللواء "خالد نزار" وزيرا للدفاع سنة 1990 ، وذلك بعد أن تخلّى الرئيس عن منصبه، فلم يعد رئيس الدولة يحتكر السلطات الثلاثة .[1]

2. النخبة العسكرية و الحراك الشعبي في مصر " ثورة 25 يناير".

كما أشرنا فيما سبق فقد مثلت النخبة العسكرية محور التحول السياسي و الانتقال الديمقراطي في مصر، فقد أدت إلى إنهاء النظام الملكي و إعلان النظام الجمهوري في مصر، ما جعلها تسيطر على مدخلات و مخرجات النظام السياسي في مصر وأبقت على كرسي الرئاسة لأفرادها، كما أنها تغلغلت في جذور الحياة السياسية بمختلف توجهاتها وقطاعاتها، لتشكل الانتفاضة الشعبية أو الحراك الشعبي الذي قام به الشعب المصري في الخامس والعشرين من جانفي 2011، واحدة من الحظات الفاصلة في التاريخ السياسي المصري، ومن الأكيد أن تخلي النخبة العسكرية عن "مبارك" كان أحد الأسباب الأساسية لإسقاط النظام في مصر فغرق الربان أحسن من غرق السفينة، ولعل من أهم الأسباب التي جعلت النخبة العسكرية تتخذ هذا الموقف مايلي[2]:

– رفض هذه النخبة مشروع التوريث الذي كان يتجه له نظام "مبارك" كون "جمال مبارك" ليس من أفراد النخبة العسكرية و لا ينتمي للمؤسسة العسكرية والتى احتكرت لمدة 60 عاما منصب رئيس الجمهورية.

– أن نظام "مبارك" بدأ بتكوين تحالفات مع مجموعة من رجال الأعمال، ما قد يؤدي إلى تحويل النظام تجاه المؤسسات المدنية والخاصة ما يهدد المصالح الاقتصادية للنخبة العسكرية.

---

1 Jean Jacques Lavenue, **Algérie la démocratie interdite**, Paris: Edition L'Harmattan, 1993,P 140.

2على الدين هلال و آخرون، **الصراع من أجل نظام سياسى جديد: مصر بعد الثورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،2013، ص 37.

ومن خلال ما سبق سنتناول الدوافع التي أدت إلى الحراك الشعبي و دور النخب العسكرية في الحراك الشعبي، وذلك فيما يلي[1]:

أ. **الدوافع السياسية:** ومن أبرز هذه الأسباب تفشي الفساد و زيادة نفوذ رجال الأعمال في الحزب الوطني الديمقراطي وفي مجلس الشعب، و غيرها من الأسباب أهمها:

- **الاحتكار السياسي و الانغلاق الديمقراطي:** فرغم أن مصر اعتمدت التعددية إلا أن المشهد السياسي عرف احتكارا واضحا و انغلاق المجال الديمقراطي، الذي تمخض عنه هامش ضيق للحريات و الديمقراطية، وربما يرجع هذا إلى احتكار السلطة من طرف مجموعة من الأفراد واتساع صلاحيات رئيس الجمهورية.
- **إتباع سياسة التهميش و تفشي ظاهرة التزوير:** حيث عرفت السياسة الداخلية في مصر نوعا من التهميش المقصود للعديد من الفئات المجتمعية و النخب السياسية، هذا إضافة إلى الممارسات القمعية التي كانت تمارسها الداخلية من خلال أجهزتها وأفرادها على كل أطياف المعارضة السياسية، إضافة إلى ذلك تفشي ظاهرة التزوير وخاصة في الانتخابات التشريعية التي أصبحت تكاد تكون عادية و خاصة بعد الفضائح التي شهدتها كل من انتخابات 2005 و 2010 وكذا الانتخابات المحلية 2008 مما جعل الانتخابات في مصر تصنف ضمن نماذج الانتخابية التسلطية الاستبدادية "Electoral Authoritarianism" والذي يتسم بسيطرة الحزب الواحد و ضعف مستوى النزاهة و عدم شفافية نتائجها.[2]
- **مشروع التوريث السياسي:** إذ يعد هذا المشروع الذي بدأ الإشهار له بتوريث السلطة إلى نجل الرئيس حسني مبارك " جمال" حسب العديد من المحللين من الأسباب السياسية الرئيسة التي أدت إلى تحرك الشارع و تخلي النخبة العسكرية عن دعم مبارك، إذ شهدت الحياة السياسية و المشهد السياسي ظهور نجل الرئيس بصفة رسمية من خلال انضمامه للحزب الحاكم و تولّيه مناصب رسمية و تزايد في صلاحياته و نفوذه السياسي بالإضافة إلى التحالفات التي كان يعقدها مع رجال الأعمال، الشيء الذي أثار استهجان الشارع المصري

1 عبداللطيف المنياوي، **الأيام الأخيره لنظام مبارك**، القاهرة، الدار المصريه اللبنانية,2012، ص 18.

2 إسراء أأمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 183.

وزاد من تهديد مصالح النخبة العسكرية خاصة منها المصالح الاقتصادية التي أصبحت تمثل أهم اهتمامات هذه النخبة.[1]

- **تراجع السياسة الخارجية المصرية:** فقد أصبح النظام المصري أقل مكانة بالنسبة لما كان عليه قبل هذه المرحلة، وهذا سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي، إضافة إلى التطبيع الواضح مع الكيان الصهيوني، وعدم استقلالية السياسة الخارجية المصرية و خضوعها لمشاريع و سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- **الحراك الشعبي في تونس:** إذ أدى الحراك الاحتجاجي في تونس، والذي نجح في إسقاط نظام بن علي إلى نقل العدوى إلى مصر في إطار ما يعرف بعامل المحاكاة أو في نظريات الألعاب بنظرية "الدومينو" أو ما يعرف كذلك بكرات الثلج Spill Over Effect، ويمكن اعتبار هذا العامل أحد السباب الرئيسة لإسقاط نظام مبارك. [2]

ب. **<u>الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية:</u>** ومن بين أهم الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية نذكر:

- **سياسة التهميش الاجتماعي:** فقد عرفت مصر في السنوات الأخيرة تدهورا في المستوى المعيشي و انتشارا للفقر و البطالة، وكذا عدم القدرة على استيعاب القدرات الشبابية خاصة منها ذات المؤهلات العالية.
- **اتساع نطاق التفاوت الاجتماعي:** ولعل المؤشر الأساسي هنا هو انتشار الفقر و تقلص حجم الطبقة الوسطى في مقابل الطبقتين الغنية جدّا و الفقيرة جدّا، حيث انخفضت عوائد العمال و الإجراء من المعاشات و الناتج المحلي القومي بنسبة 9%، في حين يتعدى الأغنياء نسبة 40%، إضافة إلى العديد من المشاكل الاجتماعية كمشاكل المواصلات و التعليم ...
- **زيادة الديون الخارجية:** فقد عرفت مصر في السنوات الأخيرة ارتفاع نسبة المديونية الخارجية التي وصلت سنة 2008 الى 8,30 مليار دولار، و رضوخ السلطة المصرية لأصحاب هذه الديون و الإعانات التي جعلتها عاجزة وتمنح امتيازات لهذه الدول.[3]

---

1 عبد اللطيف المنياوي، **مرجع سابق**، ص 31.

2 بهجت قرني وآخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة و ما بعدها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012،ص 119.

3 احمد بهاء الدين و آخرون، **مرجع سابق**، 43.

المطلب الثاني: ردة فعل النخبة العسكرية من الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر.

1. ردة فعل النخبة العسكرية من مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر.

من خلال تتبع المسار الانتقالي في الجزائر ندرك أن النخبة العسكرية في البداية دعمته، من خلال الرضوخ للتعديلات الدستورية وتأييد الإصلاحات السياسية و إقرار التعددية، ويظهر هذا في البيان الذي صدر عن هيئة الأركان في أفريل 1989، الذي سبقه استقبال رئيس الدولة في مارس للنخبة العسكرية الممثلة في الجنرالات؛ مصطفى شلوفي أمين عام وزارة الدفاع الوطني، خالد نزار قائد الأركان، محمد عطايلية المفتش العام للجيش والعقيد يحي رحال مدير المحافظة السياسية للجيش، الذين أكدوا أن النخبة العسكرية فوق الصراعات السياسية وأن المؤسسة العسكرية في خدمة السلطة الشرعية[1]، حيث تضمن البيان حدود مهمة المؤسسة العسكرية وضمان عدم تدخلها في الحياة السياسية ؛ "فلا يحق لأي عسكري مع كونه موطنا له كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسة العسكرية أو خارجها"[2]، وبناءً على هذا الدعم للإصلاحات التي أقرها الدستور تم البت في خطوات و التدابير اللازمة للانتقال الديمقراطي المتمثلة في :

أ) **إجراء الانتخابات المحلية:** تم إجراء أول انتخابات محلية في تاريخ الجزائر في ظل التعددية الحزبية في جوان 1990، وتعتبر هذه الانتخابات من الخطوات الضرورية للانتقال الديمقراطي، و اختبارا للنخبتين "العسكرية و السياسية"؛ الأولى بمدى التزامها بالحياد والثانية من أجل إيجاد مكان لها داخل المصف السلطوي، وقد عرفت هذه الانتخابات منافسة كبيرة بين الأحزاب السياسية المشاركة فيها وجرت في ظروف عادية وتمت في جو من النزاهة والشفافية، ليس أدل على ذلك من فوز حزب معارض بأغلبية المجالس البلدية و الولائية في هذه الانتخابات وهذا كما هو موضح في الجدول:

1Jean Jacques Lavenue, Op.cit, p141.

2 إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 267.

الجدول رقم 10: **نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية 1990**

اسم الحزب	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4331472	54.23
جبهة التحرير الوطني	2245798	28.13
المستقلون	931278	11.66
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	166104	2.08
الأحزاب الأخرى مثل Hms و FFs	310136	3.90

المصدر: رياض الصيداوي، "**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**"، المستقبل العربي، عدد 245، 1999، ص 28.

الملاحظ من الجدول تمكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ* من الحصول على أكبر عدد من الأصوات في هذه الانتخابات، إذ تمكن مرشحوها من الفوز في 854 بلدية من أصل1541 مجلس بلدي، كما فاز بالأغلبية في 32 مجلس ولائي من أصل 48، ويليه حزب جبهة التحرير الوطني ثانيا بحصوله على 488 مجلس بلدي و14 مجلس ولائي، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على النزاهة الانتخابية و محاولة التغيير النابعة عن الإرادة الشعبية وحياد النخبة الحاكمة سواء كانت عسكرية أو سياسية و هذا يعتبر أول الخطوات الناجحة للانتقال الديمقراطي.

ب) **الانتخابات التشريعية:** على عكس الانتخابات المحلية فقد كانت الانتخابات التشريعية في مرحلة الولادة العسيرة، و ذلك للظروف التي سبقت هذه الانتخابات بداية بالمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية و تشريعية مسبقة، و التي أعلنت عنها حكومة مولود حمروش في 27 جوان 1991، وصولا إلى إضراب عام دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ احتجاجا على القانون الانتخابي الذي وضع لهذه الانتخابات، خاصة فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية، ولقد نتج عن هذا الإضراب مجموعة من التظاهرات نتجت عنها مناوشات بين رجال الأمن و المتظاهرين مما استدعى إعلان ما يعرف بحالة الحصار و إقالة حكومة مولود حمروش وتعيين حكومة جديدة برئاسة أحمد غزالي في 4 جوان 1991،[1] وقد تدخلت المؤسسة العسكرية من أجل فرض الأمن

---

* **لجبهة الإسلامية للإنقاذ:** هي حزب سياسي جزائري سابق حل بقرار من السلطات الجزائرية في مارس 1992، يعرف اختصارا بالـــفيس أُنشأ في 18 فبراير 1989بعد التعديل الدستوري وإدخال التعددية الحزبية الذي فرضتهما الانتفاضة الشعبية من ابرز قياداته : عباس المدني، علي بلحاج، حشاني ...

1 محمد بلقاسم بهلول، **مرجع سابق**، ص103.

و الاستعداد للانتخابات التشريعية التي أعلنت عنها الحكومة الجديدة، و التي تجرى على دورين الدور الأول في 26 سبتمبر 1991، وقد أفرزت نتائج هذه الانتخابات على النتائج الموضحة في الجدول :

الجدول رقم 11: نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية الجزائرية 1991

الحزب	عدد الأصوات	النسبة
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260222	24,59
جبهة التحرير الوطني	1612947	12,13
جبهة القوى الاشتراكية	510661	3,85
حماس	386761	2,78
المستقلون	309264	2,33
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	200267	1,51
أحزاب أخرى	1640119	12,38

المصدر: رياض الصيداوي، "**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**"، **المرجع السابق**، ص 32.

من خلال الجدول نلاحظ أن النتائج لم تختلف كثيرا عن نتائج الانتخابات المحلية ولم تشكل مفاجأة كبيرة إذ حصدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حوالي 3.3 مليون صوت بينما تحصلت جبهة التحرير الوطني على حوالي 1.6 مليون صوت في حين جبهة القوى الاشتراكية نصف مليون صوت، أما نسبة المشاركة فبلغت 58.55 % .

لعل المفارقة التي صنعتها هذه الانتخابات و التي تجعلها تختلف عن الانتخابات المحلية هو اتباع النظام الانتخابي بالأغلبية والذي يعطي الأفضلية للحزب الفائز، ما يمنح الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأفضلية و يجعلها قريبة من تحصيل الأغلبية و السيطرة على البرلمان فقد تحصلت من خلال هذا الدور 24% من الأصوات ما يوازي قرابة 43% من المقاعد، في حين لم تحصل جبهة التحرير الوطني إلا على 3.7% من المقاعد رغم حصولها على حوالي 12% من الأصوات، وبقي 198 مقعدا للتنافس في الدور الثاني،[1] وكانت كل المؤشرات توحي بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تستعد لكسب الأغلبية المطلقة في المجلس الشعبي الوطني من خلال حظوظها الواسعة في كسب معظم مقاعد الجولة الثانية في 16 جانفي1992.

1 مسلم بابا عربي، **مرجع سابق** ، ص 97.

وفيما اختلفت مواقف الأحزاب السياسية من هذه النتائج، لم يُبدِ رئيس الجمهورية أيّ تحفّظ على النتائج، وكان قد أبدى استعداده بالعمل مع حكومة معارضة وصرح أنه لن تكون هناك أي منافسة بين الرئيس والحكومة[1]، غير أن النخبة العسكرية بمختلف كوادرها و قياداتها في المؤسسة العسكرية أو الجيش كان لها رأي آخر، فهي لم تكن مستعدة بعد للسماح "للفيس" بالوصول الى السلطة، و لم تكن تتوقع أن يتمكن أي حزب إسلامي من الحصول على مثل هذه النتائج التي تمكنه من الحصول على الأغلبية البرلمانية و منه تشكيل الحكومة، وفي الوقت الذي كان يظن الكثير أن النخبة العسكرية طلّقت التدخل في الحياة السياسية، كان للنخبة العسكرية رأي آخر فقد أبت هذه النخبة إلا التدخل من جديد لتوقيف المسار الانتخابي وكانت البداية من خلال مايلي:

- **أولا:** استقالة"إقالة" الرئيس: وهو الخيار الذي اجتمعت عليه النخبة العسكرية من قيادات المؤسسة العسكرية التي اجتمعت في "عين النعجة"، و الذي خرجت منه بتقديم عريضة إلى رئيس الجمهورية ممضية من طرف 180ضابطا تطالبه بالاستقالة،[2] شارحين فيها الأسباب و الخلفيات و التداعيات وأن استقالته هي الحل الوحيد لتجنيب الدولة تصعيدات خطيرة، وهو ما حدث فعلا في 11جانفي 1992 حين أعلن الرئيس عن تخليه عن منصبه في رسالة تلاها مباشرة على التلفزيون أياما قليلة قبل موعد الدور الثاني من الانتخابات بحضور أعضاء المجلس الدستوري.
- **ثانيا:** إعلان حلّ المجلس الشعبي الوطني: و قد جاء حلّ المجلس الشعبي الوطني مرافقا لاستقالة الرئيس قبل إجراء الدورة الثانية للانتخابات التشريعية، مما يوحي بأن هناك تخطيطا مسبقا يستهدف إيجاد حالة فراغ دستوري.
- **ثالثا:** إيقاف المسار الانتخابي: لقد كانت استقالة الشادلي بن جديد ثغرة قانونية في الدستور نتج عنها فراغ دستوري متعمد، تمكنت من خلاله النخبة العسكرية من التدخل في الحيات السياسية و المسار الانتقالي ورغم أن تدخل النخبة العسكرية لم يكن أبدا الأول في تاريخ الجزائر، لكنه الأول منذ إقرار التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة، من خلال وقف العملية

---

1 مايكل ويليس، **التحدي الإسلامي في الجزائر**، ترجمة : عادل خير الله، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999، ص318.

2 رياض الصيداوي، **مرجع سابق**، ص135.

الانتخابية واستحالة مواصلة المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية بواسطة المجلس الأعلى للأمن في يوم 12جانفي 1992.

- **ربعا:** إنشاء المجلس الأعلى للأمن: يتكون هذا المجلس من؛ سيد أحمد غزالي، العربي بلخير، حمداني بن خليل، خالد نزار، الأخضر الإبراهيمي، عبد المالك قنايزية، وقد كان الدور الأساسي لإنشاء هذا المجلس للنخبة العسكرية إذ كان وزير الداخلية العربي بلخير و وزير الدفاع الجنرال خالد نزار وراء إنشاء هذا المجلس ومن أعضائه، وهذا المجلس يعتبر بمثابة هيئة استشارية، ورغم أنه غير موجود في الدستور ويعتبر أنه يتمتع بصلاحيات غير دستورية إلا أن النخبة العسكرية تحججت في تلك الفترة بالظروف الأمنية الملحّة لوجود مثل هذه الهيئة.
- **خامسا:** إنشاء المجلس الأعلى للدولة: تم إنشاء هذا المجلس بعد استقالة الشادلي و إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية والدخول في حالة الفراغ الدستوري، حيث حاولت النخبة العسكرية سد هذا الفراغ من خلال إعطاء الشرعية للانقلاب الذي قامت به على الديمقراطية الانتخابية، وكان هذا المجلس يظم خمسة أعضاء وحاولت إعطائه صبغة ثورية من خلال رئاسته من شخصية وطنية، ووقع الاختيار على محمد بوضياف وتم تنصيبه في 16جانفي 1992، وضم هذا المجلس كل من خالد نزار وزيرا للدفاع الوطني، علي كافي أمينا عاما لمنظمة المجاهدين، علي هارون وزيرا لحقوق الإنسان و تجاني هدام مسؤول مسجد باريس[1].

إن تدخل النخبة العسكرية بوقفها للمسار الانتخابي في الجزائر، هو انقلاب على الديمقراطية الانتخابية، وهو وقف لمسار الانتقال الديمقراطي ككل، حيث أن هذا التدخل كان سببا في عدم الاستقرار السياسي الذي استمر طويلا في الجزائر، فرغم أن هذه التجربة منحت فرصة للنخبة العسكرية لتؤكد حيادها و عودة كوادرها إلى الثكنات العسكرية و الدخول في الاحترافية الوظيفية، إلا أنها اختارت أن تلعب الدور الذي اعتادت أن تلعبه منذ الاستقلال و التدخل في الحياة السياسية و تكون ضمن اللعبة السياسية كما هو موضح في الجدول التالي:

1 محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سابق**، ص138.

الجدول رقم12: **أسلوب انتقال السلطة في الجزائر من 1962 الى 1991**

تاريخ انتقال السلطة	الحاكم	طريقة انتقال السلطة		المدة في السلطة
		الشكل	النوع	
جويلية 1962	من فرحات عباس إلى احمد بن بلة	انقلاب عسكري ثم استفتاء عسكري لتجديد المدة	عنيف	من جويلية 1962 الى جوان 1965 تم عزله بالقوة
19جوان 1965	من أحمد بن بلة إلى العقيد هواري بومدين	انقلاب عسكري تم تجديد مدة الحكم ثلاث مرات بالاستفتاء	عنيف	ظل في السلطة من 1965 الى ديسمبر 1978 بسبب الوفاة
فيفري 1979	من هواري بومدين إلى العقيد الشادلي بن جديد	تم تزكيته من النخبة العسكرية و جدد انتخابه باستفتاء مرتين	سلمي	ظل في السلطة من 1979 الى غاية عزله عن طريق انقلاب عسكري في ديسمبر 1991

المصدر: توفيق المديني، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997، ص 731.

لقد كان تدخل النخبة العسكرية في المسار الانتخابي كما هو موضح في الجدول السمة الغالبة على النظام السياسي الجزائري، وهذا يعكس الأدوار الكبيرة التي تلعبها هذه النخبة من خلال المؤسسة العسكرية، فبوقف هذه الأخيرة للمسار الانتخابي دخلت الدولة الجزائرية في دوامة من الصراع وفي مرحلة انتقالية بمؤسسات استثنائية و أدوارِ واضحة لأفراد النخبة العسكرية و تتمثل أهم أسباب تدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية ووقف المسار الانتخابي في:[1]

1 اسراء احمد اسماعيل ، **مرجع سابق**، ص 180.

- إمكانية التغير الجذري في النظام السياسي الجزائري: فقد كانت لنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية انعكاسات على موقف الحياد الذي تبنته النخبة العسكرية، إذ لم تتوقع هذه النتائج ولم تتقبلها، فبمجرد وصول حزب سياسي تحكمه نخبة سياسية ذات مرجعية دينية إلى السلطة فإن ذلك يعني نهاية السيطرة العسكرية على الحياة السياسية، وذلك لتوعد هذه النخبة الجديدة بتأسيس نظام حكم جديد بممارسات وفاعلين جدد، ولعل سبب تغير موقف النخبة العسكرية مرتبط بعوامل أبرزها:

أ. **تاريخية:** راجعة إلى طبيعة تكوين النخبة العسكرية الجزائرية، و مكانتها في النظام السياسي الجزائري سواء من خلال الدور الذي لعبه أفرادها للاستقلال و الصفة التي اكتسبوها بعد الاستقلال كما أشرنا سابقا، فقد مثلت الشرعية الثورية الغطاء الذي حكمت من خلاله هذه النخبة الحياة السياسية في الجزائر بعد الثورة، و التي تميز بها أفرادها وجعلوا منها مدخلا للتدخل في الحياة السياسية ومصدرا لتصدر المشهد السياسي، ولعل هذا التغلغل التاريخي و الدور التراكمي للنخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري جعل من أفراده لا يقبلون بوصول نخبة سياسية بشخصيات ذات مرجعيات دينية إلى الحكم، وذلك لسبب بسيط أنهم تأكدوا من أن ذلك سيؤدي إلى زعزعت مكانتهم واضمحلال شرعيتهم الثورية التي حكموا من خلالها البلاد لمدة زمنية طويلة، لتحلّ محلها الشرعية الدينية والممارسات الشورية التي تحد من سلطتهم في النظام السياسي الجزائري.

ب. **سياسية:** من خلال الحفاظ على مكانتها داخل النظام السياسي الجزائري، كونها امتلكت القوة و اعتبرت مصدرا من مصادر القرار لسنوات عديدة، و من منطلق من يمتلك القوة يمتلك السلطة لم تقبل النخبة العسكرية التخلي عن مكانتها السياسية في حين أنها القوة الأكبر في الدولة، والنخبة العسكرية الجزائرية تملك العديد من السوابق في استخدام القوة للبقاء في السلطة أو للوصول إليها.[1]

1 عبد الناصر جابي وآخرون ، **النخب الاجتماعية حالة مصر و الجزائر**، القاهرة :مكتبة مدبولي ، 2005، ص136.

- المواجهة المباشرة مع قيادات النخبة العسكرية : فقد ساهم الخطاب السياسي الذي تبنته قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ؛ من خلال توعد قيادات النخبة العسكرية من جنرالات وضباط من ذوي الرتب السامية بجرهم إلى محكمات شعبية و محاسبتهم، إلى التخوف من وصول هذه الحزب إلى السلطة، ووصول أفراد النخبة العسكرية إلى قناعة أساسية مفادها أن استمرار المسار الانتخابي سيؤدي الى وصول الجبهة الإسلامية إلى السلطة وبالتالي تهديد مكانتهم السياسية وقد أدت هذه المواجهة إلى وقف المسار الانتخابي وذلك لعدة عوامل مرتبطة بهذا السبب هي:[1]

أ. سياسية: تتجسد أساسا في عدم وحدة النخبة السياسية، فعملية الانتقال الديمقراطي التي عرفتها الجزائر رغم ضيق مدتها الزمنية إلاّ أن عدم الاتفاق بين النخب السياسية حول رؤية موحدة كان واضحا، فأول انتخابات تعددية في الجزائر رغم حداثة التعددية إلا أنها كرست مبدأ الانقسام لا الانسجام و المصلحة الحزبية لا المصلحة الوطنية، ما جعل النخبة العسكرية في مركز القوة كونها الأكثر تنظيما خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الهيراركي في المؤسسة العسكرية الذي يحتم الانضباط و التمايز في الأوامر و الصلاحيات و الاختصاصات و المسؤوليات، ما يجعل من النخبة العسكرية ذات قدرة عالية على استخدام المرن والمتقدم للقوة التي تملكها حين الضرورة، كما أن النخبة العسكرية في هذه المرحلة رغم تمايز تركيبتها البشرية و التكوينية" ضباط جيش التحرير و الضباط الفارين من الجيش الفرنسي" إلا أنه لم يكن هناك خلاف بينهم في الأمور المتعلقة في دور هذه النخبة في الحياة السياسية ومصالحها.

ب. الاجتماعية و الثقافية: يعتبر الفشل الشعبي وغياب الحس بالمسؤولية اتجاه الوطن والمواطنة من أبرز ما يميز تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر بصفة خاصة و الوطن العربي بصفة عامة، حيث يقتصر دور المواطن و الشعب على الانتخابات أو الانتفاضات ولا يقوم بالدفاع عن انجازاته و لا حماية صوته فمهمته تنتهي بعد انتخابه فقوة المجتمع وثقافته فيما يتعلق بالالتفاف من أجل الحفاظ على المكتسبات تكاد تكون منعدمة، وهو ما حدث في الحالة الجزائرية مما أوصل النخب العسكرية إلى قناعة بعدم تسليم السلطة إلى أي نخبة سياسية لا تخدم مصالحها مادام الشعب كل مرة يستنجد بالمؤسسة العسكرية من أجل الخروج من المأزق السياسي.

---

1 مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص 107.

من خلال ما سبق فقد ساهمت عدة أسباب وعوامل في وصول النخبة العسكرية في الجزائر إلى قناعة بضرورة وقف المسار الانتخابي، لتدخل الجزائر بعد هذا الانقلاب على الصندوق الانتخابي ووقف الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في عدد من المنعطفات السياسية و الأمنية من أبرزها : [1]

1. **حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ:** تجدر الإشارة إلى أنه بعد وقف المسار الانتخابي قامت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتوجيه رسالة إلى النخبة العسكرية تحملها مسؤولية "حماية خيار الأمة"، لكن تسارع الأحداث، وربما القرارات الحاسمة كان لها دور في هذه المرحلة، فقد تم اعتقال معظم قيادات الجبهة الإسلامية "عباس المدني و علي بلحاج" وتم إحالتهما على المحكمة العسكرية، كما قام النظام السياسي الجزائري بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لتكون هذه الإجراءات بداية لتصعيد بين الجانبين العسكري و السياسي و تعرف الجزائر فيما بعد ما يعرف بالعشرية السوداء.

2. **العنف المسلح و الانفلات الأمني:** لقد كان حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مارس 1992، وكل المجالس الشعبية البلدية و الولائية التابعة لها، بعد وقف المسار الانتخابي وسعي النخبة العسكرية إلى إضفاء الشرعية بتعيين خليفة للشاذلي بن جديد بإقناع محمد بوضياف أحد القيادات البارزة في الثورة التحريرية كما أشرنا سابقا ليترأس المجلس الأعلى للدولة، بداية لمرحلة جديدة في طبيعة العلاقات و التفاعلات بين النخب العسكرية والمدنية، إذ دخلت الجزائر في دوامة كبيرة من العنف، وصفها الكثير بالحرب الأهلية واتفاق الكثير على أنها إرهاب ضد دولة، فقد تم الإعلان عن حالة الطوارئ سنة 1992 وتم تمديدها بمرسوم تشريعي في سنة 1993، وقد عرفت هذه المرحلة عنفا مسلحا بين الفريقين بعد خروج جيش مسلح تحت مسميات عدة منها؛ "الجماعة الإسلامية المسلحة GIA، الحركة الإسلامية المسلحةMIA، الجبهة الإسلامية للجهاد في الجزائرFIDA" وباختلاف تكوينها و خلفياتها فإنها كانت تقوم بعمليات تستهدف الأفراد وضد النظام السياسي الذي انقلبت فيه النخبة العسكرية على شرعية الصندوق الانتخابي، وقد كانت ردة الفعل العنيفة للتيار المتشدد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتوجه نحو العمل المسلح نتيجة لعدد من التفاعلات التي جاءت بعد توقيف المسار الانتخابي، والتصعيد في الخطاب السياسي. وقد أدت هذه الانحرافات إلى تكبد الجزائر العديد من الخسائر المادية و البشرية وجعلتها تعيش مأساة

1 Samy Hadad**, Algérie autopsie d'un crise**, Paris : Editions L'harmattan, 1998,P 14 .

وطنية مليئة بالاغتيالات والجرائم والعنف ولم يعد يمكن التفريق بين من يَقتُل ومن يُقْتَل ومن فعل وبمن فعل ولماذا فعل، ولعل أكبر الدلائل على مدى تصعيد العنف في هذه الفترة تعرض الرئيس محمد بوضياف لعملية اغتيال في مدينة عنابة.[1]

3. **سيطرة النخبة العسكرية و إدارة المجلس الأعلى للدولة للمرحلة الانتقالية** : تميزت هذه المرحلة بالمكانة الكبيرة للنخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري واتساع نفوذ أفرادها في السلطة السياسية وتسيير المرحلة الانتقالية، وكان لاغتيال بوضياف وتدهور الأوضاع الأمنية نتيجة التطورات الخطيرة التي آلت إليها الوضعية في الدولة ميقاتا لمرحلة جديدة، فقد تم تعيين علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، وكان للنخبة العسكرية دورا فاعلا في تعيينه رئيسا للدولة، وتميزت هذه المرحلة بعدة مميزات منها:

أ. **سياسيا**: سيطرة النخبة العسكرية على الحياة السياسية، فمنذ 1992 أصبحت النخبة العسكرية تمارس أدوارا مباشرة و أكثر تأثيرا في إدارة شؤون البلاد، ولا أدلّ على ذلك من تصريح رئيس الحكومة بالعيد عبد السلام (1992-1993) في واقعة غير مسبوقة عبرت عن واقع وحقيقة السلطة الحاكمة في ذلك الوقت "جابني الجيش"، أي أن الجهة التي عينتني هي النخبة العسكرية وهي وحدها التي لها الحق في أن تحاسبني و تعزلني، وهو ما تم بالفعل حيث ينسب البعض قرار عزل رئيس الحكومة إلى الجيش، الممثل في شخصية وزير الدفاع عضو المجلس الأعلى للدولة[2]، وقد قام المجلس بسد الفراغ الدستوري من خلال شغل رئيسه لرئاسة الدولة، وتشكيل ما يعرف بالمندوبيات البلدية و الولائية لتجاوز الفراغ المؤسساتي وقيادة المرحلة الانتقالية و تحضير للانتخابات الرئاسية، وقد وضع في أولوياته مكافحة الفساد، وقد كان اعتقال الأمين العام لوزارة الدفاع في عهد الشادلي مصطفى بلوصيف دليلا على تطهير النظام مما سماه بوضياف بالمافيا، وقد كان المجلس الأعلى للدولة يتكون من :

---

1 رابح لونيسي، "**علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد29، خريف 2011، ص63.

2 مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص 138.

الجدول رقم 13: اعضاء المجلس الاعلى للدولة في الجزائر

الاسم	الصفة	الفترة	الخلفية
محمد بوضياف	رئيسا	16جانفي 29جوان 1992	سياسي
علي كافي	عضو ثم تولى الرئاسة بعد بوضياف	عضو من 14جانفي الى 29جوان 1992 رئيسا من 2جويلية 1992 الى 30جانفي 1994	عسكري
خالد نزار	عضو بصفته وزيرا للدفاع	من 14جانفي 1992 الى 1993	عسكري
علي هارون	عضو	من جانفي 1992 الى جانفي 1994	سياسي
تيجاني هدام	عضو	من جانفي 1992 الى جانفي 1994	سياسي
رضا مالك	عضو بعد وفاة بوضياف ورئيسا للحكومة	من جويلية 1992الى جانفي 1994	سياسي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: توفيق المديني، **المرجع السابق**،ص 691.

وبعد اغتيال بوضياف وتولي علي كافي رئاسة مجلس الدولة على إثر الاجتماع الذي انعقد في 2جويلية 1992، و اختيار رضا مالك ليكون عضوا جديدا ورئيسا للحكومة حاول مجلس الدولة وضع خطة للخروج من المأزق الأمني الذي آلت إليه الأوضاع في البلاد،[1] وتم إنشاء لجنة وطنية للحوار في 3أكتوبر1993 تنتهي مهمتها بانتهاء عهدة المجلس في 31ديسمبر 1993، تضمنت هذه اللجنة 4 شخصيات عسكرية و 4 مدنية بمجموع ثمانية أعضاء كما هو موضح في الجدول :

1توفيق المديني، **مرجع سابق**،ص 690.

الجدول رقم 14: أعضاء لجنة الحوار الوطني 1993/10/3

الإسم	الصفة	الخلفية
يوسف الخطيب	رئيسا للجنة	عسكري
عبد الوهاب بن بولعيد	عضوا	مدني
طه يسين طيار	عضوا	مدني
قاسم كبير	عضوا	مدني
عبد القادر بن صالح	عضوا	مدني
أحمد صنهاجي	عضوا	عسكري
محمد تواتي	عضوا	عسكري
طيب دراجي	عضوا	عسكري

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: اسراء احمد اسماعيل، **مرجع سابق**، ص 184.

وفي 31 جانفي 1994 بعد تمديد عهدة المجلس الأعلى للدولة إلى غاية انعقاد الندوة الوطنية 25 و 26 جانفي 1994 تم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي يمارس الصلاحيات التشريعية في الدولة ويضم 200 عضوا، كما قررت النخبة العسكرية اختيار واحد من أفرادها العسكريين[1]، لرئاسة الدولة والذي سبق و أن جيء به في جويلية 1993 ليشغل منصب وزير الدفاع خلفا لخالد نزار، ليتم تعيين اليمين زروال رئيسا للدولة وزيرا للدفاع لمدة ثلاث سنوات، و يمكن اعتباره أحد أفراد النخبة العسكرية المحترفة بحكم تكوينه التقني وبعده عن الصراعات السياسية.

ب. **أمنيا:** أعادت النخبة العسكرية في هذه المرحلة إعادة ترتيب خططها الأمنية من خلال تجديد هياكلها وتقوية صلاحيتها، وقد تم تشكيل أجهزة أمنية هي: [2]

- **جهاز الأمن العسكري** : يقود هذا الجهاز الجنرال محمد مدين والمعروف بالجنرال توفيق.

1 رياض الصيداوي، **مرجع سابق**، ص15.

2 Hasni Abidi, **Algerie Commont sortir de la Crise**, Paris : Editions L'harmattan, 2003,P 74 .

- **جهاز مكافحة التجسس:** يشرف عليه اللواء العماري إسماعيل وهذا الجهاز متخصص في اختراق الجماعات الإسلامية المسلحة.
- **الأمن الخاص** : يشرف عليه رئيس الدرك الوطني عباس غزيل و محمد طلبة الوزير المكلف بالأمن.
- **الأمن الخارجي** : وظيفته ملاحقة المعارضين في الخارج.
- **جهاز الطوارئ:** يشرف عليه اللواء محمد العماري قائد قوات مكافحة الإرهاب.
- **البوليس السري:** مهمته الحفاظ على الأمن القومي.
- **جهاز التنسيق:** ويقوم بالتنسيق مع بقية الأجهزة.
- **الأمن العام:** يتكون هذا الجهاز من عدة فروع، من بينها:[1]

– مديرية مكافحة التجسس(DEC): تنقسم هذه المديرية إلى عدة فروع منها: مركز البحث و التحري(SRA)، المركز الرئيسي للعمليات(CPO)، المراكز الجهوية للبحث و التحقيق(CTRI)، مركز القيادة العملياتية (PCO).

– المديرية المركزية لأمن الجيش(DCSA): هذه المديرية تابعة لمدرية الاستعلامات و الأمن(DRS) وتشمل المركز العسكري الرئيسي(CPMI) و الفروع التابعة له.

– مديرية التوثيق و الأمن الخارجي (DDES).

هذا إضافة إلى إعلان حالة الطوارئ وهي السياسية التي اعتمدت عليها النخبة العسكرية طوال هذه الفترة من أجل السيطرة الكلية على النظام السياسي الجزائري و الحفاظ على الأمن و الاستقرار الداخلي، كما قامت بتجنيد و إنشاء الوحدات و الفرق الخاصة للتدخل كسرايا الشرطة القضائية و الفرق الخاصة بالجيش و الدرك الوطني. [2]

ج. **<u>اقتصاديا:</u>** عرفت الجزائر في هذه المرحلة انهيارا شبه كلي في المؤشرات الاقتصادية، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الإرث الاقتصادي الذي خلفته مرحلة الرئيس بن جديد من جهة، ومن جهة أخرى بسبب العنف السياسي المسلح الذي يحطم بناها التحتية و لا يوفّر الظروف الملائمة لبناء اقتصاد وطني، ذلك كون الأمن في الأولوية الأولى للمجلس الأعلى للدولة ومن

1 Mohamed Samraoui, **Chronique des Années de Sang Algérie : comment les Services Secets ont Manipulé les groupes islamiste**, Paris :Editions DenoéL, 2003, pp, 200, 218 .

2 محمد سمراوي، **الاسلاميون و العسكر سنوات الدم في الجزائر**، القاهرة: تنوير للنشر والاعلام، 2015.

شروط النهضة الاقتصادية، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر الدخل الأساسي للخزينة العمومية الجزائرية، وقد دخلت الجزائر في هذه المرحلة في المديونية الخارجية، إذ وقّع المجلس مع الصندوق النقد الدولي اتفاقيات حصل من خلالها على قروض، في محاولة لإنعاش الاقتصاد الوطني وقد بلغ الدين الخارجي في نهاية 1994، قرابة 31 مليار دولار كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم11: تطور المديونية الجزائرية 1990-1995

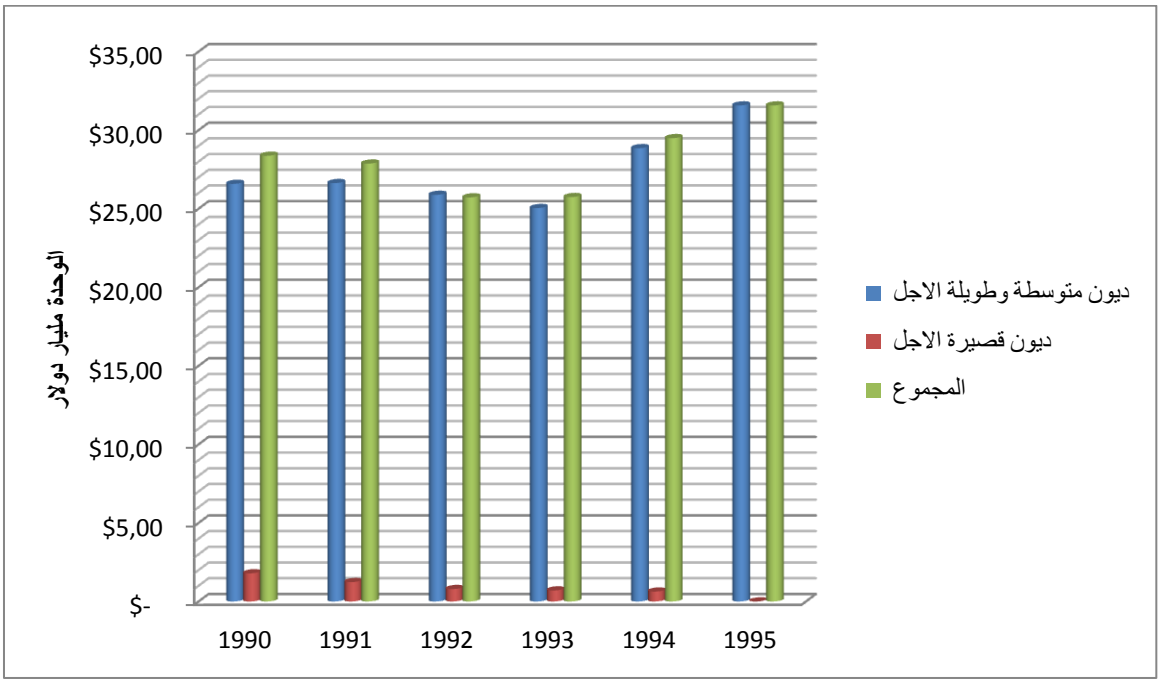

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على: مداني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، الاردن: دار الحامد، 2009، ص 143.

من خلال ما سبق نستطيع أن نصل إلى عدة نتائج متعلقة بالدور الذي لعبته النخبة العسكرية الجزائرية في عملية الانتقال الديمقراطي، نذكر منها:

- أن النخبة العسكرية رغم أنها التزمت بالحياد في بداية العملية الانتقالية إلا أنها تدخلت مرة أخرى من خلال وقف المسار الانتخابي و هو ما يعتبر انقلابا على إرادة الشعب.
- أدى تدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية من خلال وقفها للمسار الانتخابي إلى دخول البلاد في مأزق أمني وسقوط الجزائر في دوامة من الأحداث الدموية.

- كان توقيف المسار الانتخابي بمثابة تثبيت وتوسيع لدور النخبة العسكرية في الحياة السياسية و تسير النظام السياسي الجزائري، باختلاف الظروف وهذا ما أثّر على سمعة هذه النخبة.

2. ردة فعل النخبة العسكرية من مسار الانتقال الديمقراطي في مصر: لعل المميز في الحالة المصرية أن النخبة العسكرية استهانت بالحراك الشعبي أو لم تكن تتوقع أن يصل إلى هذا الحد، فقد كانت الانتفاضة الشعبية في مصر تنتقل بوتيرة سريعة خلّفت انهيارا في المؤسسة الأمنية، و لعل هذه الأخيرة جعلت النخبة العسكرية تراجع حساباتها وتتريث في الكثير من تحركاتها لتعرف موضع تموقعها، وهذا على خلاف ما وقع في كل من سنتي 1978 و 1986، ما جعل هذه النخبة تقف في الحياد، فقد وضعت قيادات الجيش و النخبة العسكرية مسافة بينها وبين القيادة السياسية و النخبة السياسية، وقد بدأت النخبة العسكرية بالإصلاحات السياسية في مصر بمرحلة إسقاط النظام و الانتقال الديمقراطي و الذي تجسدت فيه الخطوات التالية:

أ. **تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة:** و هذا المجلس يضمّ نخبة من القيادات العسكرية التي يرأسها المشير "محمد حسين الطنطاوي"، ويعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية و الهيئة التشريعية، ففي البداية بعد تنحّي مبارك تولّى المجلس العسكري للسلطة التنفيذية، ليتولى السلطة التشريعية أيضا بعد حلّ البرلمان، وهذا ما مكنه بعد تعطيل الدستور من إصدار ثلاثة إعلانات دستورية نظمت المرحلة الانتقالية من حيث الانتخابات وكذلك تكوين جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد، وتتلخّص أهم النقاط التي جاءت في بيانات المجلس العسكري فيمايلي: [1]

- ضمان نهاية حالة الطوارئ في أقرب الآجال، و السعي إلى أن تتم انتخابات تشريعية و دستورية و رئاسية شفافة و نزيهة.
- الالتزام بتحقيق المطالب الشعبية المشروعة، و السهر على الانتقال السلس و السلمي للسلطة و ضمان الوصول إلى البر الديمقراطي.

1 هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2015، ص 56.

ب. **مواجهة الانفلات الأمني:** إذ كانت أكبر العقبات و المهام الصعبة التي واجهت النخبة العسكرية الوقوف في وجه الانفلات الأمني الكبير الذي عرفته مصر، خاصة بعد انسحاب الأجهزة الأمنية و جهاز الشرطة بالتحديد من مراكزها، إذ أصبح منوطا بالنخبة العسكرية الرفع من الجهد الوظيفي للمؤسسة العسكرية و القوات المسلحة للحفاظ على أمن الدولة و الممتلكات و الأفراد، إذ ساهمت القوات المسلحة في التصدي لمحاولات اقتحام مطبعة البنك المركزي، كما قام الجيش بحراسة المنشآت الحيوية و الأماكن الحساسة، وقد قدمت النخبة العسكرية للمتظاهرين العديد من نداءات التهدئة و المطالبة للعودة إلى الحياة العادية و من أبرز هذه النداءات" أن رسالتكم وصلت...ونحن ساهرون على تأمين الوطن".[1]

ولقد أدى التدخل الذي يصفه البعض بالاضطراري للنخبة العسكرية الممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مواجهة العديد من الإشكالات في المرحلة الانتقالية و من أبرز سمات إدارة النخبة العسكرية للمرحلة الانتقالية مايلي:

- **عدم الاستقرار السياسي و الأمني:** فقد واجه المجلس عدّة عقبات أبرزها الانفلات الأمني و الذي تطرقنا إليه سابقا في مرحلة الانتفاضة الأمر الذي استدعى العمل بقانون الطوارئ، كما أن التوقعات الشعبية التي ركبت موجتها النخب السياسية جعلت من الأجواء السياسية متوترة و مشحونة في ظل عدم الاتزان في قرارات النخب العسكرية و ذلك راجع إلى تعقيد الموجود في الساحة السياسية.
- **المأزق القانوني و الحتمية الدستورية:** فقد وقعت النخبة العسكرية في إشكالية ومعضلة كبيرة ألا وهي التوفيق بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية، فعلى الرغم من انتقال السلطة إلى المجلس العسكري بطريقة يمكن القول عنها أنها غير قانونية و غير دستورية، إلا أنه أخذ زمام الأمور و أصبح يمثل السلطتين التنفيذية و التشريعية الأمر الذي جعل قراراته متأنية و غير محسومة، و لعل محاولة وضع دستور للبلاد خلق حالة من عدم الاتفاق و أثار معضلة قانونية، و قد شكلت الأحداث التالية مشاكل قانونية كثيرة للمجلس العسكري.[2]

---

1 محمد رمضان، **ثورة 25يناير في الاعلام الدولي**، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011، ص146.

2 علي السلمي، **مصر المحروسة ثورة حتى النصر**، القاهرة: سما للنشر و التوزيع، 2013، ص67.

▪ **العجز الوزاري:** فقد كانت الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة شبه عاجزة عن تحقيق أي إنجاز ملموس على أرض الواقع، وخاصة في المطالب الشعبية التي صنعت بها شعارات الحراك، الحرية والعدالة الاجتماعية، فعلى أعقاب تنحي مبارك كلّف المجلس العسكري الفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزارة في عهد مبارك وهو من النخبة العسكرية بتشكيل وزارة اتفاق، هذه الحكومة لم تلقَ قبولا شعبيا كونها كانت لا تتمتع بالصلاحيات و باعتبارها مؤقتة إلى غاية تعيين حكومة أو كما سميت وزارة تسيير أعمال، لتقوم بعدها وزارتين مدنيتين كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 15: خلفية الوزارات في المرحلة الانتقالية في مصر

الفترة	وزارة	المدة	الصفة
مبارك	احمد شفيق	من2011/1/30الى2011/2/11	عسكري
المجلس العسكري		من2011/2/13الى2011/3/3 حكومة اتفاق مؤقته	
المجلس العسكري	عصام شرف	من2011/3/3الى2011/11/30	مدني
المجلس العسكري	كمال الجنزوري	2011/11/30الى2أوت2012	مدني

المصدر: إسراء أحمد إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 236.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن حكومة أحمد شفيق التي امتدت من أواخر عهد مبارك جاءت بعدها حكومتان مدنيتان بتكليف من المجلس العسكري، وقد كانت الحكومة الأولى برئاسة عصام شرف الذي عرفت حكومته عدم الاستقرار و عدم القدرة على التحكم في مجريات الأمور و قد قام شرف بتغيير جزئي في حكومته مس 14 وزيرا في جويلية نتيجة للاحتجاجات الفئوية[1]، لكن عدم استقرار الأوضاع جعل المجلس العسكري يكلف كمال الجنزوري بتشكيل وزارة جديدة.

▪ **الانحياز للإخوان المسلمين**[**]: لقد كان المجلس العسكري في الفترة الانتقالية التي تلت سقوط حكم مبارك رغم تأنيه، إلا أنه كان يسعى ويعمل على إشراك الفرق ذات التوجه الديني في

1 إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 225.

** **الإخوان المسلمون:** هي جماعة إسلامية تعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية في حين يتم تصنيفها كجماعة إرهابية في عدد من دول، اسسها حسن البنا في 1928.

العملية السياسية، لكن الملاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين كانت الأوفر حظا في هذا التوجه الذي سارت عليه النخب العسكرية، فقد كان للجماعة ثقل كبير وساهمت في كل مراحل المرحلة الانتقالية، بداية من مشروع تعديل الدستور وصولا إلى رئاسة الجمهورية، وهذا ما جعل الباحثين ينقسمون إلى اتجاهين في التحليل:[1]

الأول: أن الإخوان المسلمين يعتبرون من الأحزاب الإسلامية القوية في مصر وأنها فرضت نفسها في الساحة السياسية لمصر ما بعد مبارك، وهذا لتاريخها الطويل في النضال السياسي في مصر مما جعلها شريكا سياسيا استراتيجيا لا يمكن الاستغناء عنه خاصة في المرحلة التي كان النظام السياسي في مصر في مرحلة الولادة، وأن هذه الجماعة فرضت نفسها و كانت بمثابة البديل الأمثل للحكم العسكري.

الثاني: أن النخبة العسكرية كانت تسعى إلى إعطاء الصبغة الدينية للحياة السياسية و كانت مؤيدة وموافقة على تكوين أحزاب دينية أو على أساس ديني، وهذا ربما ما لا يتوافق مع الدستور المصري، لأن ذلك يخلق تفرقة بين الأصول و المجتمع المصري، ويرجع البعض هذا إلى كون النخبة العسكرية كانت تُبيّت نية التفرقة و الخلاف منذ البداية وأنها وضعت مخططا لامتصاص غضب الشارع بتقديم البديل الديني و اللعب على وتر العقيدة، إلى غاية أن تعيد ترتيب أوراقها، وهذا بالفعل ما حدث فيما بعد، ولعل هذا الرأي كان الأقرب إلى الواقع.

ج. **المجلس العسكري و الرغبة في البقاء في السلطة:** لعل هذا الهاجس الأكبر الذي كان يواجه الشعب المصري، و الخوف من هيمنة المجلس على الحكم و تمديد الفترة الانتقالية وهذا ما خلق نوعا من العنف السياسي لدى أفراد الشعب وفي كثير من المرات ما ترفع شعارات " لا لحكم العسكر"، وقد برر الكثير رغبة النخبة العسكرية في أن تستمر الفترة الانتقالية و الهيمنة على السلطة في رغبتها بتصفية حساباتها مع أفراد الحزب الوطني الديمقراطي و التخلص من كل رجال المال و الأعمال الذين كانوا يهددون مصالح هذه النخبة خاصة منها الاقتصادية،[2] إضافة إلى ما تم الإشارة إليه سابقا من تقريب للإخوان وما يسميه البعض بركوب النخبة العسكرية لموجة الإخوان باعتبارها القوة السياسية الأكثر تنظيما و التي من خلالها يمكن للنخبة العسكرية أن تقوم بالتحكم في السلطة.

---

1 بهجت قرني وآخرون، **مرجع سابق**، ص 174.

2 إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 241.

د. **معضلة الانتخابات التشريعية:** إذ عرفت هذه الانتخابات أكبر الخروقات في هذه المرحلة، فرغم أن المادة الرابعة من الإعلان الدستوري الصادر في 30مارس 2011 تنص على عدم جواز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية مباشرة نشاطها على أساس ديني، إلا أن النخبة العسكرية في مصر تغاضت عن هذه المسألة، فقد جاءت هذه الانتخابات على ثلاث مراحل، في كل مرحلة تِسْعُ محافظات و كانت البداية في 27 نوفمبر2011، و قد أعلن عن النتائج النهائية في 21 جانفي 2012، و يوضح الجدول التالي الخارطة الحزبية التي شاركت في هذا الانتخابات:

الجدول رقم 16: الخارطة الحزبية لانتخابات التشريعية المصرية 2011.

الكتلة	الأحزاب المكونة لها
الأحزاب ذات المرجعية الدينية	الحرية و العدالة_النور_البناء والتنمية
الأحزاب اليمينية	المصريون الأحرار_الجبهة الديمقراطية_العدل
الأحزاب اليسارية	التجمع_الناصري_الكرامة_التحالف الشعبي
الأحزاب الوسطية	الوفد_الوسط المصري الديمقراطي الاجتماعي

المصدر: مازن حسن، **الخارطة الحزبية المصرية لانتخابات 2011**، القاهرة: المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسية،2011، ص6.

و الملاحظ من خلال هذا الجدول تنوع الفسيفساء الحزبية في هذه الانتخابات، إضافة إلى كون أغلب هذه الأحزاب جديدة، لكن الجدل القائم على الأحزاب ذات المرجعية الدينية و لماذا سمحت النخبة العسكرية و الممثلة في هذه المرحلة بالمجلس العسكري لهذه الأحزاب التي فازت بـــ37% من أصوات الناخبين بالمشاركة في هذه الانتخابات، رغم أن القانون والدستور المصري كما أشرنا سابقا يمنع مثل هذه الممارسات، وهذا ما جعل هذه الانتخابات تشكل جدلا دستوريا وتطرح العديد من الاسئلة.[1]

لقد كانت الانتخابات الرئاسية عبارة عن تمهيد لإنهاء المرحلة الانتقالية التي كانت تقودها النخبة العسكرية، و التي ربما طالت أكثر من المدة الزمنية المخطط و المقرر لها 6 أشهر، حيث تم إجراء الجولة الأولى من الانتخابات في ماي 2012 وقد جاءت نتائج هذه الدورة الانتخابية

1 مازن حسن، **الخارطة الحزبية المصرية لانتخابات 2011**، القاهرة: المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسية،2011، ص8.

لصالح مرشح حزب العدالة الذي ينتمي للإخوان المسلمين محمد مرسي، وجاء في المرتبة الثانية مرشح النخبة العسكرية محمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، كما هو موضح في الشكل على النحو التالي:

الشكل رقم 12: نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية.

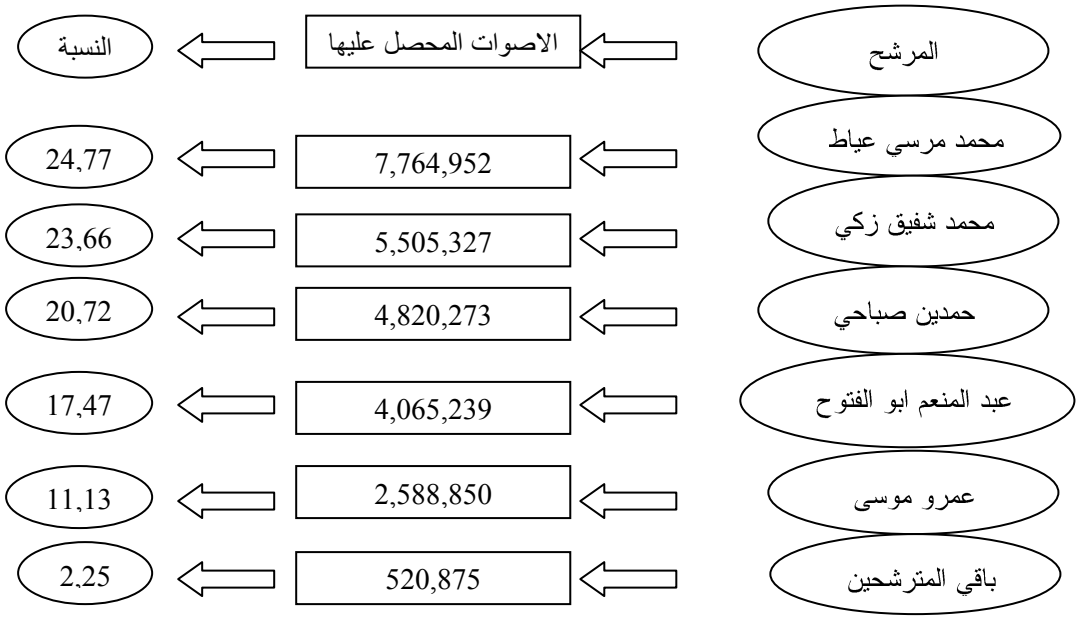

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على محمد علي لوز، **مرجع سابق**، ص 118.

و للإشارة فهذه الانتخابات تعتبر أكبر التحديات التي واجهت النخبة العسكرية، حيث طرحت العديد من التساؤلات أهمها؛ هل سيعمل المجلس العسكري على تحقيق الانتقال و التحول الديمقراطي وذلك بتسليم السلطة إلى رئيس مدني؟ وقد زاد هذا التساؤل بعد ظهور نتائج الانتخابات و الملاحظ أن النتائج كانت متقاربة و أن الانتخابات عرفت تنافسا كبيرا خاصة بين المرشح ذي الخلفية المدنية المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين " محمد مرسي"، و آخر رئيس وزراء في عهد مبارك ذي الخلفية العسكرية و الذي يعتبر أحد أفراد النخبة العسكرية " الفريق أحمد شفيق"، وقد زاد هذا التساؤل بعد كشف النخبة العسكرية وقبل جولة إعادة الانتخابات

الرئاسية بعدة أيام عن الإعلان الدستوري الثالث الذي يعرف بالإعلان الدستوري المكمل، وجاء فيه[1]:

- أن الرئيس المنتخب القادم يقسم اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا.
- أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو المختص وحده بالسلطة التشريعية.
- أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة له الحق في تقرير كل ما يتعلق بالقوات المسلحة.
- أن رئيس الجمهورية لا يمكنه إعلان الحرب إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

لتكون المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أفرزت عن انتخاب أول رئيس مدني فى مصر، بعد فوز محمد مرسي على الفريق أحمد شفيق وذلك كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم 13: نتائج الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية المصرية

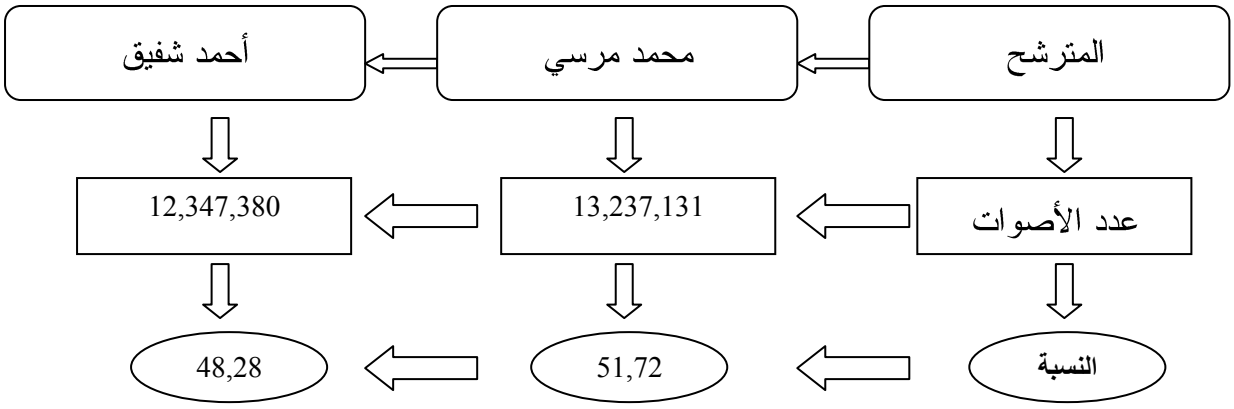

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد محمد علي لوز، **المرجع السابق**، ص 138

و من خلال الشكل التوضيحي نلاحظ التقارب الشديد بين المرشح المدني و لم يكن الفوز ساحقا إذ لم تتعدَّ نسبة فارق الأصوات 3,44%، ليبدأ الفائز بهذه الانتخابات فترة حكمه بسلطات مقيدة ومحددة وذلك لتوسع الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية وذلك لعدة أسباب من أبرزها:[2]

- **سيطرة النخبة العسكرية على السلطة التشريعية:** إذ تعتبر علاقة النخبة العسكرية بالسلطة السياسية المدنية الجديدة التي وصلت إلى سدة الحكم في مصر و إفرازات التعاطي

1 على الدين هلال, **مرجع سابق**, ص138.

2 بهجت قرني واخرون، **مرجع سابق**، ص 190.

السلطوي أبرز التحديات التي ستعرفها السلطة المدنية الجديد، ونتائج هذا التفاعل هي من تحدد مستقبل هذا النظام.

• **الالتزام بالتعهدات و تحقيق الإصلاحات: فإن** تلبية المطالب الشعبية و تحقيق الإصلاحات الإدارية و الاجتماعية و حتى السياسية، إضافة إلى التعهد بالالتزامات و الوعود الانتخابية التي قدمت في الحملة تعتبر أكبر التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب و ذلك لما يعرفه الواقع المصري من انفلات و تشعبات و حتى عراقيل في ظلّ ازدواجية السلطة وإمكانية الثورة المضادة.

وبتولي الرئيس المنتخب رئاسة الجمهورية بعد تسليمها له من المجلس العسكري، حاول تثبيت حكمه و الحد من الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية في النظام السياسي وذلك من خلال الحدّ من صلاحياتها ويظهر ذلك في: [1]

▪ **السلطة التنفيذية:** تميزت السلطة التنفيذية في هذه المرحلة و خاصة في بدايتها على كون الرئيس كان ناقص الصلاحيات، و ذلك في ظلّ الصلاحيات الموازية التي تنفرد بها النخبة العسكرية و ذلك لما تملكه من ولاءات وإطارات داخل الأجهزة المختلفة للدولة، وهذا ما جعل مرسي يقوم بسلسلة من الترقيات والتغييرات في القيادات العسكرية من أجل ضمان الولاء و استعادة زمام الأمور، كما عرفت هذه الفترة بتعين أول حكومة ذات أغلبية مدنية برئاسة هشام قنديل في أوت 2012.

▪ **السلطة التشريعية:** احتفظت النخبة العسكرية بالسلطة التشريعية قبيل تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية، وذلك بعد حل البرلمان المنتخب وحكم المحكمة الدستورية بعدم شرعية الإجراءات التي تمت لانتخابه، ولكن في أول مواجهة بين الرئيس و النخبة العسكرية حاول إلغاء القرار بمرسوم جمهوري لكن المحكمة الدستورية كان لها القرار الفاصل في القضية، وفي أواخر 2012 قام محمد مرسي بمجموعة من القرارات و الإعلانات الدستورية أبعد من خلالها النخبة العسكرية و انفرد بالسلطة التشريعية.

وكنتيجة حتمية للتحديات التي تم ذكرها سابقا، ومكانة النخب العسكرية في النظام المصري بحكم أنها كانت النخبة الحاكمة على طول التاريخ المصري الحديث، ظهرت إمكانية

---

1 إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 249.

الصراع بين النخبة السياسية الممثلة في مؤسسة الرئاسة و النخبة العسكرية الممثلة في المؤسسة العسكرية وهذا ما حدث فعلا و ذلك من خلال عدة محطات أبرزها:[1]

1. **الصدام بين النخبة العسكرية والرئيس المنتخب:** فبعد تولي الرئيس المنتخب بسلطات منتقصة كما وضحناه سابقا، ظهر الصراع بين النخبة العسكرية والرئيس المنتخب و المحكمة الدستورية العليا حيث كان هذا الصراع مراحل :

- **أولها:** قرار مرسي بعودة جلسات مجلس الشعب في محاولة للإعادة السلطة التشريعية، وقد حاول مرسي إعادة تفعيل الجمعية التأسيسية التي يوضح الشكل التالي هيكلها التنظيمي:

الشكل رقم 14: خارطة الهيكل التنظيمي للجمعية التأسيسية

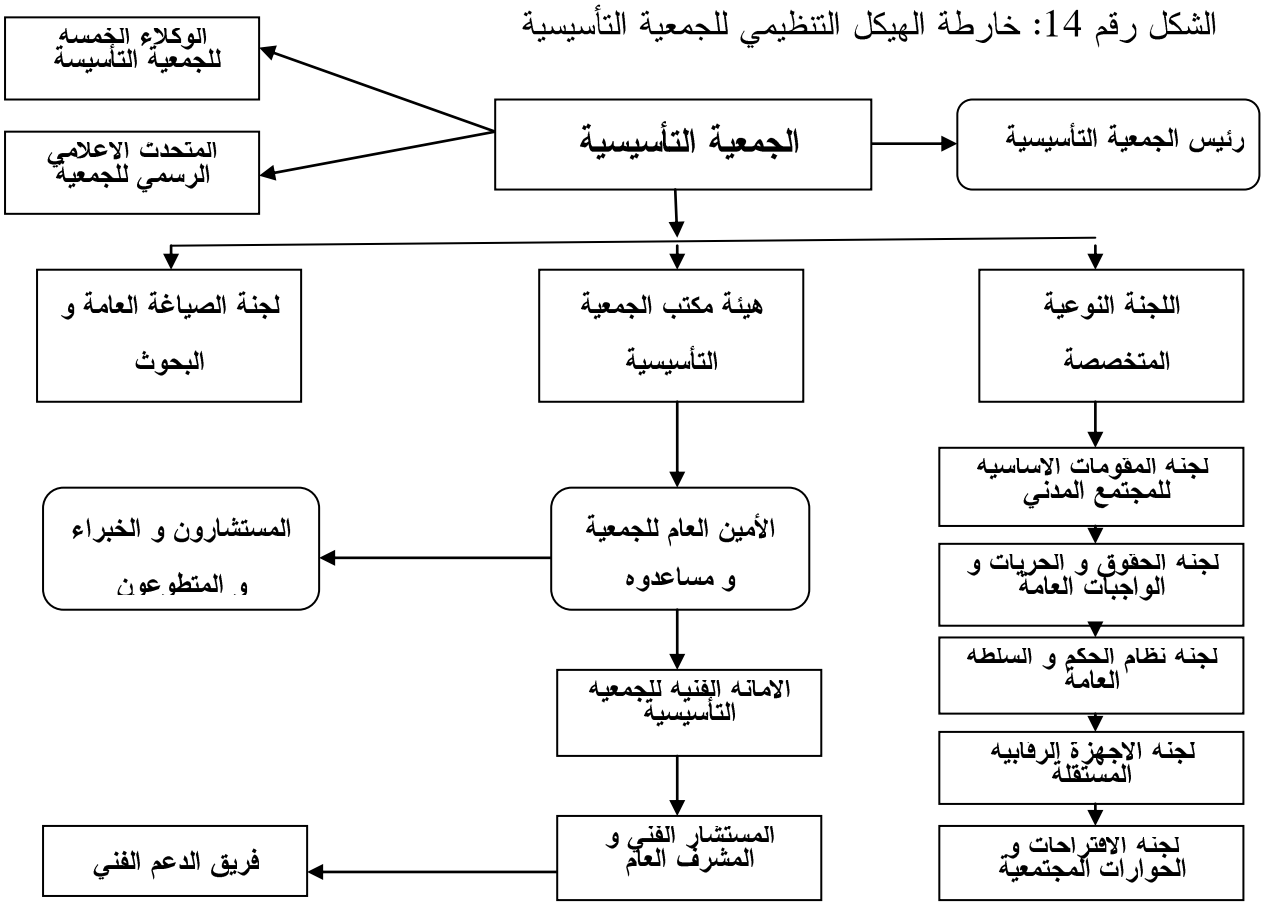

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :علي خليفة الكواري وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص182.

1 هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص 79.

وقد ساهمت هذه الإجراءات التي بت فيها إلى تأجيج الاحتجاجات ضده، وقد حكمت المحكمة الدستورية بعدم قانونية هذه القرارات، ما أدى إلى تراجعه عن هذا القرار في أول صدام بينه و بين النخب العسكرية، وهذا يؤكد على القوة التي تملكها هذه النخبة و على عدم نيتها التخلي على مكانتها السياسية في الدولة و أنها لن تتقبل أن تتلقى الأوامر من شخصية مدنية.[1]

- **ثانيا:** تأكُّدُ الصدام بصفة واضحة ذلك بعد حادثة مقتل الجنود المصريين فى رفح حيث قام الرئيس بإعلان دستوري في أوت 2012 قام فيه بعزل قيادات المجلس العسكري، فأقال في البداية قائد الحرس الجمهوري و رئيس جهاز المخابرات العامة، ثم أصدر قرار تنحية كل من رئيس المجلس العسكري و وزير الدفاع المشير طنطاوي، ورئيس الأركان سامي عنان، و عددا من أعضاء المجلس العسكري، ومنح نفسه سلطة التشريع، وعين أصغر أعضاء المجلس عمرا اللواء عبد الفتاح السياسي رئيس المخابرات وزيرا للدفاع ورقاه إلى رتبة فريق أول.[2]

ثالثا: السعي إلى مدنية الدولة من خلال تقليص مكانة النخب العسكرية في الإدارات و الحدّ من حصتها في التعيينات الإدارية، وقد بدأ بالفعل بتعيين المحافظين المدنين مكان المحافظين العسكريين.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تلخيص الدور الذي قامت به النخبة العسكرية في هذه المرحلة سواء كانت إيجابية أو سلبية في الحراك الشعبي و المرحلة الانتقالية في نقاط من أبرز هذه النقاط مايلي:[3]

- **التحلي بالحيادية:** فالنخب العسكرية كانت داعما للانتقال الديمقراطي من خلال موقفها الحياد و **إن** كان البعض يصفه بالميداني و التكتيكي، لكنه في الأساس ساهم في سقوط

---

1 فاروق الدسوقى ،حازم عبد الحميد، "**حيثيات حكم الدستورية حل التأسيسية الدعاوى اقيمت بغير طريق القانون**"، ،مأحوذ من :
http://www.youm7.com/story/2013/6/2/ننشر-حيثيات-حكم-الدستورية-بحل-الجمعية-التأسيسية-للدستور-بطلان-قانون/1095024

2 علي خليفة الكواري واخرون، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص137.

3 مازن حسن، **الخارطة الحزبية المصرية لانتخابات 2011**، القاهرة: المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسية،2011، ص12.

نظام مبارك فعدم دعم مبارك هو دعم للمتظاهرين وخاصة المدنيين منهم بعدم استخدام العنف ضدهم.

- **التعهد بضمان الانتقال:** فقد كانت النخبة العسكرية ومن خلال أولى البيانات الرسمية التي خرج بها المتحدث العسكري قد قدمت ضمان انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، وأن تقوم بإدارة المرحلة الانتقالية مؤقتا إلى غاية تسليم السلطة ،وهذا بالفعل ما حدث فقد تم تسليم السلطة لرئيس المنتحب في 30جويلية 2012.
- **فرض الوصاية على الشعب وعدم الشفافية:** فقد كان المجلس العسكري يتكون من 18 عضوا برئاسة الطنطاوي وزير الدفاع و سامي عنان رئيس الأركان نائبا له و كبار الضباط في الجيش المصري لكن إلى يومنا هذا القرارات التي كانت تصدر عن هذا المجلس غير معروفة كيفية الاتخاذ هل بالإجماع أم بالأغلبية أم بالتخصص، إضافة الى ذلك كثيرا ما كان المجلس العسكري يتخذ قرارات ارتجالية باسم الشعب دون تفويض، في حين فرض قيود صارمة على حرية التجمع و على الإضرابات و التظاهرات، كما قام بالحد من الهوية الإعلامية من خلال العديد من الممارسات كمنع بعض الصحف من نشر أعداد ومداهمة مكتب الجزيرة.
- **إقامة المحاكم العسكرية للمدنين:** فقد استخدمت النخبة العسكرية في هذه المرحلة المحاكم و القضاء العسكري لإحكام سيطرتها و تدعيم حكمها في مصر، وقد انتشرت قوات الشرطة العسكرية في جميع المحافظات، و قد أحيل العديد من المدنين إلى المحاكم العسكرية بدعوى مواجهة الانفلات الأمني، وقد كان في المقابل المرسوم رقم 54 لسنة 2011، الذي أدخل تعديلات على القضاء العسكري والذي يجعله من بين القوانين التي تحمي أفراد النخبة العسكرية من المساءلة القانونية و إن كانوا خارج الخدمة العسكرية.[1]

1 بهجت قرني واخرون، **المرجع السابق**، ص 186.

المبحث الثاني :النخب العسكرية وموقفها من الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر.

المطلب الأول: النخبة العسكرية و الاستقرار السياسي في الجزائر.

لقد أعطى زروال بعد توليه رئاسة الدولة نفسا جديدًا للعملية السياسية في الجزائر، **إذ** باشر في عملية واسعة للحوار مع الأطراف الفاعلة و المؤثرة في الأزمة الجزائرية من أجل إيقاف حالة العنف التي تعرفها البلاد، هذا ما ظهر عن التوجهات الجديدة التي بدأت باتباعها النخبة العسكرية،ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين هما:

1. مرحلة العودة إلى المسار الانتخابي: تميزت هذه المرحلة بتعزيز التوجهات الجديدة التي تبنتها النخبة العسكرية، وتوجهها نحو العودة الى اتباع النظام الانتخابي، وذلك بعد إعلان اليمين زروال عن تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية عام 1995، ما يعني بصيغة غير مباشرة أن النخبة العسكرية تسعى إلى ترسيخ الحكم الديمقراطي بعد فشل سياسة الحوار الوطني، وقد تم تحديد تاريخ 16نوفمبر1995 موعدا لأول انتخابات رئاسية التعددية في الجزائر[1]، وقد ترشح لهذه الانتخابات ثلاثة مرشحين سياسيين هم: "محفوظ نحناح" عن حركة المجتمع الإسلامي، "سعيد سعدي" عن التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، و السيد "نور الدين بوكروح" عن حزب التجديد الجزائري ، في حين ترشح عن النخبة العسكرية وزير الدفاع اليمين زروال وذلك بعد تزكيته من كبار الضباط في الجيش، إذ أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية في 19سبتمبر 1995، وقد لقي ترشحه تأييدا رسميا من كل المنظمات الجماهيرية والجمعيات المهنية والاجتماعية، وأصبح زوال مدعوما من قبل جل فعاليات المجتمع المدني.[2]

وقد أفرزت الانتخابات الرئاسية التي بلغت فيها نسبة المشاركة 75% من إجمالي عدد المسجلين حسب المصادر الحكومية، وكما كان متوقعا فقد فاز فيها المرشح العسكري الحرّ اليامين زروال بعد حصوله على 61% من الأصوات الصحيحة، ليليه محفوظ نحناح مرشح حركة

---

1 تمام مكرم البرازي، **الجزائر تحت حكم العسكر من زروال إلى بوتفليقة**، مصر: مكتبة مدبولي، سنة2002، ص11.

2 عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة و المجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998، ص166.

المجتمع الإسلامي بـــ 26,06%من الأصوات، ثم سعيد سعدي مرشح الحركة من أجل الثقافة والديمقراطية 8,94% من الأصوات، و تحصل نور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري على 3,70% من الأصوات، وهذا كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 17: نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1995

المترشحين / عدد الصوات		اليمين زروال		محفوظ نحناح		سعيد سعدي		بوكروح	
		اصوات	نسبة	اصوات	نسبة	اصوات	نسبة	اصوات	نسبة
المسجلين	15261731								
المقترعين	11500209								
النسبة	%75,35	6834822	61,29	2907356	26,06	996835	8,94	413032	3,71

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : رياض الصيداوي، "**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**"، مؤخوذ من : http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_29.html

وفي غياب أي منافسة حقيقية للمرشح العسكري فإن النتائج الموضحة في الجدول تبدو منطقية إلى حد بعيد، وهذه النتائج تؤكد استمرار النخبة العسكرية في دورها السياسي رغم العودة إلى المسار الانتخابي وإجراء انتخابات رئاسية، فحتى وإن كان الرئيس زروال قد فرض وجوده كشخصية كاريزمية تلقى احترامًا كبيرًا وتحظى بثقة من جميع الأوساط و الفئات، إلا أن الوقع لا ينفي أنه تحصل على دعم انتخابي من النخبة العسكرية، خاصة بواسطة الصناديق الخاصة بأفراد الجيش،[1] وهكذا فإن الانتخابات الرئاسية أعطت للنخبة العسكرية دورا جديدا مخالفا للأدوار التقليدية التي كانت تلعبها في النظام السياسي الجزائري، وهذا من خلال التأثير في مسار الانتخابات والاستمرار في دورها والتحكم في شؤون الدولة من خلال ترشيحها لأحد أفرادها لتولي الحكم، وهذا طبعا دون أن تحدث تغييرا في بنية النظام السياسي، بل بالعكس فقد أعطت لنفسها و للعسكريين شرعية انتخابية دون استخدام القوة العسكرية وهذا يعتبر سابقة في تاريخ الجزائر السياسي، وبداية في التوجه نحو أدوار غير تقليدية جديدة.[2]

1 مسلم بابا عربي، **المرجع السابق**، ص 141.

2 نور الدين بوكروح، **الجزائر بين السيئ و الأسوأ: بحث في الأزمة الجزائرية**، الجزائر: دار القصبة، سنة 2000، ص85.

وما ميّز فترة حكم الرئيس اليامين زروال هو أنّه وعلى الرغم من أن النخبة العسكرية لم تخرج من المشهد السياسي نهائيا و اختارت أن تلعب أدوارا غير تقليدية، إلّا أنها عرفت تحرّكا من أجل الحدّ من المأساة الوطنية و شكلت النواة الأولى للحد من تأثير النخبة العسكرية المباشر في السلطة وهذا من خلال :

أ. **تنظيم جولات للحوار الوطني**: وقد أعلن الرئيس زروال بداية إجراء جولات من الحوار الوطني ابتداء من 30 مارس 1996، كانت الغاية من هذه الجولة الثانية من الحوارات التي كانت قد فشلت الجولة الأولى منها، إيجاد أفضل السبل و الوسائل لتكريس الديمقراطية التعددية، واستكمال مسار البناء الديمقراطي للمؤسسات الوطنية، وقد اشتركت كل القوى الوطنية في هذا الحوار.[1]

ب. **تعديل الدستور الجزائري**: في هذه المرحلة تم تنظيم استفتاء شعبي من أجل دستور جديد في البلاد في 28 نوفمبر 1996، وهذا الدستور يعتبر كخطوة أساسية في سلسلة الإصلاحات السياسية التي بإشارتها القيادة السياسية، وقد أكد دستور 1996 على ازدواجية السلطة التنفيذية وإقرار نظام الغرفتين "المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة"، كما أكد هذا الدستور على الديمقراطية و التعددية.

ج. **إجراء انتخابات تشريعية**: مثلت الانتخابات التشريعية التي تم إجراؤها في 5 جوان 1997، إنجازا آخر لترسيخ الممارسة الديمقراطية الانتخابية، و تأكيدا على التوجهات الجديدة للنخبة العسكرية، خاصة بعد فوز حزب " التجمع الوطني الديمقراطي" وهو حزب حديث النشأة بالأغلبية البرلمانية في ظل المشاركة **والمنافسة الحزبية المعتبرة** التي ميزت هذه الانتخابات وأسفرت عن النتائج الموضحة في الجدول:

الجدول رقم 18: نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 1997.

اسم الحزب	المقاعد	النسبة	عدد الأصوات
التجمع الوطني الديمقراطي	156	38,7	4959233
حركة مجتمع السلم	69	16,7	3533434
جبهة التحرير الوطني	62	15,3	1553154

1 عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الإنتقالية**، الجزائر: دار الهدى، 2001، ص 205.

حركة النهضة	34	8,7	1497285
جبهة القوة الاشتراكية	20	7	915446
التجمع من اجل الثقافةو الديمقراطية	19	6,2	907271
حزب العمال	4	1,9	194493
اخرون و مستقلون	16	5,5	612068
المجموع	380	100	14172404

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : رياض الصيداوي، "**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**"، مأخوذ من : http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_29.html

لقد كانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة نجاح لدستور 1996 والرئيس زروال على عكس سابقه 1989، لكن حسب الكثير من المحللين فإن هذه الانتخابات سرّعت في إعلان الرئيس في 11سبتمبر1998، إجراء انتخابات رئاسية مسبقة رغم أن عهدته تمتد إلى نوفمبر 2000،[1] وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت بمرشح النخبة العسكرية في 1995 لهذا القرار؛ هل هو إقالة ناتجة عن أسباب خفية ناتجة عن وجود خلافات عميقة بين الرئيس وجناح فاعل داخل النخبة العسكرية و قيادة المؤسسة العسكرية، أم استقالة لمجرد حالته الصحية ورغبة منه في تحقيق "التداول السلمي على السلطة" و ترسيخ الممارسة الديمقراطية، فالمهم أنه أعطى نموذجًا ديمقراطيا في نقل السلطة فرغم تكوينه العسكري إلا أنه تميز بممارسات يعجز سياسيون في الجزائر إلى اليوم **أن** يقوموا بمثلها.

قد شكلت انتخابات 15 أفريل 1999 الرئاسية حلقة جديدة في النظام السياسي الجزائري، وبداية في تأسيس مرحلة مخالفة لما سبقها، فمن خلالها تم انتخاب أول رئيس مدني على رأس هرم السلطة في الجزائر، رغم أن دور النخبة العسكرية في هذه الانتخابات كان كبيرا ومن مؤشرات ذلك وصف المترشح عبد العزيز بوتفليقة بمرشح " مرشح السلطة والجيش" فبعد أن أعلن ترشحه الرسمي لخوض غمار الانتخابات الرئاسية لقي مساندة كبيرة حتى كان عشية الانتخابات مدعوما من قبل 10أحزاب،26 منظمة، وأكثر من 3000 جمعية، أهمها أحزاب: جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي،...، معظم منظمات الأسرة الثورية، الاتحاد

1 رياض الصيداوي ،"تغييرات في قيادة الجيش الجزائري"، مؤخوذ من :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105

العام للعمال الجزائريين، وجمعية قدماء وزارة التسليح والاتصالات العامة(MALG) وهي جمعية تمثل النواة الأساسية لجهاز الأمن العسكري غير معروفة للرأي العام لكنها جدّ مؤثرة في السلطة الرسمية والفعلية. [1]

إذا فإن الانتخابات الرئاسية مثلت مناسبة جديدة لتدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية من خلال التأثير على المسار الانتخابي، ولكن ليس عبر الطرق التقليدية وإنما من خلال اختيار المرشح الرئاسي "المدني" هذه المرة من أجل إبعاد الصفة العسكرية عن النظام السياسي الجزائري، فعلى الرغم من التزام النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية بالسهر على توفير الظروف المساعدة على إجراء انتخابات في جو من الأمن والشفافية و تعهد كل من رئيس الجمهورية و رئيس أركان الجيش السهر على أن تكون الانتخابات معبرة عن الإرادة الحرة للشعب، خاصة بعد أن أبدت أكثر من شخصية نيتها في الترشح، لكن شريطة توفر ظروف إجراء انتخابات حرة ونزيهة وطالبت بالتزامات رسمية من المؤسسة العسكرية وحياد النخبة العسكرية،[2] إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك ورغم المؤشرات الميدانية التي كانت تصف بوتفليقية بمرشح النخبة العسكرية، إلا أن هذا لم يُثْنِ المرشحين الإحدى عشر عن تقديم ملفات ترشحهم لهذه الانتخابات التي تم قبول سبعة منها من طرف المجلس الدستوري في 11مارس 1999 وهم:" عبد العزيز بوتفليقة، أحمد طالب الإبراهيمي، حسين أيت أحمد، مولود حمروش، عبد الله جاب الله، يوسف الخطيب، ، مقداد سيفي" واستبعد كل من" محفوظ نحناح، لويزة حنون، نور الدين بوكروح، سيد أحمد غزالي" بسبب عدم المشاركة في الثورة التحريرية بالنسبة للمولودين قبل 1942. [3]

كما عرفت هذه الانتخابات انسحاب المرشحين الستة احتجاجا على التزوير في المكاتب المتنقّلة والصناديق الخاصة و قد أفرزت الانتخابات النتائج الموضحة في الجدول:

1 مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص193.

2 إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 182,

3 محمد سمراوي، **مرجع سابق**، ص 39.

الجدول رقم 19: نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1999.

المرشح	عدد الاصوات	النسبة
عبد العزيز بوتفليقة	7442139	73,79
احمد طالب الابراهيمي	1264094	12,53
عبد الله جاب الله	398416	3,95
حسين ايت احمد	319523	3,17
مولود حمروش	311908	3,09
مقداد سيفي	226371	2,24
يوسف الخطيب	122826	1,22

المصدر: : رياض الصيداوي، "**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**"، مؤخوذ من :
http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_29.html

إذا من خلال النتائج الرسمية للانتخابات التي بلغت نسبة المشاركة فيها 60,25% والتي منحت الفوز بأغلبية معتبرة للمرشح بوتفليقة دخل النظام السياسي الجزائري في مرحلة جديدة، ومن أبرز السمات التي ميزت وصول بوتفليقة إلى رئاسة الدولة تطبيق مشروع الوئام المدني، الذي كان البداية في حلّ الأزمة الأمنية في الجزائر، وهذا طبعا تحت إشراف النخبة العسكرية ومساهمات النخبة السياسية، والوئام المدني هو عبارة عن سلسلة من الإجراءات و التدابير تم صياغتها من بنود قانون الرحمة الذي كانت النخبة العسكرية قد قطعت فيه أشواطا كبيرة بقيادة الرئيس زروال، من خلال المفاوضات التي كانت تقوم بها النخبة العسكرية مع قيادي الجماعات الإسلامية المسلحة سواء في السجون أو في الجبال،[1] وقد تبنى الرئيس بوتفليقة قانون الوئام المدني منذ إعلانه ترشحه للانتخابات و أكد عليه كثيرا في حملته الانتخابية من خلال منح فرصة للأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية إمكانية العودة و الاندماج في المجتمع بعد حصولهم على العفو ومنحهم ضمانات بعدم المتابعة القضائية، وبعد وصوله إلى الحكم قام بتمرير هذا المشروع على البرلمان الذي صادق عليه في 11 جويلية 1999، واستفتاء الشعب الجزائري عليه في سبتمبر من نفس السنة، ليعتبر بذلك قانون الوئام المدني أبرز المشاريع التي سعت إلى استعادة

1 رياض الصيداوي، "**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**"، مأخوذ من :
http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_29.html

الاستقرار و الأمن في الجزائر وأول خطوة في ترسيخ الحكم الديمقراطي وذلك كون هذا القانون يسعى الى: [1]

– الحد من الممارسات الإرهابية، و حقن دماء الجزائريين من خلال وقف القتل و الاقتتال و التفرغ إلى إعادة إعمار البلاد و التوجه نحو دفع عجلة التنمية.

– معالجة الأزمة الأمنية و السياسية التي تعرفها الجزائر منذ 1992، و إرساء أسس الوحدة الوطنية التي تزعزعت خلال هذه المدة، وذلك عن طريق الوئام بين الجزائريين و القضاء على الضغائن و الأحقاد التي خلفتها هذه الفترة.

– استرجاع الذخائر و الأسلحة و السماح للتائبين بالاندماج في المجتمع، وإزالة الغطاء عن العمليات الإرهابية و الإجرامية التي يقوم بها أفراد لا ينتمون إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، وذلك للمساهمة في استرجاع الحياة الطبيعية للمواطن الجزائري.

– إعادة الاستقرار في النظام السياسي الجزائري و قيام كل مؤسسة بالأدوار المنوطة بها و المخولة لها، بعودة المؤسسة العسكرية وأفراد الجيش إلى الثكنات و الالتزام بالوظائف الدستورية و الدخول في الاحترافية الوظيفية، في مقابل تفرغ المؤسسات السياسية و الاقتصادية لإنعاش الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، وتحسين صورة الجزائر الخارجية التي أفسدتها سنوات الإرهاب و الأزمة الأمنية التي تسببت فيها النخبة العسكرية و التطرف الحزبي.

إذا بوصول بوتفليقة إلى السلطة تأكد عدم حياد النخبة العسكرية وكوادرها في الانتخابات وأن المؤسسة العسكرية دعمت ما سمي بمرشح الإجماع، فهذه النخبة وإن انتقلت من نمط التدخل القهري للاعتراض على النتائج، إلى نمط التدخل المحدود في مجرى الانتخابات بتفضيل مرشح دون الآخرين أو تحديد المرشح الأولى بالرعاية، مع ذلك ظلت مرجعا أساسيا للفصل في الخيارات الأساسية للبلاد لاسيما ما تعلق منها باختيارات المصيرية للدولة، ورغم سعي هذه النخبة في هذه المرحلة إعادة الممارسات الانتخابية و المسار الانتخابي وإعادة الاستقرار و الأمن من خلال قانون الرحمة أو الوئام المدني إلا أنها بقيت محتفظة و متمسكة بالدور الأساسي و المحوري الذي تلعبه في النظام السياسي الجزائري.

---

1 فوزية قاسي و العربي بومدين، "**العلاقة بين الجيش و السلطة في الجزائر:بين حكم الواقع و تحديات نزع الطابع العسكري**"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016، ص 61.

المطلب الثاني: النخبة العسكرية و التطلعات السلطوية في مصر.

لقد عرفت إدارة الرئيس مرسي عدة أحداث كانت في أغلبها صراعية بين السلطة السياسية و العسكرية للتموقع و فرض السيطرة على السلطة، وكان لأزمة الإعلانات الدستورية أثرها على مستقبل النظام السياسي في مصر من خلال وإعادتها للنخبة العسكرية ما فقدته من شعبية، وقد ترتب عن هذه الأزمة عدة أحداث أبرزها: [1]

- **أولا:** الغضب الشعبي المتزايد، وذلك نتيجة للتراكمات التي خلفتها المرحلة الانتقالية و لضعف الإدارة الحاكمة وعدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية لدى المواطنين و المشاكل و الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية، هذه الأزمات التي أثبتت فشل القيادة السياسية في الإدارة.
- **ثانيا:** بسبب التصعيد وعدم التفهم الشعبي عرفت الساحة السياسية استقطابا كبيرا للنخب السياسية ويرجع ظهور أول الخلافات السياسية و الإيديولوجية بين ما سمي بتحالف الإنقاذ الوطني و الإخوان المسلمين، الشيء الذي جعل النخب العسكرية تتموقع في موضع الراعي و المحكم وعودة فكرة الجيش المنقذ للبلاد في الأوساط الشعبية.
- **ثالثا:** استغلت النخبة العسكرية التظاهرات التي نزلت إلى الشارع في 30 جوان 2013 مطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، وهو الأمر الذي رفضه الرئيس محمد مرسى في ذلك الوقت، لتقوم بالانقلاب على الشرعية، حيث قام المشير عبد الفتاح السيسي بالإعلان عن عزل الرئيس المنتخب بعد عام واحد من حكمه للبلاد، وربما هذا كنتيجة حتمية لعدة أسباب هي: [2]

– <u>الإبقاء على صلاحيات واسعة للنخبة العسكرية في الدستور:</u> وهذا واضح في دستور 2012 المعدل حيث تزايدت من خلاله صلاحيات النخبة العسكرية سواء في البند الخاص بمناقشة ميزانية المؤسسة العسكرية أو في سلطتها في الاشتراك مع السلطة التنفيذية والتشريعية عند إعلان الحرب، أو من خلال القضاء العسكري الذي يعدّ تعديا لسلطاتها وإحداث نوع من التفوق العسكري على المدنيين.

---

1 هشام بو نصيف, **عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة فى مصر**، مأخوذ من:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/11/2013114105155595205.html

2 مها عزام, **المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية**، مأخوذ من:
http://democraticac.de/?p=26206

- المواجهة المباشر مع النخبة العسكرية: حيث كان يجب اتباع سياسة تدرجية لترسيخ السيطرة المدنية، من خلال منح النخبة العسكرية الضمانات الكافية التي لا تشعرها بعدم الأمن وتدفعها إلى التدخل في النظام السياسي، وهو ما لم يحدث حيث تميزت هذه الفترة بالمواجهة و المنافسة على الصلاحيات مما ساهم في عزل الرئيس.
- الانقسام في النخب السياسية : ويتضح ذلك من خلال عدم القدرة على التوافق بين هذه النخب على أولويات المرحلة الراهنة، ومحاولة كافة الأطراف الحصول على أكبر قدر من المكتسبات بدل الاتفاق على عزل النخب العسكرية واختزال دورها في النشاط الوظيفي و حصر الصراع السياسي داخل النظام بين النخب السياسية، مما أدى إلى عدم الاتفاق بينها وفقدانها للإنجازات التي وصلت إليها، وعودة سيطرة النخب العسكرية، التي ستسعى إلى زيادة حجم نفوذها.[1]
- استمرار سيطرة النخب العسكرية على مراكز صنع القرار: فقد أكدت الأحداث الأخيرة أن النخب العسكرية مسيطرة على مراكز صنع القرار والوظائف الإدارية والتنفيذية في حين ضعفت الرقابة المدنية عليها، وحيث أن هناك أخطاء ارتكبتها النخبة السياسية إضافة إلى حسن استغلال نقاط القوة من طرف النخبة العسكرية ما جعل منها مركزا لصنع القرار من بين أهم نقاط القوة:[2]
  - × الدعم الجماهيري و الكارزمة التي يتمتع بها أفراد النخبة العسكرية.
  - × انقسام النخبة السياسية و الاستفادة من الوضع الأمني والاقتصادي الذي تعيشه البلاد.
  - × العقيدة و التنظيم المؤسساتي العالي الذي تتميز به النخبة العسكرية.
  - × تميز النخبة العسكرية بالتماسك بفعل التكوين الذي يمتاز به أفرادها.
  - × استغلال الامتيازات المادية و الاقتصادية المتاحة لها استغلالا جيدا.

1 علي خليفة الكواري وآخرون، **المرجع السابق**، ص 151.

2 مها عزام، **نفس المرجع السابق**: http://democraticac.de/?p=26206

و نستطيع مما سبق تلخيص أهم الأدوار التي قامت بها النخبة العسكرية في هذه المرحلة، التي رغم قصرها إلى أنها كانت مملوءة بالأحداث و من خلالها يمكن تحديد الدور الذي لعبته النخبة العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، ومنها نذكر:[1]

- أن النخبة العسكرية سيطرت على عملية الانتقال الديمقراطي بحيث أنها امتلكت كل المقومات التي جعلتها ذات تأثير، كما مكنتها من السيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- اشتركت النخبة العسكرية في العملية السياسية كفاعل من الفاعلين السياسيين الأساسين دون تحييد للمؤسسة العسكرية و النفوذ الذي تمتلكه وهو ما اتضح من خلال الصراع السياسي الذي حدث مع الرئيس **إثر** تداخل الصلاحيات.
- أدى تدخل النخبة العسكرية وعزلها مرسى إلى التأثير بالسلب على مجريات عملية الانتقال الديمقراطي في مصر حيث أنه في دولة مازالت تسطر أولى أيامها بالديمقراطية كان لابد من الحفاظ على المسار الديمقراطي بها وعدم السماح لأي قوى بالتدخل فيه أو تعطيله.

ومن خلال هذه النتائج نخلص إلى أن عملية الانتقال الديمقراطي في مصر حادت عن مسارها الديمقراطي وذلك راجع إلى:[2]

– أن الانتخابات وحدها لا تكفي لتحقيق الديمقراطية و الانتقال الديمقراطي، فعملية الانتقال حسب مفهومها و دلالاتها التعريفية مرحلة يجب أن تتميز بالشفافية و عدم تدخل الجهات غير

---

1 عبدالرحيم عبدالله، "خفايا عزل الرئيس المصري مرسي"، مأخوذ من:
https://www.alhurra.com/a/egypitan-army-and-ousted-president-mohammad-morsi-had-national-policy-disputes-and-planned-to-oust-eachother-/227538.html

2 حسن أبو طالب، **المصريون و الثورة : بين الميدان و البرلمان**، القاهرة: مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع، 2012،ص 206.

الرسمية في شؤون السلطات المنتخبة، وهو الأمر الذي لم يحدث سواء في مرحلة المجلس العسكري أو مرحلة الرئيس مرسى حيث تدخلت المؤسسة العسكرية وأطاحت بالرئيس المنتخب.

– أن عملية الانتقال الديمقراطي في مصر جاءت من أسفل إلى أعلى، نتيجة المظاهرات والاحتجاجات ولكنها على عكس أدبيات التحول و الانتقال لم تحافظ على مكتسباتها بعد ركوب النخبة العسكرية موجة الانتقال و الجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهي من أقر الإعلان الدستوري والقانون المنظم لتشكيل الجمعية التأسيسية والانتخابات البرلمانية والرئاسية.

– طول المرحلة الانتقالية في مصر ما جعلها تعيش حالة من عدم الاستقرار، الأمر الذي سمح للنخبة العسكرية التحكم في زمام الأمور و أعادت ترتيب أوراقها و التحكم في مجريات الأحداث و عدم الرضوخ لأي سلطة غير عسكرية.

– الانقسام الحاد بين مختلف القوى السياسية وعدم القدرة على الوصول لاتفاق وضعف الحياة الحزبية و النخب السياسية في مصر في مقابل التماسك و التكوين و الخبرة التي تتمتع بها النخبة العسكرية أدى إلى بعدها عن مطالب الشارع و تقسيمها بين معارض منبوذ و موالٍ مستقطب يخدم مصالح النخبة العسكرية.

المبحث الثالث:النخب العسكرية بين الحكم الديمقراطي في الجزائر والحكم العسكري في مصر.

المطلب الأول: النخبة العسكرية ودورها في تعزيز الحكم الديمقراطي في الجزائر.

إن الواقع السياسي الذي عكسته الظروف السياسية للجزائر خاصة بعد العهدة الثانية لبوتفليقة وما بعدها فرضت أدوارا جديدة على النخبة العسكرية، وذلك كنتيجة للتطورات الحاصلة على مستوى الطبقة السياسية، وكذا التطورات الداخلية للنخبة العسكرية، وذلك كما يلي:

أ. تغيرات النخبة العسكرية الداخلية: لقد ساهمت الحركية الداخلية للمؤسسة العسكرية في تغير البنية التكوينية للنخبة العسكرية شأنها في ذلك شأن باقي النخب و المؤسسات، فقد أصبحت

بعد أفريل 2004 في حركية مستمرة باتجاه التغير الداخلي وذلك من خلال التدابير الجديدة المتبعة والتي منها:

- تدوير النخبة العسكرية و تجديدها: إذ شهدت النخبة العسكرية صعود جيل قيادي جديد يتميز عن الجيل السابق بتكوينه الداخلي والميل إلى الاحتراف والمهنية بدل السياسة و الجهوية، بمقابل تقاعد أو تنحية القيادات القديمة من الضباط السابقين من القرن العشرين، لذلك فإن وصول هذا الجيل من النخبة العسكرية يساعد في التقليل والحد من الصراعات السياسية مقارنة بسابقه، الذي ولد أصلا من رحم الصراع السياسي والأيديولوجي للنظام السياسي الجزائري ، وهذا نتاج أسباب منها:[1].

- التدوير الطبيعي للنخب بفعل العمر وعامل السن.
- تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي وضرورة الاحترافية.
- طبيعة الرتب العسكرية التي وصل إليها الجيل الجديد التي تسمح لهم بالقيادة و أن يكونوا من الفاعلين داخل النخبة العسكرية.
- يتميزون عن الجيل السابق بتكوينهم الداخلي وأفكارهم والميل إلى الاحتراف والمهنية بدل السياسة و الجهوية، لذلك فإن وصول هذا الجيل من النخبة العسكرية يساعد في التقليل والحد من الصراعات السياسية مقارنة بسابقه، الذي ولد أصلا من رحم الصراع السياسي والأيديولوجي للنظام السياسي الجزائري.

- السعي إلى الاحترافية وتحديث المؤسسة العسكرية: فالعالم شهد العديد من التغييرات والتطورات في فلسفة النخبة العسكرية، مما جعل النخبة العسكرية الجديدة تسعى إلى بعث مشروع تحديث المؤسسة العسكرية و عصرنة الدور الذي تقوم به هذه النخبة لتصبح أكثر احترافية، وهذا من خلال عدة تدابير منها:

- الاحتراف المهني: من خلال رفع القدرات العسكرية للأفراد المنخرطين والمجندين الدائمين في مقابل تقليص المشاركة الشعبية في الخدمة الوطنية.

---

1 محمد سعدي، "**إمكانية إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي دراسات أولية مقارنة** "، مجلة سياسات عربية، العدد 24، ص 68.

- رفع القدرات التكنولوجية وتوفير التكوين الوظيفي من خلال دعم منظومة التسليح ، و دعم المدارس العسكرية بالتكنولوجيا و الإمكانيات العالية و عصرنة تجهيزاتها ما يسمح بالاحترافية و القدرة الوظيفية[1].

إذا فإن سعي النخبة العسكرية الجديدة للاحتراف ساهم في بناء مؤسسة عسكرية محايدة، ما من شأنه أن يعيد النظر في دور النخبة العسكرية في النظام السياسي ويحد من تدخلها في الحياة السياسية، رغم أنّي أتفق مع صمويل هينتيغتون في جزئية " ليس الاحتراف العسكري هو الذي يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في السياسة"[2]، فإن الاحتراف وحده ليس كفيلا بتحييد النخبة العسكرية عن المجال السياسي بل يجب توفر جوانب أخرى مدعمة.

ب. التغيرات السياسية وتأثيرها في النخبة العسكرية: يعدّ هذا العامل بين أهم العوامل التي ساهمت في تحييد النخب العسكرية و تقليص دورها في الحياة السياسية الجزائرية، ويرتبط هذا العامل بالتطورات التي عرفتها النخبة السياسية بالدرجة الأولى، ويمكن تقسيم هذا العامل الى:

- توجهات رئيس الجمهورية : فقد أظهر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة توجهاته منذ البداية بقوله " أنا لا أقبل أن أكون ثلث أرباع رئيس"، وقد ساهمت نتائج الانتخابات التي أعلن عنها المجلس الدستوري في 13 جانفي 2004 وفوزه بالأغلبية من الأصوات 84.9%، في مقابل 15% من الأصوات تحصل عليها منافسيه مجتمعين، في انتخابات بلغت نسبة المشاركة فيها 59.1 %. في تعزيز مكانة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و دعم شرعيته، ما أظهر رغبته في تحييد النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية وقد ساهم في بروز هذا الجيل الجديد من النخبة العسكرية وعلى حسب قوله يجب الانتهاء من قاعدة "الكل أمني"، قد اعتمد في تجسيد أقواله على أرض الواقع من خلال مايلي:

- **البدء في حملة تغييرات وتعيينات في صفوف المؤسسة العسكرية:** إذ أصبح واضحا عدم تطابق **الرؤية** بين القيادتين السياسية والعسكرية ليس بشأن مستقبل المؤسسة ودور النخبة العسكرية فقط بل على من يسير المرحلة القادمة، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الفريق العماري من منصبه كقائد لأركان الجيش في 25 جويلية 2004 التي أتبعها الرئيس

---

1 جمال الدين بوزغاية، "**مفهوم الدفاع الوطني**"، مجلة الجيش، العدد 462 ، جانفي 2002، ص8.

2 مجدي حماد، **المرجع السابق**، ص 149.

بتغييرات هامة في قمة القيادة العسكرية، صنفت ضمن التغييرات الكبرى التي شهدتها القيادة منذ الاستقلال.

- **تولي رئيس الجمهورية القيادة العليا للقوات المسلحة ووزارة الدفاع الوطني:** فقد أسند الرئيس عبد العزيز حقيبة وزارة الدفاع الوطني لشخصه، وهذه تعتبر سابقة في هذه المرحلة فعلى عكس ما جاء في المادة الثانية من المرسوم 02-208 الصادر في 27 جوان 2002 الذي تضمن الطاقم الوزاري لحكومة على بن فليس الثانية،"رئيس الجمهورية يضطلع بمهام وزير الدفاع" و لم تتحدث عن رئيس الجمهورية كوزير للدفاع، حيث أن المرسوم الرئاسي الذي احتوى التشكيلة الحكومية الجديدة بين أن رئيس الجمهورية هو وزير الدفاع الوطني القائد الأعلى للقوات المسلحة، وجدير بالذكر أن وزارة الدفاع الوطني هي وزارة على قدر كبير من الأهمية ومنصب جدّ هام في النظام السياسي الجزائري وارتبط دائما بالأزمات السياسية التي عرفتها الجزائر والتحولات التي عاشتها، وكانت الصراعات حول الحكم تفصل في النهاية لصالح من يستحوذ على هذا المنصب أو يتحالف مع صاحبه، ولم تسند هذه الوزارة في تاريخ الجزائر إلا لثلاث شخصيات عسكرية؛ هواري بومدين(1962-1965) خالد نزار(1990-1993) و اليامين زروال (1993-1994).[1]

- **إجراء حركة هيكلية وقاعدية مست القيادات العسكرية:** من أبرزها تعين أحمد قايد صالح قائدا لأركان الجيش نائبا لوزير الدفاع، مع استحداث الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-229 الذي خول للأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في حدود صلاحياته تحت سلطة وزير الدفاع الوطني، الإمضاء على جميع الوثائق والمقررات، والتي من ضمنها القرارات باسم وزير الدفاع الوطني، وهي صلاحيات كان يمارسها رئيس أركان الجيش في السابق.

- **إعادة فصل مديرية الاستعلامات والأمن (DRS) عن قيادة المؤسسة العسكرية:** لتصبح ملحقة مباشرة بمصالح رئاسة الجمهورية، مثلما كان عليه الحال منتصف الثمانينات، قبل أن يلحق بالقيادة العسكرية بسبب استقالة رئيس الجمهورية.[2]

- تغير توجهات النظام السياسي الجزائري: حيث عرفت هذه الفترة شبه اتفاق بين النخب السياسية حول مستقبل دور النخبة العسكرية، بحيث لم تعد التشكيلات السياسية على اختلافها تقبل

---

1 مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص 191.

2 إسراء احمد اسماعيل، **مرجع سابق** ،ص 203.

بأي دوار سياسي تقوم به النخبة العسكرية، رغم الانحرافات الممارستية لبعض السياسيين خاصة في الانتخابات و دعوة بعض المرشحين للنخبة العسكرية و الجيش إلى ممارسة دور الحكم والمساهمة في تأكيد نزاهة الانتخابات، فإن كل الخطابات السياسية أصبحت تصب في اتجاه إبعاد هذه النخبة عن المجال السياسي،[1] وكانت نتائج انتخابات أفريل 2004 بداية لتوجهات النظام السياسي الجزائري بجميع كتله السياسية والحزبية وعن النضج الذي بلغته الطبقة السياسية بقبول الاحتكام إلى نتائج صناديق الاقتراع مهما كانت طبيعتها، إذ أثبتت إمكانية إجراء انتخابات في أجواء وظروف عادية، وقدرة الناخبين على تحمل مسؤولياتهم والتعبير عن إرادتهم دون وصاية أو تدخل النخبة العسكرية أو المؤسسة العسكرية وقد أفرزت الانتخابات عن النتائج التالية:

الجدول رقم 20: نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2004.

المترشح	الاصوات المتحصل عليها	النسبة
عبد العزيز بوتفليقة	8651723	84,98
علي بن فليس	653951	6,42
عبد الله جاب الله	511526	5,02
سعيد سعدي	197111	1,93
لويزة حنون	101630	0,99
علي فوزي رباعين	63761	0,66
المجموع من:18094555 مسجل	10179702	58,08% /100 نسبة المشاركة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm

إذا فكنتيجة حتمية للشرعية التي اكتسبها الرئيس بوتفليقة من خلال إعادة انتخابه لرئاسة الجزائر لأكثر من عهدة، فقد حدثت العديد من التطورات على مستوى نظرة السلطة السياسية لدور النخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية، أبرزت بوضوح معالم سياسة الرئيس و التي سعى من خلالها إلى تحييد النخبة العسكرية ووضع حد للأدوار السياسية التي تقوم بها في الحياة السياسية، وبداية عهد جديد من الاحترافية و الترسيخ في مدنية الممارسات الديمقراطية، فقد

1 مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص 210.

استطاع الرئيس بوتفليقة إفقاد النخبة العسكرية شرعية التدخل في السياسة التي استمدتها من مبدأ حماية الدولة و مكافحة الإرهاب وقد انتهج في ذلك استراتيجية مبنية على عدة أسس منها: [1]

- عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع أفراد هذه النخبة.
- كسب ثقة بعض أفراد هذه النخبة و استمالتهم إلى صفه.
- تحييد البعض منهم تدريجيا و عزلهم عن محيطهم العسكري بإحالتهم إلى التقاعد و إبعادهم عن الحياة السياسية من خلال تهميشهم .

هذا التصور الذي أصبح يلقى الإجماع والتأييد من مختلف القوى السياسية شكل نقطة تحول مؤسسة العسكرية و النخبة العسكرية على مستوى النظام السياسي،ما دفعها إلى التموقع بين اثنين:

- ❖ التقرب من الرئيس والانضواء تحت لوائه.
- ❖ العودة إلى الثكنة و الالتزام بالأدوار الدستورية و الدخول في الاحترافية الوظيفية.

و بالتالي يمكن القول أن نظام الحكم في الجزائر تحوّل من نظام عسكري واضح إلى نظام حكم مدعوم عسكريا، حيث يعتمد على النخبة العسكرية كمساند للنخبة السياسية الحاكمة.

ج.النخبة العسكرية الجزائرية و الاستثناء من الربيع العربي: ففي الوقت الذي كانت فيه رياح ما عرف إعلاميا بالربيع العربي تهب على البلدان العربية قبل أن تتحول إلى ريح شعواء في بعضها، والدور الذي لعبته النخبة العسكرية في هذه البلدان، كانت الأنظار تتجه إلى الجزائر التي ينظر إليها أنها تحت الحكم العسكري ولعبت فيها النخبة العسكرية أدوارا مرطونية وكبيرة، لكن بعكس التوقعات خرج النظام الجزائري بأقل التنازلات، بالنسبة لجارتيه تونس وليبيا حتى مقارنة بالمغرب الأقصى، حيث لم تعرف الجزائر إلا مظاهرات محدودة جدا تم احتواؤها بسرعة، ولقد كان دور النخبة العسكرية من أهم الأسباب التي دعمت الاستقرار السياسي في هذه المرحلة و هذا راجع بالأساس إلى الخلفيات التاريخية التي تتمثل في العشرية السوداء و أسبقية النظام السياسي في مسار التغيير الديمقراطي و التي لعبت فيها النخبة العسكرية دورا واضحا إلى غاية 2004، هذا إضافة الى عدة وعوامل أخرى من أبرزها:

1. **المصالحة الوطنية:** يعتبر ميثاق السلم و المصالحة الوطنية من أهم الأسباب القانونية و التاريخية التي جعلت الجزائر تعزف استثناءً عن الربيع العربي، وقد لعبت النخبة العسكرية أدوارا

---

1 ليلى سيدهم، "**دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر1989-2016**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2016-2017، ص 219.

محورية في هذا الميثاق وكانت البداية من خلال معارضتها لمشروع العفو الذي أعلن عنه الرئيس بعد نجاح قانون الوئام المدني وقد أصرت النخبة العسكرية على ضرورة صياغة ميثاق قانوني تبناه الرئيس وأعلن عنه لتصادق غرفتا البرلمان عليه و الاستفتاء الشعبي عليه في 29 سبتمبر 2005، و من بين أبرز نتائج هذا الميثاق مايلي: [1]

- انقضاء الدعوى العمومية.
- إجراءات عفو.
- استبدال العقوبات وتخفيضها.
- تعويضات و إعانات لضحايا الإرهاب.

كما أن ميثاق السلم و المصالحة الوطنية في الجزائر قد أعطى بعدا مركزيا للنخبة العسكرية و المؤسسة العسكرية من خلال الإشادة بالدور الذي لعبته هذه النخبة من أفراد وقيادات في الجيش أو المؤسسة العسكرية و الأسلاك الأمنية من أجل الحفاظ على الأمن في الدولة و تضحياتهم من أجل سلامة المواطن، كما اعتبر الميثاق أن المؤسسة العسكرية ركن من أركان الدولة لا يمكن المساس بأفرادها و لا قيادتها داخليا أو خارجيا.

2. **الاستقرار السياسي و الإصلاحات:** يعتبر الاستقرار السياسي الذي اتبعته السلطة السياسية و النخبة الحاكمة في الجزائر بالعديد من الإصلاحات من الأسباب الرئيسية لتجاوز ما عرفته باقي البلدان العربية مثل تونس و ليبيا ...، إضافة إلى ما أشرنا إليه سابقا فقد لعبت النخبة العسكرية دورا بارزا في هذا الاستقرار فعلى الرغم من التحييد الجزئي لهذه النخبة من الحياة السياسية إلا أنها بقيت المساند الرئيسي للسياسات التي كان الرئيس بوتفليقة يقوم بها، فإذا قمنا مثلا بمقارنة الانتخابات التشريعية في الجزائر منذ سنة 2002، سنلاحظ أن النخبة الحاكمة قد استطاعت الحفاظ على نفس التوازن في التمثيل البرلماني،[2] كما هو موضح في الجدول :

الجدول رقم 21: مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر من 2002الى 2012.

---

1 الطاهر سعود، " **ادوار الجيش في مراحل الإنتقال**"، مجلة سياسات عربية، العدد 24، جانفي 2017، ص 47.
2 ليلى سيدهم، **المرجع السابق**، ص 216.

الحزب / عدد المقاعد	2002	2007	2012
جبهة التحرير الوطني	199	136	208
التجمع الوطني الديمقراطي	47	61	68
حركة مجتمع السلم	38	52	49
حزب العمال	21	26	24
اخرون	84	114	113
المجموع	389	389	462

المصدر: ليلى سيدهم، "**دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر1989-2016**"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2016-2017، ص 219.

هذا فضلا عن تعديل الدستور في 2008 وخاصة ما يتعلق بالمادة 74 التي تسمح للرئيس بالترشح إلى عهدة ثالثة و هذا الشيء الذي تم بالفعل إذ شارك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في هذه الانتخابات التي أجريت في أفريل 2009 و فاز فيها بنسبة تعدت 90% وقد بلغت نسبة المشاركة كما أعلن عنها وزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني74 % حيث حصل بوتفليقة على 12,91 مليون صوت من أصل 15,3 مليون مشارك في الانتخابات و هذا كما هو موضح في الجدول :

الجدول رقم 22: نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2009.

المترشح	الحزب	عدد الاصوات	النسبة
عبد العزيز بوتفليقة	حر	12911705	90,24
لويزة حنون	حزب العمال	604258	4,22
موسى تواتي	الجبهة الوطنية	330570	2,31
محمد جهيد يونسي	حركة الاصلاح الوطني	176674	1,37
علي فوزي رباعين	عهد 54	133129	0,94
محند السعيد	حر	132242	0,92
المجموع	6	14288578	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد: اسراء احمد اسماعيل، **مرجع سابق**، ص 274.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر من خلال تقاسم الأدوار و المكاسب الذي انتهجته النخبة الحاكمة، و المساندة الضمنية و الحياد الموضوعي الذي أظهرته النخبة العسكرية جعل من النظام السياسي يتفادى الوقوع **أو** إسقاط النظام كما حدث في الدول المغاربية و العربية المجاورة و لكي يدعم النظام بقاءه وللحفاظ على الأوضاع الداخلية المستقرة فقد اعتمد على مجموعة من الإصلاحات التي دعمتها النخبة العسكرية و يمكن تقسيمها إلى:

- **اقتصادية:** فقد تمكنت النخبة الحاكمة " سياسية و عسكرية" من إدارة الأزمة الاجتماعية و السياسية التي أصبحت على أبواب النظام السياسي من خلال اتباع سياسية شراء السلم الاجتماعي، وذلك من خلال استغلال عائدات النفط المرتفعة في تلك الفترة[1]،فقد استطاع النظام السياسي امتصاص الغضب الشعبي من خلال شراء الذمم وهذا من خلال الاستعانة بمخرجات البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، و الاستثمار في ما عرف بشراء الذمم من خلال القروض الممنوحة للمواطنين و خاصة فئة الشباب باختلاف صيغها (دعم تدعيم قرض..) ما جعل أغلبية الشعب مرتبطا بالسلطة السياسية " بعقد "، و أي فوضى قد تؤدي إلى المطالبة بالتسديد.
- **سياسيا:** لقد سعت السلطة السياسة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية و ذلك بإشراك النخبة العسكرية في هذه الإصلاحات **إذ** قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتكليف عبد القادر بن صالح "رئيس مجلس الأمة" في 2011 بقيادة لجنة الإصلاح و التشاور جنبا إلى جنب مع الجنرال المتقاعد محمد التواتي و محمد علي بوغازي، كما **أقر** الرئيس بعد هذه اللجنة مجموعة من الإصلاحات التي من أبرزها تعديل الدستور الذي ارتكز فيه على ثلاث محاور:
  - قانون الانتخابات و الأحزاب و الجمعيات والمشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية.
  - نوع النظام السياسي و صلاحيات المؤسسات السياسية.
  - قانون الإعلام و الإشهار.

1 Mirriam.R Loui, **Oil Wealth and the Poverty of Politics "Algeria compared"**, U.S.A: Cambredge University Press,2009,P 20.

• **اجتماعيا و أمنيا:** استغلت النخبتين السياسية والعسكرية الظروف التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1988-1999)، في تعبئة طاقتيهما و رفع ورقة المحافظة على الأمن و الاستقرار، و اللعب على الوتر المجتمعي الذي عانى من ويلات العشرية السوداء وعايش خطورة الانفلات الأمني الذي يمكن أن تخلفه مثل هذه الأحداث، وذلك لأسبقية التجربة الجزائرية على باقي الدول العربية، كما ساهمت الظروف الأمنية الداخلية التي عرفتها الدول التي عرفت انتفاضات شعبية و التعبئة الأمنية التي عرفتها الجزائر على الحدود وداخليا في الحفاظ على الاستقرار داخليا و شراء الاستقرار بالتخويف الأمني فمنذ منتصف التسعينيات ضاعفت الجزائر حجم قواتها الأمنية أربع مرات، من 50 ألف شرطي في العام 1994 إلى حوالي 200 ألف شرطي في العام 2012 هذا من جهة، ومن جهة اخرى قام النظام السياسي بإلغاء حالة الطوارئ التي استمرت لعقد من الزمن في 23 فيفري 2011 بموجب مرسوم رئاسي مع استمرار منع التظاهر في العاصمة.[1]

لقد أثرت هذه التدابير وغيرها التي كانت النخبة العسكرية طرفا فيها على التوجهات العامة للنظام السياسي الجزائري، خاصة بعد مرض الرئيس و اتساع نطاق المعارضة السياسية التي دعت إلى تفعيل المادة 88 من الدستور في أكثر من مناسبة، غير أن ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة شكل مفترق طرق بالنسبة للنظام السياسي الجزائري، وأعاد للواجهة الكلام عن دور النخبة العسكرية في الحياة السياسية رغم التزام هذه النخبة بالحياد الموضوعي أو النسبي، وقد تميزت هذه المرحلة بعدة محطات من بينها:

أ. **الانتخابات الرئاسية 2014:** لقد كانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر على عكس كل الانتخابات التي عرفتها الجزائر، **إذ** كانت مليئة بالشد و الجذب بين السلطة و المعارضة وذلك بسبب غموض الحالة الصحية لرئيس وعرفت ما يشبه التحالفات وذلك كمايلي:

- **المساندون:** منذ إعلان رئاسة الجمهورية عن ترشح بوتفليقة كمرشح حرّ في الاستحقاق الانتخابي عرفت الحملة الانتخابية التفاف كل من ؛حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب تاج، وحزب الحركة الشعبية للقيام بحملة الرئيس بوتفليقة، في الوقت الذي كانت الحملة يقودها منافسوه الخمسة: لويزة حنون، علي بن فليس، موسى تواتي، على فوزي

1 توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص 728.

رباعين، عبدالعزيز بلعيد، بشكل انفرادي كان محيط الرئيس متحكما في خارطة سياسية يرسم هندستها المستقبلية لمرحلة ما بعد الرئاسة في معركة بدا متأكدا من حسم نتائجها.

- **المعارضون:** لقد تشكلت في هذه الفترة معارضة شديدة لترشح بوتفليقة للعهدة الرابعة وقد شملت هذه **المعارضة** مجموعة من الحركات و الأحزاب منها:[1]

- تنسيقية التغيير و الانتقال الديمقراطي: كان في مقدمة وقيادة هذه التنسيقية حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية إضافة إلى رئيس الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، ومجموعة من الناشطين الحقوقين أمثال" علي يحي عبد النور".
- حركة بركات: نشأت هذه الحركة بعد إعلان الحكومة ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة وقد جاءت كتنديد على هذا الترشح وضدّ العهدة الرابعة.
- جبهة القوة الاشتراكية: أطلق هذا الحزب مبادرة الإجماع الوطني المنادية بالتغيير السلمي للسلطة غير أنها لم تَلْقَ صدى لدى الأحزاب السياسية الأخرى.

وما ميز هذه الانتخابات لجوء المعارضة لمختلف الطرق لإحداث التغيير في السلطة، حيث لجأت بعض الأطراف والشخصيات إلى المؤسسة العسكرية داعية إياها إلى التدخل للفصل في الأزمة، حيث قال رئيس الحكومة الأسبق، مولود حمروش ؛نحن بحاجة إلى الجيش فهو وحده القادر على جمع كل الأحزاب، وضمان الوسائل الضرورية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، مؤكدا أن الجيش يجب أن يكون داعما للدولة لا للحكومة، كما دعا علي بن فليس، الجيش إلى أداء دور محوري لنجاح فترة الانتقال الديمقراطي، التي يطالب بها كبديل للسلطة الحالية بقيادة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

ب. **موقف النخبة العسكرية من الانتخابات الرئاسية:** حسمت النخبة العسكرية في الجزائر موقفها من الوضع السياسي في البلد، وانحازت لصالح الرئاسة والدستور، وردت بلهجة حادة على القوى والأطراف السياسية والمدنية التي طالبت بتدخل المؤسسة العسكرية في المشهد

1 بوحنية قوي، "**الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد**"، مؤخوذ من:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/05/201451385849908297.html

السياسي لإنهاء حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" وتعلن أن عهد الانقلابات العسكرية قد ولى، وهي المرة الأولى التي تعتمد فيها قيادة النخبة العسكرية في الجزائري في منشور رسمي كلمة "الانقلابات العسكرية، لتؤكد بذلك أن المؤسسة العسكرية لن تدخل في الشأن السياسي و الانتخابي مهما كانت الظروف وستلتزم حدود مهامها الدستورية، وهذا ما جاء في الافتتاحية الرسمية لمجلة "الجيش"، الناطقة باسم المؤسسة العسكرية في الجزائر، "لكل من يطالب، سرا أو جهارا أو ضمنيا بالانقلابات العسكرية، نذكر بأن جيشنا سيظل جيشا جمهوريا ملتزما بالدفاع عن السيادة الوطنية وحرمة التراب الوطني، حافظا للاستقلال، جيشا لا يحيد أبدا عن القيام بمهامه الدستورية مهما كانت الظروف والأحوال.[1]

واللافت أن النخبة العسكرية لم تتوقف عند حدّ مساندة النظام والتزامها بمهامها الدستورية بل ذهبت بعيدا حيث هاجمت كل طرف سياسي أو مدني دعا المؤسسة العسكرية للتدخل وإلقاء ثقلها في المشهد السياسي، كما أشار العديد من العسكريين السابقين أن تغير التركيبة الراهنة في قيادة النخبة العسكرية، سواء تعلق الأمر بالصف الأول أو الثاني من القيادات، أدى إلى تغيير لافت في مواقف هذه النخبة إزاء التدخل في الشأن السياسي، حيث يؤكد العقيد حملات أن الأطراف السياسية التي تطالب الجيش بالتدخل، تحاول توريطه بالطريقة نفسها التي تم توريطه في انقلاب العام 1992، ويقول إذا كان هناك مشكلة سياسية في الوطن فالمؤسسة العسكرية لا تتحملها، بل تتحملها الطبقة السياسية المفبركة التي كانت تقتات من ربوع الدولة العميقة، ولعل هذا ما يفسر قول قائد الجيش أحمد قايد صالح أن الولاء سيبقى مطلقا لشخص الرئيس.[2]

إذا في ظل المواقف السياسية و الردّ الصارم من النخبة العسكرية تم إجراء الانتخابات الرئاسية في أفريل 2014، حيث بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 51.07% حسب وزارة الداخلية من عدد 22.880.678 مسجل في القوائم الانتخابية وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 23: نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2014.

---

1 ليلى سيدهم، **مرجع سابق**، ص 226.

2 عثمان لحياني، "**الجزائر... جيش الرئيس ضد الانقلابات العسكرية**"، مأخوذ من :
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/9/7

المترشح	الحزب	عدد الاصوات	النسبة
عبد العزيز بوتفليقة	حر	8130398	81.53%
علي بن فليس	حر	1244918	%12.18
عبد العزيز بلعيد	جبهة المستقبل	343624	%3.36
لويزة حنون	حزب العمال	140253	%1.37
علي فوزي رباعين	عهد 54	100146	%0.99
موسى تواتي	الجبهة الوطنية	57590	%0.56

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm

إذا كما هو موضح في الجدول فإن نتائج الانتخابات الرئاسية في الجزائر كانت شبه محسومة من البداية فرغم المعارضة إلا أن السلطة السياسية كانت تلتف حول شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و عهدة رابعة من أبرز ميزاتها وتحديتها:

- **الركود الاقتصادي ونهاية البحبوحة المالية:** فبعد أن كان الاقتصاد الجزائري خلال العهدات الثلاث يعتمد بشكل كلي على الريع البترولي، دخلت الجزائر مع العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سياسة التقشف مع رهانات اقتصادية كبيرة في ظل انخفاض أسعار البترول ما فتح و سيفتح العديد من القضايا و المشاكل الاجتماعية و السياسية.
- **رهان دور النخبة العسكرية في الحياة السياسية:** يشكل هذا الرهان وهذا التحدي أبرز الرهانات التي تواجه هذه المرحلة الحرجة من تاريخ النظام السياسي الجزائري خاصة في ظل الخلاف الذي أعقب الانتخابات الرئاسية بين جهاز الأمن و الاستخبارات (DRS) و مؤسسة الرئاسة، [1]وهذا الخلاف يعود لسنة 2013 بعد بدء عملية تفكيك المخابرات بنقل مديرية أمن الجيش من الاستعلامات والأمن إلى رئاسة أركان الجيش، ثم نقلت تعليمة أصدرها رئيس الجمهورية في جانفي 2014 مسؤولية الإشراف على مديرية العلاقات الخارجية والتعاون (DDSE)من مديرية الاستعلام والأمن إلى مصالح وزير الدفاع، وبهذا فإن إشراف مديرية الاستعلام والأمن على تطبيق الاتفاقات الأمنية الخارجية مع الدول الغربية والجيران الإقليميين للجزائر انتهى، وتتكفل المديرية بالتنسيق الأمني بين الجزائر وباقي دول العالم، وتوسع الخلاف

1 ليلى سيدهم، **مرجع السابق**، ص 231.

خاصة بعد إحالة الجنرال توفيق إلى التقاعد و استخلافه بطرطاق، لتدخل الجزائر في مرحلة جديدة الملامح فيما يخص دور النخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري .

ويمكن من خلال هذه المعطيات القول أن النخبة العسكرية في الجزائر باختلاف أشكال تدخُلها في الحياة السياسية تعتبر عاملا أساسيا في المرحلة القادمة وهذا لعدة عوامل تميز النظام السياسي الجزائري منها:[1]

- الركود السياسي و الاستقالة المجتمعية: وذلك لخصوصية الحالة الجزائرية وتوقف دوران النخب فيها ما انعكس على التداول على السلطة و كبيعة النظام السياسي، فما يحدث من دوران للنخبة يجري بين أعضاء نفس النخبة دون حراك سياسي حقيقي، في **ظل** غياب شبه كلي للمجتمع الذي يعتبر الأساس في رفع الكفاءة و الفعالية في الحياة السياسية و الأداء النخبوي.
- مكانة النخبة العسكرية : إذ أن الكثير من القوى السياسية في الجزائر تعتبر أن النخبة العسكرية والمؤسسة العسكرية هي اللاعب الأبرز والحاسم في مستقبل النظام السياسي الجزائري، على خلفية أن الوقائع السياسية التي أثبتت و تثبت فشل بقية النخب السياسية و الاجتماعية في الوصول إلى اتفاق يجعلها تشكل قوة، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية التي تعرفها باقي الدول المجاورة التي تجعل من المؤسسة العسكرية محور استقرار أو انهيار النظام.
- الأزمة الاقتصادية: فقد أدى انهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية، إلى دخول الجزائر منذ سنة 2014 تحت وطأة هذه الأزمة كونها دولة ريعية تعتمد على الريع البترولي، وقد كانت البحبوحة المالية أحد الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها النخبة الحاكمة في شراء السلم الاجتماعي، إذا فإن هذه الأزمة ستؤدي بالجزائريين إلى المزيد من الضغوط الاقتصادية والمالية التي ستصيب القدرة الشرائية، وستقلص من دعم الخزينة العمومية للعديد من القطاعات، التي ظلت تستفيد من التحويلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة، وهذا ما قد يخلق

1 عثمان لحياني، **الجيش الجزائري في قلب الحملة الانتخابية مجددا**، مأخوذ من:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/31/الجيش-الجزائري-في-قلب-الحملة-الانتخابية-مجددا

مشاكل للحكومة و السلطة الحاكمة، مما يجعل من دور النخبة العسكرية و خاصة الدوائر الأمنية منها في المرحلة القادمة ملموسا و محسوسا، فهي من يمسك بدعامات دفة النظام السياسي و يعزز ديمومة الاستقرار و الأمن الداخلي.

المطلب الثاني: النخبة العسكرية و العودة إلى الحكم في مصر..

تعتبر عملية الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية أثناء عملية الانتقال الديمقراطي داخل الدولة بفتح مجال أوسع للحريات العامة و التوجه إلى إقامة نظام أكثر شفافية مع إقامة حكومة مدنية من أكثر الصعوبات التي تواجه أيّة دولة، وكذلك أهمها لضمان عدم تدخل طرف غير سياسي في الشؤون السياسية بها، ويمكن القول أن النخب العسكرية كانت أحد محركات " الدولة العميقة" التي سعت إلى إفشال مدنية الدولة و حكم الإخوان في مصر، فبالرغم من وصول شخصية مدنية للحكم و عن طريق انتخابات إلا أن النظام السياسي بقي عالقا في دوامة الصلاحيات و متخبطا في صراع بين النخب العسكرية و السياسية، انتهى بحراك شعبي مطالبا برحيل الرئيس المنتخب و الانتخابات المبكرة وقد كانت هذه الأحداث بداية مرحلة جديدة في النظام السياسي المصري وعودة الحكم العسكري وذلك بعد الدور الذي لعبته النخبة العسكرية في مصر بعد أحداث30 جوان 2013، وقد جاء هذا التدخل النخبة العسكرية وفق معايير جديدة أبرزها: [1]

1. **استغلال الحراك الشعبي لاكتساب الشرعية:** فقد كانت النخب العسكرية بصفة أو أخرى المحرك الأساسي للعملية السياسية في مصر و اللاعب والمستفيد الأول من الحراك الشعبي ضد مرسي، فقد ظهرت بصفة البطل والحكم و المنقذ للبلاد، ويمكن ملاحظة هذا في الخطابات التي كانت تطلقها المؤسسة العسكرية فقد كان البيان الذي جاء به " عبد الفتاح السيسي" و الذي أعطى من خلاله مهلة للرئاسة من أجل حل الخلافات أو التنحي مؤكدا على طبيعة الدور الذي تلعبه هذه النخبة و أنها ظهرت في شكل الداعم للشعب وأن دورها ليس سياسيا وإنما دورا وطنيا، وعلى كونها طرفا رئيسيا في معادلة المستقبل ويظهر هذا من خلال نداء المؤسسة العسكرية الذي جاء فيه:

1 إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 256.

- أن النخبة العسكرية لا ترضى خروج المؤسسة العسكرية عن الدور المرسوم لها في الفكر الديمقراطي، الذي يتماشى و إرادة الشعب.
- التحذير من أن الوقت الضائع يزيد من الانقسامات و الصراعات التي تؤثر على الأمن القومي و الوطني، الأمر الذي لن تسكت المؤسسة العسكرية بأفرادها و نخبها عليه.
- دعوة النخبة العسكرية جميع أطياف الشعب إلى تحديد مصيرها، وأكدت و وقوفها مع الشعب، و منحت الأطياف و النخب السياسية مهلة 48 ساعة لتحديد موقفها و حل المشكلة.

2. **الانقلاب على الشرعية و استمالة النخب السياسية:** فقد اعتمدت النخبة العسكرية في انقلابها على إظهار دورها الوسطي و استمالة النخب السياسية و المعارضة السياسية و إشراكها في الانقلاب تحت مسمى خارطة الإنقاذ الذي جمع بين المؤسسة العسكرية و كتلة الإنقاذ الوطني و الذي نتج عنها[1]:

- عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي.
- تعطيل العمل بدستور 2012، بشكل مؤقت.
- تأدية رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية.
- إعطاء صلاحيات كبيرة للرئيس المؤقت فيما يتعلق بالمراسيم و التعديلات الدستورية.
- تشكيل حكومة سميت بحكومة الكفاءات الوطنية تتمتع بصلاحيات واسعة لإدارة المرحلة الانتقالية مكونة من شخصيات وطنية كفئة.
- تأليف لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بالمصداقية و القبول من النخب الوطنية كلها، على أن تمثل التوجهات كلها.
- وضع ميثاق الشرف الإعلامي الذي يكفل حرية الإعلام و يحقق المصداقية و الحيادية و إعلاء المصلحة العليا للوطن على كل شيء.

---

1 سامية أبو النصر، **مصر بين ثورتين...25 يناير و30 يونيو: تصحيح أم تسطيح أم..؟**، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 2014، ص 193.

3. **تكليف إدارة المرحلة الانتقالية لشخصية مدنية:** فبعد عزل مرسي و البدء في خارطة المستقبل تولى رئيس المحكمة الدستورية " عدلي منصور" رئاسة الدولة بصفة مؤقتة، وهو ثاني رئيس مدني بصفة مؤقتة في **التاريخ** المصري ، وعلى إثرها أصدر قرار تعديل الدستور برئاسة " عمرو موسى"، وفي 16 يوليو 2013 أدت حكومة حازم الببلاوي اليمين الدستورية أمام الرئيس المؤقت عدلي منصور خلفا لحكومة هشام قنديل، وضمت حكومة الببلاوي عددا من الوزراء المحسوبين على جبهة الإنقاذ الوطني، كما أبقي على خمسة وزراء من حكومة قنديل و في مقدمتهم عبد الفتاح السيسي و زيرا للدفاع و محمد إبراهيم وزيرا للداخلية إضافة إلى وزير الكهرباء، السياحة، الاتصالات.[1]

ومن خلال ما سبق فإن النخبة العسكرية في هذه المرحلة حرصت على تسويق أفكارها و تصوراتها للمرحلة الانتقالية الجديدة " خارطة المستقبل أو الإنقاذ" على أنها إجماع وطني و تلبية لنداء شعبي كفل لها الشرعية، وضمن لها استقطاب النخب السياسية و الأطياف الحزبية و حتى الدينية من خلال عرضها في منصة جامعة للمكونات المجتمعية " شيخ الأزهر، بابا الكنيسة القبطية، نساء و شباب" ولعل أكبر الدروس التي استفادت منها النخبة العسكرية و استدركتها في هذه المرحلة من خلال تجربتها في مرحلة الانتقال الديمقراطي السابقة أنها لم تدر المرحلة بل أوكلت هذه المهمة إلى شخصية مدنية لقيادة المرحلة و خياطة دستور لمصر الجديدة، وقد ترتب عن التغيير العسكري الانقلابي وعزل مرسي، تغيير مباشر في الطبقة الحاكمة إذ أصبحت النخبة العسكرية محور العجلة السياسية و هذا على الرغم من تعيين شخصية مدنية " عدلي منصور" لإدارة المرحلة الانتقالية و رئاسة البلاد بصفة مؤقتة، وقد اعتمدت هذه النخبة في تثبيت دورها بالاعتماد على:[2]

- أن النخبة العسكرية هي البطل المنقذ للبلاد من القمع و الاستبداد الذي مارسه نظام مرسي، و أنها موجودة لتلبية مطالب الشعب و تدخلت تلبية لمطالب الشعب.
- أن الشعب هو الجيش و الجيش من الشعب و أبناء الشعب.

---

1 بهجة القرني واخرون، **مرجع سابق**،286.

2 هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص 74.

وقد حضرت النخبة العسكرية لترسيخ الحكم العسكري من خلال المرحلة الانتقالية التي ترأسها عدلي منصور من خلال مجموعة من الإجراءات و الممارسات في مقدمتها :

أ. **الدستور المعدل " دستور 2014"**: تضمن التعديل الدستوري الذي أعدته لجنة الخمسين التي عينها الرئيس عدلي منصور برئاسة عمرو موسى التي أقرت في جانفي 2014 عرض الدستور على الاستفتاء، ومن المواد التي جاءت فيه وتجعل من سلطة النخبة العسكرية و صلاحيات المؤسسة العسكرية فوق أي سلطة أخرى في البلاد نذكر: [1]

- زاد صلاحيات الاسترضائية التي منحت للنخبة العسكرية في دستور 2012، المتمثلة أساسا في الحق في مناقشة الميزانية العامة للمؤسسة العسكرية و تقديم المدنين للمحاكمة العسكرية في القضايا التي تمس أمن الجيش و المؤسسة العسكرية.
- وقد ورد في هذا الدستور اشتراط موافقة النخبة العسكرية " المجلس الأعلى للقوات المسلحة " على تعين وزير الدفاع لدورتين رئاسيتين، وهذا اعتبارا من تاريخ إقرار هذا الدستور المعدل و أن يكون وزير الدفاع من النخبة العسكرية و القائد العام للمؤسسة العسكرية و أن يتم اختياره من بين أفراد وضباط النخبة العسكرية.
- إنشاء مجلس الدفاع الوطني الذي يتكون من أغلبية عسكرية ويتمتع بصلاحيات كبيرة في الشؤون الأمنية و الشؤون الخاصة بالمؤسسة العسكرية كالميزانية و مشاريع القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة.
- رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، لا يعلن الحرب و لا يرسل القوات المسلحة في مهمات قتالية خارجة حدود الدولة إلا بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس النواب بالأغلبية وأخذ رأي المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حالة غياب المجلس النيابي.

من خلال هذه المواد التي أقرها التعديل الدستوري الذي استفتي فيه الشعب المصري في يومي 14و15جانفي 2014، نستنتج أن: [2]

---

1 Zeinab Abul-Magd, "**The Egyptian military in politics and the economy: Recent history and current transition status**", Michelsen Institute; CMI Insight,N2, October 2013, P 6.

2 نور الهدى بن بتقة، "**30 يونيو ثورة ام انقلاب**" ، مجلة القلم الالكترونية، العدد 9، اكتوبر 2013، ص 18.

- الدستور الجديد منح النخب العسكرية الأفضلية من خلال إبقاء المؤسسة العسكرية خارج الرقابة القانونية و التأكيد على سيطرة النخبة العسكرية على بقية النخب السياسية و المدنية.
- يمنح الحصانة لقادة النخبة العسكرية من المتابعات القانونية و الملاحقات القضائية، خاصة منها القيادات التي كانت تدعم نظام حسني مبارك، و قيادات المجلس العسكري التي اتخذت قرارات في المرحلة الانتقالية أدت إلى خسائر أو انتهاكات لحقوق الإنسان على أعقاب عزل مرسي.
- إن هذا الدستور قنّن من الناحية التشريعية سيطرة النخبة العسكرية و خصوصية المؤسسة العسكرية و استقلاليتها في الشؤون كلها، وهذا ما زاد من مكانتها و أهميتها بأضعاف ما كانت عليه في الفترات السابقة.

ب. **عودة النظام البريتوري:** لقد كان الانقلاب على حكم مرسي دليلا واضحا على أن النخبة العسكرية في مصر هي المؤثر الأساسي في الحكم و السياسة، كون هذه النخبة يصعب استبعادها من الحياة السياسية بعد أن وضعت حدودها و معالمها وقواعدها، وكذا لضعف النخبة السياسية وتنامي الطلب الشعبي لتدخلها، وتكمن أبرز مؤشرات الرغبة في الهيمنة فيمايلي: [1]

- إقدام النخبة العسكرية على استغلال النخبة السياسية من خلال تقديمها كبديل سياسي مؤقت لتنفيذ مسار مخطط لتضمن من خلالها الحفاظ على المكاسب المحققة، وقد تمثلت هذه النخبة في رئيس المحكمة الدستورية و شخصيات كانت تحسب على نظام مبارك.
- إعادة النخب العسكرية تفعيل وحداتها القمعية داخل المؤسسة العسكرية خاصة في جهاز الشرطة و الأمن و حرصها على عدم وجود أي حركة أو حزب يمكنه تعطيل مشروع النخبة العسكرية من خلال إقصاء حركة الإخوان وكل من يعترض طريقها يحسب كذلك على الإخوان مما يجعل الطريق سالكًا أمام مشروع هذه النخبة.

1 هاني سليمان، **المرجع السابق**، ص 72.

ومن خلال هذه المؤشرات وغيرها من الممارسات التي قامت بها النخبة العسكرية سهلت عودة النظام البريتوري من خلال عودتها إلى الرئاسة و رأس الهرم السياسي و الإداري، وهذا عن طريق مراحل أبرزها: [1]

• **أولا** الدعاية: فقد بدأت النخبة العسكرية تحضيرها للعودة إلى رئاسة النظام السياسي بصفة مباشرة بتقديم شخص المشير عبد الفتاح السيسي، وهذا عن طريق الدعاية و الدعوات الشعبية و الإعلامية الداعية و المطالبة له بالترشح منذ إعلان التعديلات الدستورية، و أبرز تلك الحملات التي كانت تحمل شعار"**كَمِّلْ جميلك**"،[2] وبهذا فإن النخبة العسكرية كانت تقوم بجانب الدعاية و الإشهار لشخص السيسي فإنها كانت تلمعه وتظهره في صورة الزعيم الملهم و المخلّص.

• **ثانيا** تعديل خارطة المستقبل: وكان هذا بإعلان الرئيس المؤقت عدلي منصور يوم 26جانفي 2014، قراره القاضي بتعديل خارطة المستقبل بحيث تجرى الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية و هو عكس ما كان مسّطرا في البداية (تعديل الدستور، انتخابات برلمانية، انتخابات رئاسية)، وقد كان واضحا أن هذا القرار كان تحضيرا لترشيح السيسي للرئاسيات، وبهذا القرار اجتمعت اللجنة العليا للانتخابات لممارسة اختصاصاتها وفتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية على النحو الذي حددته المادة 230 من الدستور الجديد، وقد كانت هذه اللجنة قامت بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة على قانون مباشرة الانتخابات بما يتفق وأحكام الدستور.[3]

• **ثالثا** تزكية و تفويض المجلس العسكري: ففي 27جانفي 2014 أي بعد يوم واحد من إعلان التعديل على خارطة المستقبل، أعلن المجلس العسكري موافقته على ترشيح المشير عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية و هذا بعد جلسة طارئة لأعضاء المجلس، حيث برّرت النخبة العسكرية القرار الذي وصلت إليه وأعلن عنه المجلس العسكري من خلال بيان جاء

---

1 عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الاول من ثورة يوليو الى ثورة يناير**، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 510.

2 هاني سليمان، **نفس المرجع**، ص 75.

3 **نفس المرجع**، ص76.

فيه؛ أنه لم يكن في وسع المجلس العسكري إلا أن ينصاع باحترام و إجلال لرغبة الجماهير العريضة من الشعب المصري في ترشيح المشير عبد الفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية معتبرة هذا تكليفا و التزاما، وفي 26مارس 2014 تقدم المشير السيسي باستقالته من وزارة الدفاع معلنا ترشحه للانتخابات الرئاسية.[1]

ج.المحاكمات وانتهاكات حقوق الإنسان: لقد عرفت الفترة التي تلت عزل محمد مرسي العديد من الأحداث و الانحرافات الممارستية، فبعد تأسيس ما يعرف بالتحالف الوطني لدعم الشرعية استخدمت النخبة العسكرية المصرية عدة آليات للحد منها: [2]

- فض الاعتصامات ومنع المظاهرات: فقد قام التحالف الوطني لدعم الشرعية بعدة مظاهرات و اعتصامات أشهرها النهضة و رابعة العدوية مطالبة بعودة الرئيس المنتحب، و إعادة المسار الديمقراطي المنقلب عليه من النخبة العسكرية التي قابلت هذه الاعتصامات باستخدام القوة ما خلف عددا كبيرا من الضحايا خاصة في رابعة العدوية قرابة 3000 قتيل لتكون بذلك من أكبر الانتهاكات لحقوق الإنسان في مصر ما بعد الانقلاب.

الجدول رقم 24: ضحايا الاحتجاج على الانقلاب العسكري في مصر

احصائيات عامة حول قتلى اول سبع شهور من عهد السيسي/عدلي منصور حتى ٣١-١-٢٠١٤									
توزيع اعداد القتلى وفقا لكثافة الواقعة ومحافظة الواقعة									
محافظة الواقعة	احداث سياسية	احداث طائفية	احتجاجات اجتماعية	عنف داخل اماكن احتجاز	استخدام مفرط للقوة	عمل ارهابي	حملات امنية	حوادث اهمال جسيم	الاجمالي
القاهرة	1639	2	0	9	4	12	1	0	1667
الجيزة	317	5	1	5	3	22	1	28	382
الاسكندرية	156	2	0	1	2	1	0	18	180
القليوبية	13	0	2	39	2	5	0	0	61
الغربية	12	0	0	2	0	0	0	0	14
الدقهلية	9	0	0	2	1	20	0	4	36
الشرقية	18	0	0	2	0	10	1	0	31
المنوفية	1	0	0	0	0	0	0	0	1
البحيرة	12	0	0	3	1	0	0	0	16
كفر الشيخ	5	0	0	1	0	0	0	0	6
دمياط	22	1	0	0	0	0	0	0	23
بورسعيد	10	0	0	0	2	3	2	0	17
الاسماعيلية	41	0	0	4	2	24	3	0	74
السويس	57	0	0	0	1	2	0	0	60
الفيوم	73	0	0	1	1	0	0	0	75
بني سويف	41	0	0	1	0	5	2	0	49
المنيا	91	13	0	5	2	1	1	10	123
اسيوط	8	8	0	1	0	1	0	0	18
سوهاج	27	3	0	0	0	0	2	0	32
قنا	4	0	0	0	0	0	0	6	10
الاقصر	1	4	0	0	0	0	0	0	5
اسوان	6	0	0	0	3	0	0	0	9
مطروح	9	0	0	0	0	0	0	17	26
البحر الاحمر	1	0	0	0	0	0	0	9	10
شمال سيناء	15	3	0	2	4	168	109	2	303
جنوب سيناء	0	0	0	0	0	7	0	11	18
الوادى الجديد	0	0	0	2	0	0	0	0	2
الاجمالي	2588	41	3	80	28	281	122	105	3248

المصدر: https://wikithawra.wordpress.com/2013/11/12/sisicasualities/

1 معتز سلامة، "**الدور السياسي للنخب العسكرية في مصر الثورة**"، مجلة الديمقراطية، العدد 54، جوان 2014، ص 13.

2 عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة الى الانقلاب**، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 447.

▪ الاعتقالات و المحاكمات: فقد انطلقت حملة واسعة ومشددة من الاعتقالات التي طالت جماعة الإخوان المسلمين قيادات و **أفرادا** أو كل من يعارض النظام العسكري وقد تميزت هذه الاعتقالات بالطابع الفردي بداية باعتقال الرئيس المصري المنتخب و جماعية مست القيادات الإخوانية، وقد احتجزت القوات الأمنية مالا يقل عن 20ألف شخص، ولم تختصر المحاكمات على جماعة الإخوان فقط بل طالت حتى الصحفيين و الإعلاميين و النشطاء السياسيين ففي 28 أفريل2014 قامت المحكمة بحظر نشاط حركة شباب 6 أفريل و قامت بغلق مقرها، باعتبارها تقوم بزرع الفتنة و تحرض على التظاهر،[1] وقد تعرض المعتقلون إلى المحاكمة بتهم مختلفة منها التخابر لصالح جهات أجنبية ، تهديد الأمن القومي الإضرار بالمصالح الوطنية ..، وقد صدرت العديد من الأحكام المختلفة في حق الكثير من المعتقلين وصلت إلى الإعدام، و في المقابل قامت النخبة العسكرية و السلطة القضائية بتبرئة كل رموز نظام حسني مبارك.

▪ حل جماعة الإخوان المسلمين وتصنيفها جماعة إرهابية: لا يعتبر هذا القرار الأول من نوعه فقد عرفت الجماعة حلها مرتين قبل ذلك كانت الأولى في العهد الملكي سنة 1948، و في سنة 1954 صدر القرار الثاني لحلها من طرف مجلس قيادة الثورة، ليكون 2من سبتمبر2013، ثالث مرة تحل فيها هذه الجماعة مع تصنيفها هذه المرة على أنها جماعة إرهابية، بعد إصدار هيئة مفوضي الدولة حكما قضائيا يوقف قيادة جماعة الإخوان المسلمين لعدة اعتبارات منها:[2]

- إفساد الحياة السياسية من خلال الممارسات غير السياسية.
- استغلال قيادة الجماعة للجماعة لأغراض سياسية.
- الابتعاد عن مسارها الدعوي و تأدية رسالتها الدينية .
- تكوينها لخلايا مسلحة تهدد أمن واستقرار الوطن.

▪ استخدام العنف للسيطرة : وقد جعلت الأحداث المتسارعة و المتشابكة التي عرفها الشارع المصري النخب العسكرية تستخدم كل قوتها من أجل فرض النظام و سيطرتها على الحياة السياسية كما أشرنا سابقا ولكن من بين الأولويات التي وضعتها ضرورة وقف الشارع وقد استخدمت لذلك طرق عنيفة وذلك باختلاف نمط:

---

1 عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الاول من ثورة يوليو الى ثورة يناير، المرجع السابق**، ص 463.

2 اماني الطويل، "**معركة حكم المصرين بين الجيش و الاخوان**"، مجلة سياسات عربية، العدد9، اكتوبر 2013، ص 9.

- **النمط الأهلي:** وهذا النمط من خلال زرع البلبلة و الخوف في الشارع المصري، وقد استخدمت في ذلك " **البلطجية** " وقد كان هذا النمط من بين الأسباب التي دعت إلى استخدام النمط الثاني.
- **النمط الأمني:** وقد لجأت إليه النخب العسكرية بحجة الحد من وجود البلطجية و الحفاظ على أمن المواطن، وقد استخدمت في ذلك الأجهزة الأمنية المختلفة و اتخذته ذريعة لردع كل من يخالف النظام بمختلف الوسائل المعروفة.

وقد استغلت النخب العسكرية هذا الأخير من أجل وضع حد لما يحدث في الشارع المصري و فرض سيطرتها بشكل نهائي وذلك يظهر في خرجة الفريق السيسي مطالبا الشعب تفويضه لمحاربة العنف و الإرهاب، وذلك من خلال استراتيجية تعتمد على[1]:

- حل واقعي يغلب عليه الطابع الأمني من أجل الحفاظ على هيبة الدولة و الحد من الخسائر التي يفرضها العنف الموجود في الشارع المصري.
- ملاحقة العناصر الإجرامية و القيادات التي مارست العنف و التحريض واتخاذ التدابير الأمنية و التعزيزات لمواجهة أي عنف محتمل.
- التركيز على استكمال المسار الانتخابي المحدد في الخارطة المستقبلية مع انتهاج استراتيجية لمواجهة أي عنف محتمل.

وفي الانتخابات الرئاسية التي عقدت في 26 و 28 ماي 2014، حصل ما هو متوقع حيث حقق السيسي فوزا ساحقا على منافسه حمدين صباحي رئيس التيار الشعبي، وحصل على 96,6%من أصوات الناخبين[2]، كما هو وضح في الشكل :

---

1 مصطفى علوي، "**الجيش بين الثورة و السياسة: حالة مصر**"، مجلة الديمقراطية، العدد 52، اكتوبر، 2013، ص 11.

2 بشير عبد الفتاح، مفاجات الانتخابات الرئاسية المصرية، مأخوذ من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/2/27

الجدول رقم 25: نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية 2014

اسم المترشح	تاريخ الترشح	الحزب	الصوات	النسبة	الصفة
عبد الفتاح السيسي	14.04.2014	مستقل	23,780,104	96,1	عسكري
حمدين صباحي	19.04.2014	التيار الشعبي	757,511	3,9	مدني

المصدر: هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص 71.

ويتضح من خلال الجدول أن المترشح حمدين صباحي تحصل على 3,9%فقط من الأصوات الصحيحة ومن عدد المنتخبين البالغ عددهم 53,909,306 مسجل، وقد بلغت نسبة المشاركة 47,45% وأن المرشح العسكري السيسي قد أولى أهمية كبيرة لنسبة المشاركة وذلك ليقينه بفوزه في الانتخابات، وذلك لما لنسبة الفوز من أهمية بالغة و تأثير في شرعيته السياسية و موقفه التفاوضي في مواجهة المجتمع الدولي، ففي آخر تصريح له قبيل نهاية الحملة الانتخابية قال إن تصويت 40مليون مواطن له سيخوله لتحدي أية مخططات خارجية تريد النيل من مصر، وقد سارت الانتخابات الرئاسية في مصر باتخاذ تدابير أمنية غير مسبوقة اتخذتها الحكومة لحث الناس على التصويت مثل: "إعطاء عطلة للمواطنين في اليوم الثاني من الانتخابات، و الطلب من القطاع الخاص السماح للعاملين عنده بالذهاب للتصويت،و إعلان غرامة مالية قدرها 500جنيه مصري لمن لا يدلي بصوته، تمديد الانتخابات ليوم ثالث"، كما تميزت هذه الفترة بما يصح عليه تسمية "**العسكرة الإعلامية**" .

ولعل من أهم العوامل التي ساعدت النخبة العسكرية داخل بنية النظام السياسي و المجتمعي في مصر، وساهم في ممارستها لهذه الأدوار المتقدمة و التأثير في الحياة السياسية مايلي: [1]

- ميراث النخبة العسكرية في مصر؛ من خلال الصورة التي يملكها العسكريون في التاريخ و الذاكرة المصرية، وارتباط قيادات النخبة العسكرية بالمواقف البطولية من خلال الحروب التي خاضوها.

1 هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص 93.

– الأصول الاجتماعية للنخبة العسكرية المصرية حيث ظلت على الدوام إحدى وسائل التحديث و التنمية و الحراك الاجتماعي باعتبار أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة التي ينخرط فيها كل المصريين.

– العقيدة الوطنية للجيش المصري حيث لا تسيطر على النخبة العسكرية أيّة توجهات إيديولوجية فعقيدتها الأساسية الحفاظ على الأمن ومكانة المؤسسة العسكرية.

بعد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي وعودة النخبة العسكرية إلى واجهة النظام السياسي المصري شهد النظام السياسي المصري العديد من الأحداث و التطورات منها :

1. **التطورات السياسية :** من أبرز التغيرات السياسية التي عرفتها مصر في هذه المرحلة:

أ. الممارسة السياسية: حيث أن لغة خطاب السيسي اختلفت بشكل كبير عن خطاباته السابقة حيث أصبحت لهجة تحمل العنف والتحدي والتهديد، وقد تم تعين حكومتين في عهد السيسي الأولى برئاسة إبراهيم محلب استقالت في 12 سبتمبر 2015، لتتولّى بعدها حكومة شريف إسماعيل التي عرفت تعديلا وزاريا، قبل بيان الحكومة أمام البرلمان في27 مارس 2016، وفي تجاوز واضح للإجراءات التي يفترض اتخاذها طبقا للدستور لتشكيل حكومة طبقا لنتائج الانتخابات البرلمانية، وقد عرفت الحكومتان عودة النخبة العسكرية إلى السلطة التنفيذية و النفوذ الذي يتمتع به رئيس الجمهورية و التدخل في عمل الحكومة.

ب. انتخاب مجلس النواب: تم انتخاب المجلس بصورة كانت موضع تحفظ وانتقاد الكثيرين، حتى من جانب الأطراف الداعمة للنظام العسكري، وتشكلت خريطة النواب بشكل لا يعكس تطلعات النخبة السياسية، ومساهمتها في ترسيخ هيمنة النخبة العسكرية على مقدرات الدولة، حيث يتألف مجلس النواب من 596 عضوا، منهم 568 عضوا منتخبا بطريقة القائمة و الفرد، حيث خصص 120 مقعدا للقوائم و448 مقعدا للأفراد و 5% الباقية يعينهم رئيس الجمهورية و هذا حسب الشكل التالي:[1]

1 أحمد أبوالحسن زرد، النظام السياسى المصرى وتحولاته فى خمس سنوات 2011–2016، مأخوذ من : http://www.sis.gov.eg/section/7278/7371?lang=ar

الجدول رقم 26: أعضاء مجلس النواب المصري حسب انتمائهم السياسي

الحزب	عدد النواب	النسبة المئوية
مستقل	325	%57.22
المصريين الأحرار	65	%11.44
مستقبل وطن	53	%9.33
الوفد الجديد	35	%6.16
حماة الوطن	18	%3.17
الشعب الجمهوري	13	2.29%
المؤتمر	12	%2.11
النور	11	%1.94
المحافظين	6	%1.06
السلام الديمقراطي	5	%0.88
الحركة الوطنية المصرية	4	%0.7
المصري الديمقراطي الاجتماعي	4	%0.7
مصر الحديثة	4	%0.70
الاصلاح و التنمية	3	%0.53
الحرية	3	%0.53
مصر بلدي	3	%0.53
التجمع الوطني التقدمي	1	%0.18
الحزب الديمقراطي الناصري	1	%0.18
الصرح المصري الحر	1	%0.18
حراس الثورة	1	%0.18
الاجمالي	568	100.00

المصدر: أحمد أبوالحسن زرد، **النظام السياسى المصرى وتحولاته فى خمس سنوات 2011-2016**، مأخوذ من :

http://www.sis.gov.eg/section/7278/7371?lang=ar

2. **التطورات الاقتصادية:** عرف النظام السياسي في مصر مجموعة من المشكلات الاقتصادية بعد وصول السيسي للحكم، التي جعلت من الوضع الاقتصادي ما يمكن أن نطلق عليه المعضلة الاقتصادية، تتمثل في مجملها فيمايلي:[1]

- ضعف الناتج المحلي الإجمالي: حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2015/2014 نحو 330.7 مليار دولار، وهو ضعيف مقارنة بمعدلات نمو الزيادة السكانية، حيث يبلغ معدل الزيادة السكانية 2.6% .
- ارتفاع معدلات الدين العام: إذ بلغ الدين العام المحلي نهاية يوليو 2015 نحو 2116 مليار جنيه مصري ما يعادل 270.2 مليار دولار.
- تفاقم الأزمة التمويلية: فقد بلغ العجز الكلي بالموازنة المصرية 279.2 مليار جنيه، وبما يعادل نسبة 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- فشل السياسة النقدية: يظهر فشل السياسة النقدية بمصر من خلال مجموعة من المؤشرات، على رأسها الانخفاض المستمر في قيمة الجنيه المصري، فمنذ يوليو 2013 وصل انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى نسبة 28%، وزاد هذا الفشل بعد قرار البنك و الرئيس السيسي باتباع سياسة التعويم.
- عودة الدور الاقتصادي وسيطرة النخبة العسكرية ومن أبرز أمثلة ذلك؛ إصدار السيسي لقرار يقضي بتخصيص جميع الأراضي التي سيقام عليها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، لصالح وزارة الدفاع ممثلة في جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة، وتكليف الجيش بتولي تخطيط وتنفيذ وإدارة الميناء السياحي الجديد، الذي من المقرر أن يكون نواة لمدينة سياحية بها العديد من المنشآت التابعة لدولتي السعودية والإمارات.[2]

3. **التطورات الأمنية والعسكرية:** عرفت مصر العديد من التطورات في هذا المجال الأمني و العسكري، خاصة بعد تجديد النخب العسكرية و استبدال قياداتها، ولعلّ هذا يظهر من خلال:

---

1 محسن محمد صالح واخرون، **مصر بين عهد مرسي و السيسي دراسة مقارنة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2016، ص 167.

2 تقرير المعهد المصري لدراسات، "**مستقبل النظام السيسي المصري: التحديات و المسارات**"، مأخوذ من: https://eipss-eg.org/مستقبل-النظام-السياسي-المصري-التحديات-والمسارات/

أ. الصدامات والصراعات الداخلية: يمكن رصد العديد من المؤشرات على تنامي الصراعات بين عدد من أجنحة النظام السياسي المصري الحاكم حاليا "النخب الاقتصادية و العسكرية" ، ومن بين هذه المؤشرات[1]:

- إحالة العديد من ضباط النخبة العسكرية إلى التقاعد بشكل استثنائي، وهو ما فسره بعض الضباط بأن السيسي يسعى لتطهير النخبة العسكرية من أية معارضة أو غضب محتمل ضد سياساته ولضمان الولاء من أفراد النخبة العسكرية.
- الصراع بين أفراد النخبة العسكرية على مراكز القوة ويظهر هذا في الخلاف بين جهاز الأمن الوطني والمخابرات الحربية في الملف الأمني الداخلي.

ب. الممارسات الأمنية: من خلال عودة الأجهزة الأمنية إلى ممارساتها القمعية التي كانت منتشرة في عهد مبارك وقيام عدد من ضباط النخبة العسكرية بانتهاك حقوق الإنسان و تنامي ظاهرة حالات الاعتداء على المواطنين من مختلف الفئات.

4. **التطورات الاجتماعية و الحقوقية:** لا تختلف الأوضاع الاجتماعية والحقوقية عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وخاصة مع، تزايد معدلات الفقر وتدني مستوى الخدمات العامة ومن مؤشرات الانهيار الاجتماعي:[2]

- غياب العدالة وتسييس القضاء، حيث أصبحت الأحكام القضائية أداة للانتقام السياسي، والتخلص من كل المعارضين السياسيين والرافضين للانقلاب العسكري و النخبة العسكرية في الحكم.
- تعامل النخبة العسكرية و الأجهزة الأمنية بشكل عنيف مع المتظاهرين السلميين وتوقيفهم، وترهيب الشارع المصري الرافض لممارسات النخبة العسكرية، كما أن تصدّرهم المشهد السياسي يظهر تغيير استرايجية الأجهزة الأمنية في التعامل مع المتظاهرين.
- تعددت مبررات انتهاكات حقوق الانسان التي تقوم بها الأجهزة الأمنية و النخب العسكرية في مصر، ومن أبرز هذه المبررات:

---

1 علي خليفة الكواري وآخرون، **المرجع السابق**، ص 392.

2 محسن محمد صالح وآخرون، **المرجع السابق**، ص 211.

– الحفاظ على الأمن والاستقرار: فمنذ سيطرة النخبة العسكرية على الحياة السياسية ،و عودة دور الداخلية في الحياة الأمنية، مارست السلطات الأمنية انتهاكات إنسانية كثيرة من اعتقال وقتل واغتصاب واختفاء قسري تحت مبرر الحفاظ على الأمن القومي وأمن البلد، ولم تقتصر الانتهاكات على المعارضين السياسيين فقط بل طالت عددا كبيرا من غير المسيسين.

– محاربة الإرهاب: منذ فضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 2013، تحاول النخب العسكرية ونظام الحكم في مصر أن يحوّل الصراع السياسي مع القوى السياسية على السلطة إلى صراع على الوطن من خلال وصم المعارضين بالإرهابيين ومحاولة استدراجهم إلى تبني خيار العنف، وتقوم وزارة الداخلية بإدراج من يتعارض مع النظام القائم تحت بند التنظيمات الإرهابية، وحظرت الدولة عدة أحزاب سياسية وكيانات دعوية إسلامية ووصفتها بالإرهاب لكي تعتبرها ذريعة لتصفية الحسابات السياسية في ظل غطاء قانوني، وهو محاربة التنظيمات الإرهابية[1].

– اغتيال النائب العام: حيث أدت عملية تفجير موكب النائب العام المصري السابق هشام بركات في 2015، إلى تحول مهم في تعامل الأجهزة الأمنية مع معارضي الانقلاب، وثم عدة دلائل، تصب في هذا الاتجاه، وكان أبرزها ما قاله عبد الفتاح السيسي عقب تشييع جنازة هشام بركات، لبعض أفراد السلطة القضائية حول ما أسماه "**العدالة الناجزة**"، وأعطت تصريحات السيسي الضوء الأخضر لمزيد من التصفيات الجسدية والقتل خارج إطار القانون. [2]

أصبح التناول الإعلامي لانتهاكات حقوق الإنسان وممارسات النخب العسكرية خاصة منها التابعة لوزارة الداخلية، يهدف في المقام الأول لتخويف وإرهاب قطاع كبير من المصريين المتذمرين من الأوضاع التي وصلت إليها البلاد، باعتبار أن من يرفض النظام القائم مصيره القتل أو الاعتقال[3].

---

1 رجب عز الدين، إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، مأخوذ من:
https://eipss-eg.org/management-of-civil-military-relations-in-egypt/

2 محسن محمد صالح وآخرون، **مرجع سابق**، ص 326.

3 **نفس المرجع** ، ص 329.

خلاصة الفصل :

إذا و بعد تطرّقنا في هذا الفصل إلى النخبة العسكرية و عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر و مصر وصلنا إلى قناعة أن النخبة العسكرية في الدول العربية هي المحدد الفعلي لمسار الانتقال الديمقراطي فلا انتقال دون قبول من النخبة العسكرية، إضافة إلى أننا وصلنا إلى أن دور النخبة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في مصر و الجزائر يلتقي في نقاط عدة منها:

- أن موقف النخبة العسكرية وحده من حدّد طبيعة الانتقال في الجزائر ومصر فالكلمة الفاصلة و الأخيرة كانت للنخبة العسكرية.
- أن النخبة العسكرية لم تتوقع الانتفاضة الشعبية وكان لها الدور في امتصاص الانتفاضات و ركوب موجاتها.
- ضعف النخب السياسية وعدم قدرتها على مواجهة النخبة العسكرية في البلدين، مما جعل النخبة العسكرية تخضعها إلى مخططاتها وتستغلّ أخطاءها.

لكن نجد العديد من الاختلافات التي تحكم الحالتين و يمكن اختصارها في مايلي:

- اختلاف الفترة الزمنية فالأولى كانت مواكبة لموجة الانتقال الديمقراطي في أوربا و أمريكا اللاتينية و الثانية واكبت موجة الانتفاضات العربية التي شكلت فيها الجزائر الاستثناء.
- أن النخبة العسكرية في الجزائر أوقفت المسار الانتخابي قبل وصول حزب جبهة الإنقاذ الإسلامي إلى السلطة في حين أن النخبة العسكرية في مصر قد استفادت من التجربة الجزائرية و سمحت للإخوان المسلمين بالوصول إلى السلطة ثم استغلت الأوضاع للانقلاب على الرئيس المنتخب.
- أن النخبة الجزائرية ساهمت في الاستقرار السياسي في الجزائر من خلال دعم القوانين السياسية و الاتفاق بينها وبين النخب السياسية ما ساهم في التحول الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي في حين أن النخبة العسكرية في مصر كانت لها أطماع سلطوية ساهمت في عودة النخبة الحاكمة إلى السلطة و إلى واجهة الحكم.

ومن خلال ما سبق يمكن لنا الوصول إلى عدة نتائج انطلاقا من التجربتين الجزائرية و المصرية من بين هذه النتائج مايلي:

- أن الانتخابات وحدها لا تكفي لتحقيق الانتقال الديمقراطي، **إذ** يجب أن تتميز بالشفافية و عدم تدخل الجهات غير الرسمية في شؤون السلطات المنتخبة.

– إن عملية الانتقال الديمقراطي يجب تكون توافقية لكي تحافظ على مكتسباتها وتضمن حياد النخبة العسكرية .

– طول المرحلة الانتقالية قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار أو تكون واحدة من أسباب حالة عدم الاستقرار، مما يستوجب تمتع النخبة السياسية بالقوة و الفعالية وعدم تمتعها بالقوة يسمح للنخبة العسكرية من التحكم في زمام الأمور وعدم الرضوخ لأي سلطة غير عسكرية.

الخاتـمة

حاولنا من خلال دراستنا؛ دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أن نقوم بتحليل مختلف المتغيرات المتعلقة بالأدوار التي قامت بها النخبة العسكرية العربية في عملية الانتقال الديمقراطي، كما ركّزت هذه الدراسة بشكل خاص على المقارنة بين دور النخبة العسكرية في الجزائر و مصر، وقد قمنا في البداية بتحديد إطار مفاهيمي و نظري للنخبة العسكرية و الانتقال الديمقراطي لفهم العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين وكيف تؤثّر أو تساهم النخبة العسكرية في الانتقال الديمقراطي.

كما ركّزت الدراسة على دور النخبة العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي من خلال تحديد و تتبّع الأدوار السياسية التي تقوم بها هذه النخبة في الدول العربية كل حسب خصوصيتها ووسائلها التي تستخدمها للتأثير على السلطة في الوطن العربي، خاصة في ظلّ ما يعرف بالظاهرة العسكرية أو العسكرتارية التي حاولنا تحليلها من خلال دراسة أطرها النظرية وتفسيرها انطلاقا من الواقع العربي، و الوصول إلى الأدوار الفعلية التي تقوم بها النخبة العسكرية العربية؛ سواء كان ذلك في النظم السياسية و من خلال الممارسات السياسية أو في الانتقال الديمقراطي الذي يعتبر أحد أبرز مراحل عملية التحول الديمقراطي و كواحد من الأهداف التي تسعى أغلب الدول العربية و العالم الثالث إلى تحقيقها من أجل الوصول إلى ترسيخ الممارسات الديمقراطية و خلق التوافق بين جميع النخب خاصة السياسية و العسكرية و الحدّ من التأثيرات غير الديمقراطية على السلطة.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة مراعية لمسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته كل من حالتي الدراسة الجزائر ومصر، وذلك عبر تبيان الدور الذي لعبته النخبة العسكرية في كل دولة مع المقارنة بين طبيعة هذه الأدوار التي تلعبها منذ الاستقلال وصولا إلى الانتقال الديمقراطي، وما تمخّض عنه من أدوار جديدة لهذه النخبة في النظام السياسي.

ومن خلال ما سبق توصّلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية حول طبيعة الدور الذي تلعبه النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي خاصة في الجزائر و مصر، وتتمثل هذه النتائج فيما يلي:

- أن النخبة العسكرية من بين النخب التي تتميز بالكفاءة العالية، و أنها نخبة ذات تكوين متميز، ما يسمح لأفرادها بتقلد المناصب القيادية و الإدارية لتميّزها بالحنكة في التسيير، كون هذه النخبة هي زبدة المؤسسة العسكرية التي تعتبر مدرسة الانضباط و الكفاءة، ما يجعل من النخبة العسكرية نخبة مميّزة عن باقي النخب الاجتماعية و السياسية، ناهيك عن تمتّعها بالقوة ومساندة المؤسسة العسكرية وذلك لاعتبارها أحد مخرجاتها وغالبا ما تتكون من قيادتها.
- تعقيد الدور المؤسساتي و الإيديولوجي للنخبة العسكرية لنمطها القيادي الذي تتمتع به و ارتباطه بالدور السياسي الذي تقوم به في الأنظمة السياسية للدول والذي تلعبه النخبة العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي وفقا لطبيعة هذه النخبة، هذا الدور الذي من خلاله يتم تحديد طبيعة النظام السياسي في حدّ ذاته، كما أن العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الثقافية تساهم بشكل كبير في تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به النخبة العسكرية في الحياة السياسية، ومدى تقبّلها أو تدخلها في عملية الانتقال الديمقراطي.
- أن النخبة العسكرية رغم امتلاكها للسلطة و القوة يمكن أن يكون لها دورا إيجابيا في عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال التزامها بمبدأ الحياد وعدم قيامها بأدوارها التقليدية التدخلية، التمسّك بالمهام المؤسساتية و الدخول في الاحترافية وكذا فسح المجال أمام النخب السياسية في استلام دفة القيادة و الإدارة من خلال تسيير شؤون النظام السياسي و اختصار

مهامها على تعزيز الايدولوجيا الدفاعية و الرفع من الكفاءة داخل المؤسسة العسكرية لدعم القيادة السياسية من أجل ضمان الاستقرار السياسي و ترسيخ الحكم الديمقراطي.

- أن التوافق هو السبيل الوحيد و المنطلق الأساسي للانتقال الديمقراطي السليم و السلمي، فالتوافق وحده كفيل بضبط العلاقة بين النخبة العسكرية و النخبة السياسية، ولا يتمّ هذا إلا عن طريق الحوار واقتسام القيم و تلاقي الأهداف بين النخبتين السياسية و العسكرية، من خلال إشراك باقي النخب المجتمعية في الخارطة الانتقالية، ما يعزّز و يدعم الانتقال و التحوّل ويضمن الوصول إلى الترسيخ و النظام الديمقراطي.

- أن سمة الأنظمة السياسية العربية البارزة لأكثر من عقد من الزمن هي تفشي الظاهرة العسكرية أو العسكرتارية، حيث شكلت الانقلابات العسكرية لبّ الحياة السياسية العربية و الطريقة الأكثر استعمالا لانتقال السلطة في معظم الدول العربية، ماساهم في اتساع دائرة نفوذ النخبة العسكرية، و الذي يرجع بالأساس إلى دور هذه النخبة الكبير في الأنظمة العربية و ارتباط هذه النخبة في الكثير من الدول العربية بالعمل التحرّري الذي أكسبها الشرعية الثورية حيث يرجع لها الفضل في نيل الاستقلال وصنع وبناء دولة ما بعد الاستقلال.

- أن ضعف وصراع النخب السياسية في الأنظمة العربية أدى إلى صعود النخب العسكرية و سيطرتها حلى السلطة السياسية، هذا إضافة إلى عدد من الأسباب الأخرى المتعلقة بالممارسات السياسية الهزيلة للنخب السياسية، ما جعل النخبة العسكرية في الأنظمة العربية محورا لدفع العجلة السياسية و حتى التنموية وجعل الشعوب العربية مُرحِّبة بالأدوار التي تقوم بها هذه النخبة مما ساهم في جعل الكثير من الأنظمة العربية أنظمة عسكرية شبه ديمقراطية وفي بعض الحالات أنظمة دكتاتورية.

- أن الانتقال الديمقراطي يعدّ أحد أبرز المساعي و الأولويات التي سعت الشعوب و الأنظمة السياسية العربية إلى تحقيقها، رغم أنه ظلّ لفترة طويلة مرهونا بمدى قبول النخبة العسكرية وتوافقها مع النخبة السياسية التي امتازت بقصور الإرادة و الصراع الدائم بينها وسيطرة النخبة العسكرية عليها، وذلك كونها تمتلك القوة أما الأخرى فهي ضعيفة وغير فاعلة، مما يجعل النخبة العسكرية العربية تُمَأسِس لأنظمة عربية عسكرية –إن لم نقل– دكتاتورية، وهذا باختلاف الدول و النماذج و حتى العوامل التي أدت إلى هذه السيطرة في الدول العربية عموما و الجزائر ومصر خصوصا أين أثّرت مكانة النخب العسكرية على رسم ملامح الدّور الذي لعبته النخبة العسكرية في الانتقال الديمقراطي و التي تتمثّل في :

- **العامل التاريخي** : الذي رسّخ الدور السياسي للنخبة العسكرية العربية في الجزائر ومصر على وجه الخصوص وذلك بداية بالإسهام في الاستقلال الوطني و الحفاظ عليه مرورا إلى مرحلة بناء الدولة بالتدخل في النظام السياسي الذي يمتاز بالقبول الشعبي.
- **التركيبة الاجتماعية للنخبة العسكرية:** حيث أن النخبة العسكرية العربية تحتوي وتضمّ جميع الفئات الاجتماعية نظرا للسياسات المتّبعة في الدول العربية للانضمام إلى المؤسسة العسكرية، ما جعل النخبة العسكرية انعكاسا للفئات الاجتماعية و حتى للطبقية و اعتبارها صورة مصغرة للمجتمع و الدولة .
- **العوامل السياسية:** حيث أن دور النخبة العسكرية في الأنظمة السياسية يرجع إلى صراع النخب السياسية و ضعف الأداء الحزبي، ما جعل النخبة العسكرية تتمكّن من القرار السياسي و تشغل موقع القيادة وتزيد من قوة نفوذها في قنوات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية .

• أن الانتقال الديمقراطي في الأنظمة العربية خاضع لمدى تقبل النخبة العسكرية لعملية الانتقال في حدّ ذاتها، وعادة ما تكون النخبة العسكرية العربية بوجهين إن صح التعبير؛ داعمة للانتقال من أجل الحفاظ على مصالحها أو الاستقرار السياسي في الدولة، أو رافضة للانتقال وتتدخل من أجل إيقاف المسار الانتقالي أو ركوب موجة الانتقال و العودة أو الوصول إلى دفة السلطة و الحكم.

• أن دور النخبة العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر رغم الاختلاف الزمني و المرحلي لعملية الانتقال الديمقراطي، إلا أنهما يلتقيان في كونهما يرتكزان على ثلاث مراحل هي:

- **مرحلة انهيار النظام السلطوي**: حيث شكلت النخبة العسكرية في كل من الجزائر و مصر على غرار باقي الدول العربية أساس النظام السياسي وأعطت طابعا عسكريا للسلطة، السمة الواضحة فيه أنّ محور الحياة السياسية ارتكز على الأدوار التي تقوم بها النخبة العسكرية، وقد تميّز بالصراع الدائم بين النخبة العسكرية و النخبة السياسية، كما تميز النظام السياسي في الجزائر ومصر بتصدُّر المشهد السياسي من شخصيات كاريزمية ذات خلفيات عسكرية وتمثيل قيادات النخبة العسكرية وعادة ما كان وصول هذه الشخصيات العسكرية إلى السلطة عن طريق الانقلابات، و الشيء الملفت في الحالة الجزائرية و المصرية أن النخبة العسكرية كانت تحظى بالتأييد الشعبي الذي منحها مشروعية زادت من قوّتها ومكّنها من زيادة سلطتها داخل النظام السياسي من خلال دعم مكانة المؤسسة العسكرية في الدساتير الوطنية، لتكون الجزائر السباقة في هذه المرحلة بعد أحداث 1988 التي مأسست لانهيار الطابع السلطوي للنخبة العسكرية وتليها مصر في 2011.

- **مرحلة الانتقال الديمقراطي:** أكثر ما يميز هذه المرحلة أنه في كلتا الحالتين الجزائرية و المصرية كان الشعب هو الطرف الأساسي في دفع النظام السياسي إلى التغيير و الانتقال الديمقراطي، وكانت البداية في الجزائر و التي تزامنت فيها الاحتجاجات الشعبية مع الاحتجاجات التي أدت الى انتقال ديمقراطي في دول أوربا الشرقية و أمريكا اللاتينية، ونفس الشيء حدث في مصر التي واكبت فيها الاحتجاجات الانتفاضات التي عرفتها مجموعة من الدول العربية في إطار ما يعرف بالربيع العربي، لكن الشيء الأكثر وضوحا في هذه المرحلة هو الدور البارز الذي لعبته النخبة العسكرية في كلتا الدولتين سواء من خلال وقف المسار الانتخابي في الجزائر أو مواكبته ثم الانقلاب عليه في مصر.

- **مرحلة محاولة إقامة نظام ديمقراطي:** وهنا نلاحظ وجود اختلاف بين الحالتين الجزائرية و المصرية، وهذا ربما يعود إلى أسبقية الحالة الجزائرية على المصرية، إذ أن الأدوار التي قامت بها النخبة العسكرية في الجزائر خاضت أشواطا زمنية طويلة وصلت من خلالها إلى إرساء مبدأ التوافق المصلحي بين النخب العسكرية و النخب السياسية، وذلك من أجل الاستقرار السياسي وجعل النخب العسكرية في الجزائر تتصف بالاحترافية من خلال التزامها بالحياد و المساهمة في ترسيخ النظام الديمقراطي بالابتعاد عن الواجهة السياسية و ترك المجال أمام النخبة السياسية من أجل إدارة الشؤون السياسية للدولة، في حين أن المشهد السياسي في مصر كرّس دور النخبة العسكرية في المرحلة الانتقالية، و ساهم في ترسيخ الحكم العسكري من خلال الانقلاب على الرئيس الشرعي محمد مرسي، ما جعل النظام السياسي المصري نظاما عسكريا بامتياز وجعل النخبة العسكرية –بوصول أحد أفرادها إلى السلطة – تسيطر على المنتظم السياسي و على مدخلات ومخرجات النظام السياسي في مصر.

ومما سبق يتضح أن الجزائر كانت سابقة لمصر في الحراك الشعبي و الانتقال الديمقراطي وتحيّد النخبة العسكرية عن الحياة السياسية، وهذا رغم تشابه الأدوار التي قامت بها النخبة العسكرية في الدولتين وخاصة في عملية الانتقال الديمقراطي، و النقطة الفاصلة الوحيدة في الحالتين أن النخبة العسكرية الجزائرية لم تسمح بوصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة بتوقيف المسار الانتخابي في حين أن النخبة العسكرية في مصر استفادت من التجربة الجزائرية وسمحت للإخوان المسلمين بالوصول إلى السلطة السياسية، كما قامت باستغلال السخط الشعبي من أجل العودة و الوصول إلى الحكم من خلال الانقلاب على الرئيس المنتخب و عزله.

ومنه فإن التشابه الكبير بين الحالتين الجزائرية و المصرية في عملية الانتقال الديمقراطي و الدور الذي لعبته النخبة العسكرية فيه يمكن تلخيصه فيما يلي:

- أن الانتقال الديمقراطي كان نتيجة حتمية للحراك الشعبي في البلدين 1988_2011.
- استغلال النخبة العسكرية للفراغ الدستوري للسيطرة على الانتقال الديمقراطي " في الجزائر بإقالة أو استقالة الرئيس وفي مصر بعزل أو تنازل مبارك عن الحكم.
- صعود الجماعات الإسلامية و تصدرها للمشهد السياسي في الجزائر: الجبهة الإسلامية للإنقاذ و في مصر جماعة الإخوان المسلمون.
- عدم نجاح الانتقال الديمقراطي في البلدين بانقلاب النخبة العسكرية على المسار الانتقالي في الجزائر بتوقيف المسار الانتخابي و في مصر بالانقلاب على الرئيس الشرعي .

ورغم التشابه الكبير بين الحالتين إلا أن ذلك لا يمنع من وجود اختلافات بينهما خاصة في دور النخبة العسكرية وذلك كما يلي:

- النّخبة العسكرية في الجزائر لم تُمكّن الإسلاميين من الوصول إلى الحكم من خلال وقف المسار الانتخابي ما أدّى إلى التصعيد ودخول الجزائر في أزمة من العنف السياسي المسلّح و الذي دام عشرية من الزمن، كانت اللّغة الفاصلة فيها هي لغة السّلاح.
- النّخبة العسكرية في مصر لم تُوقِف المسار الانتخابي ومكّنت الإسلاميين من الوصول إلى الحكم بصلاحيات منقوصة و صراع كبير على من يسيطر ، ما أدى إلى السخط الشعبي الذي أعطى الشرعية للانقلاب العسكري و سهّل عملية عزل الرئيس محمد مرسي
- النظام السياسي الجزائري وصل إلى مرحلة التوافق بين النخبتين السياسية و العسكرية ما أدى إلى انسحاب النخبة العسكرية من الحياة السياسية و الاستقرار السياسي الذي ساهم في ترسيخ الممارسات الديمقراطية.
- عودة الحكم العسكري في مصر من خلال تصدّر النخبة العسكرية للمشهد السياسي و السيطرة على السلطة في مصر، ووصول السيسي وهو أحد أفراد النخبة العسكرية للحكم مما جعل النظام السياسي في مصر نظاما عسكريا بامتياز.

وقد وصلنا من خلال دراستنا للموضوع إلى التوصيات التالية :

1. أن الانتقال الديمقراطي يستوجب تحديد معايير للحدّ من تدخل النخبة العسكرية في النظام السياسي و التي تتمثّل في:

- إرادة شعبية و سياسية قوية تخضع النخبة العسكرية للمطالب الانتقالية.

- وجود توافق بين النخبة السياسية و العسكرية على ضرورة الانتقال.
- التزام النخبة العسكرية الحياد عن الممارسات السياسية وعدم التأثير في النظام السياسي

2. أن الانتقال الديمقراطي يجب أن يكون نابعا من البيئة الداخلية و ليس بدافع من أطراف خارجية أو لإرضائه، و هو الأمر الذي يتطلب رؤية إصلاحية، إضافة إلى تحديد المسؤوليات و توزيع للأدوار بين النخب العسكرية و النخب السياسية، بحيث تقوم الأولى باحترام سلطة الثانية وتلتزم بمهامها الوظيفية وتحمي وتدعم النخبة السياسية التي تملك زمام السلطة في تسير شؤون الدولة وتحقيق التنمية المجتمعية و تكريس الممارسات الديمقراطية.

3. ضرورة تفعيل دور الأحزاب و النخب السياسية بهدف خلق توازن بين القوة السياسية و القوة العسكرية بحيث تتميز الأولى بالحنكة و الثانية بالحماية، إذ أن وجود نخبة سياسية وأحزاب قوية داخل النظام السياسي يعمل على خلق حركية ديناميكية تنتج عنها حكومات ديمقراطية ذات شرعية شعبية و مشاريع بنّاءة و قبل كلّ ذلك تسعى إلى تحقيق انتقال ديمقراطي وتحافظ على المكتسبات التي تحقّقها.

4. ضمان عدم تدخل النخبة العسكرية في العملية الانتخابية ما من شأنه الرفع من القيم التنافسية الحرية ودعم حرية الاختيار، ومن هنا تنشأ عملية الترادف بينها وبين الديمقراطية ما يكفل شرعية النظام السياسي، ويقلّل من احتمالات الانقلابات العسكرية و تدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية، حيث أن تدخل النخبة العسكرية في العملية الانتخابية يساهم في الفوضى وغياب الشرعية وربما يؤدي الى ممارسات غير ديمقراطية ما من شأنه إعدام أي محاولة للانتقال الديمقراطي.

وفي الأخير يجب التأكيد على أن ضمان نجاح أي انتقال ديمقراطي في الدول العربية أو في دول العالم الثالث عموما، والتي تُصنّف على أنها أنظمة غير ديمقراطية يتطلّب مجموعة من العوامل و الآليات المساعدة و في مقدمتها تحلّي النخبة العسكرية بالحياد الايجابي، حيث أن دور النخبة العسكرية في الانتقال الديمقراطي يتمثل انطلاقا من التجربة الجزائرية و التجربة المصرية في؛ قبول الانتقال و حمايته و الرضوخ للنخب السياسية و التعاون معها من خلال مبدأ التوافق الذي ينتج عنه تقسيم المهام، لذا فإنّه لا مجال للحديث عن انتقال ديمقراطي دون تسوية صرّاعات النّخب السياسية فيما بينها وبين النخبة العسكرية و السياسية ، ولا طريق لتسوية الصراع إلاّ بالحوار و الوفاق و لا علاج للدكتاتورية و الانقلابات العسكرية إلاّ بالانتقال إلى الدّيمقراطية.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية .

أ) الدساتير:

1. الدستور الجزائري 1989.
2. الدستور الجزائري 1996.
3. دستور الجزائر، تعديلات 2002 -2008.
4. الدستور الجزائري 2016.

ب) المعاجم و القواميس :

1. ابن منظور، **معجم لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ج 14 ، 2003.
2. بدوي أحمد زكي، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989.

ج) الكتب:

1. إبراهيم توفيق حسنين، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
2. ابوطالب حسن، **المصريون و الثورة : بين الميدان و البرلمان**، القاهرة: مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع، 2012.
3. ابو النصر سامية، **مصر بين ثورتين...25 يناير و30 يونيو: تصحيح ام تسطيح ام..؟**، القاهرة: وكالة الاهرام للتوزيع، 2014.
4. بهلول محمد بلقاسم، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، الجزائر: دار دحلب، 1993.
5. بوكروح نور الدين، **الجزائر بين السيئ و الأسوأ: بحث في الأزمة الجزائرية**، الجزائر: دار القصبة، 2000.
6. بوالشعير السعيد، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، 1993.
7. بوحوش عمار، **تاريخ الجزائر السياسي، لبنان**: دار الغرب الإسلامي، 1997.
8. بوتومور توم، **النخبة والمجتمع**، ترجمة: جورج جحا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988.

9. ـــــــــ ، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد جوهري واخرون، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

10. بيلى احمد، **الصفوة العسكرية و البناء السياسي في مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، 1993.

11. بلقزيز عبد الاله ، **الديموقراطية و المجتمع المدني: ميراث الواقع، مدائح الاسطورة**، بيروت: أفريقيا الشرق، 2001.

12. بلقزيز عبد الاله واخرون، **الجيش والسياسة و السلطة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

13. بن شهرة مداني، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، الاردن: دار الحامد، 2009.

14. بسيوني محمود شريف و هلال محمد، **الجمهورية الثانية في مصر**، القاهرة: دار الشروق، 2012.

15. بعيري إليعازر، **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**، ترجمة : بدر الرفاعي، القاهرة : دار سيناء ، 1990.

16. برامة عمر، **الجزائر في المرحلة الإنتقالية**، الجزائر: دار الهدى، 2001.

17. براهيمي عبد الحميد ، **في اصل الازمة الجزائرية 1958_1999**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

18. البرازي تمام مكرم، **الجزائر تحت حكم العسكر من زروال إلى بوتفليقة**، مصر: مكتبة مدبولي، 2002.

19. بشارة عزمي ، **ثورة مصر الجزء الاول من ثورة يوليو الى ثورة يناير**، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2016.

20. ـــــــــ ، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة الى الانقلاب**، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2016.

21. ـــــــــ ، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017.

22. جابي عبد الناصر، **الإنتخابات الدولة و المجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998.

23. جابي عبد الناصر واخرون، **النخب الإجتماعية حالة مصر و الجزائر**، القاهرة :مكتبة مدبولي ، 2005.

24. الجابري محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

25. الجاسور ناظم عبد الواحد، **إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراع السياسي و الخلافات الحدودية العربية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2001.

26. دايموند لاري، **مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع ام دور النخب**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1994.

27. دوفرجيه موريس، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2001.

28. دينكن ميشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980.

29. هانتيغتون صامويل، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

30. هدام انور نصر الدين، **المصالحة الوطنية في الجزائر خطوة حضارية نحو حل ازمة اختيار السلطة السياسية**، جنيف: معهد الهقار، 2004.

31. هلال علي الدين، **نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية**، الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب، 1978.

32. هلال علي الدين، **تطور النظام السياسي المصري1805-2005**، القاهرة: مكتبة النهضة، 2006.

33. هلال علي الدين و اخرون، **الصراع من أجل نظام سياسى جديد: مصر بعد الثورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

34. هلال علي الدين و مسعد نيفين ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط7 ، 2014.

35. هندي إحسان، **الحياة العسكرية عند العرب**، دمشق: مطبعة الجمهورية، 1967.

36.والي خميس حزام، **إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية: مع اشارة الى التجربة الجزائرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

37. ووديز جاك، **الجيوش والسياسة**، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ، 1982.

38.ويليس مايكل، **التحدي الإسلامي في الجزائر**، ترجمة : عادل خير الله، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999.

39.زبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، الجزائر: اتحاد كتاب العرب، 1999.

40.زين العابدين بشير، **الجيش والسياسة في سوريا (1918-2000): دراسة نقدية**، دمشق: دار الجابية، 2008.

41.زمام نور الدين ، **القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.

42.زرنوقة صالح سالم، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال حتى ربيع الثورات)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

43.حماد مجدي ، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987.

44.حمدي عبد الرحمن حسن واخرون، **العسكريون و الحكم في افريقيا دراسة في العلاقات المدنية العسكرية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

45.حمدي عبد الرحمن، **الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا**، قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015.

46.الحسيني السيد محمد، **علم الاجتماع السياسي:المفاهيم و القضايا**، القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، 1980.

47. الحسيني موسى ، **الطائفية في الوطن العربي**، القاهرة: شمس للنشر و الاعلام، 2017.

48.الحسن محمد إحسان ،**علم الإجتماع العسكري**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

49.حسن مازن، **الخارطة الحزبية المصرية لانتخابات 2011**، القاهرة: المركز العربي للإبحاث و الدراسات السياسية،2011.

50.حمروش أحمد، **قصة ثورة يوليو:عبد الناصر والعرب** ، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1976.

51.حمروش أحمد، **الإنقلابات العسكرية**، بيروت: دار بن خلدون ، 1980.

52.يوسف فاروق، **الثوره والتغيير السياسى فى مصر**، القاهره: مكتبه عين شمس، 1980.

53.كليمنصو فرنسوا واخرون، **الجماعات الاسلامية المسلحة**، ترجمة: عبد الرحيم حزل، المغرب: دار افريقيا الشرق، 2003.

54.الكواري علي خلية واخرون، **المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

55.الكواري علي خليفة واخرون، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

56.لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين**، الجزائر: دار المعارف، 2000.

57.ماضي عبد الفتاح واخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

58.المديني توفيق ، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997.

59.المنياوي عبد اللطيف، **الأيام الأخيره لنظام مبارك**، القاهرة: الدار المصريه اللبنانية، 2012.

60.منصور بلقيس احمد، **النخب السياسية الحاكمة في اليمن**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.

61.المخادمي عبد القادر رزيق، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضة البناءة**، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2007.

62.مظلوم جمال، **القوات المسلحة والتنمية الإقتصادية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1992.

63. النابلسي شاكر، **صعود المجتمع العسكري العربي: في مصر وبلاد الشام**، الأردن: دار الفارس للنشر و التوزيع، 2003.

64. الناكوع محمود محمد، **أزمة النخبة في الوطن العربي**، الأردن: دار الباحث، 1989 .

65. نبيل خليل خليل، **ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة**، بيروت: دار الفرابي، 2008.

66. سورنسن غيورغ، **الديمقراطية و التحول الديمقراطي السيرورات و المؤمول في عالم متغير**، ترجمة : عفاف البطاينة، بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2015.

67. سكوت جون، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة: محمد عثمان، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.

68. ـــــــــــ، **خمسون عالما اجتماعيا أساسيا**، ترجمة: رشا جمال، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط2، 2013.

69. السيد مصطفى كمال، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، القاهرة : بروفيشيونال للاعلام و النشر، 1994.

70. سيرا نارسيس، **الانتقال العسكري تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة: وفيقة مهدي، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2016.

71. سليمان هاني، **العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2015.

72. السلمي علي، **مصر المحروسة ثورة حتى النصر**، القاهرة: سما للنشر و التوزيع، 2013.

73. السمالوطي نبيل، **الإيديولوجيا وأزمة علم الإجتماع المعاصر: دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

74. سمراوي محمد، **الإسلاميون و العسكر سنوات الدم في الجزائر**، القاهرة: تنوير للنشر و الاعلام، 2015.

75. عبد الله احمد، **الجيش و الديمقراطية في مصر**، القاهرة: دار سيناء، 1990.

76. عبد الله ثناء فؤاد، **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

77. عبد أسعيد محمد فايز، **الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي**، بيروت: دار الطليعة، ط2 ، 1988.

78. عبد الملك انور، **المجتمع المصري و الجيش**، القاهرة: المحروسة للنشر، ط2، 2005.

79. العمار منعم صاحي، **التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير**، بغداد: منشورات جامعة النهرين، 2008.

80. عمر جمعة العبيدي، **إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية**، القاهرة: دار الجنان للنشر و التوزيع، 2013.

81. الفقي عماد، **الدستور: الحالة المصرية اسئلة و اجابات في ضوء الدساتير المقارنة**، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2012.

82. صالح محمد محسن واخرون، **مصر بين عهد مرسي و السيسي دراسة مقارنة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2016.

83. الصيداوي رياض ، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب ، الجيش، الدولة**، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر،1999.

84. القصابي عبد الغفار رشاد ، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي: التنمية السياسية و بناء الامة**، القاهرة: دار المعارف، 2006.

85. قرني بهجت واخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة و ما بعدها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

86. قرنفل حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟** ، المغرب: دار أفريقيا الشرق، 1997.

87. الرافعي عبد الرحمن، **عصر محمد علي**، القاهرة : دار المعارف، ط5، 1989.

88. رمضان محمد، **ثورة 25يناير في الاعلام الدولي**، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011.

89. رمضان عبد العظيم، **الجيش المصري في السياسة 1882-1936**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1977.

90. رمضان عبد العظيم، **مصر فى عهد السادات**، القاهرة: مكتبة مدبولى،1989.

91. الشوري يوسف واخرون، **الشورى و الليبرالية و الديمقراطية في الوطن العربي: اليات الانتقال**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

92. الخالد غسان، **البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية**، بيروت: منتدى المعارف، 2012.

93. الخوري فؤاد اسحاق، **العسكر و الحكم في البلدان العربية**، القاهرة: دار الساقي، 1990.

94. خزار وسيلة، **الإيدولوجيا وعلم الاجتماع، جدلية الانفصال والاتصال**، لبنان: منتدى المعارف، 2013.

95. خليل احمد خليل، **التوريث السياسي في الانظمة الجمهورية العربية المعاصرة**، بيروت: المؤسسة لعربية للداسات و النشر، ط2 ، 2003.

96. الخشاب مصطفى، **المدخل إلى علم الاجتماع**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992.

97. خضر احمد ابراهيم، **علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية**، القاهرة: دار المعارف، 1980.

98. الضمور خالد محمد عابد ، **العسكريون والحكم في سوريا**، القاهرة، دار القادسية للنشر و التوزيع، 1981

99. غبريـــــال أشرف سليمان، **علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية و العسكرية في تحقيق الامن القومي**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

100. غليون برهان و اخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

د) المجلات و الملتقيات:

- **المجلات:**

1. إبراهيم شادية فتحى، "**العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطى :دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية**"، مجلة النهضة ، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم الساسية ، العدد4، أكتوبر2006.

2. بوزغاية جمال الدين، "**مفهوم الدفاع الوطني**"، مجلة الجيش، العدد 462 ، جانفي 2002.

3. بن بتقة نور الهدى، "**30 يونيو ثورة ام انقلاب**"، مجلة القلم الالكترونية، العدد 9، أكتوبر 2013.

4. زايد أحمد ، "**نخب ما بعد الاستعمار**"، مجلة الديمقراطية، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، العدد 25، جانفي2007، ص93.

5. الطويل اماني ، "**معركة حكم المصرين بين الجيش و الاخوان**"، مجلة سياسات عربية، العدد9، أكتوبر 2013.

6. الطاهر سعود، "**ادوار الجيش في مراحل الإنتقال**"، مجلة سياسات عربية، العدد 24، جانفي 2017.

7. لونيسي رابح، "**علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد29، خريف 2011.

8. الصيداوي رياض ، "**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**"، المستقبل العربي، عدد 245، 1999، ص 28.

9. المشاط عبدالمنعم ،"**العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث** "، مجلة السياسية الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 192، أفريل 1988.

10.سلامة معتز، "**الدور السياسي للنخب العسكرية في مصر الثورة**"، مجلة الديمقراطية، العدد 54، جوان 2014.

11.سعدي محمد، "**إمكانية اصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي دراسات اولية مقارنة**"، مجلة سياسات عربية، العدد 24، جانفي 2017.

12. علام عبد الله فيصل،" **إنعكاسات الأدور غير التقليدية للمؤسسة العسكرية على النظم الديمقراطية**"، المجلة العلمية، كلية التجارة: جامعة اسيوط، العدد 61، ديسمبر 2016.

13. علوي مصطفى، "**الجيش بين الثورة و السياسة: حالة مصر**"، مجلة الديمقراطية، العدد 52، اكتوبر، 2013.

14. قاسي فوزية و بومدين العربي ، "**العلاقة بين الجيش و السلطة في الجزائر:بين حكم الواقع و تحديات نزع الطابع العسكري**"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016.

- **الملتقيات:**

1. لمختار بنعبدلاوي، **نخب مغاربية: الخلفيات، المسارات والـتأثير**، المغرب: "المنتدى المغاربي الثاني:إنتاج النخب وتدويرها في المغرب"، المغرب : جامعة محمد السادس، 2012.

ه) الأطروحات و المذكرات:

- **الأطروحات:**

1. إسماعيل إسراء أحمد ، "**العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين مصر و الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2015.

2. بلعور مصطفى ، "**التحول الديمقراطي في النظم العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988_2008**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية، 2009.

3. سيدهم ليلى ، "**دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر1989-2016**"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2016-2017.

4. فكرون عبد الحق ، "**ازمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي و العسكري**"، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

5. الشربيني وفاء سعد محمد ،" **تكوين النخب السياسية الحاكمة في في مصر 1970-1986**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

- **المذكرات:**

1. إبراهيم شادية فتحي ،"**الدور التنموى للعسكريين فى الدول النامية**"، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،1989.
2. بابا عربي مسلم ، "**الجيش و الانتخابات في الجزائر 1991-2004**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية، 2004-2005.
3. حسن حمدى عبد الرحمن ،"**العسكريون والحكم فى أفريقيا : مع التطبيق على نيجريا(1966- 1979)**" ، مذكرة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1985.
4. لوز ياسر محمد علي ،"**دور المؤسسه العسكريه المصريه فى ثوره 25 يناير**"،مذكرة ماجيستير، كليه الاداب والعلوم الانسانيه ، جامعة الأزهر غزة،2013.
5. السيد حسن محمد سلامة ، "**التحولات الديمقراطية و شرعية النظام السياسي في مصر**"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1997.

و) المواقع الالكترونية:

1. الأحصب أحمد علي ، **ما الذي يجعل الأمر مختلفاً في ربيع اليمن؟**، مأخوذ من :
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_999CC44C.pdf
التاريخ : 2016/03/11 الساعة: 4:30
2. أبو دقة أحمد ، **الثورات العربية .. ومعادلة النجاح والفشل**، مأخوذ من :
https://ar.islamway.net/article/9179/الثورات-العربية-ومعادلة-النجاح-والفشل
التاريخ : 2013/04/24 الساعة: 12:50
3. بدرة قعلول ،**الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية**، مأخوذ من :
http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=45909
التاريخ : 2014/02/15 الساعة: 20:30

4. بوحنية قوي،"**الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد**"، مأخوذ من:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/05/201451385849908297.html
التاريخ : 2016/12/21 الساعة: 21:00

5. بو نصيف هشام, **عودة الى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة فى مصر**، مأخوذ من:http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/11/2013114105155595205.html
التاريخ : 2014/07/18 الساعة: 17:30

6. الدسوقى فاروق ,**حازم عبد الحميد**، "**حيثيات حكم الدستورية حل التأسيسية الدعاوى اقيمت بغير طريق القانون**"، مأخوذ من :
http://www.youm7.com/story/2013/6/2/ننشر-حيثيات-حكم-الدستورية-بحل-الجمعية-التأسيسية-للدستور-بطلان-قانون/1095024
التاريخ : 2015/10/29 الساعة: 16:20

7. هاشم نعمة ، **القوى الاجتماعية الفاعلة في الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية** ، مأخوذ من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298303
التاريخ : 2016/05/16 الساعة:11:00

8. زرد أحمد أبوالحسن، **النظام السياسى المصرى وتحولاته فى خمس سنوات 2011-2016**، مأخوذ من :http://www.sis.gov.eg/section/7278/7371?lang=ar
التاريخ : 2016/05/16 الساعة: 11:30

9. اليوسف يوسف خليفة ، **لماذا لم تتوقع دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي** ؟، مأخوذ من:
http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=1885
التاريخ : 2015/09/10 الساعة: 15:30

10. لحياني عثمان ، "**الجزائر... جيش الرئيس ضد الانقلابات العسكرية**"، مأخوذ من :
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/9/7
التاريخ : 2016/01/27 الساعة: 14:40

11. لحياني عثمان ، **الجيش الجزائري في قلب الحملة الانتخابية مجددا**، مأخوذ من:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/31/الجيش-الجزائري-في-قلب-الحملة-الانتخابية-مجددا
التاريخ : 2017/12/27 الساعة: 10:20

12. مبيضين مهند ، **الجيوش العربية والثورات**، مأخوذ من:
http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2012%5C02%5COpinionAndNotes_issue1589_day23_id394341.htm
التاريخ : 2014/06/05 الساعة: 17:00

13. المديني توفيق ، **تحديات المرحلة الانتقالية في تونس**، مأخوذ من:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/114/tmadini.htm
التاريخ : 2015/03/11 الساعة: 09:00

14. محمد نجيب، **تأثير الربيع العربي على الجيوش وقوى الامن الداخلي؛ مهاما وتسليحا،** مأخوذ من: http://sdarabia.com/?p=9713
التاريخ : 2016/05/08 الساعة: 14:00

15. عبد الله يونس محمد ،"**دور العسكريون في التنمية الاقتصادية و اثره على التحول السياسي**"، مأخوذ من :
https://dokupdf.com/download/-_5a01976bd64ab2b9bd57cddd_pdf
التاريخ : 2015/09/18 الساعة: 13:30

16. عبدالله عبدالرحيم ، "**خفايا عزل الرئيس المصري مرسي**"، مأخوذ من:
https://www.alhurra.com/a/egypitan-army-and-ousted-president-mohammad-morsi-had-national-policy-disputes-and-planned-to-oust-eachother-/227538.html
التاريخ : 2014/12/11 الساعة: 11:45

17. عزام مها, **المجلس العسكرى بمصر والانتقال الى الديمقراطيه**، مأخوذ من:
http://democraticac.de/?p=26206
التاريخ : 2014/04/27 الساعة: 22:30

18. عبد الفتاح بشير ، **الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية**، مأخوذ من :
http://www.siyassa.org.eg/News/1582.aspx
التاريخ : 2014/04/29 الساعة: 09:15

19. عبد الفتاح بشير ، **مفاجات الانتخابات الرئاسية المصرية**، مأخوذ من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/2/27
التاريخ : 2014/09/21 الساعة: 13:30

20. عطية محمد، "**العلاقات المدنيه العسكرية فى مصر1981-2010**"، مأخوذ من:
http://democraticac.de/?p=26206
التاريخ : 2014/02/30 الساعة: 10:00

21. الصيداوي رياض ،"**تغييرات في قيادة الجيش الجزائري**"، مأخوذ من :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105
التاريخ : 2014/06/08 الساعة: 14:50

22. الصيداوي رياض ، "**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**"، مأخوذ من :
http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_29.html
التاريخ : 2014/06/08 الساعة: 14:30

23. رجب عز الدين، **ادارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر**، مأخوذ من:
https://eipss-eg.org/management-of-civil-military-relations-in-egypt/
التاريخ : 2016/11/14 الساعة: 15:30

24. تقرير المعهد المصري لدراسات، "**مستقبل النظام السيسي المصري: التحديات و المسارات**"، مأخوذ من: https://eipss-eg.org/مستقبل-النظام-السياسي-المصري-التحديات-و-المسارات/
التاريخ : 2017/07/28 الساعة: 23:00

II. المراجع باللغة الاجنبية

أ. باللغة الفرنيسة :

A. Dictionnaires :

1. Akoun André et autres, **dictionnaire de sociologie**, France: les presses de Mama, 1999 .

B. Livres :

1. Ali Haroun, **L'Eté De La Discorde Algérie 1962**, Alger: Casbah Editions, 2000.

2. Hasni Abidi, **Algerie Commont sortir de la Crise**, Paris : Editions L'harmattan, 2003 .

3. Jean Jacques Lavenue, **Algérie la démocratie interdite**, Paris: Edition L'Harmattan, 1993.

4. Jacques Coenen-Huther, **Sociologie des élites** , Paris : Armand Colin, 2004.

5. Khaled Nezzar & Mohamed Maarfia, **Un Proces pour La vérite L'armée Algérienne Face à la Désinformation**, Alger: ANEP, 2002.

6. Mohamed Samraoui, **Chronique des Années de Sang Algérie : comment les Services Secets ont Manipulé les groupes islamiste**, Paris :Editions Denoél, 2003 .

7. Samy Hadad**, Algérie autopsie d'un crise**, Paris : Editions L'harmattan, 1998 .

8. Wright Mills , **The Power Elite (L'Élite du pouvoir),** français : Éditions Agone , 2012 .

ب. اللغة الإنجليزية:

A. **Dictionaries** :

1. **The Oxford English Dictionary**, Vol.111, Great Britain: Oxford University Press, 1969.

B. **Books** :

1. Andreas Schedler **, Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition** , Boulder (U.S.A): Lynne Rienner Publishers, 2006.

2. Apter E.david, **Political change: collected Essays**, London: Frank & cass ,$_2$ed , 1997.

3. Amos perlmuter, **The military and politics in Modern Times,** London: New Haven, 1977.

4. Carsten Jensen, **Developments in Civil-Military Relations in the Middle East**, Denmark: Royal Danish Defence College, 2008.

5. C.Wright Mills, **The Power Elite**, Now Yourk, Oxford University press,1959.

6. Dennis M. Drew and Donald M. Snow**, Making Strategy: An Introduction to National Security Processes and Problems**, U.S.A: Air University Press, 1988.

7. David Potter, **Democratizaition**, Combridge : The open University, 2005.

8. Eric Nordlinger **, Soldiers in Politices : Military Coups and Governments**, New Jersey: Prentice Hall, 1997.

9. Gaetano Mosca, **The Ruling Class**, New York: Mc Gram-Hill Company, 1939.

10. Guillermo O'Donnell Philippe Schmitter and Laurence Whitehead, **Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives**, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986.

11. Herbert Spencer , **The Principles of sociology**, U.S.A: GreenWood Press Publishers,1975.

12. James David , **The Book Of Democracy**, New York: Colombia University Press ,1993.

13. James L.Gelvin, **The Arabe Uprisings:What everyone needs to know**,U.S.A: Oxford University Press, 2 ^{ed}, 2012.

14. Jonhson John, **The Role of the Military in Underdeveloped Countries**,U.S.A; Princeton University Press, 3^{ed} , 1967.

15. Juan J. Linz & Alfred C. Stepan, **Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe**, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996.
16. Larry Diamond, **Developing Democracy: Towards Consolidation**, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1999.
17. Mary Fran T. Malone, **Achieving Democracy: Democratization in Theory and Practice,** New York: The Continuum International Publishing Group, 2011.
18. Mirriam.R Loui, **Oil Wealth and the Poverty of Politics "Algeria compared"**, U.S.A: Cambredge University Press,2009,P 20.
19. Michael C. Desch, **Civilian control of the Military the changing security Environment**, U.S.A: The Johns Hopkins University, 2001.
20. Morris janowitz, **Military Institution and Coercion in Developing Nations**, Chicago :university Chicago press,1977 .
21. Rebecca L. Schiff, **The Military and Domestic Politics**, Now York: Routledge Taylor& francis group, 2009.
22. Samuel E. Finer, **The Man on Horseback: the Role of Military in Politics**,U.S.A: Transaction Puplishers, 2002.
23. Samuel P. Huntington, **The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations**, Cambridge: the belknap of Harvard university press , 1975.
24. Steven A.Cook**, Ruling but not Governing: the Military and Political Development in Egybt, Algeria and Turky**, Baltimore: The Johns Hopkins university Press, 2007.
25. Tom Bottomore, **Elites and Society**, New York: Penguin, 1970
26. Todd Landman , **Assessing the Quality of Democracy**, Stockholm: International IDEA Framework, 2008.
27. Edwin Lieuwen, **Arms and Politics in Latin America**, London : Praeger Inc, 1963.

C. **Periodicals**:

1. Dankwart Rustow, **"Transition to Democracy : Toward a Dynamic Model**", Comparative Politics, vol2, April 1970.

2. Doug lace L. bland ," **A unified theory of civil military relations**", Armed forces and society, vol 26, No.1, 1999.

3. Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," **Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes**," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4December 2010.

4. Imad Harb, "**The Egyptian Military in Politics Disengagment or Accommodation"**, The MiddleEast Journal, vol57,N02, Spring 2003.

D. Reports:

1. Zeinab Abul-Magd, "**The Egyptian military in politics and the economy: Recent history and current transition status**", Michelsen Institute; CMI Insight,N2, October 2013.

فهرس الجداول و الأشكال

فهرسة الجداول و الأشكال

أولا: الجداول

الجدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ترتيب أول الانقلابات العسكرية في بعض الدول العربية	102
02	تصنيف أسباب الانقلابات العسكرية	106
03	أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ	142
04	الإنفاق العسكري في مصر(1980-2010)	148
05	نسبة الإنفاق العسكري في الجزائر من 2008 الى 2013	166
06	خلفية رؤساء الحكومة في الجزائر من 1962 الى 1988	175
07	خلفية الوزارات في عهد جمال عبد الناصر	178
08	نسبة النخبة العسكرية في التشكيلات الوزارية في عهد أنور السادات	181
09	ونسبة العسكريين في التشكيلات الوزارية في عهد مبارك	183
10	نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية 1990	197
11	نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية الجزائرية 1991	198
12	أسلوب انتقال السلطة في الجزائر من 1962 الى 1991	201
13	أعضاء المجلس الأعلى للدولة في الجزائر	206
14	أعضاء لجنة الحوار الوطني 1993/10/3	207
15	خلفية الوزارات في المرحلة الانتقالية في مصر	212
16	الخارطة الحزبية لانتخابات التشريعية المصرية 2011.	214
17	نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1995	221
18	نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 1997	223
19	نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1999	225
20	نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2004	234
21	مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر من 2002 الى 2012	237
22	نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2009	238
23	نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2014	242
24	ضحايا الاحتجاج على الانقلاب العسكري في مصر	250
25	نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية 2014	253
26	أعضاء مجلس النواب المصري حسب انتمائهم السياسي	255

فهرسة الجداول و الأشكال

ثانيا: الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دور العوامل الثقافية في تدخل النخبة العسكرية	64
02	انتقال الحكومات العسكرية الى الديمقراطية	68
03	مكانة النخب العسكرية في مراحل الانتقال و الترسيخ الديمقراطي	70
04	أسباب صعود النخبة العسكرية العربية	88
05	نموذج الوصل للسلطة السياسية عن طريق الكارزمة العسكرية	100
06	ميكانيزم الدور السياسي للنخب العسكرية	105
07	النخب العسكرية في الأنظمة شبه ديمقراطية	114
08	علاقة النخب العسكرية بالسلطة وفق النموذج التكتلي	115
09	نسبة الوزراء العسكريين في مصر منذ 1952 الى 2011	176
10	نموذج لدور النخبة العسكرية في الاقتصاد المصري	185
11	تطور المديونية الجزائرية 1990-1995	209
12	نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية.	215
13	نتائج الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية المصرية	216
14	خارطة الهيكل التنظيمي للجمعية التأسيسية	218

فهرست المحتويات

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر و عرفان	//
خطة الدراسة	//
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنخب العسكرية و الانتقال الديمقراطي	**18**
تقديم	**19**
المبحث الأول: إطار إبتيمولوجي ونظري لدراسة النخبة العسكرية	**20**
المطلب الأول: مفهوم النخبة	20
المطلب الثاني: تصورات نظرية حول النخبة	28
المطلب الثالث: مفهوم النخبة العسكرية	34
المطلب الرابع: الاتجاهات النظرية لدراسة النخبة العسكرية	36
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي ونظري للانتقال الديمقراطي	**41**
المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي	41
المطلب الثاني: أسباب الانتقال الديمقراطي	49
المطلب الثالث: طرق الانتقال الديمقراطي	51
المطلب الرابع : المقاربات و المداخل النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي	54
المبحث الثالث: النخب العسكرية و علاقتها بالانتقال الديمقراطي	**61**
المطلب الأول: الدور السياسي للنخب العسكرية	61
المطلب الثاني: عوامل تدخل النخب العسكرية في الأنظمة السياسية	62
المطلب الثالث: دور النخب العسكرية في الانتقال الديمقراطي	66
المطلب الرابع: الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة العسكرية " العسكرتارية	70
خلاصة الفصل	**78**
الفصل الثاني: النخب العسكرية العربية وتجارب الانتقال الديمقراطي	**78**
تقديم	**79**
المبحث الأول: النخب العسكرية ومكانتها في الأنظمة العربية	**80**

المطلب الأول: نشأة النخبة العسكرية العربية	81
المطلب الثاني: أسباب صعود النخبة العسكرية العربية	84
المطلب الثالث: النخبة العسكرية و علاقتها بالسلطة في الوطن العربي	89
المبحث الثاني: مظاهر تدخل النخب العسكرية العربية في السياسية	**92**
المطلب الأول: أنماط تدخل النخبة العسكرية في الأنظمة السياسية العربية	92
المطلب الثاني: الظاهرة العسكرية"العسكرتارية" في الأنظمة السياسية العربية	104
المطلب الثالث: الأدوار السياسية للنخب العسكرية في الدول العربية	111
المبحث الثالث: النخب العسكرية العربية و عملية الانتقال الديمقراطي	**121**
المطلب الأول: موقف النخب العسكرية العربية من قضايا الانتقال الديمقراطي	121
المطلب الثاني: النخب العسكرية العربية وموقفها من موجات الانتقال الديمقراطي	125
المطلب الثالث: النخبة العسكرية العربية و دورها ما بعد الانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي	130
خلاصة الفصل	**135**
الفصل الثالث: النخبة العسكرية وموقعها في النظام السياسي الجزائري و المصري	**137**
تقديم	**138**
المبحث الأول: بنية النخبة العسكرية في الجزائر و مصر	**139**
المطلب الأول: نشأة النخبة العسكرية في الجزائر ومصر	139
المطلب الثاني: التكوين والتركيب الاجتماعي للنخبة العسكرية في الجزائر ومصر	149
المطلب الثالث: التوجهات الإيديولوجية للنخب العسكرية في الجزائري ومصر	153
المبحث الثاني: مكانة النخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري و المصري	**156**
المطلب الأول: المكانة القانونية والدستورية للنخبة العسكرية في الجزائر و مصر	157
المطلب الثاني: المكانة الاجتماعية و الاقتصادية للنخبة العسكرية في الجزائر و مصر	
المطلب الثالث: مكانة النخبة العسكرية السياسية في الجزائر و مصر	168
خلاصة الفصل	**187**
الفصل الرابع: النخبة العسكرية و عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر	**189**
تقديم	**190**
المبحث الأول: أداء النخبة العسكرية الجزائرية و المصرية في الانتقال الديمقراطي	**191**
المطلب الأول: النخبة العسكرية ومسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر	**191**
المطلب الثاني: ردة فعل النخبة العسكرية من الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر	**196**

المبحث الثاني: النخبة العسكرية و موقفها من الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر	**220**
المطلب الأول: النخبة العسكرية و الاستقرار السياسي في الجزائر	**220**
المطلب الثاني: النخبة العسكرية و التطلعات السلطوية في مصر	**227**
المبحث الثالث: النخب العسكرية بين الحكم الديمقراطي في الجزائر و الحكم العسكري في مصر	**231**
المطلب الأول: النخبة العسكرية و تعزيز الحكم الديمقراطي في الجزائر	**231**
المطلب الثاني: النخبة العسكرية و العودة إلى الحكم في مصر	**244**
خلاصة الفصل	**259**
الخاتمة	**261**
قائمة المراجع	**272**
فهرسة الجداول و الأشكال	**290**
فهرس المحتويات	**294**

ملخص الدراسة

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع النخبة العسكرية العربية و دورها في الانتقال الديمقراطي مع مقارنة دور هذه النخبة في كل من الجزائر ومصر، حيث تطرقت إلى مختلف المفاهيم و النظريات المتعلقة بالنخبة و النخب العسكرية إضافة إلى الانتقال الديمقراطي، وذلك وصولا إلى تحديد الإطار الذي يحكم العلاقة بين النخبة العسكرية و الانتقال الديمقراطي بمختلف توجهاتها ومظاهرها و النظريات التي تناولت طبيعة هذه العلاقة، إضافة للتفاعلات الناتجة عن تدخل النخبة العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي.

وقامت الدراسة بمحاولة تحليل الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية العربية في الأنظمة السياسية بمختلف تصنيفاتها في الدول العربية، وذلك من خلال فهم العلاقة التي تربط بين النخبة العسكرية العربية و السلطة السياسية في مختلف مراحل تكوين الدولة وصولا إلى مرحلة الانتقال الديمقراطية أو ما يعرف بالانتفاضات العربية " الربيع العربي"، وقد استندت الدراسة في تبيان دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي على المقارنة بين الجزائر ومصر من خلال إبراز المكانة التي تتميز بها النخبة العسكرية في النظام السياسي للدولتين، و الأدوار المختلفة و المتفاوتة التي قامت وتقوم بها هذه النخبة في عملية الانتقال الديمقراطي رغم اختلاف الفترة الزمنية و نتائج هذا التدخل في رسم مسار الانتقال الديمقراطي.

لتصل الدراسة في الأخير إلى أن النخبة العسكرية العربية تعتبر اللاعب الأساسي في عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، وذلك كون هذه النخبة في الأساس هي محور الحياة السياسية في اغلب الدول العربية، حيث أن موقف النخبة العسكرية من عملية الانتقال الديمقراطي و دورها في مرحلة الانتقال هو المحدد الرئيسي للنتيجة التي تلي هذه العملية، فالتجربة أثبتت أن النخبة العسكرية يمكن أن تكون معوقا لعملية الانتقال إذا لعبت دورا رئيسيا في مرحلة الانتقال، حيث انها غالبا ما تحتكر السلطة بوصول أفرادها إلى الحكم، كما يمكن للانتقال الديمقراطي أن يكون ناجحا إذا تحلت النخبة العسكرية بموقف الحياد ودعمت الانتقال القائم على التوافق بينها وبين النخبة السياسية إذ تكون النخبة العسكرية في هذه الحالة مساهم ومدافع عن عملية الانتقال الديمقراطي.

Summary :

this study dealt with the theme of the Arab Military elite and its turn in the Democratic transition, with comparing the role of these elite in Algeria and Egypt, where we touched on the various concepts and theories related to the elite and Military elites as well as to the Democratic transition, down to determine the framework who rules the relationship between the Military elite and the Democratic transition, with different orientations and manifestations and theories which ruling the nature of this relationship, addition of the interactions resulting from the intervention of the elite Military in the process of Democratic transition.

The study trying to analyze the role played by the Arab Military elite in political systems with its various classifications in the Arab countries, by understanding the relationship between the Arab Military elite and political power in various stages of state formation and up to the stage of Democratic transition or what is known the Arab uprisings "Arab Spring", the study was based on the role of the Arab Military elite in the Democratic transition in comparison between Algeria and Egypt, by showing the status of the Military elite in the political system of the two countries, and the different and varying roles played by these elite in the process of Democratic transition despite the different time period and the results of this intervention in drawing the course of Democratic transition.

The study concludes that the Arab Military elite Is the main player in the process of Democratic transition in the Arab countries, this is because this elite is at the center of political life in most Arab countries, where that the Military elite's position on the process of Democratic transition and its role in the transition phase is the main determinant of the outcome that follows this process, experience has shown that the Military elite can be a hindrance to the transition process If played a key role in the transition as it often monopolizes power by with the arrival of its members to power, that as Democratic transition can be successful If the military elite is neutral and buttress a transition based on consensus between them and the political elite where that the Military elite In this case is a be contributor to the Democratic transition process.